مجلة العلوم الاجتماعية

أبحاث

مناقشات



تصدر عن مجلس النشر العلمي ــ جامعة الكويت
المجلد 25 العدد 3 خريف 1997

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

6 دنانير لسنتين، 8 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها ينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.

40 دينارا لثلاث سنوات.

الدول الاجنبية

افراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 110 دولارات لسنتين، 150 دولارا لثلاث سنوات.

وتدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على احد المصارف الكويتية، او بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت 750 فلسا.



عنوان المجلة:

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

مجلة العلوم الاجتماعية

تفهرس هذه المجلة في:

Historical Abstracts and America: History and Life;
Sociological Abstracts; Psychological Abstracts;
International Political Science Abstracts.

جامعة الكويت مجلس النشر العلمي 1997

ISSN - 0253 - 1097



توجيه جميع المراسلات الى:
مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

مجلة العلوم الاجتماعية

سياسة النشر الجديدة

مجلة دورية فصلية محكمة تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافية البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية فيما يتجاوز دراسة الحالة او العينة الضيقة. لذا ترحب المجلة بالدراسات التي تتفادى التخصصية الضيقة، والرقمية المبالغ فيها والجداول الكثيرة. وتفتح المجلة بابها للدراسات النوعية بأنواعها من دون ان تستثني الدراسات الكمية ذات القيمة والفائدة، وتشجع الدراسات التي تقارن بين اقتصاديات مختلفة او انظمة وسياسات وحقب متفاوتة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، او بين السياسة والاجتماع... وهكذا. وبرغم تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والاسلامية، إلا انها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري ان تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الوسع، كما وتقدم في اطار موضوعي خال من التحيز.

شروط النشر العامة:

تشترط المجلة ان يكون البحث مباشرا وان يتضمن ما هو مفيد لفكرته وان لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين كما تشترط ألا يبدأ البحث وعلى الاخص الابحاث التحليلية والنظرية والنوعية GUALITATIVE بصورة تقليدية وفق نمط: مقدمة، فرضيات، اهمية البحث، منهجية البحث، الدراسات السابقة... الخ.

ونشترط ان يقوم الباحث بكتابة «مقدمة واضحة» تعرف ببحثه، وطبيعة الموضوع والاسئلة او الفروض التي يتعامل معها، وتتضمن المقدمة المختصرة منهجية البحث. اما بالنسبة للأدبيات السابقة فلا بد من جعلها مفتاحا مختصرا ضمن المقدمة ويوضح ان كان الباحث يعتمد على هذه النظرية او تلك، هذا الاتجاه او ذاك. وبإمكان الباحث ان يشير الى بعض الدراسات المهمة ضمن سياق النص وفي الهوامش عند الضرورة. اما بالنسبة للجداول فيجب ألا تزيد عن ثلاثة جداول للبحث الواحد، ونشجع الباحثين على تضمين ما تعرضه جداولهم من خلال النص عبر الشرح والتعليق والتحليل والمقارنة.

وترحب المجلة بمراجعات نظرية شاملة وعميقة تكتب باللغة العربية عن احد حقول المعرفة من نمط مراجعة للدراسات الصادرة في اللغة الانكليزية او اية لغة اخرى اضافة للعربية عن النزاعات او الاجتماع السياسي او نظرية الخصخصة وممارستها او حالة حقل العلوم السياسية او الاقتصاد او الانثروبولوجيا او الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا. فهذه دراسات (نتعامل معها كأبحاث) قيمتها في مقدرتها على مراجعة حقل شامل وتوضيحها لنواقص واتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

اما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العلمي (الامبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإننا سوف نلتزم بالتقليد المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على عرض مشكلة البحث وفروضه واهدافه والدراسات السابقة. ويليها قسم عن المنهج (الطريقة)، والتي يجب ان تحتوي على العينة، ادوات الدراسة، اجراءات البحث. ثم يستكمل البحث باتجاه النتائج، والمناقشة. ندعوكم في هذه الحال لاختصار الجداول، ووضع الجداول الضرورية فقط، وان لا تزيد عن متوسط خمسة ويجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

إننا بالمحصلة نتطلع لأبحاث تخلو من التكرار الممل والاطناب، ونتطلع لأبحاث تتمتع بلغة منسابة وبتداخل بين الافكار والفقرات والموضوعات. ونبحث عن ابحاث تقرأ من قبل الاساتذة، فضلا عن الطلبة والمثقفين، وجميع المهتمين بالشأن العام، وهذا يجعلنا في سياستنا الجديدة ننحاز للأبحاث التي تتمتع بقيمة عامة، بالاضافة الى قيمتها العلمية. وتحتفظ المجلة لنفسها بإضفاء نسبة من التحرير على الصيغة النهائية للبحث لتسهيل قراءته، ولكن دون المساس بفكر الباحث وجوهر اسلوبه. (انظر قواعد النشر آخر العدد).

وترحب المجلة بالتعقيب على الابحاث، او تعليقات على الدراسات المنشورة في المجلة. كما تستقبل المجلة التقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية. وتستقبل المجلة ايضا مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة. كذلك ترحب بمراجعات كتب لها طابع شمولي، كأن تتم مراجعة لأربعة او خمسة كتب حديثة تعالج نفس الموضوع من جوانب مختلفة. هذا النمط من المراجعة يكتب على شكل مقال فيه تقييم متداخل للكتب موضحا نقاط قوتها، ونقاط ضعفها (انظر قواعد النشر آخر العدد). وعلى المؤلفين والناشرين الذين يسعون لمراجعة كتبهم ارسال نسخة من الكتاب الى المسؤول عن مراجعات الكتب على عنوان المجلة.

مجلة العلوم الاجتماعية
خريف 97 ـ مجلد 25 ـ عدد 3

المحتويات

افتتاحية العدد

أبحاث العدد: عرض وربط

بقلم: شفيق ناظم الغبرا*

في هذا العدد ستة أبحاث ومناقشتان، وهذا يجعل عددنا مليئاً وغنياً للقارئ والمتابع للمجلة. لكن، قبل أن نبدأ باستعراض هذه الأبحاث وفق تسلسل ورودها في العدد، أهنئ الباحث الذي ينشر أبحاثه في مجلتنا، وأهنئ القارئ على نجاح المجلة، وبعد مراسلات واتصالات امتدت على مدى عام، بتحصيل موافقة نشر ملخصات المجلة في كل من Historical Abstracts وأيضاً Sociological Abstracts،وايضا International Political Science Abstracts علماً أن ملخصات أبحاث المجلة في مجال علم النفس كانت تنشر بين الحين والآخر في Psychological Abstracts. إن التعاقد مع الجهات أعلاه يلزمنا بوضع عبارة ثابتة في كل عدد توضح أن أبحاث المجلة تلخص في تلك الفهارس العالمية. ويشكل هذا الأمر بالنسبة للمجلة قفزة في الاتجاه الصحيح، إذ إنه يعني، بالنسبة إلينا، أننا نتجه نحو العالمية، وأن أبحاثنا التي تكتب باللغة العربية تصل ملخصاتها الإنكليزية لباحثين منتشرين في جامعات العالم، وفي مراكز الأبحاث المنتشرة حول المعمورة.

بحثنا الأول في هذا العدد دراسة قيمة عن الاقتصاد الأردني وآليات تكيفه مع الإطار الدولي المحيط به، لخالد واصف الوزني من قسم الاقتصاد في الجامعة الهاشمية. وفي هذه الدراسة يتعامل الباحث مع أوضاع دولة تمتلك اقتصاداً صغيراً ومفتوحاً، وتتميز في الوقت نفسه بشح الموارد. وقد فرض هذا الأمر على الأردن التركيز على استغلال الموارد القليلة التي بحوزته (فوسفات، أسمدة، بوتاس) فضلاً عن الاستثمار في القوى البشرية التي يعتمد عليها تطوير المصارف والإنشاءات والنقل والتجارة والتعليم. وقد أدت هذه الحقائق إلى اعتماد وتأثر الاقتصاد الأردني بالبيئة الدولية والإقليمية المحيطة به، إذ أصبح هذا أمراً طبيعياً لتحقيق أهداف الاقتصاد الأردني. وفي هذا البحث يستعرض الباحث مراحل تطور الاقتصاد الأردني، ليقوم في ضوئها بشرح آلية تكيفه مع متطلبات المؤسسات النقدية الدولية، والأثر المترتب على هذا التأقلم، والبدائل الممكنة.

* رئيس التحرير وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.

وفي البحث الثاني ننتقل إلى أمر خاص بالسياسة ودولة الإمارات، حيث يقدم لنا عبدالله العنزي من قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت دراسة قيمة ومقارنة عن النظام الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة. في هذه الدراسة، يشرح العنزي الطريقة التي تطبق من خلالها «الاتحادية» في أول دولة عربية تنجح في هذه الممارسة. والدراسة هذه، تعتمد على أطروحة مفادها أن دولة الإمارات العربية، من خلال نظامها الفيدرالي، هي حالة فريدة في العالم العربي وهي، لذلك، جديرة بالتقييم والدراسة. إن هدف الدراسة الأساسي معرفة أهم العوامل المؤثرة في نشأة الاتحاد وتشكيله، ودراسة المؤسسات السياسية الاتحادية وطبيعة علاقاتها. كما أن البحث مليء بالمقارنات مع الفيدرالية الأميركية.

أما البحث الثالث فهو يتعلق بموضوع مهم للغاية لجميع من يدرس أو ينوي دراسة علم النفس. فهو يتعلق بالمجالات المختلفة الممكنة أمام خريجي هذا التخصص. ووفق الباحثين عثمان حمود الخضر وهدى جعفر حسن، من قسم علم النفس في جامعة الكويت، فإن خريجي علم النفس (في حالة الكويت) يعملون في مجالات عدة، منها: المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال والمؤسسات الصناعية والمستشفيات والعيادات الخاصة، والمحاكم والمؤسسات العقابية، والجيش ومراكز الأبحاث. ويؤكد الباحثان، في هذه الدراسة القيمة، أن مهنة علم النفس هي مهنة لا يتوجه إليها إلا الذي يسعى لمساعدة الآخرين، كما توضح الدراسة أهمية هذا التخصص والمجالات المختلفة التي تنبثق عنه كما وآفاق تطوير هذه المجالات. إن البحث له قيمة مهمة لكل العاملين في مجال التعليم العالي، وبخاصة المعنيون بتقييم هذا التخصص وآفاقه وفوائده.

ونبقى في شؤون التعليم والبرامج الجامعية، ومع دراسة محمد عبدالجواد محمد علي، من قسم الجغرافيا في الدراسة العامة لتعليم البنات في الرياض، الذي يدور بحثه حول نظم المعلومات الجغرافية كتقنية حديثة لم تجد بعد طريقها إلى مؤسساتنا وأقسام الجغرافيا في جامعاتنا. ويتناول البحث أسلوب تقديم هذه التقنية في إطار برنامج تعليمي، على المستوى الجامعي، لأقسام الجغرافيا في الجامعات العربية. ويوضح الباحث في دراسته قيمة هذه التقنية الحديثة في مجالات عدة منها: الموارد الطبيعية، الحفاظ على البيئة، تخطيط الطرق ومناطق الاكتظاظ السكاني، تشخيص نوع التربة في مناطق محددة بهدف الزراعة وتحديد أنواع الحيوانات في مناطق محددة بهدف الحفاظ عليها. وتساهم هذه التقنية في علاج مشكلات المدينة والأراضي والانتشار العمراني والتخطيط السكاني والازدحام ومعلومات الحدود بين الدول ومعلومات المواد الخام والأمراض وجغرافيتها إلخ.

في البحثين الخامس والسادس، اللذين يركزان بشكل خاص على التعليم والبرامج الجامعية إلى شؤون الاجتماع، صورة الآخر أو، بلغة أخرى، علاقة الذات بالآخر، في بلدين عربيين. وتكتسب الدراستان قيمتهما من طبيعة التداخل بين المجتمعات وبين شعوب العالم. فالبحث الخامس، الذي أنجزه محمود ميعاري رئيس قسم الاجتماع في

جامعة بيرزيت في فلسطين، يعالج «النمطية التي يحملها الشباب الفلسطيني (في جامعة بيرزيت بالضفة الغربية) لذاته ولعدد من الشخصيات الأخرى». وتخلص الدراسة إلى أن صورة الذات هي الأكثر إيجابية، تليها، حسب الترتيب، صورة الفلسطيني (في مناطق أخرى)، ثم صورة العربي بشكل عام، وأخيراً صورة اليهودي الإسرائيلي. وأظهر البحث ان صورة الفلسطيني تجاه الآخر الفلسطيني ليست موحدة. كما أن الصورة تجاه الشخصية اليهودية الإسرائيلية ليست سلبية، بل تميل الى الاعتدال والعقلانية. وبهذه اللغة، نبقى مع الذات والآخر في البحث السادس الذي كتبه محمد المطوع من قسم الاجتماع في جامعة الإمارات. في هذا البحث يعالج المطوع نظرة المواطنين للوافدين، وبخاصة الوافدين من شبه القارة الهندية. ولتحقيق هذا الهدف، يقوم المطوع بمراجعة انعكاس هذا الأمر في صحف الإمارات، وانعكاسه أيضاً في عدد من الدراسات العلمية السابقة. وفي هذا المجال، تثار مسائل مهمة، كالتسامح والتعصب وحقوق الفرد وحقوق الجماعة.

المناقشات:

تشكل المناقشات جزءاً أساسياً من كل عدد. وفي العادة، هناك مناقشة واحدة تعبِّر عن رأي فكري أو عن توجه ينم عن صاحب خبرة في أحد المجالات التي تهم العلوم الاجتماعية. ونحن في المجلة نرحب بالمناقشات الهادفة التي تطرح سؤالاً محدداً، أو تعالج شأناً عاماً يهم المجتمع في المجالات المختلفة، ونتمنى على الباحثين أن يساهموا في هذا المجال. وكما تعلمون، ووفق سياستنا، فالمناقشات عبارة عن رأي لصاحب رأي وهي ليست أبحاثاً ولا تخضع للتحكيم. والهدف منها أن نقدم للقارئ خدمة محددة في مجال طرح موضوعات أكثر حيوية وارتباطاً بالحدث اليومي والشأن العام.

في هذا العدد نقدم مناقشتين، الأولى، لمنى مكرم عبيد، عضو مجلس الشعب المصري، وأستاذة العلوم السياسية في الجامعة الأميركية في القاهرة، وقد تناولت في مناقشتها موضوع «الإدارة السياسية للعلاقات العربية الأميركية». وتنطلق منى مكرم عبيد من أن الولايات المتحدة لم تنجح في إرساء أساس موضوعي متوازن لعلاقاتها مع الدول العربية، لأسباب ثلاثة هي: (1) التراث الثقافي الأميركي وارتباطه بالصورة التي كونها المواطن الأميركي عن العرب. (2) طبيعة العلاقة الأميركية مع إسرائيل ودور واشنطن في الصراع العربي الإسرائيلي. (3) طبيعة المصالح الاستراتيجية الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها إمدادات النفط وأسعاره. وتخلص منى عبيد في نهاية المناقشة إلى وضع تصور عام للكيفية التي يجب أن يتعامل العرب من خلالها مع الولايات المتحدة، وذلك انطلاقاً من التضامن العربي وطرق إحيائه، وانطلاقاً، أيضاً، من تطوير الإدارة السياسية للمغتربين العرب القاطنين في الولايات المتحدة الأميركية.

أما المناقشة الثانية، التي كتبها صدقة يحيى فاضل، رئيس قسم العلوم السياسية في

جامعة الملك عبدالعزيز في جدة، فتلقي الضوء على موضوع يتعلق بقياس قوة الدول في العلاقات الدولية. وينطلق صدقة فاضل من وجود حالة من الفوضى في العلاقات بين الدول، وأن الذي يحدد حدود كل دولة ومدى نفوذها هو قوتها، ومع تأكيد صدقة فاضل على أن القوانين الدولية والمنظمات الدولية في كليتها تشكل خطوة جبارة خطتها البشرية، إلا أنها في نظره، خطوة بحاجة لتدعيم وبحاجة للكثير من العمل والتنمية. في هذه المناقشة محاولة لقياس قوة الدولة استناداً إلى عوامل وعناصر ومكونات عدة، تدور المناقشة في جلها حولها.




Academic Publication Council
مجلس النشر العلمي

الاقتصاد الأردني
وآليات التكيف الدولي [1]

خالد واصف الوزني *

يعكس الاقتصاد الاردني النمط المثالي لاقتصاد صغير مفتوح. فقد انطبع الاقتصاد دوما بسمتين أساسيتين انعكستا دوما على الوضع الاقتصادي السائد في البلاد وهما: شح الموارد الطبيعية وصغر حجم الاقتصاد. وانبثق عن السمة الاولى ان توجهت الجهود التنموية دوما نحو استغلال القدر الأكبر من الموارد الشحيحة وتعظيم النفع منها، فكانت مشروعات الفوسفات والاسمدة والبوتاس. كما فرضت قلة الموارد الاهتمام بتنمية واستغلال القوى البشرية. فكانت الأخيرة نواة لتطوير قطاعات اساسية في مجالات المصارف والانشاءات والنقل والتجارة. ليس فقط في الاردن وإنما للعديد من دول المنطقة وخاصة لبلاد الخليج.

أما من ناحية صغر حجم الاقتصاد، فقد تبلور ذلك في الواقع العملي في عدة حقائق جغرافية وديمغرافية واقتصادية. فالأردن، مساحة وعدد سكان، صغير نسبيا إذا ما قيس بالعديد من الدول في النسقين الدولي والاقليمي. أما من المنظور الاقتصادي، فإن صغر حجم الاقتصاد ـ كما يراه بعضهم ـ يتمثل بعلاقات البلد بالعالم الخارجي، والفيصل هنا ان الاقتصاد المتلقي للسعر في تجارته الدولية، هو اقتصاد صغير (Khan 1977, 234). وهذا حال الاقتصاد الاردني الذي لا يختلف، ضمن أطر العولمة الحديثة، عن كثير من اقرانه من بلدان الجنوب أو الأطراف. ذلك ان توصيفه السابق إنما يؤصل حتمية التبعية والارتباط، أو التغذية باتجاه واحد، كما يجعل من تبني آليات التكيف، وفقا للتقسيم الدولي الجديد للعمل، وكما تراه المؤسسات النقدية الدولية، مسارا باتجاه واحد ليس للاقتصاد حرية تغييره، أو السير بشكل معاكس له.

لقد بات أمر ارتباط الاقتصاد الاردني بالنسقين الاقليمي والدولي أمرا لا مفر منه لتحقيق الأهداف المرسومة للتنمية وإشباع الحاجات الأساسية. فقد تغذى الاردن ـ كنسق قطري ـ من كلا النسقين الاقليمي والدولي، فأضحى هيكله مرآة واضحة عكست كل التقلبات التي شهدتها تلك الأسواق. وقد تجسد ذلك كله في مسيرة البلاد ووتيرة نموها، فكان ان تعرضت، على مدى

---

* استاذ مساعد، بقسم الاقتصاد ـ الجامعة الهاشمية ـ الأردن.

(1) يستند هذا البحث في بعض اجزائه الى رسالة دكتوراه، 1994، جامعة القاهرة.

مراحل، مختلفة الى العديد من الصدمات السياسية والعسكرية، انطبعت مغانمها ومغارمها بشكل جلي على هيكل الاقتصاد الاردني. وبدا واضحا لهذه الدراسة ان مسيرة التاريخ الاقتصادي للبلاد مرت منذ عام 1967[2] بعدة مراحل تنموية يكون من الحكمة تقسيمها الى: مرحلة الاضطرابات وعدم الاستقرار (1967 ـ 1973)، ومرحلة الازدهار والانتعاش (1974 ـ 1982)، ومرحلة التراجع والانحسار (1983 ـ 1988)، وأخيرا مرحلة التكيف والاصلاح منذ 1989.

وسوف نلجأ في ما يلي الى استعراض المراحل المذكورة بشيء من التفصيل، ومن ثم تناول آليات تكيف الاقتصاد الاردني وفقا لمتطلبات المؤسسات الدولية، وفي الختام هناك بعض الملاحظات حول برنامج التكيف الذي تنتهجه الحكومة الاردنية منذ عام 1992.

المراحل التنموية للاقتصاد الاردني

يغدو من المفيد الاشارة هنا الى ان التقسيم السابق استقى توصيفه من المعطيات التي تغذي بها اقتصاد الاردن من النسقين الدولي والاقليمي. وقد تمثلت أهم عوامل تفعيل تلك المعطيات، على النطاق الاقليمي، في المساعدات الخارجية وحوالات العاملين والتجارة الخارجية. أما على المستوى الدولي، ففضلا عن المساعدات الخارجية، وتقلبات الأسعار، فإن الاردن كان دوما المصب الأخير لكل الصدمات التي عانى منها محيطه الاقليمي في الخليج والعراق بفعل تغذيتهما من النسق الدولي.

وبالانتقال الى المراحل السابق ذكرها، فقد تعرض الاقتصاد الاردني خلال الفترة 1967 ـ 1973 الى العديد من الصدمات الداخلية والخارجية ألقت بظلال قاتمة على هيكل الاقتصاد ومسيرة نموه. ففي البداية، كانت حرب 1967 التي أفقدت البلاد موارد دخل ملموسة في مجالات الزراعة والسياحة والصناعة. وتعرضت البنية التحتية للبلاد الى ضغوط شديدة بنزوح نحو 400 الف نسمة من الضفة الغربية، ثم جاءت حرب الكرامة عام 1968 وأعقب ذلك الصراع الداخلي المسلح عام 1970 بين الفصائل الفلسطينية والجيش الاردني.

وقد كان من الطبيعي، في ظل ما تقدم، ان تتراجع معدلات النمو في البلاد بحيث لم يتجاوز نمو الناتج القومي الاجمالي 3,1٪ سنويا خلال الفترة المذكورة، (جدول 1 في الملحق)، الأمر الذي أدى الى تراجع متوسط دخل الفرد بنحو 1٪ سنويا.

أما على صعيد الجهد التنموي، فقد أدى اندلاع حرب 1967 الى توقف العمل بخطة التنمية ذات السبع سنوات (1964 ـ 1970)، وألزم ذلك الوضع الحكومة بضرورة توجيه القسم الاكبر من إنفاقها نحو تحسين الخدمات واستيعاب النازحين. كما تدهورت أوضاع الميزان التجاري للبلاد بفعل الانفاق المتزايد على استيراد الموارد الاستهلاكية فوصل العجز

(2) يعود السبب في التركيز علي ما بعد 1967 الى ان الأرقام قبل ذلك تشمل بيانات الضفة الغربية المحتلة والتي كانت آنئذ جزءاً من الاقتصاد الاردني في حين لم يعد ذلك قائما بعد 1967، وبالتالي فالأرقام والإحصاءات بعد 1967 هي الاقتصاد الاردني بوضعه الحالي.

التجاري نحو 34% من الناتج القومي الاجمالي.

أما في المرحلة التالية (الازدهار ـ والانتعاش) والتي شهدتها السنوات 1974 ـ 1982، فقد تأثر اقتصاد البلاد خلال تلك السنوات بمجموعة من المعطيات من النسقين الاقليمي والدولي، تركت بصمات واضحة على هيكله ومستوى نموه. ففي البداية كانت حرب اكتوبر (تشرين) 1973 قد وضعت أوزارها وبرز أهم تبعاتها في ولادة حقبة نفطية جديدة، لم تشهدها المنطقة من قبل. كما شهدت الفترة ذاتها اندلاع الحرب الأهلية في لبنان والحرب العراقية ـ الايرانية.

وباعمال مفهوم الانساق والارتباط، كان لا بد للاقتصاد الاردني ان يكون مرآة لتلك الأحداث جميعها. وقد بات أول المؤشرات على ذلك تدفق المساعدات الخارجية وحوالات العاملين على الاردن بشكل لا سابق له. وفضلا عن ذلك، فقد وجدت المنتجات الاردنية سوقا رحبة في الدول المجاورة. وقد كانت محصلة ذلك كله الزيادة الكبيرة في التدفقات الخارجية على البلاد من القنوات الثلاث السابقة (الحوراني 1989).

والجدير بالذكر ان تدفقات رؤوس الأموال على شكل مساعدات خارجية وحوالات عاملين وصلت الى نحو 34,3% من الناتج القومي الاجمالي سنويا، خلال الفترة الحالية، مقابل 24,6% خلال الفترة السابقة، (جدول 2 في الملحق)، أي بنمو سنوي نسبته 39% تقريبا.

على صعيد آخر، تركت كلا الحربين اللبنانية والعراقية أثرا ملموسا في حجم التعامل التجاري للاردن. ذلك ان ميناء العقبة تحول، بعدئذ، الى شريان يعوض العراق والمنطقة عن ميناء البصرة، وتوقف تجارة الترانزيت عبر الموانئ اللبنانية (Wilson 1988).

أما بالنسبة للوضع الكلي للاقتصاد، فقد نما الناتج القومي الحقيقي خلال الفترة محل البحث بنحو 11,6% سنويا، كما شهدت الفترة الانجاز الكامل لأول خطة تنمية متكاملة في الاردن، خطة التنمية للسنوات 1973 ـ 1975، حيث شرعت الدولة، بعدها مباشرة، في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى (1976 ـ 1980).

ويجدر ان نشير هنا الى ان التخطيط التنموي الذي بدأ يأخذ مسيرته في بداية هذه الفترة، وضع غايات عامة يمكن استشرافها في عدة نواحي. فمن ناحية، وضع المخطط الاردني خططا تستهدف، في محتواها، توجيه الحجم الاكبر من الاستثمارات نحو قطاعات سلع التجارة، بغية تنشيط تلك القطاعات في توليد الدخل وتخفيف الاعتماد المتزايد على الخارج في توفير الحاجات الأساسية. كما ركزت الأهداف المكتوبة للخطط على ضرورة رفع مستوى دخل الفرد وتحقيق توزيع على قدر أكبر من العدل للدخل القومي، ومعالجة مشكلة البطالة. وأخيرا، أظهرت الخطط رغبة في معالجة مشاكل الميزان التجاري للبلاد، من خلال تنويع قاعدة الصادرات الوطنية، وتوسيع نطاقها الجغرافي ودعم مكونات ميزان المدفوعات الاردني من عوامل الانتاج في الخارج.

وبالانتقال الى الفترة 1983 ـ 1988، والتي سميت مرحلة الانكماش والانحسار، فقد بدا واضحا هنا ان الاردن دخل مرحلة الركود في دورته الاقتصادية، متغذيا ايضا من النسق الاقليمي والدولي. فمع بداية الفترة، شهد الاقتصاد العالمي بشكل عام، واقتصادات الدول المجاورة بشكل

خاص، ظروفا انكماشية واضحة. وقد عانى الاردن من تلك الظروف وبرز تأثيرها عليه في أكثر من مجال. فمن ناحية، تأثرت التجارة الاقليمية للاردن بالسياسات الانكماشية التي اضطرت الى تطبيقها الدول المجاورة، بفعل انخفاض مواردها من تصدير النفط، بهدف تقييد مستوى الطلب الكلي. وعلى الصعيد الدولي ـ وبفعل صغر حجم الاقتصاد الاردني ولكونه متلقيا للسعر ـ تأثرت عوائد الصادرات الرئيسية للبلاد بانخفاض أسعارها في السوق الدولي للمواد الخام، وبخاصة الفوسفات والبوتاس. كما تراجعت تدفقات الأموال من حوالات ومساعدات، بفعل الاحوال السائدة حينذاك. وكانت محصلة ذلك ان تراجع مجموع ما يتدفق الى الاردن من حوالات المغتربين ومساعدات خارجية، على النحو الموضح في جدول 2. وبفعل كل ما تقدم، تراجعت وتيرة النمو الكلي في البلاد من نحو 12٪ سنويا، خلال الفترة السابقة، الى ما يقرب من 2٪ فقط خلال الفترة الموصوفة هنا، (جدول 1)، الأمر الذي ينطوي على تراجع مستوى الدخل الحقيقي للفرد بما يزيد عن 1,5٪ سنويا.

وبالنظر الى ان الايرادات الخارجية التلقائية للبلاد كانت تشكل الغطاء الأساسي لكل من العجز المالي والتجاري، فإن السؤال هو: من أين تأتي للدولة تغطيتها خلال الفترة الحالية في ظل التراجع الملموس في مستويات المساعدات والتحويلات الخارجية؟ والاجابة عن ذلك تمثلت في سعي الدولة، ومنذ بداية الثمانينات، لاحتواء العجز، الداخلي والخارجي، بالاتجاه نحو التمويل بالاقتراض محليا ودوليا وبشكل كبير، وهو الأمر الذي أوصل البلاد الى استنفاد فرص اللجوء الى القروض الميسرة، ووصول الاحتياطيات الاجنبية الى مستويات متدنية، الى ان بلغت مرحلة العجز عن سداد مستحقات الديون الخارجية في نهاية 1988 (النابلسي 1993، 2). وقد برر صانع القرار اللجوء الى تعويض نقص المساعدات الخارجية بالديون بدعوى توقع عدم استمرار الظروف في المنطقة على ما هي عليه، والأمل بعودة تدفق تلك المساعدات مرة أخرى، الأمر الذي أدى الى عدم اللجوء الى أية اجراءات تصحيحية، وطنية أو مستقلة، في مجال الاختلالات المالية في الموازنة أو الميزان التجاري (عماري 1993، 6). ويسترعي الوضع السابق الانتباه الى ما أشارت إليه بعض الدراسات من دخول البلاد النامية في الحلقة المفرغة للاقتراض والادخار السالب، بفعل الأثر السلبي لتراجع المساعدات الخارجية على اقتصادات تلك البلاد (عبدالخالق 1981، 206).

وتجدر الاشارة هنا الى ان دراسة قياسية حديثة للاردن أثبتت الارتباط الوثيق والمباشر بين مستوى المساعدات الخارجية والنمو الاقتصادي في البلاد، مؤكدة على ضرورة ايجاد السبل البديلة، سواء بإيجاد موارد جديدة أو بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة أو بكليهما (Khatib 1991). ولا بد ان يساعد ذلك في تقليل حجم تبعية الاقتصاد وانكشافه أمام العالم الخارجي، الأمر الذي يعني ضرورة إيجاد سبل التنمية المستقلة الحقيقية لهذا الاقتصاد بتعبئة المدخلات الوطنية.

وفي مجال التخطيط التنموي، شهدت هذه المرحلة إنجاز الخطة الخمسية الثانية (1981 ـ 1985) وإعداد الخطة الثالثة (1986 ـ 1990). وقد جاء إعداد الخطة الخمسية الثانية في جو من التفاؤل باستمرار تدفق المساعدات الخارجية وزيادة تحويلات العاملين،

وتوقع ازدهار العلاقات التجارية مع الخارج. بيد ان الخطة شهدت انتكاسة حقيقية خلفتها مجموعة من الصدمات الخارجية غير المتوقعة. فمن ناحية، فقدت الأسواق الاردنية سوقا مهمة في العراق، بفعل تغير ميزان القوة آنئذ لصالح ايران. وجاءت الصدمة الاخرى بتراجع أسعار الفوسفات، ما أدى الى تراجع حصيلتها بشكل ملموس. كما تراجعت المساعدات الخارجية العربية للأردن بفعل الركود الذي أصاب المنطقة. «وزاد في الطين بلة» تراجع حوالات العاملين في الخارج، بفعل الاستغناء عن قسم من العمالة الاردنية في الخليج (Bichara 1987, 187 - 88).

يتضح من الطرح السابق تأثر المسيرة التنموية للاردن، وبشكل دائم، بالتبعية والارتباط الوثيق، والانكشاف، للنسقين الاقليمي والدولي.

أما الخطة الخمسية الثالثة، والتي جاءت لتغطي 1986 ـ 1990، فقد صيغت أهدافها لتكون، والى حد ما، أكثر واقعية من سابقتها. وظهر ذلك جليا في توقعات النمو الحقيقي وضرورة التوجه نحو المدخرات المحلية لتعبئتها، وصوغ معدلات نمو لصادرات البلاد تغدو أقرب للواقع منها الى التمني. وقد عادت الخطة الاخيرة لتضع أهدافها لمعالجة البطالة التي أطلت برأسها مرة أخرى. كما وضعت من ضمن أهدافها ضرورة دعم وتعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول العربية.

ونظرا للظروف التي شهدتها البلاد في النصف الثاني من الثمانينات، وخلال الفترة التي سبق وصفها في هذه الدراسة بفترة الانكماش والانحسار، فقد تعذر استكمال العمل بالخطة الحالية في عام 1988. وعلى اثر ذلك التوقف، لجأت الحكومة الى تبني رزمة من السياسات في إطار برنامج هيكلي صاغه البنك الدولي في نهاية 1988، وتم الاتفاق عليه نهائيا مع الصندوق في الربع الأول من 1989 (خلف 1993).

وبالانتقال الى الفترة الأخيرة من تاريخ النمو الاقتصادي للاردن، وهي الفترة التي بدأت مع عام 1989، فالملاحظ ان الاردن وصل الى نهاية الفترة السابق مثقلا بأعباء ازمة اقتصادية خانقة. فقد بدأت الآثار السلبية لحلقة الاقتراض الخارجي والادخار السالب تطفو على السطح مع نهاية 1988، وعجزت الحكومة إبان ذلك عن تسديد التزاماتها نحو خدمة الديون الخارجية، فتوقفت الدول والمؤسسات المانحة عن تقديم أية قروض جديدة (عماري 1993، 6). وما «زاد في الطين بلة» اشاعة نضوب الاحتياطيات الاجنبية وانتشار التوقعات بتخفيض سعر الصرف، الأمر الذي أدى الى بروز موجة من التخلص من ارصدة الدينار الاردني، علاوة على ظهور حركة محمومة لنزوح رأس المال الى الخارج (Bichara 1989, 22).

ولما كان للمعطيات السابقة آثار سلبية ملموسة على احتياطيات المملكة والايرادات الخارجية للحكومة، فقد تمخض عن ذلك كله تفاقم وضع العجز المالي للدولة، وكذلك العجز الجاري لميزان المدفوعات، وتبلورت المحصلة النهائية في ضغوط شديدة على سعر صرف الدينار الاردني، الذي ما كادت جراحه تلتئم بعد، بفعل تأثره أيضا ـ وخلافا لكل ما سبق ـ بعامل عدم الاستقرار السياسي الذي خلف قرار الحكومة بفك الروابط القانونية والادارية مع الضفة الغربية (Nismba 1990, 9).

ولم يأت منتصف عام 1989 حتى كان الدينار الاردني قد فقد نحو 50% من قيمته عام 1987. وعلى اثر الضغوط السابقة طفقت الحكومة تتخذ اجراءات وقرارات سياسية واقتصادية لتغطية ما كشفته التداعيات السابقة من ترهل وتشوهات في بنية الاقتصاد القومي وانكشافه، فمنعت استيراد مجموعة من السلع الكمالية لمدة عام، واتخذت حزمة من السياسات المالية والنقدية الانكماشية، في سياق ما سمي بالجهود المحلية لمعالجة الأزمة. بيد ان تفاقم مشكلة المديونية الخارجية والحاجة الى ضرورة إعادة جدولة الديون، أوجبا اللجوء الى المنتديين المخصصين لذلك ـ نادي لندن ونادي باريس.

والمعروف انه لا يتأتى التفاوض المثمر مع هذين الناديين ـ ووفقا للتقسيم الدولي للعمل ـ إلا بمباركة كل من الصندوق والبنك الدوليين والحصول على ما يسمى «شهادة الصندوق بسلامة الاوضاع» Fund Seal of Approval. ولما كانت حاجة الاردن لا تقتصر على إعادة الجدولة، بل تتعداها الى الحاجة الى مزيد من القروض الميسرة والدعم المالي، فقد كان عليه ان يخضع لبرنامج تثبيت وتكيف هيكلي تباركه مؤسستي بريتون وودز، فأبرم الاردن الاتفاق الأول معهما خلال الربع الأول من عام 1989 ليغطي الفترة 1989 ـ 1993.

وما كاد الاردن يلتقط أنفاسه بانخفاض ضغوط الدائنين وتدفق المزيد من قروض الانعاش، وحصوله على وعود بدعم عربي في قمة بغداد 1990، حتى جاءت أزمة الخليج الاخيرة، فحالت دون إمكانية استكمال برنامج التصحيح وتوقف دعم مؤسستي بريتون وودز، وذهبت اتفاقية بغداد ادراج الرياح، وتم الاستغناء عن الكثير من العمالة الاردنية في الخليج، وأغلقت السبل أمام البضائع الاردنية في أسواق الخليج... وقد أضحى الاردن ـ باعتبارات الأمم المتحدة ـ أكبر المتضررين من الازمة بعد طرفيها المباشرين، الكويت والعراق.

وقبل ان تضع الازمة أوزارها انخرط الاردن، مرة أخرى، في اجراء مفاوضات مع كل من الصندوق والبنك الدوليين، تمخضت عن ابرام اتفاق التكيف الحالي الذي يغطي الفترة 1992 ـ 1998.

آلية تكيف الاقتصاد الاردني مع متطلبات المؤسسات النقدية الدولية

وقبل الانتقال للحديث عن آلية تكيف الاقتصاد الاردني وفقا لمتطلبات الهيئات الدولية، يغدو من المفيد تحديد أهم الاختلالات الهيكلية التي عانى منها اقتصاد البلاد، وأدت في النهاية الى ضرورة الدخول في فلك برامج التصحيح والتكيف الهيكلي. وفي هذا الصدد فإن جردانة حدد تلك الاختلالات الهيكلية في النقاط التالية (جردانة 1996، 1 ـ 2):

1 ـ التراجع الحقيقي والمستمر في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي منذ منتصف الثمانينات.

2 ـ تزايد عجز الموازنة العامة الى ان وصل عام 1988، وقبل تطبيق البرنامج الاول، الى نحو 25% من الناتج المحلي الاجمالي.

3 ـ تراجع نسبة الاستثمار الكلي الى الناتج المحلي من 22,4٪ عام 1989 الى حوالي 18,2٪ عام 1988.

4 ـ زيادة متوسط الميل للاستهلاك الى نسب تزيد عن مستوى الناتج المحلي الاجمالي، الأمر الذي ولّد متوسط مدخرات محلية سالبة وصلت الى نحو −4٪ كنسبة من الناتج المحلي.

5 ـ تأزم وضع ميزان المدفوعات الاردني، بحيث وصل العجز الجاري عام 1988 الى ما يقرب من 5٪ من الناتج المحلي مقابل 0,8٪ عام 1986.

6 ـ تآكل الاحتياطات من العملات والارصدة الاجنبية لدى البنك المركزي، وتراجع فرص الاقتراض من الخارج.

7 ـ تفاقم وضع المديونية الخارجية التي وصلت مع نهاية 1989 الى نحو ضعفي الناتج المحلي الاجمالي.

في ضوء ما تقدم، أبرم الأردن أول اتفاق تكيف مع مؤسستي بريتون وودز، مع بداية عام 1989، ثم تبعه اتفاق عام 1992، الذي حل عوضا عن الأول بسبب تعثر استكماله بفعل تداعيات أزمة الخليج الاخيرة. هذا ولم تختلف الاهداف العامة لكلا البرنامجين، وهي في العادة أهداف باتت تصيغها المؤسستان لجميع الدول النامية مع تعديلها لتستوعب، بقدر ما، الحالة الخاصة للدولة المعينة. ويمكن تلخيص الأهداف العامة للتكيف الهيكلي والتثبيت في حالة الاردن بالنقاط التالية[3] : العمل على استقرار سعر الصرف، ومكافحة التضخم عبر آلية المنهجية النقدية للصندوق، وموازنة الحساب الجاري، وتمويل الفجوة الخارجية، وتحقيق ما يسمى بالنمو المضطرد (sustainable growth). ويضيف البنك الى ذلك بعدا اجتماعيا لتخفيف عبء التكيف عن كاهل الطبقات متدنية الدخل، ويكون ذلك في العادة بإنشاء صندوق اجتماعي أو صندوق معونة وطنية أو ما شابه.

وفي إطار الأهداف العامة السابقة فإن ركائز السياسات الاقتصادية لبرنامج الاصلاح والتكيف الاقتصادي، الذي أعد للاردن للسنوات 1992 ـ 1998، تتمحور حول النقاط التالية (جردانة 1996، 14):

1 ـ تحقيق نمو مضطرد في الناتج المحلي يصل الى نحو 6٪ سنويا مع الحفاظ على الاستقرار والتوازن الاقتصادي.

2 ـ تعزيز الاستقرار المطلوب بسياسات ضبط مستوى الطلب الكلي، عن طريق اتباع سياسات تكفل خفض العجز المالي، والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وتعبئة المدخرات المحلية.

3 ـ تحسين وضع القطاع الخارجي باتباع سياسات ترمي الى تشجيع الصادرات وتنميتها، وتعزيز وضع الحساب الجاري، وبناء رصيد الاحتياطات الاجنبية، وسد الفجوة

(3) حول الأهداف الرقمية راجع الجدول 3 والجدول 4 في الملحق.

بين تدفقات رؤوس الاموال الداخلة والخارجة، وأخيرا، وليس آخرا، الحصول على الدعم الدولي وإعادة جدولة الديون.

وما لا شك فيه ان تحقيق الأهداف السابقة وتطبيق الركائز والاجراءات المطلوبة، يتطلبان انتهاج سياسة نقدية ومالية واقتصادية داخلية وخارجية، وذلك وفقا لمعايير وأسس معينة. وهذا ما سيتم مناقشته بالنسبة لبرنامج التكيف الاردني في ما تبقى من هذا الجزء من الدراسة، حيث، وبشكل عام، يمكن ادراج الملاحظات الآتية على برنامج التكيف الاردني:

1 ـ في مجال السياسة النقدية: من منطلق المنهج النقدي للصندوق، تفرض برامج التثبيت والتكيف سقوفا ائتمانية حازمة على اقراض كل من الحكومة والقطاع الخاص. ويستهدف الصندوق من ذلك السيطرة على مستوى الطلب الكلي وكبح جماح التضخم.

ولعل مسألة الحد من التوسع الائتماني بشكل عام، تطرح مجالاً لعدة تساؤلات على مستوى أداء القطاع الخاص والحكومي. فعلى مستوى القطاع الخاص، تتعارض فكرة اتباع سياسة انكماشية، على إطلاقها، مع التوجه الذي يتبناه البنك في الاردن لتحفيز القطاع الخاص لقيادة العملية التنموية في البلاد. فإذا أضيف ذلك الى الآثار السلبية لارتفاع اسعار الفائدة الدائنة، بسبب سياسات التعويم التي تتطلبها برامج التثبيت، غدت المحصلة في شكل ضغوط كبيرة على مستوى الاستثمار الخاص المستهدف للبلاد، وتقع البلاد، في مثل هذه الحالة من تعارض أهداف الصندوق مع البنك، في مصيدة المشروطية المتبادلة Cross Conditionality. على صعيد آخر، يطرح شرط تخفيض الائتمان الممنوح للحكومة، لتحقيق أهداف ضبط مستوى الطلب الكلي ومكافحة التضخم، أكثر من تساؤل، فأولا، الى أي حد يمكن اعتبار التضخم في بلد يستورد معظم مواده من الخارج ظاهرة نقدية بالدرجة الأولى؟ وثانيا، كيف يفسر الصندوق طلب تكميش دور الحكومة في الاقتصاد الوطني، في الوقت الذي ينادي البنك الدولي بضرورة استمرار الانفاق العام على الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة ومواصلات وغيرها بما لا يضر اساسا بذوي الدخل المحدود؟ ويشكل مثل هذا التعارض ايضا مجالا لظهور مشروطية متبادلة في حالة الاردن.

ويفسر الصندوق، في العادة، التمايز بين سياسة السقوف الائتمانية للحكومة وللقطاع الخاص بأنها موجهة لمنع مزاحمة الأول للأخير في مجال الاستثمار المتاح. بيد ان هيكل الاقتصاد الاردني، وسيطرة القطاع الخاص على جل النشاطات التجارية والصناعية والزراعية في البلد، يجعلان من المشكوك فيه التسليم بوجود مثل ذلك التزاحم. وعلى العكس من ذلك، فيبدو الدور الحكومي مكملا رئيسياً في السياسة الاستثمارية للبلاد.

2 ـ في مجال السياسة المالية: يطلب برنامج التكيف من الاردن ضرورة اتخاذ حزمة من الاجراءات المالية الانكماشية بهدف تخفيض العجز المالي.

ويتم التركيز في خفض العجز المالي على ضبط الانفاق الحكومي، وذلك بخفضه وفقا لمستوى معين ورفع مستوى الايرادات العامة بوتيرة أكبر، ويتركز بذلك عبء التصحيح على جانب الطلب.

وما لا شك فيه ان كلا من تجميد الاجور وتخفيض الدعم أو إلغائه كركيزتين اساسيتين لهذا التوجه ـ كما في البرنامجين ـ يترك آثارا سلبية كبيرة على محدودي الدخل، الذي تأثرت دخولهم الحقيقية أصلا بفعل الآثار التضخمية التي تركها تخفيض الدينار بنحو 50% منذ نهاية 1988. ويعد تناقضا جديدا مع أحد أهداف البرنامج الساعية لرفع عبء الاصلاح عن كاهل محدودي الدخل.

3 ـ في مجال ميزان المدفوعات: يعتبر برنامج التكيف للاردن ان دخل السياحة وحوالات العاملين من العناصر المحورية في تحقيق الاستقرار لميزان المدفوعات الاردني. ومن هذا المنطلق، فقد توقع البرنامج الأخير ان يساهم الدخل المتولد عن هذين البندين في تغطية ما يقرب من 97% من العجز التجاري للبلاد، مع نهاية فترة ذلك البرنامج، مقابل ما نسبته 24% فقط عام 1991.

وفضلا عن ذلك يطالب الصندوق والبنك، صراحة، بضرورة سعي البلاد للحصول على المزيد من المساعدات المالية اللازمة لتمويل فجوة الموارد في البلد. وتأتي الملاحظة الأولى على هذا التوجه من كون البنود السابقة جميعها غير مأمونة المصدر وغير مضمونة الاستمرار، ناهيك عن اعتمادها أساسا على عوامل سياسية أكثر منها اقتصادية. ولعل أزمة الخليج، وما أفرزته من آثار سلبية على الاقتصاد الاردني، تعد مثلا واضحا لذلك. من ناحية اخرى، أثبتت الدراسات ان الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية يحول دون تحقيق تنمية حقيقية، ويترك أثرا سلبيا على مستوى الادخار في البلاد[4]... ناهيك عما يتركه ذلك من آثار على زيادة تبعية الاقتصاد وانكشافه للعالم الخارجي. وبالتالي فإن الاعتماد على البنود السابقة وبالشكل الذي تقره برامج الصندوق للاردن، ينطوي على خطورة بالغة على الاقتصاد. بل ان الاعتماد على تلك القنوات التي تفتقر الى الاستمرارية، يخالف اهداف الصندوق والبنك في تأمين نمو مضطرد في الاحتياطات الاجنبية، وسد فجوة الموارد.

4 ـ في مجال إعادة جدولة الديون: أتاح توقيع الاتفاقين بين الاردن ومؤسستي بريتون وودز إعادة جدولة معظم الديون الرسمية والتجارية المستحقة على البلاد. وبالرغم من الأثر الايجابي الذي يتركه مثل هذا الأمر على موازنة الدولة وميزان مدفوعاتها، إلا انه ينطوي على جانب سلبي مباشر. فهو، وان سمح بالتغلب على مشاكل النقد الاجنبي في المدى القصير، يؤدي الى تأجيل تلك المشاكل وتراكمها مرة أخرى في المدى المتوسط والبعيد (عندما يحين الاجل الجديد للسداد). وتعد حالة مصر، في منتصف الثمانينات، من الدروس المستفادة في هذه القضية (Abdel Kha-lek 1992).

5 ـ الآثار المتوقعة لتطبيق البرنامج، والبدائل المطروحة: يتوقع ان تتولد عن تطبيق برنامج التكيف آثار انكماشية واضحة على مستوى النمو الحقيقي المتوقع. ذلك ان السياسات النقدية والمالية الانكماشية ستفضي، بالضرورة،

(4) لمزيد من التفاصيل حول ذلك راجع (عبدالخالق 1981).

الى تراجع مستوى الاستثمار الاجمالي في البلاد. ويتفق ذلك مع حالات كثيرة لدول نامية أشار ساركار (1991) الى انها طبقت سياسات الصندوق والبنك، وكانت النتيجة العامة تراجع الاستثمار الكلي كنسبة من الناتج المحلي. ويُعزى ذلك الى سببين، الأول: تراجع حجم الاستثمار الحكومي بفعل سياسات ضغط الانفاق، والثاني: تراجع مستوى الاستثمار الخاص، بفعل رفع أسعار الفائدة وتعويمها من دون ضوابط. ويشير الاقتصادي الهندي ساركار (Sarkar 1991) ايضا الى دراسة (لمسولي وتايلور) يشيران فيها الى ان برامج الصندوق والبنك اقترنت في كثير من الدول النامية بتراجع نصيب الاستثمار من الناتج المحلي، ما يعارض دعوى المؤسستين باستهداف التكيف مع النمو Adjustment With Growth.

ولعل البديل الرئيسي، هنا، يتمثل في ضرورة التشجيع على توجيه الائتمان نحو الصناعة الوطنية، وحفز المؤسسات المالية الوطنية على رفد مستوى الاستثمار الوطني، ما يقلل من تبعية الاقتصاد من خلال هذه القناة التي ستودي الى تعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها نحو الاستثمار المحلي الكلي. ولعل ذلك يصب، في النهاية، في دعم مستوى النمو الكلي في البلاد، ويحقق فعلاً ما يسمى بالتكيف المقرون بالنمو.

يتوقع ان يتأثر معدل التضخم بالسياسات النقدية الانكماشية، الأمر الذي سيؤدي الى تراجع مستويات التضخم الى ما يستهدفه البرنامج 4% ان لم يكن أقل. وذلك بفعل آلية عمل ضبط تقييد معدلات نمو عرض النقد في البلاد، وعليه فإن السيطرة على التضخم تعود لأسباب ترتبط بسياسات جانب الطلب. والواضح ان العجز المالي، وفقا للتوقعات، سينخفض ايضا الى مستويات متدنية بفعل تقليص حجم الطلب الكلي، عبر آلية ضبط الانفاق الحكومي بغية معالجة الفجوة التضخمية.

وتشير الدراسات الى ان البديل الحقيقي يشمل التخفيف من حدة السياسات المالية والنقدية الانكماشية، من خلال آلية توجيه الاستثمار نحو المشروعات التنموية المحلية، ما يساعد على رفع مستوى الطلب الفعال في البلاد، ويساهم في رفع مستويات النمو الحقيقي وبالتالي الدخل الحقيقي. ولعل حدوث زيادة في المستوى العام للأسعار، بمعدل ما، إنما هو ضريبة بسيطة ومقبولة، طالما ان المحصلة هي رفد مستوى الاستثمار ودعم مستويات النمو الحقيقي في البلاد (Al - Wazani 1989, 92).

أما في مجال السياسات الخاصة بميزان المدفوعات، فلا يتوقع ان ينخفض مستوى العجز التجاري في البلاد الى المستوى الذي تنبأ به الصندوق والبنك (22,1% من الناتج المحلي). ذلك ان توقع تأثر الصادرات الاردنية بتخفيض سعر الصرف أمر لاسند له، حيث أن فاعلية عملية التخفيض لن تؤتي ثمارها في استقرار ميزان المدفوعات الاردني ما لم يتحقق ما يسمى في النظرية الاقتصادية بشرط مارشل ـ ليرنر، الذي يتطلب ان تكون مجموعة المرونة السعرية للطلب المحلي على الواردات والمرونة السعرية للطلب الخارجي على الصادرات أكبر من واحد صحيح، وبافتراض مرونة عرض لا نهائية لكل

من الصادرات والواردات. وهو شرط يصعب توفره في معظم الدول النامية، كما تشير الأدبيات الاقتصادية[5]، وذلك بسبب الجمود الكبير لهيكل الانتاج الناجم عن محدودية مقدرة العناصر على الانتقال.

وما يعزز النتيجة السابقة، حول عدم فاعلية تخفيض العملة في تصحيح وضع الميزان التجاري، ان الهيكل السلعي للصادرات والواردات الاردنية يحول دون قطف ثمار تلك الآلية في برامج التثبيت والتكيف. بل، على العكس من ذلك، فإن التخفيض يساهم في تجرع مرارة الدواء ثم تدهور حالة ميزان المدفوعات أكثر من ذي قبل، إذ يلاحظ ان الصادرات الاردنية تسيطر عليها السلع الغذائية والمواد الخام والمصنعة.

فمن المعروف ان الاردن متلق للسعر في جميع هذه الأصناف، بما في ذلك صادرات المواد الخام من الفوسفات، التي يعتبر الاردن ثالث أكبر منتج لها بعد الولايات المتحدة والمغرب. كما ان انتاج المواد الغذائية مقيد الى حد كبير بتأثر قطاع الزراعة في الاردن بمحددات جانب العرض، من قبيل حجم الاراضي القابلة للاستغلال ونوعية الحيازات وتوفر القوى العاملة وغيرها[6].

وبالنسبة لسلع الواردات الاردنية، فإن معظمها سلع استهلاكية ورأسمالية ومحروقات. وعليه، فالاعتماد الكبير على ضبط استيرادها، بفعل آلية تخفيض سعر الصرف، سينعكس سلبا على مستوى الانتاج المحلي ورفاهية المجتمع[7].

واعتمادا على كل ما سبق، تظل السمة الرئيسية للبرامج محل البحث، انها انكماشية الى حد بعيد، إذ ترتكز أساسا على سياسات تقييد جانب الطلب، وتستعين بالمنهج النقدي لمعالجة الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات والموازنة العامة والمستوى العام للأسعار، الأمر الذي يتعارض وتوجه مؤسستي بريتون وودز، منذ زمن، نحو ما يسمى «التكيف مع النمو». ولعل البدائل السابقة نواة للتفكير جديا في انتهاج برنامج وطني للتكيف، بخاصة وان الاردن شارف على الانتهاء من برنامج التكيف الأخير (1992 ـ 1998)... والسؤال المطروح الآن هو: ماذا بعد الانتهاء من ذلك البرنامج عام 1998؟ وهل سيظل للاردن اقتصاد تبعي تتلاطمه الصدمات من النسقين الاقليمي والدولي بما لا يسمح بتنمية مضطردة؟ ان الأمر يستدعي المزيد من الابحاث والدراسات في هذا المجال للخروج بتصور وطني لاستشراف آفاق المستقبل الاقتصادي للبلاد.

---

(5) لمزيد من التفاصيل حول صعوبة انطباق شرط مارشل ليرنر في الدول النامية راجع كل من (معتوق 1990، 85 ـ 88) و(حسين 1989، 189)، و(حسن 1988، 129 ـ 135).

(6) لمزيد من التفاصيل حول واقع الزراعة في الاردن راجع: (سالم مقطش 1993، 16 ـ 32) و(أحمد الكساب 1984، 15 ـ 20).

(7) وتظل الحاجة قائمة الى ترشيد الاستيراد بما يسمح بحل مشكلة الميزان التجاري ولا يضر بمستوى الانتاج المحلي ومستوى معيشة الأفراد، وقد يكون ذلك ممكنا بتبني سياسات إحلال الواردات أو حماية البدائل الوطنية.

جدول (1)
تطور نمو الناتج القومي الاجمالي خلال المراحل المختلفة (1967-1993)

الناتج القومي الاجمالي	الفترات			
	1967_1973	1974_1982	1983_1988	1989_1993
بالأسعار الجارية	9,5	24,5	3,9	10,4
بالأسعار الثابتة (1985)	1,3	11,6	2,2	1,6

المصادر:

بيانات 1967 ـ 1988 حسبت من: البنك المركزي الاردني، بيانات إحصائية سنوية 1964 ـ 1989 عدد خاص. تشرين أول 1989 (الجدول رقم 47 ص 58).

بيانات 1989 ـ 1993 حسبت من: البنك المركزي الاردني، النشرة الإحصائية الشهرية، شباط، 1994 (الجدول رقم 46 ص 78).

جدول (2)
متوسط التدفقات المالية الخارجية على الاردن من المساعدات وحوالات العاملين (بالمليون دينار)

الفترات	المساعدات الخارجية (1)	حوالات العاملين (2)	المجموع (1+2=3)	المجموع/الناتج القومي %
1967_1973	40,0	7,2	47,2	24,6
1974_1982	139,5	184,5	324,0	34,3
1983_1988	152,9	391,5	544,4	23,6
1989_1990	212,2	382,2	594,4	23,6
1967_1990	119,9	201,0	320,9	27,9

المصادر:

بيانات 1967 ـ 1988: البنك المركزي الاردني، بيانات احصائية سنوية 1964 ـ 1989، عد خاص. تشرين أول 1989.

بيانات 1989 ـ 1990، البنك المركزي، النشرة الاحصائية الشهرية، نيسان 1992.

جدول (3)
الأهداف الرقمية لاتفاق فرض التكيف الهيكلي الأول 1989-1993
(نسبة مئوية من الناتج المحلي)

	1988	1989	1990	1991	1992	1993
نمو الناتج المحلي الحقيقي (٪)	3,5	0,0	3,4	3,8	4,0	4,0
النمو بالأسعار الجارية (٪)	11,0	14,0	25,0	14,4	13,0	11,6
التضخم	4,6	14,0	12,1	10,2	8,7	7,3
، التخصيص						
الاستهلاك	103,2	103,0	97,0	94,0	92,0	91,0
الاستثمار	26,1	26,0	26,0	26,0	26,0	27,0
الموازنة العامة						
الايرادات المحلية	31,8	29	31,0	33,0	24,0	34,0
المساعدات الخارجية	7,3	20,0	8,0	6,0	5,0	4,0
اجمالي النفقات العامة	53,7	49,0	48,0	47,0	46,0	44,0
العجز	22,0	20,0	17,0	14,0	12,0	10,0
، النمو النقدي						
عرض النقد	12,1	13,0	13,0	13,0	13,0	11,0
ميزان المدفوعات						
الميزان التجاري	37,4	43,0	36,0	32,0	29,0	28,0
الصادرات	22,4	30,0	31,0	30,0	30,0	30,0
المستوردات	59,8	73,0	67,0	62,0	59,0	58,0
الحساب الجاري	6,1	5,0	3,0	2,0	1,0	0,0
الحوالات (صافي)	16,4	21,0	19,0	18,0	18,0	17,0
السياحة (صافي)	3,1	8,0	7,0	7,0	7,0	6,0
حساب رأس المال	1,3	2,0	2,0	2,0	1,0	0,9
الفجوة غير الممولة		7,0	4,0	3,0	—	10,0
الناتج المحلي بسعر السوق (بالمليون دينار)	1702,6	1941,0	2250,0	2574,0	2910	2247,0

المصدر:

الحكومة الاردنية، 1989، برنامج التصحيح، الملحق 2

جدول (4)
الأهداف الرقمية لاتفاق قرض التكيف الهيكلي الثاني1992 ـ 1998

(نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي)

البيان	1991	المقدر 1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
نمو الناتج المحلي الحقيقي	1,8	11,3	6,0	5,5	5,8	6,0	6,2	6,5
التضخم	4,5	5,3	5,0	4,5	4,5	4,5	4,5	4,5
الاستهلاك	97,9	105,0	99,9	97,8	95,6	93,3	91,6	88,9
الاستثمار	21,9	25,7	23,2	22,3	22,5	22,8	23,0	23,5
، الموازنة العامة:								
الايرادات المحلية	29	35,3	32,2	31,7	31,8	31,2	31	31
المساعدات الخارجية	8,9	7,0	5,4	4,9	4,1	3,1	2,5	2,0
اجمالي النفقات العامة	46,8	39,3	38,6	36,9	36,2	34,6	33,8	33,5
العجز (بدون المساعدات)	17,8	4	6,4	5,3	4,4	3,4	2,8	2,5
، النمو النقدي (نمو الفترة السابقة)								
عرض النقد	19,1	7,4	8,6	10,2	10,6	10,7	11	11,3
، ميزان المدفوعات								
الميزان التجاري	35,2	44,2	36,5	33,8	31,3	29,3	27,7	26,2
الصادرات	27,7	25,5	26,2	26,9	28	28,4	28,8	29,1
المستوردات	63	69,7	62,7	60,7	59,3	57,7	56,5	55,4
، الحساب الجاري	17,4	15,5	10,4	7,2	6	2,9	0,7	1,7
، حوالات عاملين (صافي تغير سنوي%)	9,3	83,5	6,4	5,3	5,9	8,6	5,1	7,4
، سياحة (صافي تغير سنوي)	80,1	220,0	60,7	11,1	15,5	15,2	15	14,1

المصدر:

Jordan Economic Monitor, 1993, No 7/93, P.2

المصادر العربية

البنك المركزي الاردني

1989 بيانات احصائية سنوية 1964 ـ 1989. عدد خاص صدر بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاما على تأسيس البنك المركزي الاردني

الحمصي محمود

1986 خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية: دراسة للاتجاهات الانمائية في خطط التنمية العربية المعاصرة إزاء التكامل الاقتصادي العربي 1960 ـ 1980. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

الحوراني، هاني

1989 ازمة الاقتصاد الاردني، نقوسيا.

1993 «الثابت والمتغير في مشكلات الاردن الاقتصادية: نظرة نحو المستقبل»، ورقة مقدمة الى مؤتمر الاقتصاد الاردني: المشكلات والافاق، 13 ـ 15 حزيران (يونيو)، مركز الدراسات الاستراتيجية الجامعة الاردنية.

الفانك، فهد

1992 برنامج التصحيح الاقتصادي 1992 ـ 1998: مؤسسة فهد الفانك، عمان، الاردن.

الكساسبة، حمد عفنان

1984 الامن الغذائي وسياسته الاقتصادية في الاردن. البنك المركزي الاردني: دائرة الابحاث والدراسات.

النابلسي، محمد سعيد

1993 «المديونية الخارجية ومنهج التصحيح الاقتصادي في الاردن» ورقة مقدمة الى مؤتمر: الاقتصاد الاردني المشكلات والآفاق 13 ـ 15 حزيران يونيو، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية.

حداد، أديب

1991 «المناخ الاستثماري الاقليمي والمحلي: الآثار المترتبة على هجرة العمالة وسوق العمل الاردني». في كامل ابو جابر وآخرون (محرر)، سوق العمل الاردني: تطوره، خصائصه، سياساته، وآفاقه المستقبلية. عمان، دار البشير.

حسن، أمين

1988 دور صندوق النقد الدولي في البلاد النامية مع الاشارة الى التجربة المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

حسين، محمد نور الدين

1986 «أسباب التضخم المحلي وسياسة تخفيض قيمة العملة السودانية» ص ص 179 ـ 206 في رمزي زكي (محرر) التضخم في العالم العربي. نقوسيا، دار الشباب للنشر.

جردانة، باسل

1996 «الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الاردني: نحو سياسات تكييف وتثبيت توجهه لنمو مضطرد». ورقة مقدمة لندوة: الاقتصاد الاردني استقراء الماضي والانطلاق نحو المستقبل. مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية.

خلف، ريما

1993 «مستقبل التخطيط الاقتصادي في المملكة الاردنية الهاشمية في ضوء التغيرات المحلية والاقليمية والدولية». ورقة مقدمة في ندوة مستقبل التخطيط في الأقطار العربية. تونس، (ابريل).

دائرة الإحصاءات العامة

1990 النشرة الإحصائية السنوية، الاردن.

1987 الكتيب الإحصائي السنوي، الاردن.

عبدالخالق، جودة

1981 «التنمية والاعتماد على النفس والعدالة... تساؤلات من وحي التجربة المصرية في الاعتماد المفرط على المساعدات الخارجية،»، في اسماعيل صبري عبدالله وآخرون (محرر)، التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في الفكر التنموي الحديث مع اشارة خاصة للتجربة المصرية. بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الرابع للاقتصاديين المصريين. القاهرة، 3 ـ 5 مايو 1979.

عماري، نبيل

1993 «الاردن والخليج وآفاق المستقبل، ورقة مقدمة الى مؤتمر: الاقتصاد الاردني والمشكلات والافاق 13 ـ 15 حزيران ،يونيو)، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الاردنية.

معتوق، سهير محمود

1990 «سياسات التثبيت الاقتصادي». مصر المعاصرة 420 يناير ـ ابريل: 79 ـ 130.

المصادر الأجنبية

Abdel - Khalek, G.

1992 "egypt's Structural Adjustment Programme: A Critical Assessment." Paper Presented At The Conference On The Development Of Economics In Global Context Held At The American University In Cairo. May 28-30 .

Al - Wazani, K.

1989 The Controlling Role Of The Central Bank Of Jordan On Money Supply: Unpulished M. A. Dissertation In Economics, Auc.

Bichara, K.

1989 Jordan's Economy, 1952 - 1989 Past Achievements And Future Challenges. Belgium: Arab Study And Research Centre.

1987 "targets And Achievements Of Jordan's Last Five - Year Plans, 1976 - 1980 And 1981 - 1985: A Summary". In K. Bichara, And A. Badran Eds. The Economic Development Of Jordan. London: Croom Helm.

Khan, M

1977 "the Determination Of The Balance Of Payment And Income In Developing Countries". In Imf 1977, Monetary Approach To The Balance Of Payments Washington, D.c.

Khatib, F.

1991 "foreign Aid And Economic Development In Jordan: An Empirical Investigation." In Wilson, ed Politics And The Economy In Jordan. Routledge.

Nismba, E.

1990 "the Impact Of Security Council Resolution 661 On Jordan And Yemen. Unpublished Paper Presented To Escwa Sep. 1990.

Sarkar, P.

1991 "imf / World Bank Stabilisation Programmes: A Critical Assessment". Economic And Political Weekly. October 5, 1991: 2307-2310.

Wilson R.

1988 "jordan's Trade: Past Performance And Prospects." Int. J. Middle East Studies, 20:325 - 344.



النظام الاتحادي لدولة الإمارات المتحدة
دراسة مقارنة

عبدالله العنزي *

قد تبدو المقارنة غريبة بين النظام السياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة، الذي لا يزال يغلب عليه الطابع القبلي، ونظام الولايات المتحدة الأميركية، بصفتها الدولة الأقوى في العالم، التي تعيش مرحلة ما بعد المجتمع الصناعي بكل مفاهيمه وإنجازاته.

ومع أنه لا وجه للمقارنة بين النظامين، إلا أنه يبقى أن الأساس الفيدرالي الذي يأخذ به اتحاد الإمارات العربية المتحدة يشفع لهذه المقارنة، من حيث الرغبة في توجيه الضوء على بعض من أوجه القصور، بهدف الاستفادة من آليات النظام الفيدرالي الأميركي في تطوير الممارسات الاتحادية العربية تدريجياً، وتحقيق التقارب، وتغليب المصالح العامة للاتحاد على المصالح الفردية الضيقة، حفاظاً على بقاء أطول تجربة اتحادية يفخر بها العالم العربي.

تنقسم دول العالم في هذا العصر الى دول موحدة ودول إتحادية. ويعرف طعيمة الجرف الدول الموحدة " بأنها ذات كتلة دستورية وقانونية واحدة، وتخضع لحكومة مركزية واحدة تدير شؤونها الداخلية والخارجية دون شريك أو منازع " (الجرف 1964).

كذلك يعرف يحيى الجمل الدولة الاتحادية بأنها مجموعة من الدويلات أو الولايات تخضع في بعض الأمور لسلطة موحدة وتستقل ببعض الأمور الأخرى فتخضع بشأنها لسلطاتها الخاصة (الجمل 1977، 41).

يتجه الاتحاد الفيدرالي بين الدول والدويلات لأن يكون النظام الأكثر شيوعاً بالاختيار في العصور الحديثة. وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة، من الناحية النظرية، دولة فيدرالية. فالمادة الأولى من الدستور المؤقت تنص على أن الإمارات العربية المتحدة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة، وسيشار إليها في ما بعد في هذا الدستور بالاتحاد [1].

* مدرس بقسم العلوم السياسية ـ كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الكويت.

(1) لمزيد من التفاصيل انظر الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة، صدر عن وزارة الإعلام، أبوظبي: المطبعة العصرية، 1972 ص 2.

وتعتمد هذه الدراسة أطروحة مؤداها أن اتحاد دولة الإمارات العربية اتحاد فيدرالي، تتوافر فيه العلاقة الخاصة التي من المفترض أن تربط بين الدول الأعضاء المنضوية تحت هذا النوع من الاتحاد. وضمن هذه الفرضية يتحدد الهدف من الدراسة في معرفة أهم العوامل المؤثرة في نشأة الاتحاد وتشكيله، ودراسة المؤسسات السياسية الاتحادية واختصاصاتها، ومقارنتها مع نظائرها في الولايات المتحدة، ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف ما بينها، فضلاً عن إلقاء الضوء على العلاقات القائمة بين الإمارات المكونة للاتحاد ودولة الاتحاد، والانعكاسات الدستورية لهذه العلاقات كما يحددها أندريه هوريو.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على التقصي الميداني عن طريق إجراء عدد من المقابلات مع مجموعة من الشخصيات السياسية والأكاديمية والباحثين السياسيين المهتمين بالاتحاد. والجانب الآخر هو دراسة مكتبية، وقد تم تجميع المادة من خلال أهم الدراسات التي تناولت دولة الاتحاد.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أن التجربة الاتحادية لدولة الإمارات العربية تعتبر من التجارب الفريدة في العالم العربي. فقد شهد العالم العربي بعضاً من التجارب الوحدوية الاندماجية التي لم يكتب لها البقاء. ولكن تجربة الإمارات لها من العمر ربع قرن تقريباً، وقد ساهمت الظروف الداخلية والضغوط الخارجية في سرعة تكوين الاتحاد ونشأته. ولقد كتب العديد من الدراسات القيِّمة عن ظروف نشأة الاتحاد ومنها بحث وحيد رأفت «الإمارات العربية المتحدة: «دراسة الدستور المؤقت» وكذلك دراسة عمر الخطيب «التجربة الاتحادية لدولة الإمارات العربية بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية» وكذلك الدراسة التي أعدها مركز دراسات الوحدة العربية بعنوان: «تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة» بالإضافة للدراسة التي أعدها علي الخليفة لنيل درجة الدكتوراه والمعنونة:

The United Arab Emirates: Unity in Fragmentation.

هذا فضلاً عن عدد من الدراسات الأخرى وستكون هذه الدراسة مكملاً لما سبق حيث سنتعرض لجانب آخر وهو ربط الجانب النظري بالمعايير Yardsticks التي استخدمها عدد من الباحثين أمثال Ivod Duchek وكذلك K. C. Wheare، فضلاً عن أندريه هوريو، في تعريفه للاتحاد الفيدرالي، وما يترتب عنه من علاقات داخلية Intergovernmental Relations. كما اعتمدت هذه الدراسة على المدخل القانوني لتحديد المؤسسات السياسية ووظائفها، والمبادئ الدستورية التي تميز النظام الاتحادي الإماراتي، حيث يحكم القانون جوهر العمل السياسي وخطواته عند كل مستوى، فضلاً عن استخدام المنهج المقارن عند دراسة المؤسسات السياسية في الإمارات ومقارنتها مع نظيرتها في الولايات المتحدة الأميركية (ربيع 1987، 188).

وغني عن البيان أن الكشف عن أوجه التماثل والاختلاف، عن طريق عقد المقارنات، يزود الباحث بفكرة أوضح عن الأشياء والظواهر موضوع الدراسة (ربيع 1987 256 ـــ 257)، بهدف معرفة طبيعة النظام الاتحادي وأهم المشكلات التي يواجهها.

أسباب وملابسات نشأة اتحاد الإمارات

يتكون اتحاد دولة الإمارات العربية من سبعة أعضاء: أبوظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، الفجيرة، عجمان، وأم القيوين. وتبلغ المساحة الإجمالية للدولة حوالي 78,000 كيلو متر مربع. ولم يكن قيام الاتحاد وليد المصادفة، بل كانت هناك محاولات اتحادية سابقة. ومن هذه المحاولات كان قيام مجلس الإمارات المتصالحة عام 1952 تحت إشراف بريطانيا، وكان الهدف منه إيجاد نوع من التعاون لحل المشكلات الأساسية التي تعاني منها المنطقة، في الإدارة والأمن الداخلي، وقيام عدد من المشاريع التي تحتاجها المنطقة، وهو نوع من الاتحاد التعاهدي.

عقد المجلس ما بين 1952 ــ 1968 حوالي 30 اجتماعاً. وكانت الحصيلة النهائية لهذه الاجتماعات إنشاء كشافة الساحل المتصالح، وهي قوة أمنية أنشئت عام 1952. أما القضايا الجوهرية فلم تناقش بجدية في اجتماعات المجلس، ولم تطرح حلولاً للمشكلات التي كانت تعاني منها هذه المشيخات، مثل الصحة والتعليم والكهرباء. (Khalifa 1979 27 - 24) وكان من موجبات نفاذ قراراته (المجلس) أن تحظى بالإجماع. ولقد كان من نتائج إنشاء القوة الأمنية فضلاً عن مكتب التنمية الذي أنشئ عام 1965 أن انبثقت فكرة قيام اتحاد بين الإمارات بعد انسحاب بريطانيا من الخليج بنهاية عام 1971.

اتفاقية دبي والاتحاد التساعي

أثناء العدوان الثلاثي على مصر، أعلن أنطوني ايدن، رئيس وزراء بريطانيا في تلك الفترة، أن بريطانيا ستحمي وجودها وستدافع عن مركزها في الخليج العربي بقوة إذا ما دعا الأمر إلى ذلك. وفي عام 1963 صرح عضو حزب العمال البريطاني كرستوفر ميهو، الذي تولى وزارة البحرية عام 1964، بأن على بريطانيا الاعتراف بحق تقرير المصير لإمارات الخليج العربي ومحمية عدن (الداوود 1980، 157).

خلال هذه الفترة طرأ العديد من المتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية التي دعت بريطانيا إلى تغيير سياستها وإلى أن تعلن عام 1968 أنها ستنسحب من منطقة الخليج خلال ثلاث سنوات. من هذه المتغيرات، تدهور الموقف البريطاني بعد حرب السويس والهزائم العسكرية في اليمن الجنوبي، ثم حصوله على الاستقلال عام 1967، وتوتر العلاقات البريطانية الإيرانية، والنزاع المسلح بين السعودية وبريطانيا حول واحة البريمي في الخمسينات، وقيام الثورة في العراق عام 1958 التي أدت إلى وجود نظام معاد للغرب، وكذلك إنهاء النظام الملكي في اليمن الشمالي عام 1963.

على الصعيد المحلي، كانت هناك ثورة ظفار، التي طالبت باستقلال عُمان والخليج العربي، واستخدمت الكفاح المسلح. كما قامت انتفاضة وتظاهرات في خريف عام 67، في كل من عُمان وعدن ودبي. وظهر كذلك أثر انتشار التجارة والتعليم والوعي السياسي في هذه المنطقة، فضلاً عن تدفق الثروة البترولية، والاحتياطي الضخم، جعل الدول ذات النفوذ تعيد حساباتها لوضع خطط طويلة المدى لمستقبل الخليج للحفاظ على مصالحها (Abdullah 1978, 71 - 81).

هذه العوامل دعت بريطانيا إلى إعلان الانسحاب بعد أن حلت الولايات المتحدة كقوة عظمى، بدلاً منها، لمواجهة المد اليساري وحصول السوفيت على مواقع متقدمة في عدن والعراق، وعدم المقدرة على إيجاد صيغة للتعايش بين العرب وإيران، والخوف من حدوث اضطرابات طائفية في المنطقة، وانحدار بريطانيا من قوة عظمى إلى دولة من الدرجة الثانية. كل ذلك خلق تفكيراً جدياً في إقامة اتحاد بين مشيخات الساحل المتصالح لمواجهة المجهول. وتولدت القناعات بأن التعاون بين هذه المشيخات ــ بالرغم من الخلافات ــ لا مفر منه، يضاف إلى ذلك دعم الكويت والمملكة العربية السعودية له. وجاء دور التشجيع المصري ليبارك قيام هذا الاتحاد في الخليج، بشرط أن يكون عربياً صميماً للمحافظة على عروبة الخليج. (العقاد 1991، 365 ــ 369).

وكان لقرار بريطانيا بالانسحاب وقع المفاجأة لحكام الإمارات، فأصبح لا بد من مواجهة المصير الجديد، لهذا اتفق حاكما دبي وابوظبي في 19 فبراير 1968 على قيام اتحاد بينهما، ودعوا بقية الإمارات الأخرى للانضمام إليه. وانعقد المؤتمر الأول للإمارات التسع في إمارة دبي في الفترة 25 ــ 27 فبراير 1968، وتم الاتفاق على توقيع اتفاقية دبي، وهي عبارة عن ميثاق مؤقت، إلى حين صياغة دستور اتحادي. وحددت الاتفاقية في المادة الأولى بأن يسمى الاتحاد الجديد باسم «اتحاد الإمارات العربية». أما المادة الثانية، فحددت غرض الاتحاد وهو توثيق الصلات والتعاون بين الإمارات واحترام كل منها لاستقلال الأخرى، وسيادتها وتوحيد السياسة الخارجية والدفاع الجماعي. وحددت هذه الاتفاقية السلطات الرئيسة التي تشرف على الاتحاد وهي:

1 ــ المجلس الأعلى: ويشكل من حكام الإمارات «المادة الثالثة» ويضطلع برسم السياسة العليا في المسائل الدولية والسياسية والاقتصادية وبوضع ميثاق دائم للاتحاد، ورئاسته تكون دورية وقراراته بالإجماع.

2 ــ مجلس الاتحاد: وهو هيئة تنفيذية أدنى يمارس سلطاته حسب السياسة العليا التي يقرها المجلس الأعلى.

3 ــ المحكمة العليا: وتسمى «المحكمة الاتحادية العليا» ويحدد القانون طريقة تشكيلها واختصاصاتها. على أن يبدأ تنفيذ هذه الاتفاقية في 30 مارس 1968 بعد الإعلان عن الاتحاد. كان هناك ترحيب عربي بهذه الاتفاقية واعتبرت حدثاً تاريخياً مهماً في منطقة الخليج، بينما عارضت إيران ذلك الاتحاد المعلن بسبب رغبتها في السيطرة على البحرين. (رأفت 1970، 1 ــ 11)

وفيما بين أوائل عام 1968 وأوائل عام 1971 عقدت سلسلة من الاجتماعات للمجلس الأعلى، فضلاً عن سلسلة أخرى من الاجتماعات لمجلس الاتحاد، أو الهيئة التنفيذية، وكذلك اجتماعات اللجان المختلفة واجتماعات المستشارين وزيارات الوفود المختلفة بين الإمارات، والوساطة السعودية والكويتية، والضغط البريطاني، من أجل خلق الكيان الاتحادي. إلا أن كل هذه الجهود باءت بالفشل بسبب عاملين أساسيين، هما: (1) اتفاقية دبي التي اتسمت بالغموض والعمومية. (2) افتقار القرارات إلى التصويت بالإجماع.

والذي تسبب في ذلك أن كل حاكم فهم هذه الاتفاقية بمفهومه الخاص معتمداً على حق النقض الذي يتمتع به وتمحورت الخلافات حول: (1) تقسيم السلطة بين الحكومة الاتحادية والإمارات الأعضاء. (2) توزيع الاختصاصات ضمن الحكومة الاتحادية. (Kouvy 1980 ,39)

وكانت بعض من الإمارات ترى أن السلطة الاتحادية يجب أن تكون محدودة في مجال الدفاع والسياسة الخارجية، وأن يكون التمثيل داخل المجلس الوطني الاتحادي بالتساوي، بغض النظر عن عدد سكان كل من الإمارات الأعضاء، فضلا عن الخلاف حول المقر الدائم للعاصمة الاتحادية.

ويبدو أن توقيع اتفاقية دبي جاء نتيجة لخطوات غير مدروسة، وردةفعل غاضبة على الانسحاب البريطاني المفاجئ، وما صاحبه من ضجة إعلامية حول فراغ القوة في المنطقة، الذي كانت تملأه بريطانيا.

العقبات الرئيسية أمام الاتحاد التساعي

اتضح أن وجهات النظر تتباعد والخلافات تزداد عمقاً كلما انتقلت المحادثات إلى مراحل تنفيذ الاتفاقية، وأن هناك عوامل داخلية وأخرى خارجية كانت سبباً في عدم تحمس حكام الإمارات لتنفيذ الاتفاقية، وإنشاء الاتحاد.

أ ـــ العوامل الداخلية لفشل الاتحاد: ساهمت مجموعة من العوامل الداخلية في عدم نجاح المحاولة الاتحادية وانفراط عقد الاتحاد التساعي، منها، غموض اتفاقية دبي نفسها وعدم إلمام الحكام بمفهوم اختصاصات الدولة الاتحادية، بحيث يأخذ الخلاف أحياناً أشكالاً قانونية، ولكن يغذي ذلك النزاعات السياسية والاعتبارات المحلية وانقسام الأعضاء إلى محاور وتحالفات على أسس عائلية وقبلية، وانعدام الثقة بين الحكام، فضلاً عن سيادة الروح الفردية وطبيعة النظام السياسي القبلي والتعود على الحكم المطلق. كل ذلك يجعل من غير المقبول التنازل عن هذه الصلاحيات للحكومة الاتحادية ومحاولة بعض من الحكام تجيير الاتحاد لصالحه الشخصية على حساب الآخرين، ومحاولة بعضهم الآخر الاحتفاظ بقدر من الشخصية الدولية، أو تحبيذ اتحاد كونفدرالي، والصراع على السلطة داخل قطر بين الحاكم وولي عهده، والصراع البحريني القطري، واقتناع الإمارات أثناء سير المفاوضات بأن الاتحاد ليس مقنعاً لهم، (الرميحي 1995، 119) وإحياء مجلس حكام الإمارات المتصالحة، الذي يضم كل الإمارات باستثناء قطر والبحرين وتصريح الشيخ زايد بأنه سيمضي قدماً في تشكيل اتحاد مع أي عدد من الإمارات. يضاف إلى ما تقدم اعتبارات اقتصادية وجغرافية وسكانية تضعف أو تقوي القدرة التفاوضية لحكام دون غيرهم، كإعلان حاكم البحرين في شهر يناير 1970 عن إجراء عدد من التنظيمات الإدارية تمهيداً لإعلان الاستقلال، وكذلك إعلان قطر في أبريل 1970 عن إجراءات مماثلة، بل ذهبت أبعد من ذلك عندما أعلنت في دستورها المؤقت أن قطر دولة عربية مستقلة، وأنها عضو في اتحاد الإمارات العربية.

ب ــ العوامل الخارجية لفشل الاتحاد: أدى فوز حزب المحافظين في انتخابات يونيو 1970 ووعدهم السابق ــ وهم في المعارضة ــ بعدم الانسحاب من منطقة الخليج، في حالة فوزهم في الانتخابات، إلى نوع من الاسترخاء السياسي وعدم التحمس أو التعجيل في إنشاء الاتحاد. وقد لاقى هذا الفوز استحسان بعض من حكام الإمارات. ولكن الوجود البريطاني في ذلك الوقت أخذ يجد معارضة شديدة من دول المنطقة مثل إيران والعراق والسعودية والكويت ومصر. وهذه المعارضة شكلت ضغطاً على بريطانيا لكي تفي بوعدها بالانسحاب من منطقة الخليج. يضاف إلى ذلك تخلي إيران عن مطالبها بالبحرين، عقب قرار مجلس الأمن في 12 مايو عام 1970، الذي يضع حداً للمطالب الإيرانية بالبحرين ويؤيد استقلالها كدولة عربية. وكانت المطالب الإيرانية سبباً في ضعف الموقف البحريني أثناء محادثات الاتحاد. كذلك تغيير نظام الحكم في عُمان وتولي السلطان قابوس الحكم بعد الانقلاب على والده، الذي كان سبباً لسخط الشعب العُماني، وقيام ثورة ظفار التي قد تمتد إلى مناطق أخرى وتهدد المصالح الغربية في المنطقة. وأيضاً وفاة الرئيس جمال عبدالناصر في سبتمبر 1970 ذلك الداعية القوي للوحدة العربية. (الرميحي 1995، 121 ــ 122)

هكذا، يبدو أن التناقضات الداخلية والمتغيرات الخارجية لعبت دوراً في إعلان كل من البحرين وقطر الانسحاب من الاتحاد التساعي. وبذلك نجحت القوى التي آثرت عدم الوحدة في مسعاها. لذا أبلغت بريطانيا حكام إمارات ساحل عُمان بأنها تؤيد قيام اتحاد سباعي، وستعترف به كما اعترفت من قبل باستقلال البحرين وقطر. وبالتالي، فإن فتور الإرادة وتغليب المصالح الضيقة والنزعة الانعزالية وعدم القدرة على المساومة كانت من الأسباب الرئيسية لانهيار الاتحاد التساعي، بالرغم من العوامل الإيجابية التي سوغت قيام الاتحاد، بينما نرى اتحادات ولدت ولم تتوافر لها مقومات الوحدة ولكنها غلبت المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، مثل الاتحاد السويسري والاتحاد الهندي الذي يجمع بين قوميات وثقافات ولغات مختلفة. أما الاتحاد الفيدرالي الأميركي، فهو من أنجح الاتحادات. فقد بدأ بثلاث عشرة ولاية والآن تنتمي خمسون ولاية إلى الاتحاد، واستطاع المندوبون المجتمعون في فيلادلفيا توقيع الدستور الأميركي عام 1787 من جميع الولايات الثلاث عشرة المشاركة. ويعتبر الدستور الأميركي حزمة من التسويات بين الولايات الصغيرة، كمريلاند وديلاور والولايات الكبيرة كبنسلفانيا وفيرجينيا، وبالرغم من تعارض المصالح التجارية والمصالح الشخصية ومصالح الشمال والجنوب، استطاع مندوبو الولايات، خلال أربعة أشهر، الاتفاق حول المسائل المختلف عليها والمثيرة للجدل، مثل التمثيل داخل السلطة التشريعية وإيجاد حكومة قومية اتحادية ذات سلطات قوية. والاهتمام بالمصالح القومية الكبرى، أما المصالح الضيقة والصغيرة فاحتلت مكانها الطبيعي في المرتبة الأخيرة، واقتنعت الولايات الصغيرة بأن تحافظ على درجة معينةفي مجريات تسيير الاتحاد، مع أنها لا تتناسب وثقلها السكاني. أما الولايات الكبيرة فقد اعتقدت أن من مصلحتها قبول بعض من التنازلات، على أن تستخدم ثقلها السكاني لتوجيه الاتحاد مستقبلاً. وبهذه الصيغة، استطاع مواطنون غير عاديين «صنع» أمة جديدة من أعراق مختلفة تبوأت المكانة

الأولى في العالم، ولم يأتِ ذلك من فراغ ولكن بتغليب المصالح العليا وروح الوحدة [2].

خصائص الدولة الاتحادية

كانت المشكلة التي واجهت واضعي الدستور الأميركي عام 1787 هي كيفية توحيد مجموعة من الولايات كل منها يصر على الاحتفاظ لنفسه بدرجة من الاستقلالية مع وجود رغبة في الاتحاد، وتوصلوا إلى النظام الفيدرالي وهو خليط من النظام الكونفدرالي (أي الاتحاد الهش بين دول مستقلة) ونظام الدولة الموحدة، ويعني حكومة مركزية قوية. (Dye et al 1980 ,96) أما المشكلة التي كانت تواجه واضعي دستور الإمارات عام 1971 فهي كيفية انتشال مجموعة من المشيخات التي لا يملك كل منها مقومات الدولة وتعاني من التخلف بجميع أشكاله من الحكم المطلق في مجتمع القبيلة إلى عصر السلطة الدستورية والقانونية في مجتمع الدولة الحديثة، وانتقال السلطة من يد الأشخاص إلى المؤسسات السياسية القادرة على حل المشكلات الأساسية للمواطنين، وكان للضغوط الداخلية والخارجية المحصلة الرئيسية في الدخول في تجربة الاتحاد حيث لم تكن هذه الأطراف مستعدة لها.

الدولة الاتحادية:

يعرف الأستاذ أندريه هوريو الدولة الفيدرالية بأنها شركة دول لها فيما بينها علاقات قانونية داخلية / أي قانون دستوري بموجبه تقوم دولة أعلى فوق الدول المتشاركة (هوريو، ج 1 1974، 152).

وأفضل وسيلة لفهم النظام الفيدرالي كظاهرة سياسية هو استخلاص طبيعة العلاقة التي تربط بين الأعضاء والانعكاسات الدستورية لهذه العلاقات والأسس التي يقوم عليها الاتحاد كما حددها أندريه هوريو وبموجبها يترتب ما يلي:

1 ـ وجود دستور اتحادي ينظم العلاقة بين مختلف الأعضاء، من جهة، وبينهم والحكومة المركزية، من جهة أخرى، وبموجبه تفقد شخصيتها الدولية، بحيث تصبح العلاقات الخارجية من اختصاص كتلة الدول المشتركة التي تكون كياناً دولياً واحداً.

2 ـ وجود سلطة اتحادية قوية في مواجهة العالم الخارجي، وبمنأى عن الخطر الداخلي بسبب تداخل السلطات، وطبيعة العلاقة القانونية التي تربط بين الاتحاد والأعضاء والمتمثلة بعدم فرض الأوامر على السلطة المحلية.

3 ـ المساواة بين الأعضاء مبدئياً ويتمثل ذلك في المجالس التي تمثل السلطات الاتحادية.

4 ـ الخلافات ما بين الأعضاء أو بين الأعضاء والسلطة الاتحادية تحل بواسطة

(2) For More Information See Charles W. Dunn, American Democracy Debated, California: Scott, Foreman and Company 1982.

المحكمة العليا (القضاء) لأن مهمتها الأساسية هو حل المشاكل التي تثور داخل الاتحاد. (هوريو ج 1 1974، 154 ــ 155) [3].

وبتطبيق المعايير السابقة يمكن لنا دراسة طبيعة النظام الاتحادي لدولة الإمارات وفهمه بالإضافة إلى مقارنته بالاتحاد الفيدرالي الأميركي، لتوضيح الصورة أكثر ومعرفة مدى انطباق هذه المعايير على النظام الاتحادي الإماراتي. إلا أن الأسس السابقة ليست قواعد ثابتة فيمكن تجاوزها أحياناً حسب الاتفاق المبرم بين الدول الأعضاء في الاتحاد.

وينشأ الاتحاد عادة عن اندماج عدد معين من الدول في دولة واحدة حسب دستور توافق عليه الدول ذات العضوية ويكون هذا الدستور هو القانون الأعلى والنظام الأساسي للدولة الوليدة وتعتبر كل من الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة وليدة لهذا المبدأ.

والدول الأعضاء تحتفظ بسلطة كبيرة في المجال الداخلي حيث إن لكل دولة عضو دستورها الخاص وقوانينها الخاصة ومجالس منتخبة، ولكنها تتنازل عن جزء من سيادتها الداخلية لصالح دولة الاتحاد.

ازدواجية السلطة

تختلف معايير توزيع السلطة وازدواجها dualism بين دولة اتحادية وأخرى ويتخذ هذا التباين أشكالاً عدة:

1 ــ من الاتحادات ما تحصر وظائف السلطة المركزية وتترك وظائف الحكومة المحلية غير محددة وهذا ما ذهب إليه الدستور المؤقت لدولة الإمارات. وذلك بقصد توسيع سلطة الإمارات على حساب سلطة الحكومة الاتحادية لأن الإمارات (الأعضاء) هي صاحبة الاختصاص الأصلي. ونحت الولايات المتحدة المبدأ نفسه في توزيع السلطة «المادة الأولى الفقرة الثامنة».

2 ــ أما الاتجاه الثاني فهو تحديد اختصاصات الدول الأعضاء وترك ما عدا ذلك للحكومة المركزية والمقصود هنا توسيع سلطة الاتحاد على حساب الأعضاء وتأخذ بذلك الهند.

3 ــ والاتجاه الثالث هو تحديد سلطات كل من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وهذا النظام ليس عملياً بسبب ظهور أمور جديدة قد يتم التنازع عليها بين الجانبين. ومهما كانت طريقة توزيع السلطة فإن الحكومة الاتحادية ومؤسساتها ذات مكانة أسمى من الحكومات المحلية ومؤسساتها ويتضح ذلك في:

1 ــ عدم معارضة قوانين الولايات الأعضاء لقوانين الاتحاد.

---

(3) بالإضافة إلى هذه المعايير التي ستسترشد بها الدراسة، وتعميماً للفائدة نذكر المعايير التي وضعها دوتشيك لنفس الأغراض وهي: ثنائية المجالس التشريعية، التمثيل المتساوي بين دول غير متساوية، طبيعة تقسيم السلطة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، التأكيد على الدور الفعّال للقضاء الاتحادي أي المحكمة الاتحادية العليا.
Ivod Duchek, Comparative Federalism: The Territorial Dimension of Politics, New York: Holt Rinehert and Winston Inc. 1970.

2 ـــ الفصل في المنازعات يكون من اختصاص المحكمة العليا وهي سلطة اتحادية.

3 ـــ خضوع دستور الولايات الأعضاء لمبادئ الدستور الاتحادي.

4 ـــ في الظروف الاستثنائية تستطيع الحكومة الاتحادية التدخل في الشؤون الداخلية للولايات الأعضاء.

ويوجد توجه لزيادة سلطة الحكومة الاتحادية على حساب الحكومات المحلية وقد أخذت الولايات المتحدة بهذا المبدأ كي تتمكن من أداء وظائفها. (John 1988).

والهدف من الدستور الإماراتي هو إيجاد وثيقة دائمة تؤسس العلاقات في النظام الاتحادي، بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، وتتبنى تحديد السلطات وتقسيمها وتعديلها. كما أن الدستور يواجه ويخاطب مواطني الدولة جميعاً، ويرسم الأهداف الأساسية للاتحاد والدعامات الاجتماعية والاقتصادية له، ويوضح الحريات والحقوق والواجبات العامة، وهو ما ظهر في البابين الأول والثاني من دستور الاتحاد. وهذا لا يمنع وجود دساتير وقوانين للدول الأعضاء في الاتحاد، كما في حالة الولايات الأعضاء في الاتحاد الأميركي بدساتيرها الخاصة وقوانينها. وبموجب المادة 151، يكون لدستور الإمارات الاتحادي السيادة على دساتير الإمارات الأعضاء، وكذلك بالنسبة للتشريعات الاتحادية، فلها الأولوية في تشريع سلطات الإمارات، وإذا حدث خلاف يعرض على المحكمة الدستورية الاتحادية. ويمكن استخلاص أن الدولة الاتحادية تظهر في بعض النواحي وكأنها دولة واحدة، وتارة أخرى وكأنها وحدات سياسية وإدارية مستقلة عن بعضها. واتحاد الإمارات لا يشذ عن هذه القاعدة. فهناك مظاهر للوحدة حيث تشكل دولة الاتحاد شخصية دولية واحدة، ولها جنسية واحدة، وتتعامل مع إقليم الدولة بشكل عام، والتشريعات الداخلية تخاطب المواطنين من دون النظر للوحدات السياسية، فضلاً عن وجود السلطات الاتحادية الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية).

أما مظاهر الاستقلال، فتتمثل في قدرة الإمارات الأعضاء على عقد بعض الاتفاقيات الخارجية، والانضمام إلى عضوية بعض المنظمات الدولية، ومعارضة الإمارة العضو للسلطة الاتحادية في حالة عقد اتفاقية دولية تمس مركز الإمارة. كذلك ملكية الإمارات للثروة الطبيعية، وحق إنشاء قوات محلية.

ويؤكد الخطيب (1982) أن الجوانب الاستقلالية للاتحاد طاغية على الجوانب الاتحادية وهذا ما أكدته الممارسة العملية وتتميز مسيرة الاتحاد الإماراتي بالتطور البطيء وعلى النقيض من ذلك فإن الاتحاد الأميركي حاول تقوية السلطة الاتحادية منذ نشأتها وعمل على تطويرها لاحقاً، ولقد خدمت الحرب الأهلية مسيرة الاتحاد ودعمتها إذ أصبحت الفيدرالية أمراً لا يمكن تجاوزه وبدأت الإدارة المركزية تتأثر مباشرة بآراء الشعب. بل اعتاد الرئيس الأميركي ـــ إذا أراد التأثير على الكونغرس ـــ أن يلجأ إلى مخاطبة الشعب مباشرة لكي يؤثر على الكونغرس.

النظام الاتحادي الإماراتي

أجمع الباحثون السياسيون على أن هناك مجموعة من المظاهر والأسس والمعايير

يجب توافرها في الاتحاد الفيدرالي، حتى تميزه عن غيره من الاتحادات الأخرى. وقد أوضح هوريو، كما ذكرنا سابقاً، أن العلاقة التي تربط بين أعضاء الاتحاد الفيدرالي والانعكاسات الدستورية لهذه العلاقات تقوم على الأسس والمعايير التالية:

المعيار الأول: الدستور المدون في النظام الإماراتي

إنها علاقات تقوم على أساس القانون العام الداخلي، أي بموجب دستور مدون، تنشأ بمقتضاه دولة أعلى تحوي كل الأعضاء المشاركين، بحيث تكون العلاقات الدولية على عاتق «كتلة الدول المشاركة» وبهذا تكون السياسة الخارجية، والدفاع الوطني، تحت سيطرة السلطة التنفيذية الاتحادية وهيمنتها. ويجب في هذه الحالة ألا نفرق بين الدولة الاتحادية والدول الموحدة. (هوريو ج1 1974، 154) والهدف من الدستور المدون هو إيجاد وثيقة دائمة تحدد وتؤسس العلاقات في النظام الاتحادي بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، كذلك تحديد السلطات التي يمكن المشاركة بها أو تقسيمها في النظام السياسي، وطريقة تعديل الدستور. فإذا كان التعديل يتطلب موافقة جميع الأعضاء، فسيكون هذا النظام قائماً على أساس اتحاد تعاهدي Confederalism وليس اتحاداً فدرالياً Federal-ism، لأن من الصعوبة تعديل دستور يتطلب الموافقة بالإجماع.

فهل هذا الشرط متوفر في اتحاد الإمارات؟ في الإمارات دستور مدون وطبقاً للتقسيم المتعارف عليه قانونيا فقد قسمت وظائف الدولة إلى ثلاث وظائف، وهي: التنفيذية والتشريعية والقضائية. وحددت المادة 120 من الدستور ما تنفرد به سلطة الاتحاد بالتشريع والتنفيذ أما المادة 121 فقد حددت الاختصاصات التي ينفرد الاتحاد بالتشريع فيها.

ومن استقراء نصوص الدستور يتضح ما يلي:

1 ــ أن هذا الدستور مؤقت حسب ما تنص عليه المادة (144) منه، والمفترض أن يكون هناك دستور دائم ويمكن تعديله إذا اقتضت الضرورة وذلك وفق الإجراءات المتبعة قانونياً.

2 ــ أن صياغة هذا الدستور تمت عن طريق لجنة معينة من قبل الحكام، لذا فإن الدستور جاء عن طريق المنحة، لما يعطيه الصفة الشخصية للحكام وغياب الإرادة الشعبية، إذ إن هذا الدستور لم يتم إعداده بواسطة مجلس منتخب، ولم يعرض في استفتاء شعبي عليه. وجرت العادة أنه إذا صدر قانون وفق إرادة الحاكم فإن للحاكم الحق في سحب هذا الدستور متى شاء، لأنه هو صاحب السلطة والسيادة، (الصالح 1989، 198 ــ 199) والحال نفسها مع دستور الإمارات الذي صدر عن طريق إرادة جماعية لحكام الإمارات. وهذا لا يضفي عليه شرعية أو قانونية أكبر، ولكن يعد نقطة ضعف فيه لأنه متى أعلن أحد الحكام تخليه عن هذا الدستور فسيفقد قيمته أو على الأقل الجزء الأكبر من قيمته الدستورية.

3 ــ أن صفة الدستور كانت عبارة عن ميثاق. فهو ينص في أكثر من مادة على احترام وسيادة الإمارات المكونة له بسبب الطبيعة التوفيقية له.

4 ـــ أنه دستور متناقض حيث تنص المادة الثانية من الدستور على أن يمارس الاتحاد بموجب أحكام هذا الدستور السيادة على جميع الأراضي والمياه الإقليمية الواقعة داخل الحدود الدولية للإمارات الأعضاء. ولكن المادة الثالثة تناقض ذلك حيث تنص على أن تمارس الإمارات الأعضاء السيادة على أراضيها ومياهها الإقليمية في جميع الشؤون، التي لا يختص بها الاتحاد بمقتضى هذا الدستور. وهنا نجد تناقضاً، ووظيفة ازدواجية للإمارات الأعضاء مع وظيفة الحكومة الاتحادية.

5 ـــ أن هناك لبساً وغموضاً بين مواده ومثال ذلك أن المادة 11 الفقرة الأولى تنص على أن تشكل الإمارات وحدة اقتصادية وجمركية وتنظم القوانين الاتحادية المراحل التدريجية المناسبة لتحقيق تلك الوحدة بينما المادة 23 تنص على أن الثروات والموارد الطبيعية في كل إمارة مملوكة لتلك الإمارة [4].

6 ـــ يفترض هوريو أن الشؤون الخارجية هي من اختصاص الحكومة الاتحادية فقط، و دستور الإمارات ينص على ذلك ولكن هناك استثناءات وجوازات عديدة حسب المادة 123 (لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة نص المادة).

7 ـــ إن تعديل المادة الأولى من الدستور يتطلب الإجماع من قبل حكام الإمارات. وما عدا ذلك فتكون إجراءات إقرار التعديل الدستوري مماثلة لإجراءات إقرار القانون (المادة 144 الفقرة الثانية أ) وهذا إجراء موضوعي يتطلب أغلبية خمسة أعضاء من أعضاء المجلس الأعلى على أن تشمل صوتي أبوظبي ودبي [5].

8 ـــ عدم التزام الأعضاء بهذا الدستور وانتهاك أحكامه من مختلف الأعضاء في الاتحاد، ونورد على سبيل المثال وليس الحصر بعض هذه المخالفات الدستورية:

أ ـــ إعلان الشيخ زايد عام 1976 بأن بعض الإمارات لم تلتزم بنصوص القوانين الاتحادية و خاصة المسائل المتعلقة بمسائل الهجرة والجوازات وتنظيم دخول الأجانب.

ب ـــ تأكيد الشيخ زايد رئيس الاتحاد بأن إمارة دبي ارتكبت أكثر من عشر مخالفات دستورية لبعض التشريعات الاتحادية وهي مخالفات تتعارض مع أهداف ومصالح الاتحاد.

جـ ـــ مخالفة أحكام الدستور والقانون فيما يتعلق باختصاص المحكمة الاتحادية العليا بالنسبة لمنازعات الحدود وغيرها من الأمور التي تدخل في اختصاص المحكمة العليا.

د ـــ مخالفة أحكام الدستور التي تقضي بانفراد الاتحاد تشريعاً وتنفيذاً بحماية أمن الدولة وكذلك مسائل الصحة العامة والخدمات الطبية.

(4) انظر في ذلك المذكرة الرسمية التي رفعها المجلس الوطني ومجلس الوزراء إلى المجلس الأعلى للاتحاد في 1979/2/13.

(5) يفترض Duchek أنه إذا كان تعديل الدستور يتطلب موافقة كل الأعضاء فإن هذا الاتحاد اتحاد تعاهدي، انظر في ذلك Ivod Duchek, Comparative Federalism The Territorial Dimension of Politics, New York: Holt, Rinehart and Winston Inc. 1970 P. 217.

هـ ـ اتهام إمارة دبي لبقية الأعضاء بأن قرار توحيد القوات هو انتهاك للمادة 142 من الدستور.

و ـ اتهام إمارة دبي بأن واضعي مذكرة المجلس الوطني ومجلس الوزراء قد أغفلوا إغفالاً تاماً أحكام الدستور وكأننا بهم يحاولون بصورة غير دستورية، زعزعة الأسس التي يقوم عليها اتحاد الإمارات العربية المتحدة (الرأي العام 1979أ).

ز ـ إتهام إمارة دبي بأن قرار تعيين الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان قائداً عاما للقوات المسلحة كان مخالفاً للدستور.[6]

حـ ـ أكد المجلس الوطني الاتحادي ومستشاره القانوني بأن الحكومة الاتحادية خالفت احكام هذا الدستور (الخليج 1985).

ط ـ في مذكرة رفعها المجلس الوطني الاتحادي للمجلس الأعلى طالب بوضع دستور دائم لأن الدستور المؤقت ظاهرة غير صحية وتؤدي الى حالة من القلق وعدم الاستقرار، كما انه دستور عاجز عن مواكبة المسيرة الاتحادية والتجربة اكدت انه دستور متناقض وانه عقبة امام توحيد الامارات وتكاملها وانه وضع في ظروف تغيرت مفاهيمها (الطليعة 1985أ).

ي ـ تأكيد جمعيات النفع العام على ان هذا الدستور المؤقت لم يحقق طموح هذا الشعب وأن هناك تجاوزات عديدة له (الطليعة 1985 ب).

ك ـ تأكيد الشيخ زايد انه ليس من المعقول أن يستمر العمل بالدستور المؤقت للأبد، ويتحول المؤقت إلى ديمومة، يصار إلى التمسك بها بحجة أو بأخرى (الرأي العام 1979ب). بالإضافة إلى الشؤون الخارجية التي تكون فقط من ضمن اختصاص الحكومة الاتحادية فقط فإن القوات المسلحة هي ايضا من ضمن اختصاص الحكومة الاتحاديةوهذا ما يضيفه دوتشيك (Duchek 1970, 217).

فما مدى تطبيق الاتحاد الإماراتي لهذا المعيار؟ قبل بداية الاتحاد كان لكل إمارة قواتها الخاصة بها بالاضافة الى كشافة ساحل عمان المتصالح التي كانت تحت السيطرة البريطانية. وبعد الإستقلال أعيد تسمية كشافة عمان إلى قوة دفاع الاتحاد ومقرها الشارقة. ولقد أجاز الدستور الاتحادي في المادة (142) للإمارات الأعضاء حق إنشاء قوات مسلحة محلية مجهزة يمكن ضمها إلى قوة الاتحاد في حالة الضرورة. ولعبت القوات الاتحادية دوراً مهماً في إنهاء أحداث انقلاب الشارقة عام 1972 وكذلك ايقاف القتال بين القبائل الموالية لإمارة الشارقة والفجيرة [7].

---

(6) لمزيد من التفاصيل انظر المذكرة الرسمية التي رفعتها إمارة دبي إلى المجلس الاعلى للاتحاد 26/ 3/ 1979.

(7) جرت هذه المحاولة عندما حاول السلطان المعزول من قبل بريطانيا الشيخ صقر بن سلطان القاسمي استرجاع السلطة من الشيخ خالد القاسمي عام 1972 وتم فيها قتل الأخير ولكن المحاولة لم تنجح.

بعد الاستقلال وبعد احداث إمارة الشارقة عام 1972 تضاعف عدد القوات المسلحة لإمارة أبوظبي الى خمسة أضعاف القوات المسلحة الاتحادية. هذا النمو خلق نوعاً من التنافس لدى الإمارات الأخرى. ولتخفيف حدة التوتر والتنافس أصر الشيخ زايد رئيس الاتحاد على توحيد القوات المسلحة لكل إمارة وضمها للجيش الاتحادي وعلى إلغاء المادة 142 وهي السند الدستوري لحق الإمارات في الاحتفاظ بقوات خاصة بها. Cottrell (1981, 163 - 165) ولكن من الناحية العملية لم يتم التوحيد بين هذه القوات ولم يتعد الأمر إعادة تسمية بين الإمارات المختلفة بإستثناء إمارة دبي التي رفضت الضم احتجاجاً على تعيين سلطان بن زايد رئيساً للأركان واعتبرت ذلك قراراً غير دستوري وطالبت بإلغائه. وبالإضافة إلى عدم التوحيد فإن التنسيق كان معدوماً بين هذه القوات في مجالات التسليح والتدريب.

وفي المحاولة الانقلابية الثانية في الشارقة عام 1987 هددت دبي بإستخدام قواتها المسلحة ضد إمارة الشارقة لإعادة الحاكم السابق ولقد أبدى الشيخ عبدالعزيز القاسمي الحاكم الجديد استعداده للقتال ضد إمارة دبي إذا ماشنت الأخيرة هجوما على الشارقة وأكد أنه سيطلب المساعدة من داخل الإمارات أو من خارجها مما كان سيمثل خطراً كبيراً على بقاء الاتحاد وفي إمكانية استغلال مثل هذه المشكلات مستقبلاً [(8)].

وللإجابة عن التساؤل المطروح حول المعيار الأول والذي يتضمن إيجاد دستور وجعل سيطرة الحكومة الاتحادية سيطرة تامة على الشؤون الخارجية والدفاع، فإن هذا المعيار موجود من الناحية النظرية ولكنه عاجز عن مواكبة المتغيرات الدولية والمحلية. ولا يلبي الحاجات المستقبلية للإتحاد بالإضافة إلى معاناته من عيوب تهز الثقة فيه ومنها: «أنه دستور مؤقت، ومتناقض، وانتهك مراراً من كل الأطراف، وعاجز عن ترسيخ كيان الاتحاد.

والمشكلة الأساسية في هذا الدستور المؤقت، هي خشية الحكام من وضع دستور دائم، لأن ذلك يعني الزامهم بأشياء محددة لا يرغبون الالتزام بها فضلاً عن أن عدد من الحكام وضمن هذا الدستور، ليس لهم أي دور في توجيه دفة الاتحاد، ويضاف إلى ذلك عدم الثقة ووجود الخلافات الشخصية والعائلية. ذلك إن الدستور الحالي كرس مبدأ السيادة المطلقة للإمارات الأعضاء بإستثناء بعض الوظائف المحددة التي منحت للحكومة الاتحادية، والمشكلة الأخرى أن الإمارات الأعضاء ليست فيها دساتير كي يتم تحديد العلاقة بين الاتحاد والإمارة، ومع الإمارات الأخرى، لأن الحاكم يتمتع بسلطة مطلقة على أساس قبلي وعادات موروثة، بحيث يرفض الحاكم مبدأ التدخل في شؤون إمارته. وهنا ينشأ الصراع والتناقض بين مفهوم الدولة الحديثة الدستورية ومبدأ الحكم القبلي الموروث، الذي يهدد كيان الاتحاد.

(8) جرت المحاولة الثانية عام 1987 عندما حاول الشيخ عبدالعزيز القاسمي إزاحة أخيه الدكتور الشيخ سلطان القاسمي عن الحكم، وعقد المجلس الأعلى سلسلة من الإجتماعات وتم تشكيل لجنة ثلاثية برئاسة حاكم رأس الخيمة وتم الاتفاق على ان يعود الشيخ سلطان القاسمي إلى الحكم ويعين الشيخ عبدالعزيز القاسمي ولياً للعهد.

أما الشؤون الخارجية فإن الدولة الاتحادية لا تنفرد بها، بل تشاركها الإمارات الأعضاء حسب ما حددته المواد 123، 124، 147 حول حق الإمارات في اقامة علاقات خارجية محدودة، وهذا إخلال واضح بحق انفراد السلطة الاتحادية بالشؤون الخارجية. وبالإضافة لما سبق، فإن السلطة الاتحادية لا تسيطر، من الناحية الفعلية، على كل القوات الاتحادية، وبالرغم من الغاء المادة 142 من الدستور التي تبيح انشاء قوات خاصة لكل إمارة فإن إمارة دبي لازالت تحتفظ بقواتها المسلحة الخاصة بها، ربما لأن فكرة الانفصال عن الاتحاد لا تزال تراودها.

المعيار الثاني: فاعلية السلطة الإتحادية في النظام الإماراتي

إن العلاقات المعقدة التي تربط الدولة الفيدرالية هي «لصالح الحرية تماماً» وتعني قيام سلطة فيدرالية قوية في مواجهة العالم الخارجي، وبمنأى عن الخطر الداخلي المتمثل في تداخل السلطات والتفاوض مع السلطات المحلية بدلاً من إملاء الأوامر عليها. (هوريو 1974، ج[1] 154).

فهل السلطة الفيدرالية التنفيذية التي هي في مواجهة العالم الخارجي تتمتع بالقوة اللازمة؟ للإجابة على هذا السؤال لا بد من استعراض الهيئات التنفيذية واختصاصات كل منها. ثم معرفة قوة هذه الهيئات التي تتعامل مع الخارج عن طريق مقارنتها بالسلطة التنفيذية للولايات المتحدة، ثم كيفية تفادي الخطر الداخلي.

أدى تطور الحياة السياسية إلى تشعب وظائف الدولة. وأصبح من العسير جمعها في جهة واحدة كما كانت في الملكيات المطلقة، ثم استقر الفكر السياسي على أن السلطة ليست ملكاً للحاكم ولكنه ممارس لها بإرادته المطلقة. ثم برزت فكرة فصل السلطات، وارتبطت هذه الفكرة باسم الفقيه الفرنسي «مونتسكيو» الذي أرسى مبدأ فصل السلطات داخل الدولة منعاً للاستبداد وحدد وظائف كل منها وقسمها إلى:

السلطة التشريعية ـ السلطة التنفيذية ـ السلطة القضائية.

وفي ظل الأنظمة الدولية الحديثة فقد مبدأ فصل السلطات أهميته بالرغم من أنه لا يزال هناك تأكيد على هذا المبدأ للحفاظ على الحريات. ولقد أخذ النظام الاتحادي الأميركي بمبدأ فصل السلطات، حيث تحدد المادة الثانية الفقرة الأولى من الدستور انتخاب الرئيس والمادة الأولى الفقرة الأولى تخول السلطة التشريعية للكونغرس والفقرة الثانية تحدد طريقة الانتخاب بمعزل عن الرئيس. أما السلطة القضائية فقد تم تخويلها الى المحكمة العليا وفقاً لنص المادة الثالثة الفقرة الأولى، والنظام السياسي المتبع هو النظام الرئاسي (Kelly & Harbison , 1970). أما الإمارات العربية المتحدة فإن نظام الحكم فيها يجمع بين خصائص النظام الرئاسي والنظام البرلماني. وقد حدد الدستور في المادة «45» خمس سلطات اتحادية وهي:

1 ـ المجلس الأعلى. 2 ـ رئيس الاتحاد ونائبه. 3 ـ مجلس الوزراء. 4 ـ المجلس الوطني. 5 ـ القضاء الاتحادي.

ويلاحظ من هذا النص بأن الوظيفة التنفيذية تتم ممارستها من قبل ثلاث هيئات مختلفة وهي:

1 ـ المجلس الأعلى. 2 ـ رئيس الاتحاد ونائبه. 3 ـ مجلس الوزراء.

وهذا يعني ان الدستور لم يأخذ بثنائية السلطة التنفيذية كما هو موجود في الأنظمة البرلمانية ولم يأخذ بوحدة السلطة التنفيذية كما هو موجود في النظام الرئاسي. فهل هذا التوزيع في السلطة التنفيذية وصلاحياتها يندرج ضمن الشرط الثاني الذي حدده هوريو؟

للاجابة عن هذا السؤال لا بد من الرجوع إلى نص المواد التي تحدد تشكيل السلطة التنفيذية ومهامها (46 تكوين المجلس الأعلى للاتحاد، 49 قرارات المجلس، و47 مهام المجلس). وبمراجعة ما تنص عليه هذه المواد، كل على حده، يمكن ملاحظة ان المجلس الأعلى يمارس نوعين من الوظائف ـ وظائف شخصية يمارسها بصورة مباشرة وبدون تدخل من أحد واختصاصات أخرى يمارسها عن طريق مجلس الوزراء. ويلاحظ ان المجلس الأعلى حرص على ان تكون له اليد العليا في اتخاذ القرارات وهذا يرضي غرور الإمارات الصغيرة بأن يكون لها دور فعال في أعلى سلطة بالاتحاد بينما أكدت الإمارات الكبيرة قوتها بواسطة حق الاعتراض وكذلك تفوقها في المجلس الوطني الاتحادي والذي يحدد عدداً نسبياً لكل إمارة.

أما الاختصاصات التي خولها الدستور لرئيس الاتحاد، وفقاً للمادة 54 من الدستور، فتتضمن اختصاصات لصيقة بشخص الرئيس وصلاحيات أخرى يمارسها مع المجلس الأعلى وبعضها الآخر يمارسها مع مجلس الوزراء الاتحادي.

وتحدد الفقرات 1 و3 و7 و9 و10 و11 من المادة 54 الاختصاصات الشخصية لرئيس الاتحاد، فيما تحدد الفقرات 2 و4 و5 و6و 8و 12و 14 من المادة 88 الاختصاصات التي يباشرها رئيس الاتحاد مع المجلس الأعلى او مجلس الوزراء [9].

يعتبر مجلس الوزراء المؤسسة الثالثة في السلطة التنفيذية وقد حددت المادة 45 من الدستور ان مجلس الوزراء هو من السلطات الاتحادية وفي المادة 60 أطلق عليه اسم الهيئة التنفيذية لذا يؤكد ابراهيم (1976، 76) على ان طبيعة الاختصاصات التي تم إناطتها بمجلس الوزراء بعضها ذي طبيعة ادارية وبعضها ذي طبيعة سياسية في ضوء ذلك يمكن القول بأن وظيفة المجلس السياسية توجيه الشؤون التي تتعلق بالوحدة السياسية أما الوظيفة الادارية فهي تقديم الخدمات للمواطنين. ويعتبر مجلس الوزراء مسؤولاً بالتضامن أمام رئيس الاتحاد والمجلس الأعلى المادة «64» وهو ليس مسؤولاً أمام المجلس الوطني الاتحادي كما يؤخذ بذلك في النظام البرلماني. ويتولى مجلس الوزراء بوصفه

(9) لمزيد من التفاصيل حول اختصاصات مجلس وزراء الاتحاد انظر الدستور المؤقت لدولة الإمارات العربية المتحدة.

الهيئة التنفيذية للاتحاد وتحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد وللمجلس الأعلى، تصريف جميع الشؤون الداخلية والخارجية التي يختص بها الاتحاد بموجب هذا الدستور، ويمارس مجلس الوزراء بوجه خاص الاختصاصات التي نصت عليها المادة 60.

ومن دراسة الاختصاصات الممنوحة لمجلس الوزراء، فإن السلطات السياسية تخضع دائماً لموافقة المجلس الأعلى او رئيس الدولة. وبذلك فإن مجلس الوزراء لا يمارس صلاحيات سياسية لصيقة بذاته كما هي الحال في نظام البرلمان البريطاني على سبيل المثال.

السلطة التنفيذية في الولايات المتحدة

تخول السلطة التنفيذية حسب الدستور إلى رئيس الدولة ويساعده في ذلك كبار الموظفين التنفيذيين وهم مسؤولون أمامه ويتمتع الرئيس الأميركي بسلطات واسعة بعضها ورد نصاً في الدستور وبعضها يتم بحكم العرف أو مرتبط بمدى قوة شخصية الرئيس التي تتحول الى نجاح في أخذ مزيد من التفويض من الكونغرس وقد ازدادت قوة الرئاسة الأميركية نتاج زيادة الدور الأميركي في السياسة الدولية عقب الحرب العالمية الثانية، وكذلك نتاج نمو البيروقراطية الاتحادية عدداً وسلطة بالإضافة الى التطور التقني والصلاحيات الكبيرة في المجالين الداخلي والخارجي. (Mervin 1993).

سلطات الرئيس الأميركي: أولاً:في المجال الداخلي: (1) ـ حق اقتراح القوانين. (2) ـ حق الفيتو (الإعتراض) على قرارات الكونغرس، (3) تعيين كبار الموظفين الاتحاديين، (4) اعداد الميزانية الاتحادية، (5) دعوة الكونغرس لدورات خاصة، (6) حق تجميد الاعتمادات المالية، (7) الأوامر التنفيذية وهي توجيهات مباشرة من الرئيس أو من أحد الوزراء كإلغاء التمييز العنصري في القواعد العسكرية الأميركية، (8) فض دور الانعقاد لمجلس الشيوخ والنواب في حالة عدم الاتفاق بينهما أو تأجيل اجتماعاتهما، (9) تنفيذ القوانين ورئاسة الجهاز التنفيذي الذي يعتبر رئيسه رمزاً للأمة، (10) حق اصدار العفو (Remy et al 1993, 197-208)

ثانياً: في الشؤون الخارجية: يتمتع الرئيس الأميركي بسلطات واسعة في الشؤون الخارجية وأهمها: (1) انه القائد الأعلى للقوات المسلحة وهذا يخوله ضمناً المبادأة بالحرب، (2) ابرام المعاهدات الدولية، (3) المبادرة باتخاذ القرارات، (4) تعيين السفراء والقناصل، (5) الاعتراف بالدول الأخرى، (6) الاتفاقات التنفيذية مع الدول الأخرى وهي تختلف عن المعاهدات (Remy et al 1993).

وفي كلتا الحالتين فإن الرئيس الأميركي لا يمارس هذه السلطات والصلاحيات من دون كوابح من الكونغرس. وهناك ركيزتان أساسيتان للنظام السياسي في الولايات المتحدة: الأولى، ان الرئيس منتخب من قبل الشعب، والثانية، انه يجمع بين رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة. أما في الامارات فيؤكد محمد عبيد غباش استاذ العلوم السياسية بجامعة الامارات بان الدستور ينص على أن يكون هناك رئيس

للدولة ورئيس للوزراء ولا يمكن الجمع بين المنصبين. وتقسيم السلطة التنفيذية بهذا الشكل، وتركز معظم السلطات بيد المجلس الأعلى، يعيق عمل السلطات الأخرى بالاضافة إلى ان المجلس يضم بعض الحكام الذين لا يستطيعون ممارسة السلطة (مقابلة، الامارات 23/12/1995) وأداء المجلس الأعلى بطيء ولا يجتمع إلاّ نادراً والسلطة تسير حسب الاعتبارات الأسرية.

ويعتبر مجلس الوزراء أداة تنفيذية وادارية بيد المجلس الأعلى، فضلاً عن ضعف صلاحيات رئيس الدولة المرتبطة أساساً إما مع مجلس الوزراء أو مع المجلس الأعلى.

ومن خلال دراسة الهيئات التنفيذية في الامارات وبعد مقارنتها بالسلطة التنفيذية في الولايات المتحدة الأميركية، يتضح ان أساس السلطة السياسية وروحها يكمنان في المجلس الأعلى للاتحاد، وان الهيئات الأخرى تعتبر مساعدة ومساندة له، حيث انه يتمتع بسلطات واسعة، وهو يشكل السلطة السياسية العليا في البلاد.

ومشكلة المجلس الأعلى تكمن في تكوينه وصلاحياته، والعلاقة التي تربط بين أعضائه. فمنذ انشاء المجلس عام 1971 حمل معه مجموعة من المتناقضات السياسية والاقتصادية والحدودية والقبلية، تهدد هذا الاتحاد من الداخل والخارج وتمثل عامل ضعف رئيسياً في تشكيله. ذلك ان الفروق بين الامارات، من ناحية، اقتصادية وجغرافية، كرست للحصول على مصالح اقليمية، وكذلك تمسك حاكم الامارة بالكبرياء السياسي الذي ينطوي على عدم التنازل عن أي من سلطاته حتى ولو كان ذلك لمصلحة الدولة (الطبطبائي 1978) و(الرأي العام 1979ج). وحصوله على أكبر قدر من الاستقلالية، لأنه صاحب الحق المطلق في امارته وسلطته تقوم على أساس أبوي وليس على أساس دستوري.

فقد تتسم العلاقة بين الأعضاء بالغيرة وعدم الثقة بسبب العداء العائلي. وتأتي التكتلات والمحاور السياسية بين الامارات الأعضاء لخلق مزيد من التوتر والصراع داخل الدولة، حتى وصل الأمر إلى التهديد بالانسحاب من الاتحاد من قبل امارتي دبي ورأس الخيمة، لولا بعض الضغوط الخارجية. ومن هنا تتضح صعوبة مبدأ تقاسم السلطة والتصرف كشركاء في الاتحاد. فضلاً عن تمتع امارتي أبوظبي ودبي بحق الاعتراض على اي قرار موضوعي يتخذه المجلس الأعلى، ما يشل حركة المجلس في اتخاذ أي قرار من دون موافقة الامارتين، والذي يعكس معيار القوة الاقتصادية التي تتمتع بها أبوظبي ـ الغنى النفطي ـ والمركز التجاري المهم لإمارة دبي. وبسبب هذا الحق، وبسبب تفاوت الثراء، فإن هاتين الامارتين تتمتعان بالهيمنة الكاملة على الاتحاد(مقابلة شخصية، مع علي ميحد، باحث اقتصادي بوزارة التجارة، الامارات، 22/12/1995).

أما رئيس الدولة، وكما ذكرنا سابقاً، فإن صلاحياته محدودة جداً من الناحية الدستورية ويمارس أغلبها بالتعاون مع المجلس الأعلى أو مع مجلس الوزراء، وعند

مقارنة سلطاته الدستورية مع سلطات الرئيس الأميركي في مواجهة العالم الخارجي، يتضح مدى الضعف وعدم الفاعلية السياسية في اتخاذ القرار. وبالرغم من ان رئاسة الشيخ زايد آل نهيان للاتحاد تعطي حيوية وفاعلية أكثر لهذا المنصب، فإن الرئيس، وهو حاكم أبوظبي، لا يستطيع اتخاذ قرار داخل المجلس الأعلى من دون موافقة امارة دبي التي يحكمها نائب الرئيس، بينما نائب الرئيس الأميركي لا يملك أي صلاحيات بوجود الرئيس الأميركي.

ويمارس مجلس الوزراء بعض الاختصاصات السياسية المحدودة. وقد حددت المادة (60) من الدستور تلك الصلاحيات، التي يمارسها مع رئيس الدولة أو مع المجلس الأعلى، وبذلك يكون مجلس الوزراء «مجرد هيئة تنفيذية خاصة بعد أن نقل اختصاصه الطبيعي والرئيسي في رسم السياسة العامة للدولة إلى المجلس الأعلى للاتحاد». (ابراهيم 1976، 75) وبذلك يتضح مدى ضعف كل من سلطات رئيس الدولة ومجلس الوزراء، ومدى قوة وسلطات وصلاحيات المجلس الأعلى للحكام، الذي نادراً ما يجتمع بسبب الخلافات العميقة بين أعضائه، وهو ما يضعف السلطة الاتحادية في مواجهة العالم الخارجي، بسبب بطء القرار، أو عدم اتخاذه.

على المستوى الداخلي، هناك مجموعة من المشكلات كل منها كفيل بعرقلة مسيرة الاتحاد وتهديد مستقبله بسبب ضعف السلطة الاتحادية وعدم فاعليتها في ايجاد الحلول الجذرية لهذه المشكلات وأهمها:

1 ـ النزعة المحلية: وتعتبر من العقبات الرئيسية التي تواجه الاتحاد وفق ما اكده حسن الحكيم رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الامارات،. وقد ظهرت هذه النزعة بعد انشائه، و«إثر التوجهات الحقيقية» واندفاع الشيخ زايد نحو اتحاد حقيقي ظهرت معارضة شديدة من قبل حكام الامارات الأخرى، فاعتقدوا ان الشيخ زايد يريد السيطرة بأمواله عليهم فبدأوا بتغذية النزعة المحلية(مقابلة شخصية ،الامارات، 18/12/1995). كما ان هذه السياسة أوجدت معارضة داخل الأسرة الحاكمة في أبوظبي، ورأت ان هذا التوجه يكلف أبوظبي حوالي 90% من ميزانية الاتحاد بدون جدوى وقد نجحت بشكل ملموس في الحد من آمال رئيس الدولة.

وبدأت النزعة المحلية تظهر في التعيين في الوظائف المحلية أو الاتحادية والتي تعطى بالدرجة الأولى لابن الامارة وبالاضافة الى النزعة المحلية بدأت تطفو على السطح النزعة القبلية، وبالتحديد في امارة أبوظبي، حيث يوجد مجلس استشاري تسيطر عليه القبائل الأربع القوية، وعندما يموت عضو المجلس يحل محله ولده، كبعض أعضاء مجلس اللوردات في بريطانيا. وتقوم الامارة بتلبية مطالب هذه القبائل لكسب المزيد من الولاء وتوزع المناصب العليا على هذا الأساس.

وقد وصلت هذه النزعة وفق الباحث «س» إلى مرحلة الحرمان، إذ يعامل مواطن الامارة في الامارات الأخرى معاملة الأجنبي، كما أثرت حتى على مشاريع التنمية في الامارات الفقيرة كالمستشفيات والخدمات الأساسية (مقابلة شخصية، مع باحث سياسي

فضل عدم ذكر اسمه، الامارات 1995/12/22)

وفي توزيع المناصب الوزارية، تحتكر امارتا أبوظبي ودبي الوزارات السيادية والمهمة ويترك الباقي لأبناء الامارات الأخرى. وتعتبر هذه المشكلة من المشكلات الرئيسية التي لم تستطع الدولة الاتحادية التغلب عليها وهو ما قد يهدد مستقبل الاتحاد.

2 ـ العلاقة بين الاتحاد والأعضاء: فبالرغم من ان الدستور يحدد العلاقة بين الدولة الاتحادية والامارات الأعضاء حسب المادتين 120 و121 فإننا نرى ان السلطة المحلية تطغى على سلطة الاتحاد، ولهذا ترى الامارات الأعضاء نفسها أقوى من سلطة الاتحاد، حتى ان بعض القوانين تعدل لصالح السلطة المحلية، وأحياناً تتجاوز السلطة المحلية صلاحيات سلطة الاتحاد، والأخطر من ذلك كله هو ان حكومة الامارة تقوم بأعمال السلطة الاتحادية في أغلب المجالات، وتعتبر هذه العلاقة نقطة ضعف في النظام السياسي حيث تخضع القطاعات الحيوية الاتحادية لسلطة الدوائر المحلية ويقوم الأشخاص الذين على رأس الجهاز التنفيذي الاتحادي برئاسة الأجهزة التنفيذية المحلية(مقابلة شخصية، يوسف البزي 1995/12/29)*.

3 ـ ولاية العهد: بالرغم من ان ولاية العهد مسألة داخلية، إلا ان عدم وجود آلية ورؤية واضحة في اختيار ولي العهد يخلق عدم استقرار. وفي الغالب يقوم الابن الأكبر بوراثة أبيه في الحكم، ولكن هناك تنافساً داخل كل أسرة على السلطة. وبعضهم وصل للسلطة عن طريق الانقلاب أو القتل أحياناً. هذا التنافس العائلي يخلق مشكلات رئيسية تهدد وحدة الاتحاد واستقراره، ولعل المواجهة التي تمت بين أبوظبي ودبي حول انقلاب الشارقة عام 1987 دليل على تأثير الأمور الداخلية على مسيرة الاتحاد(مقابلة شخصية، الحاج 1995/12/23)*. وبالرغم من ان الطابع الغالب أن يرث الابن اباه، إلا ان ظاهرة العنف والمؤامرات تظهر باستمرار بسبب عدم وجود دستور في كل امارة يحدد كيفية اختيار ولي العهد. ويعاني بعض من ولاة العهد من عدم الخبرة السياسية والتأهيل لتولي السلطة في المستقبل بسبب عدم اتاحة الفرصة لهم من الآباء.

وفضلاً عما تقدم هناك مشكلات أخرى رئيسية ولدت مع الاتحاد ومنها:

1 ـ مشكلة الحدود: فقد خلق الاحتياطي البترولي الذي يقع تحت أراضي الامارات العربية المتحدة أزمات بين الدولة الاتحادية من جهة، وبين الدول المجاورة من جهة أخرى، كالخلاف مع ايران وكذلك عمان فضلاً عن المشكلات الحدودية بين الامارات الأعضاء في الاتحاد، وهي الأخطر لأن تقسيم الحدود بين الامارات تم على أساس ولاء القبائل لحكام الامارات، فهناك خلافات حدودية بين أبوظبي ودبي، وأم القيوين والشارقة وكذلك بين الشارقة والفجيرة حيث وصل الخلاف إلى مرحلة الصراع المسلح بين الامارتين وهناك خلاف بين دبي والشارقة. ويؤكد الشيخ زايد رئيس الدولة ان هذه الخلافات تثير النزاع بين أعضاء الاتحاد وقد يكون الخلاف الحدودي أحياناً على العشرات من الأمتار. فمثلاً، لم

* يوسف البزي عضو سابق في المجلس الوطني، الامارات.

* عبدالله الحاج، دكتور بقسم العلوم السياسية، جامعة الامارات.

تتمكن الدولة من بناء مستشفى على قطعة أرض بسبب التنازع على ملكيتها بين الامارتين(مقابلة شخصية، مراد، 1995/12/23)*. وقد جرت بعض المحاولات لحل بعض هذه المشكلات أو تجميد بعضها بسبب تشابك المصالح، بينما يهدد تأجيل حل هذه القضايا مستقبل الاتحاد، لأنه من السهل تغذيتها وإثارتها مستقبلاً وبخاصة ان الحدود لم تكن موجودة أساساً وتم رسمها بواسطة بريطانيا التي جعلت من الامارات جيوباً متداخلة فيما بينها.

2 ـ المشكلة السكانية والهجرة الأجنبية: فقد كان عدد السكان في الساحل المتصالح عام 1957 حوالي 80,000 نسمة، وصل في عام 1968 إلى حوالي 179 ألف نسمة، أما في عام 1981 فكان عدد سكان الامارات حوالي مليون وأربعين الف نسمة، ويبلغ عدد المواطنين حوالي 292 ألف أي حوالي 28٪ من السكان. أما بقية السكان ونسبتهم حوالي 72٪ فهم من الأجانب وبخاصة من الهند وباكستان وايران. وكثير من المهاجرين يأتون بصورة غير مشروعة عبر البحر، الذي يبلغ طوله حوالي 400 ميل ولا تستطيع الدولة الاتحادية السيطرة على منافذ البلاد أو على هذه السواحل المفتوحة، وفي احصاء عام 1985 بقيت النتائج سرية وتؤكد عدد من المصادر ان المواطنين لا تزيد نسبتهم عن 10٪ من مجموع السكان(الاتحاد 1984) و(غنيم والشاعر 1978، 31 ـ 37). والسؤال الذي يطرح نفسه: من المسؤول عن هذه المشكلة؟.

يؤكد بعض من الباحثين ان هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على خلق هذه المشكلة ومنها:

أ ـ عدم سيطرة الدولة الاتحادية على المنافذ المختلفة للبلاد.

ب ـ ضغط القطاع الخاص لجلب المزيد من العمالة الهامشية.

جـ ـ عدم التزام الامارات الأعضاء بالقوانين الاتحادية واعطاء المزيد من الصلاحيات للحكومات المحلية لجلب العمالة الوافدة.

د ـ بعض من الامارات الفقيرة تقوم ببيع سمات الدخول من أجل المردود المادي، وحتى المواطنون العاديون لهم دور في ذلك. وهذه العمالة الأجنبية لها أخطار ثقافية وحضارية بالاضافة إلى سيطرتها على اقتصاديات البلاد ومقدراتها. ويؤكد الشيخ زايد رئيس الدولة ان أحد أسباب قراره بالتنحي عن السلطة عام 1976 هو فتح الحدود لغير العرب وقال ان رئيس الدولة لا يعرف من يدخل البلاد واذا عرف فإنه لا يملك الصلاحية لوضع حد لهذه الظاهرة، وأكد ان حدود الامارات لا تخضع لقوانين البلاد، وان أراضي الدولة تباع لجنسيات غير عربية مما سيخلق العديد من الأخطار مستقبلاً (مقابلة شخصية، المحمود، 24/12/ 1995)*. وقد جرت بعض المحاولات الاتحادية لحل هذه المشكلة. ولكنها اصطدمت بمعارضة من الامارات الأعضاء في الاتحاد. فالكل يعترف بخطرها ويدعو إلى حلها، ومع ذلك فانهم يسهمون عملياً في

* نسرين مراد، دكتورة بقسم العلوم السياسية بجامعة الامارات.

استفحالها وزيادة حجمها ويتهربون من تحمل مسؤوليتها.

3 ـ الميزانية الاتحادية: فبعد تأسيس الاتحاد لعبت امارة أبوظبي دوراً حيوياً في انشاء الاتحاد وتمويله، لذلك كانت الميزانية الاتحادية تعتمد اساساً عليها حتى عام 1976 بالرغم من ان الدستور حسب المادة 127 ينص على ان «تخصص الامارات الأعضاء في الاتحاد نسبة معينة من مواردها السنوية لتغطية نفقات الميزانية العامة السنوية للاتحاد وذلك على النحو وبالقدر اللذين يحددهما قانون الميزانية». وفي عام 1976 أقر المجلس الأعلى أن تساهم كل امارة بنسبة 50% من دخلها في الميزانية الاتحادية وتوفير الأموال اللازمة لمتطلبات التنمية، إلا ان بعض الامارات لا تساهم حتى بنسبة 1% من دخلها وان بعض الامارات لا تعلن حتى عن ميزانية عامة للامارة، حتى لا تطلع عليها الجهات المختصة وفي الوقت نفسه، تطالب بأن تتحمل الدولة مشاريع ونفقات تلك الامارة وهذا يعني ان العبء يقع على امارة أبوظبي (مقابلة شخصية، المطوع 1995/12/19)*. ولقد كان لعدم التزام غالبية الامارات بالمساهمة في الميزانية الاتحادية، ان طلب الشيخ زايد عام 1976 اعتزال رئاسة الدولة، ولاتزال الميزانية الاتحادية تعاني من العجز، لأسباب عدة منها:

أ ـ اعتماد الدولة على امارة أبوظبي في الميزانية الاتحادية والامارة نفسها تعتمد على مورد وحيد للدخل وهو البترول الذي لا استقرار لأسعاره في الأسواق. ولا تستطيع أبوظبي بمفردها تحمل أعباء الميزانية.

ب ـ عدم التزام حكام الامارات بالحصص المالية للمساهمة في الميزانية الاتحادية.

جـ ـ عدم توافر عامل الثقة في مقدرة الدولة الاتحادية على ادارة الشؤون المالية للاتحاد، وعدم وجود جهة رقابية تستطيع معرفة الدخل الأساسي لكل امارة.

د ـ بعض الحكام لا يرغبون بالمساهمة في الميزانية، لاحساسهم ان لا دور لهم في تسيير دفة الاتحاد ويطالبون بالغاء حق النقض الذي تتمتع به امارة أبوظبي ودبي.

هـ ـ لجوء أغلب الحكام إلى تنفيذ بعض المشاريع في اماراتهم، أو تمويل الجيش واحتساب هذه الأموال ضمن الميزانية الاتحادية دون أن تكون هذه الموارد المالية خاضعة لوزارة المالية الاتحادية، حيث تقوم هذه الامارات بالدفع المباشر وتسجيل ذلك على حساب الميزانية (مقابلة شخصية، ميحد، 1995/12/22)*.

وبعد دراسة أهم المشكلات الرئيسية، وهيمنة السلطات المحلية على السلطة الاتحادية، بسبب تشابك السلطات وهيمنة المجلس الأعلى للحكام على اتخاذ القرار،

---

* محمد المحمود، دكتور، بقسم العلوم السياسية بجامعة الامارات.

* محمد المطوع استاذ مساعد بقسم الاجتماع، جامعة الامارات.

* الأستاذ علي ميحد، باحث اقتصادي، بوزارة التجارة بالامارات المتحدة.

وعدم رغبة بعض الأعضاء في زيادة سلطة الاتحاد أو الالتزام بها، نجد ان بعضاً من هذه المشكلات موجود منذ بداية الاتحاد عام 1971 وبعضها الآخر ظهر لاحقاً ولم تستطع السلطة الاتحادية حل أي من هذه المشكلات. وبالتالي فإن ضعف السلطة الاتحادية في مواجهة العالم الخارجي يقابله ضعف أيضاً في سيطرة السلطة الاتحادية على الشؤون الداخلية، وتفاقم في المشكلات وافتقار إلى الحلول المناسبة لها.

المعيار الثالث: المساواة في النظام الاماراتي

يترتب على ذلك ان الدول الأعضاء في الاتحاد متساوية من حيث المبدأ، وتتمتع بذات الأهمية في المجموع الفيدرالي. ولتأكيد ذلك المبدأ يوجد عادة في الدولة الفيدرالية مجلسان، أحدهما مجلس النواب وهو التعبير عن الأمة الفيدرالية وينتخب مباشرة من قبل المواطنين، والآخر المجلس الفيدرالي ويمثل الدول الخاصة (الأعضاء) ويتألف من مندوبين منتخبين داخل هذه الدول، كمجلس الشيوخ في الولايات المتحدة. (هوريو ج1 1974، 154 ـ 155).

فهل ينطبق هذا المعيار على اتحاد الامارات؟ وهل فيه مجلس فيدرالي؟ وهل يتحقق مبدأ المساواة والأهمية من حيث المبدأ؟

وللاجابة عن هذه التساؤلات، فإن الاتحاد يضم مجلسين، الأول يتمثل في المجلس الوطني الاتحادي الذي يمثل «السلطة التشريعية والتي تتكون من مجلس واحد» والثاني هو المجلس الأعلى والذي يعتبر أحد الهيئات التنفيذية.

أولاً: المجلس الوطني الاتحادي تكوينه واختصاصاته: تتكون السلطة التشريعية في الولايات المتحدة من مجلسين: مجلس يمثل السكان وهو مجلس النواب، ثم مجلس الشيوخ الذي يمثل الولايات الأعضاء بالتساوي. أما اتحاد الامارات العربية المتحدة فقد أخذ بنظام المجلس الواحد وأطلق عليه اسم المجلس الوطني الاتحادي الذي يتكون من 40 عضواً وهم أعضاء بالتعيين ويوزع على النحو التالي أبوظبي 8 مقاعد، دبي 8 مقاعد، الشارقة 6 مقاعد، رأس الخيمة 6 مقاعد، عجمان 4 مقاعد، أم القيوين 4 مقاعد والفجيرة 4 مقاعد. ويمكن اجمال اختصاصات المجلس في النقاط التي حددتها المواد 89 و91 و92 و110 من الدستور [10].

وبينما تتركز الوظيفة الأساسية للمجالس النيابية في عملية التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية على أساس مبدأ فصل السلطات والتدقيق والموازنة Chick and Balance، فإن المجلس الوطني خلافا لذلك لا يملك حق التشريع أو حق اقتراح القوانين أو الرقابة بينما تملك السلطة التنفيذية حق التشريع بالدرجة الأولى عبر مؤسساتها الثلاث (المجلس الأعلى ـ رئيس الدولة ـ مجلس الوزراء)، ولا يملك المجلس الوطني سوى حق المناقشة وابداء الرأي أي أن رأيه استشاري فقط.

(10) لمزيد من التفاصيل حول تشكيل المجلس الوطني، وشروط العضوية، ونظام العمل فيه، واختصاصاته، أنظر الفصل الرابع من الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة.

صلاحيات السلطة التشريعية في الولايات المتحدة

السلطة التشريعية مستقلة عن السلطة التنفيذية وحتى لو حدث خلاف بين السلطتين فلا يمكن اجراء انتخابات جديدة قبل الموعد المحدد. ويعتبر الكونغرس الأميركي مركز النظام السياسي فيها. وله الصدارة على بقية الفروع.

وتتكون السلطة التشريعية من مجلسين هما الشيوخ Senate والنواب House of Representatives والسلطة الأساسية للكونغرس Congress هي التشريع ويمارسها المجلسان على قدم المساواة باستثناء الضرائب حيث تكون المبادرة من مجلس النواب. وقد حددت المادة الأولى الفقرة الثامنة هذه الصلاحيات ومن أهمها بالاضافة لما سبق، اقامة الدفاع المشترك وتحقيق الرفاهية للولايات المتحدة، واقتراض الأموال وتنظيم التجارة مع الدول الأخرى وايجاد مناطق فيدرالية وانشاء النظام البريدي ووضع قواعد للتجنس وحقوق التأليف وانشاء محاكم أقل من المحكمة العليا وقمع الثورات، واعلان الحرب، وممارسة السلطة التشريعية المطلقة في جميع الحالات التي تصبح مناطق معينة مقرا لحكومة الولايات المتحدة بالاضافة الى وظائف أخرى وأهم وظيفتين للسلطة التشريعية هما: سن القوانين، ومراقبة السلطة التنفيذية.

وتتمتع السلطة التشريعية بأسلحة كثيرة يمكن استخدامها ضد الرئيس، ويمكن لها أن تقر أي تشريع حتى لو استخدم الرئيس حق النقض (الفيتو Vito) ويمكن استخدام سلطة الاعتمادات المالية وكذلك ديوان المحاسبة الذي يرفع تقاريره الى الكونغرس (Dye & Zeigler 1990).

ومن الظلم ان نقارن صلاحيات المجلس الوطني الاتحادي بسلطات الكونغرس الأميركي، فالأول سلطته استشارية بحتة، أما الثاني فإنه روح النظام السياسي الأميركي. وفي الامارات لا نلمس مبدأ فصل السلطات ـ وبخاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية. كما تفتقر الامارات الى مبدأ التوازن بين السلطتين لأن السلطة التنفيذية هي التي تملك السلطتين وتستطيع تأجيل اجتماعات المجلس الوطني وحله ولا يملك حق اقتراح القوانين ويعتبر التشريع والتنفيذ من اختصاص السلطة التنفيذية بينما المجلس الوطني مجلس استشاري لا يمثل الشعب بل يمثل الحكام بحكم التعيين الذي لا يستند على الكفاءة ولكن على مبدأ الولاء (مقابلة شخصية، المحمود22 /12/ 1995)*.

كما يفتقر المجلس الوطني الى الانتظام في عقد دوراته التشريعية وغالبا لا يؤخذ بتوصياته. وكذلك يفتقر الى المساواة بين الأعضاء وقد حددت المواد 68، 70، 72، 89 من الدستور طريقة تشكيل المجلس، وشروط العضوية ومدتها واختصاصات المجلس وهناك مجموعة من نقاط الضعف في هذا المجلس، ما يعني تفريغه من محتواه ومنها:

أ – ان هذا المجلس فقد سلطة التشريع والمراقبة التي كان يجب ان تناط به بينما تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من الدستور الأميركي (تخول جميع السلطات التشريعية الممنوحة هنا، لكونغرس الولايات المتحدة...).

* الدكتور سالم المحمود، باحث في وزارة الصحة بالامارات المتحدة.

ب – الخلل الثاني أن الامارات أخذت بنظام المجلس الواحد (المجلس الوطني) بينما في الدول الاتحادية يؤخذ بنظام المجلسين ففي الولايات المتحدة مجلسان وكذلك الهند والاتحاد الروسي وغيرها من الدول الاتحادية.

جـ – ان طريقة تشكيل المجلس التي يفترض ان تكون بالانتخاب تخضع لحكام الامارات، والتعيين يخضع للولاء وليس للكفاءة، وبالتالي، فإن هذا المجلس لا يمثل الشعب ولا يعكس توجهاته بل يعكس رغبات الحكام الأعضاء. وبسبب التعيين تظهر اشكالية في عدم دخول العنصر غير العربي بالرغم من انه يمثل نسبة لا بأس بها من المواطنين في بعض الامارات.

د – عدم المساواة بين الامارات في تشكيل المجلس وقد حددت المادة 68 توزيع مقاعد المجلس على الإمارات بأعداد مختلفة، وهذا يمثل خللا كبيرا في التوازن بين الأعضاء.

وبذلك فإن هناك أكثر من خلل وإشكالية في معيار المساواة والأهمية بين الأعضاء. والاشكالية الكبرى في افتقار السلطة التشريعية، وهي المجلس الوطني، الى الصلاحيات والضعف في التشكيل والتمثيل والمساواة، اذ ان المشاركة السياسية وانتخاب السلطة التشريعية من أهم مبادئ الأنظمة الاتحادية والواقع في الامارات ان سلطة التشريع والتنفيذ والمراقبة، من اختصاص السلطة التنفيذية بينما المجلس الوطني مجلس استشاري ولا يملك صلاحيات مؤثرة، علاوة على عدم انتظام عقد دوراته التشريعية مع ان المادة 79 من الدستور تشترط دعوته للانعقاد من قبل رئيس الاتحاد. وحتى اذا انعقد، فلا نسمع صدى لتوصياته ولا يؤخذ بها.

ثانيا: المجلس الأعلى: هل هناك مساواة بين أعضائه؟ تنص المادة «49» من الدستور على ان «تصدر قرارات المجلس الأعلى في المسائل الموضوعية بأغلبية خمسة أعضاء من أعضائه، على أن تشمل هذه الأغلبية صوتي امارة أبو ظبي وامارة دبي. وتلتزم الأقلية برأي الأغلبية المذكورة». وهذا يعني ان الاماراتين تملكان حق النقض، أو الاعتراض على قرارات المجلس، وان عدم موافقة أي من الاماراتين يبطل موافقة بقية الامارات الأخرى. ويعتقد بعض الدارسين ان عدم المساواة له دور ايجابي، ويقارنون ذلك مع حق النقض Vito الذي تتمتع به الدول الخمس الكبرى في مجلس الأمن على أساس أن الأعضاء الكبار يتصرفون بمسؤولية لصالح الجميع (مقابلة شخصية، الشامسي 22/12/1995)*. ويرى آخرون ان عدم المساواة هو إخلال بمبدأ المساواة في الأنظمة الفيدرالية، وان له دورا سلبيا في مسيرة الاتحاد، اذ ان تمتع أكثر من امارة بحق النقض يشل مسيرة الاتحاد. ويعتقد هؤلاء ان هذا الحق منح على أساس القوة الاقتصادية، وان الضعف الاقتصادي لأغلبية الأعضاء يقلل من أي دور ايجابي تلعبه الأغلبية في مسيرة الاتحاد، وان أي تحولات اقتصادية في حالة اكتشاف البترول، أو أية موارد أخرى في الامارات الفقيرة سيتطلب تغيير بعض مواد الدستور وهذا سيعرض مسيرة الاتحاد للخطر.

* الأستاذ علي الشامسي، عضو بالمجلس الوطني الاتحادي، الإمارات المتحدة.

المعيار الرابع: القضاء الاتحادي في النظام الاماراتي

تقوم السلطة القضائية عادة بدور كبير في النظام الفيدرالي. وفي حال حدوث خلافات بين السلطة الفيدرالية والدول أو الولايات الداخلة في نطاق الاتحاد، لا بد من الالتجاء الى القضاء لأنه لا يمكن حل الخلافات بالطريق الديبلوماسي أو بالطريق الاداري. (هوريو ج1 1974، 155) فما دور المحكمة العليا في الامارات العربية المتحدة؟ وهل أدت دورها في حل الخلافات والمشكلات بين الأعضاء أو بين الاتحاد والأعضاء؟. نمهد أولا باستعراض طبيعة القضاء الاتحادي ثم تشكيل المحكمة العليا واختصاصاتها.

يعتبر القضاء أحد المؤسسات السياسية الاتحادية وتنص المادة 94 من الدستور على أن العدل أساس الملك والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في أداء واجبهم، لغير القانون وضمائرهم. كما تنص المادة 95 من الدستور على أن يكون للاتحاد محكمة اتحادية عليا ومحاكم اتحادية ابتدائية وتشكل المحكمة الاتحادية العليا من رئيس القضاة وعدد منهم لا يزيد مجموعه عن خمسة أعضاء ويعينون بمرسوم يصدره رئيس الاتحاد بعد مصادقة المجلس الأعلى عليه وتعتبر المحكمة الاتحادية العليا قمة القضاء الاتحادي، وتحدد المادة 99 من الدستور اختصاصات المحكمة الاتحادية والأمور التي تفصل فيها [11].

ونصت المادة 102 من الدستور على أن يكون للاتحاد محاكم اتحادية ابتدائية تنعقد في عاصمة الاتحاد أو في بعض عواصم الامارات لممارسة الولاية القضائية في دائرة اختصاصها حسب ما نصت عليه المادة.

وقد أقر الدستور حق الامارات في الاحتفاظ بقضائها أو ادماجه في القضاء الاتحادي. وتم فعلا ادماج قضاء بعض الامارات بالقضاء الاتحادي والمشكلة التي تواجه الاتحاد هي ان القوانين التي تطبق في مختلف الامارات غير موحدة بالاضافة الى وجود محاكم القضاء الشرعي ومحاكم القضاء المدني. والقضاء الشرعي كان ضمن الاسهامات التي قدمتها المملكة العربية السعودية قبل الاستقلال وما زال هذا القضاء يتبع السعودية من حيث التعيين ودفع المخصصات. ويسترعي الانتباه ان المواطن لا يعرف متى يخضع للقضاء الشرعي أو القضاء المدني بالاضافة الى تضارب الأحكام. فالمواطن الذي يعدم على جريمة معينة في امارة ما قد يحصل على السجن المخفف في امارة اخرى وغالبا ما يتدخل حكام الامارات في الأحكام القضائية ان كانت شرعية أو مدنية وأحيانا كثيرة لا ينفذ هذا الحكم من قبل حاكم الامارة المعنية.

وتعتبر أحكام المحكمة الاتحادية العليا أحكاما نهائية وملزمة للكافة حسب المادة 101 من الدستور. ولم تلعب المحكمة الدستورية دورها المهم الفاصل في المشكلات التي تواجه الاتحاد، بسبب عدم عرض هذه المشكلات عليها من أصحاب الصفة وهم: (1) الامارات الأعضاء في الاتحاد. (2) السلطات الاتحادية. (3) المحاكم المختلفة في الدولة.

هذا رغم التأكيد النظري على الاختصاص الدستوري للمحكمة الاتحادية والالتزام بأحكامها.

---

(11) لمزيد من التفاصيل حول القضاء الاتحادي، انظر الفصل الخامس من الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة.

القضاء الاتحادي الأميركي

خلقت الفيدرالية نظاما ثنائيا فهناك محاكم اتحادية ومحاكم الولايات، ويضم هذا النظام ثلاثة أنواع من المحاكم الفيدرالية، وأهمها محكمة الولايات المتحدة العليا. والتي تتكون من تسعة قضاة، ورئيس المحكمة يعتبر الشخصية الثانية في الدولة، ويعين الرئيس القضاة التسعة بعد موافقة مجلس الشيوخ مدى الحياة والتعيينات تخضع لاعتبارات سياسية وخلق تجانس معين. وللمحكمة العليا وظيفتان اساسيتان، وهما: وظيفة قضائية ووظيفة سياسية قضائية، وتقوم كذلك بالرقابة على دستورية قوانين الولايات والقوانين الفيدرالية بما يتلاءم مع الدستور الفيدرالي.

وبعض من أحكام المحكمة العليا لعبت دورا مهما في السياسة الداخلية للولايات المتحدة، مثل قرار انهاء التفرقة العنصرية واقرار مبدأ صوت واحد لكل شخص واحد. كما قامت بدور مهم في تحديد ماهو الضروري في الدستور الأميركي عن طريق تفسيرها الخاص للدستور (Stephenson 1992).

ونلاحظ من حيث المبدأ ان هناك تشابها كبيرا في تشكيل المحكمة العليا في البلدين (الولايات المتحدة والامارات العربية المتحدة)، والدور المناط بهما، بينما نجد في الواقع أن القضاء الاتحادي في الامارات يواجه مشكلة رئيسية وهي عدم رفع القضايا اليه على كثرتها من جهة الاختصاص. ومنذ نشأة الاتحاد عام 1971 حدث الكثير من الخلافات حول المشكلات الحدودية بين الامارات الأعضاء فهل وجدت حلا من قبل المحكمة الاتحادية؟ من المعروف انها قد عجزت عن ذلك مع ان الخلاف تصاعد الى مرحلة الصراع المسلح، واحيل حلها الى الوسائل الديبلوماسية وبتدخل وضغط من دول الجوار، ولم تقدر الحكومات المحلية والاتحادية على حلها. ويسجل على هذه المحكمة وقوفها ضعيفة بل عاجزة امام الانتهاكات المتكررة للدستور وللقوانين الاتحادية من قبل مختلف الامارات ومن السلطة الاتحادية نفسها. وعند المقارنة بين أثر المحكمة العليا للولايات المتحدة والامارات نجد ان المحكمة الأميركية لعبت دورا رئيسيا وأساسيا في تطوير الدستور الأميركي من دون الحاجة الى تصديق، وتعتبر قراراتها وآراؤها المصدر الرئيسي للقانون الدستوري الأميركي. أما في الامارات فإن المحكمة العليا لم تؤد ذلك الدور الايجابي كما هي في الولايات المتحدة. ويعود ذلك الى عدم وصول قضايا الخلاف اليها، ويبدو ان هذه سياسة متبعة من قبل الجميع تهدف الى تهميش دورها من قبل ذوي الاختصاص.. وهذا طبعا ليس في صالح الاتحاد.

وخلاصة القول في المعيار الرابع ان القضاء الاتحادي موجود من الناحية الدستورية النظرية، اما من الناحية العملية فليس له وجود يذكر أو أي اثر فعال.

ويستخلص من هذه الدراسة ان المعآيير التي وضعها كل من هوريو ودوتشيك أثبتت كفاءة عالية في فهم النظام الاتحادي لدولة الامارات العربية. فبالرغم من وجود بعض هذه المعايير من الناحية النظرية فإن غالبيتها غير مطبق مما يعني عمليا ان اتحاد الامارات الذي يغلب على دستوره الطابع الكونفيدرالي لم يبلغ الطور الفيدرالي بعد

وبخاصة في مجال امتلاك الثروة الطبيعية وتمتع عدد من الامارات بحق الاعتراض في المجلس الأعلى مما يعطيهما الاستثناء السياسي داخل الاتحاد وهذا يسبب إخلالا كبيرا بمبدأ المساواة بين الأعضاء.

ويعتبر هذا الاتحاد فريدا من نوعه، اذ انه يحمل خصائص الاتحاد الفيدرالي والكونفيدرالي في آن واحد على الوجه التالي: السلطة الاتحادية تمارس من قبل شخصيات متنفذة من امارتي أبو ظبي ودبي واذا اتفقت هذه الشخصيات وانسجمت فيما بينها فإن باقي الامارات الأخرى عليها الخضوع، كما ان العلاقة التي تربط الامارات الخمس هي علاقة فيدرالية والسلطة الاتحادية الممثلة في اماراتي أبو ظبي ودبي لها السلطة العليا في صنع القرار وتنفيذه دون معارضة مؤثرة من قبل بقية الامارات.

وبما ان امارتي أبو ظبي ودبي تتمتعان بحق النقض داخل المجلس الأعلى وتستأثران بوزارات السيادة فإن كلا منهما لديها القدرة على رفض أي قرار اتحادي، اذا رأت ان ذلك لا يساير مصالحها، وبالتالي، فإن علاقة الامارتين بهذا الشكل تكون ذات طابع كونفيدرالي، وهما الأقل التزاما وارتباطا بالاتحاد، بالرغم من انهما أهم عضوين فيه، ولكن يشفع لهما كل ذلك قيامهما بتمويل الاتحاد فيما يشبه الكومنولث الاقتصادي Commonwealth.

وفي المقابل، فإن الامارات الخمس الصغيرة لا تتضايق من هيمنة أبو ظبي ودبي، لأن هذه الهيمنة اسمية نتيجة للشلل المزدوج النابع من تنافسهما على قيادة الدول الاتحادية، ولذلك، فإن فاعلية اخضاع الامارات الصغيرة ضعيفة مما يتيح لها هامش حركة واسع في سياستها الداخلية وأحيانا الخارجية وهذا خرق واضح للنظم والقوانين الاتحادية وتعدي على صلاحيات الحكومة المركزية.

وقد شهدت السنوات الأولى من عمر الاتحاد ممارسات اتحادية فعلية ولكنها تعثرت عام 1976 نظرا لرفض دبي توحيد الجيش. وفي عام 1979، وبعد أزمة المذكرة، كانت هناك محاولات لتفعيل الاتحاد ولكن هذه المحاولات اجهضت بسبب ضغوط خارجية، وبهذا رجحت كفة القوى الكونفيدرالية. وواقع الأمر يؤكد ان هناك ثلاث سلطات تمارس على الاتحاد، وهي: سلطة أبوظبي وسلطة دبي والسلطة المركزية للاتحاد، وأضعفها الأخيرة التي لم تستطع ممارسة سلطاتها بشكل فعال في المجالين الداخلي والخارجي، لأنها خاضعة للامارتين المتنافستين (أبو ظبي ودبي) اللتين تحاولان استكمال مضمون الدولة فيهما بكل أشكالها، وان لم يتم الاعلان أو الاعتراف بذلك رسميا وفي أي لحظة قد تعلنان الاستقلال، ما قد يؤدي الى تصدع دولة الامارات العربية المتحدة كأفضل وأطول تجربة اتحادية عرفها العالم العربي في العصر الحديث.

المصادر العربية

ابراهيم، سيد محمد

1976 تنظيم السلطة في دولة الامارات العربية المتحدة. أبوظبي: أوفست مطابع نيتكو.

الجرف، طعيمه

1964 نظرية الدولة. القاهرة: مكتبة القاهرة الحديثة.

الجمل، يحيى

1977 الأنظمة السياسية المعاصرة. القاهرة: دار الشروق.

الخطيب، عمر

1982 «التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة: بين النصوص الدستورية والممارسات السياسية». مجلة العلوم الاجتماعية السنة (10) ديسمبر 185 ـ 233.

الداوود، محمود علي

1980 الخليج العربي والعمل العربي المشترك. بغداد: مطبعة الارشاد.

الرميحي، محمد غانم

1995 الخليج ليس نفطا: دراسة في اشكالية التنمية والوحدة، بيروت: دار الجديد.

الصالح، عثمان عبدالملك

1989 النظـام الدسـتوري والمؤسسـات السـياسـية في الكويت. الكويت ـ كويت تايمز.

الطبطبائي، عادل

1978 النظام الاتحادي في الامارات العربية المتحدة، رسالة دكتوراة جامعة عين شمس القاهرة.

العقاد، صلاح

1991 التيارات السياسية في الخليج العربي: من بداية العصور الحديثة حتى أزمة 1990 ـ 1991. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية.

رأفت، وحيد

1970 «حول اتحاد الامارات العربية في الخليج» المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد (26)، السنة 26: 1 ـ 158.

ربيع، محمد محمود

1987 مناهج البحث في العلوم السياسية. الكويت: مكتبة الفلاح.

غنيم، عبدالرحمن والشاعر، محمد ابراهيم

1978 الاستراتيجية القومية لدولة الامارات العربية المتحدة. دمشق: غ.م.

هوريو، أندريه

1974 القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ج1، بيروت: الأهلية للنشر والتوزيع.

وزارة الاعلام

1972 الدستور المؤقت للامارات العربية المتحدة. أبوظبي: المطبعة العصرية.

صحف ومجلات:

ـ الرأي العام 30/3/1979أ عدد (5529) انظر المذكرة التي أعدتها امارة أبوظبي ردا على مذكرة امارة دبي والمؤرخة في 25/3/1979.

ـ الرأي العام 11/4/ 1979 ب، انظر المقابلة مع رئيس الدولة الشيخ زايد بن سلطان.

ـ الرأي العام 4/5/1979ج عدد (5564) الكويت.

ـ الاتحاد 5/2/1984 عدد (3623) المحاضرة التي القاها وكيل وزارة العمل في الامارات.

ـ الخليج 30/5/1985أ عدد (2236) انظر سجل جلسة المجلس الوطني المنعقدة بتاريخ 29/5/1985.

ـ مجلة الطليعة 10/7/1985أ عدد (779)، انظر مذكرة جمعيات النفع العام المرفوعة الى رئيس الدولة وأعضاء المجلس الأعلى للاتحاد.

ـ الطليعة 10/7/1985 ب.

المصادر الأجنبية

Abdullah, M.M.

1978 The United Arab Emirates: A Modern History. Haudoni Coom Helm U.K

Brown - John, L.

1988 Centralizing and Decentralizing Trends in Federal States. Lanham, MD: University Press of America.

Cottrell, A.

1981 The Persian Gulf States: A General Survey. London: The John Hopkins University Press.

Dey, T.R. et al.

1980 Governing the American Democracy. New York: St. Martin Press.

Dey, T.R. & Zeigler, H.

1990 The Ivory of Democracy: An Uncommon Introduction to American Politics. California: Brook- Cole Publishing Company.

Duchek, I.

1970 Comparative Federalism: The Territoriel Dimension of Politics. New York: Holt Rinehart and Winston Inc.

Kelly, A.H. & Harbison

1979 The American Constitution: Its Origins and Development. New York: W.W. Norton Arel Company.

Khalifa, A. M.

1979 The United Arab Emirates: Unity in Eragmentation.U.S.A

Mervin, D.

1993 The President of the United States. New York: Harvester.

Stephenson, G. et al.

1992 American Government. New York: Harper Collins Publishers.

Remy, R. et al.

1992 Government is the United States New York: Scribner Educational Publisher.

مجالات عمل خريجي علم النفس في الكويت: الواقع والمستقبل

عثمان حمود الخضر*
هـدى جعـفر حسـن**

إن من يختار دراسة علم النفس تكون لديه اهتمامات بالعمل مع الآخرين. لكن علم النفس مجال متنوع يجتذب الأفراد الذين لديهم اهتمامات ومهارات مختلفة. فبعض من الاختصاصيين النفسيين يجدون متعة في التعامل المباشر مع الآخرين ومساعدتهم في التغلب على مشكلاتهم، في حين إن بعضهم الآخر يهتم بإجراء البحوث ودراسة سلوك الإنسان والحيوان، ووظائف الدماغ، وبعض ثالث يجد في الأساليب الإحصائية والطرق الكمية والقياس النفسي مثاراً للاهتمام.

ويعمل خريجو علم النفس في ميادين عدة، في المؤسسات الحكومية ومؤسسات الأعمال والمؤسسات الصناعية، والمستشفيات والعيادات الخاصة، والمحاكم والمؤسسات العقابية، والجيش، وحدائق الحيوان ومراكز رعايتها، ومراكز الأبحاث... وغير ذلك. وكلما ارتفع المؤهل العلمي الذي يحمله الاختصاصي النفسي كانت فرصة عمله أفضل، فضلاً عن أن مستوى التدريب الحاصل عليه الفرد واهتمامه الشخصي بمجال معين، يحددان نوع العمل الذي يمكن أن يشغله. فعلى الرغم من تعدد المواقع التي يشغلها الاختصاصيون النفسيون، يبقى هناك قاسم مشترك بينهم، هو شغفهم بدراسة السلوك الإنساني أو الحيواني.

وفي ما يلي بعض من مجالات العمل التي يمكن أن يشغلها من يحملون مؤهلاً في علم النفس مهما كانت درجته:

(1) علم النفس العيادي والإرشادي، (2) علم نفس النمو، (3) علم النفس المدرسي والتربوي، (4) علم النفس التجريبي، (5) علم النفس الصناعي والتنظيمي، (6) علم النفس

* مدرس بقسم علم النفس ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت.

** مدرس بقسم علم النفس ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت.

العصبي والبيولوجي، (7) علم النفس الاجتماعي، (8) التأهيل النفسي، (9) علم النفس الجنائي والقانوني، (10) علم النفس الأسري، (11) علم النفس البيئي.

وغني عن البيان أن كلاً من هذه المجالات له ميادينه، ومراكز ممارسته والعمل به. وهناك العديد من المجالات الأخرى، يربو عددها على الخمسين مجالاً معترف بها من قبل الجمعية النفسية الأميركية (American Psychological Association).

وعلى الرغم من تعدد اهتمامات علم النفس وشمولها لكثير من جوانب الحياة، إلا أن هناك أناساً كثراً ما زالوا يعتقدون أن علم النفس يركز على السلوك المضطرب للأفراد فقط، وعلى علاج الاضطرابات النفسية والانفعالية باستخدام أساليب مختلفة في العلاج النفسي. وقد يرجع ذلك إلى ما أشار إليه بروسكوسكي (1995) Broskowski من أن معظم برامج الدكتوراه والبرامج التدريبية في علم النفس، التي تقدمها المؤسسات التعليمية المختلفة في الولايات المتحدة الأميركية، تركز على اتجاه التحليل النفسي. هذا الاعتقاد يوحي بأن علم النفس يقتصر على علم النفس الإكلينيكي (Robiner 1991) وهذه رؤية قاصرة لدور علم النفس في مجالات الحياة المختلفة.

إن علم النفس يزود الدارس بمعلومات ومهارات مختلفة تمكنه من تطبيقها واستخدامها في قطاع واسع من الأعمال والمهن، ولكن العديد من الدارسين يفتقرون إلى المعلومات الخاصة بمجالات العمل المتاحة لهم، لذا يجدون صعوبة في اتخاذ قرار مهني مناسب. وقد أوضح بال (1994) Ball أن السبب في صعوبة اختيار عمل أو مهنة في مجال علم النفس بين الخريجين يعود إلى عدة أسباب، منها:

أولاً، درجة البكالوريوس في علم النفس هي الخطوة الأولى لمرحلة طويلة من الإعداد المهني للتخصص في المجال. فدرجة البكالوريوس نادراً ما تكون كافية لتحقيق مكانة في المهنة، بل لا بد أن يعقبها الحصول على مؤهل أعلى. وقد ذكرت ترنت (1993) Trent أنه حتى البرامج التدريبية للحاصلين على درجة الماجستير غير كافية لضمان الحصول على عمل في مجال علم النفس ناهيك عن شهادة البكالوريوس، لذا يسعى كثير من الخريجين للحصول على مؤهل أعلى وهو الدكتوراه.

ثانياً، هناك مهن عدة في مجال علم النفس، لا تحمل مسمى اختصاصي نفسي. ولكن المعلومات والمهارات والمعارف النفسية التي تدرس في برامج علم النفس تكون ذات فائدة كبيرة لمن يؤدي مثل هذه الأعمال. فأمثال هذه المهن تتطلب الحصول على مؤهل في علم النفس، ولكن عادة ما يكون هذا الشرط غير واضح بالنسبة للمتقدمين لشغل هذه الوظائف، مثل: اختصاصي اجتماعي، مدرس ابتدائي، ومرشد مهني.

ثالثاً، الخبرة العملية شرط ضروري قبل الانخراط في العمل. واكتساب مثل هذه الخبرة أمر مكلف ويحتاج إلى فترة زمنية غير قصيرة. فعلى سبيل المثال، لكي يصبح الشخص اختصاصياً إكلينيكياً مؤهلاً لا بد أن تكون لديه خبرة عملية في العمل في مؤسسات الرعاية الصحية والنفسية. وهذه الخبرة تحتاج إلى وقت لاكتسابها.

وتجدر الإشارة إلى أن ممارسة دور الاختصاصي النفسي المستقل في الولايات المتحدة

الأميركية تقتصر على الحاصلين على درجة الدكتوراه. أما من يحمل مؤهل البكالوريوس فإنه يعمل تحت إشراف اختصاصي نفسي ممارس أو أي متخصص في الصحة النفسية، في حين من يحمل مؤهل الماجستير يعمل بشكل أكثر استقلالية ومسؤولية، ولكن يبقى تحت إشراف مباشر من اختصاصي نفسي يحمل درجة الدكتوراه. فلقب اختصاصي نفسي خبير أو محترف (Professional Psychologist) يقتصر على الذين يحملون الدكتوراه فقط.

تزايد أعداد خريجي علم النفس على مستوى العالم

علم النفس من العلوم التي تحظى بإقبال كبير من قبل العديد من الطلاب. ومعظم الخريجين يرغبون في تطبيق معلوماتهم في علم النفس في مجالات العمل المختلفة. وقد بيَّن رادفورد Radford (1994) إن عدد خريجي علم النفس في الولايات المتحدة الأميركية في تزايد مستمر. فبعد أن كانت الجامعات تخرج سنوياً أقل من 200 خريج حتى عام 1957، زاد عدد الخريجين إلى أن وصل إلى 3000 سنوياً في عام 1994.

اختلفت الدول في تجاربها مع خريجي علم النفس، فبعض منها يرى أن عدد الخريجين في ازدياد وأنه أكبر بكثير من طاقة سوق العمل، وأن التدريب الذي يحصل عليه في العديد من الخريجين لا يتماشى مع ما يتطلبه سوق العمل من مهارات وخبرات أو مع ما يحدث في المجتمع من تغيرات. وقد أوضح كل من رادفورد (1994) وروباينر Robiner (1991)، أن عدد خريجي أقسام علم النفس أكبر بكثير من فرص العمل المتاحة لهم للعمل في مهن علم النفس، مثل الاختصاصي الإكلينيكي، والتربوي، والمهني. أضف إلى ذلك، أن التطور في خدمات الصحة النفسية المقدمة للأفراد قللت من الحاجة إلى وجود أعداد كبيرة من الاختصاصيين النفسيين. فالاستعانة بالحواسيب الآلية لتطبيق الاختبارات النفسية، على سبيل المثال، قللت من الزمن اللازم لتقييم الأفراد. ثم أن طرقاً علاجية مثل العلاج المختصر، وطرق الوقاية من الأزمات، وانتشار الكتب التعليمية التي ترشد الفرد إلى كيفية مساعدة نفسه في التعامل مع مشكلاته، وأشرطة التسجيل الخاصة بالاسترخاء، كلها، وفرت بدائل أقل كلفة في العلاج النفسي، ما أدى إلى انخفاض الحاجة إلى أعداد كبيرة من الاختصاصيين النفسيين. كما أن المعلومات النفسية التي تبثها وسائل الإعلام المختلفة خفضت ــ كما يبدو ــ من الحاجة إلى الخدمات النفسية التقليدية (Robiner 1991).

ومع ذلك، ما زالت جامعات عدة تخرج أعداداً كبيرة من المتخصصين في علم النفس. كما أن البرامج التدريبية التي تقدم لهم زادت بمعدل 72% منذ عام 1979 (Dial et al., 1990)، ويشير روباينر (1991) في كتابه إلى دراسة Boring الذي تنبأ فيها بأنه إذا استمر عدد خريجي علم النفس في الزيادة، بالنسبة التي حدثت في الفترة من عام 1914 إلى عام 1950، فإنه ومع حلول عام 2050 سيكون هناك نحو 59 مليوناً من الاختصاصيين النفسيين، في حين إن سانفورد Sanford (1951) تنبأ بأن يكون عدد الاختصاصيين النفسيين مساوياً لعدد سكان العالم حالياً، في أقل من 150 عاماً، وقد استنتج روباينر (1991) من دراسات عدة أجراها باحثون آخرون في أميركا، مثل دراسة ستركلاند Strickland (1987) وسيفرسون Syverson (1982) انه وخلال العقد الماضي منحت 3000 شهادة دكتوراه و8000 شهادة ماجستير في

علم النفس سنوياً، وأن حوالي 35٪ أي 1100 من حملة الدكتوراه يعملون في المجال الإكلينيكي و57٪ منهم يعمل في المجال التطبيقي، وكل ذلك يدل على أن هناك تشبعاً في مجال علم النفس مع هذا العدد من الاختصاصيين النفسيين. لذا، فقد اقترح ماروت (1982) Marwit أن تقتصر نسبة الاختصاصيين الإكلينيكيين في المجتمع الأميركي على اختصاصي واحد لكل 10,000 نسمة. وحاولت دراسة مكفرسون (1986) McPherson إلقاء الضوء على معدل البطالة بين الاختصاصيين النفسيين في أوروبا، فوجدت أن النسبة في الدانمرك تصل إلى 22٪ وفي هولندا 25٪. والصورة مماثلة في كل من إسبانيا وألمانيا وفنلندا.

واختلفت الآراء حول العدد المناسب من خريجي علم النفس، وكيفية التعامل مع أعدادهم المتزايدة. فالعديد من الخريجين اتجه نحوّ التخصص الدقيق كوسيلة للتغلب على مشكلة التشبع في سوق العمل، وقلة الفرص المتاحة (Woods1976). أما بعض من الباحثين ومنهم بلانك (1979) Blank فيقترح زيادة فترة التدريب لمرحلة ما بعد الحصول على الدكتوراه (المؤهل العلمي) حتى يتم تخفيض عدد الذين ينخرطون في سوق العمل مباشرة بعد التخرج، على أمل أن تتوفر لهم فرص عمل في المستقبل. فعندما يقل عدد الخريجين، يصبح «العرض»، إذا صح التعبير، متوازناً مع الطلب على الخدمات النفسية. وهذه السياسة تزيد من اهتمام الطلبة بتخصصهم والاستمرار فيه لعدة سنوات أخرى، إلى أن يجدوا عملاً مناسباً أو أن يختاروا ما هو متوفر أمامهم. كما أن زيادة عدد الخريجين ممن يحملون شهادة الدكتوراه في علم النفس، مع قلة فرص العمل المتاحة، يدفع بأصحاب الأعمال إلى منح الوظائف التي تتطلب مؤهلات أقل مثل الماجستير والبكالوريوس لحملة الدكتوراه، وهذا يعني أن حاملي شهادة الدكتوراه سيحصلون على أجور أقل، على الرغم من أنهم يحملون مؤهلات عليا.

ويعرض كسلر (1978، 1979) Kiesler إطالة الفترة اللازمة للحصول على الدكتوراه أو زيادة فترة التدريب بعد الحصول على الدكتوراه كوسيلة للتحكم في عدد الخريجين، إذ إن ذلك سيقلل من أهمية المؤهلات الأقل من الدكتوراه، وبالتالي من فرص إيجاد عمل لحاملي هذه المؤهلات. ويرى أصحاب هذا الرأي أنه لا يجب التقليل من عدد الطلبة الذين يرغبون في دراسة علم النفس حتى وإن لم تتوفر لهم فرص عمل في الوقت الحاضر، لأنهم يأملون في تزايد الطلب على الخدمات النفسية في المستقبل. ومن ثم، فإن فرص العمل ستكون متوفرة لمن يحمل مؤهلاً مناسباً بدلاً من الانتظار حتى يكمل دراسته وتدريبه. وقد بينت دراسة ترنت (1993) أن الطلب على الخدمات النفسية سيزداد بحلول عام (1996). ونقل روبنهمر (1993) Raubenheimer من ابرسون (1983) Ebersohn قوله إن 68٪ من الاختصاصيين النفسيين في جنوب أفريقيا يعملون في مهن يستطيعون من خلالها تطبيق المعلومات والمهارات التي اكتسبوها في تدريبهم.

وعلى العكس من ذلك، أظهرت تجارب دول أخرى الحاجة إلى المزيد من خريجي علم النفس، لكي يتماشى العدد مع الزيادة في الحاجة للخدمات النفسية، ولإدراك أهمية مساهمة علم النفس في حل عدد من المشكلات التي تواجهها هذه المجتمعات.

ومن الأمثلة البارزة في هذا المجال، حالات كل من تايلند التي تواجه نقصاً وصعوبات في مجال علم النفس (Sirinvunabood 1996 ; Bhanthumnavin 1987) وجمهورية الملاوي التي

تشهد سياسة تربط المناهج التي تدرس في الجامعات، مباشرة مع حاجات سوق العمل، وهو الوضع المتبع، تقريباً، في جنوب أفريقيا التي تشهد نمواً في الوظائف التي يشغلها المختصون في علم النفس (Ebersohn 1983 ; Raubenheimer 1993) في حين إن الحاجة ملحّة في رومانيا التي كاد نشاط أقسام علم النفس في جامعاتها يختفي (Foreman 1996).

وقد ورد في إحدى نشرات جمعية علم النفس الأميركية (American Psychologi- 1986 cal Association) أنه وعلى الرغم من تزايد عدد المؤهلين الذين يحملون الدكتوراه في علم النفس في الولايات المتحدة الأميركية، فإن عدد العاطلين عن العمل منهم في عام (1982) أقل من 1٪ من عدد المسجلين كأعضاء في جمعية علم النفس الأميركية، في حين إن نسبة البطالة بين الحاصلين الجدد على شهادة الدكتوراه لا يتجاوز 2٪ مقارنة مع خريجي التخصصات العلمية الأخرى. كما بيّنت دراسة مكفرسون (1986) أن نسبة الاختصاصيين النفسيين في بريطانيا هي 1 لكل 24000 ــ 56000 نسمة مما يعكس النقص الشديد في عددهم.

وهناك تفاؤل في أن تكون فرص العمل أفضل في فترة التسعينات، وأن فرص العمل في جميع المجالات، عدا التدريس في الجامعات، ستستمر، وأن الحاجة إلى خدمات الاختصاصيين النفسيين وبخاصة في مجال العيادات الخاصة ستزداد (American Psychological 1986 Association).

وفي الكويت، بلغ عدد خريجي قسم علم النفس (الملحق حالياً بكلية الآداب) 2645 طالباً وطالبة منذ إنشائه في عام 1966. وقد ارتفعت أعداد الخريجين في فترة الثمانينات وانخفضت في التسعينات بسبب السياسة التي انتهجتها الدولة في تقليص أعداد الطلبة الدارسين للتخصصات ذات الطابع الاجتماعي (جامعة الكويت 1989). ويمكن في الكويت الاستفادة من خبرات وتجارب الدول الأخرى، سواء المتقدمة أو النامية، في كيفية التحكم في أعداد الخريجين وفي كيفية ربط ما يقدم في المعاهد العلمية من تدريب مع حاجات المجتمع ومتطلبات التنمية، بحيث يتم استغلال هذه الطاقات البشرية استغلالاً أمثل، وتقليل من احتمال ظهور نقص أو بطالة بين المتخصصين في علم النفس.

تزايد عدد الإناث في مجال علم النفس

ما يلفت النظر، تزايد عدد الإناث المتخصصات في مجال علم النفس خلال الخمسين سنة الماضية. فقد ذكر جودهارت وآخرون (1992) ,.Goodheart et al أنه ومنذ عام 1984، كان أكثر من نصف الحاصلين على درجة الدكتوراه في أميركا في مجال علم النفس، من الإناث، وأن العدد كما تشير إليه إحصاءات المجلس الوطني للأبحاث يزداد سنوياً (Robiner 1991). كما أوضح رادفورد (1994)، أن التفوق في عدد الإناث على عدد الذكور في مجال علم النفس في بريطانيا قد ظهر لأول مرة في عام 1993.

وبيّنت دراسة جودهارت وآخرون (1988) ,.Goodheart et al أن نسبة الإناث اللاتي التحقن بأقسام علم النفس في عدد من الجامعات الأميركية، مثل كاليفورنيا ودنفر وإلينوي وإوريغون، قد زادت من 58٪ إلى 77٪. كما بيّت دراسة أخرى لجودهارت وماركهام (1992)

Goodheart & Markham، أن عدد الإناث قد زاد في جميع فروع علم النفس وفي المجال الإكلينيكي والإرشادي بشكل خاص، بينما انخفض عدد الذكور في جميع فروع علم النفس عدا المجال الإكلينيكي والإرشادي، وأن عدد الذكور الذين يحصلون على الدكتوراه في علم النفس سيقل بشكل كبير عندما يحل عام ألفين، بينما سيزداد عدد الإناث بشكل مستمر، ما يعني سيطرة وهيمنة الإناث على المهنة في المستقبل.

كما نجد أن التعارض بين عمل المرأة خارج المنزل ومسؤوليتها الأسرية يؤثر ويقلل من مكانة عمل المرأة وكفاءتها والعائد المادي الذي تحصل عليه (McGowen et al. 1990). فقد أظهرت دراسة راسو وآخرون (1981) Russo et al., أن هناك فروقاً بين الذكور والإناث من الاختصاصيين النفسيين في الولايات المتحدة الأميركية في الأجر والعائد المادي من العمل لصالح الذكور، حتى لو كانت مؤهلاتهم العلمية وخبراتهم متماثلة. كما أوضحت رسكن (1988) Reskin أنه وعلى الرغم من تزايد عدد الإناث في مجال علم النفس، فإن قلة منهن يصلن إلى مراكز قيادية متقدمة. ويذكر جودهارت ،وماركهام (1992) Goodheart & Markham أن التقليل من مركز ومكانة عمل المرأة سيؤثر على تقييم أدائها والتوقعات من هذا الأداء، ومن ثم، قيمة المهنة التي تمتهنها.

إن الزيادة في عدد الإناث المتخصصات في علم النفس تقلق الكثيرين على مستقبل المهنة. وبدأت الشكوك تثار حول تراجع مكانة المهنة، والعائد المادي منها نظراً لارتباط هذين الأمرين بالمرأة العاملة في أغلب المهن. هذا القلق دعا بالقائمين على عدد من برامج الدراسات العليا إلى تفضيل قبول الطلبة الذكور (أو مساواة عددهم مع عدد الإناث)، في برامج الدراسات العليا من أجل مواجهة هذه الزيادة (Goodheart & Markham 1992)، على الرغم من أنه لا توجد فروق كبيرة بين الذكور والإناث الذين يدرسون علم النفس، سواء في الميول أو الأهداف. ويذكر جوهارت وماركهام (1992)أنه عندما تتجاوز نسبة الإناث في أي مجال 50٪ من عدد المشتغلين به فإن مكانة هذا المجال تبدأ في التراجع، وأنه لا توجد أدلة تبين أن دخول المرأة في عمل مايزيد من قيمة هذا العمل. وهذا ينطبق على الاختصاصيين النفسيين الذين يعملون في ممارسة العلاج النفسي. فبعد أن كان الذكور هم المسيطرون على المجال في المائة عام الماضية، أصبحت الإناث هن المهيمنات عليه. كما أضاف أنه وعند زيادة عدد الإناث في مجال علم النفس، فإن قيمة وأهمية ومكانة المهنة ستقل بشكل عام، وفرص التقدم والتطور ستكون أقل، وينخفض العائد المادي من المهنة، لأن ما يحدد الدخل الذي يحصل عليه الفرد من مهنة ما هو المؤهل والجنس (McLaughlin 1980)، وما يطرحه الباحثون هنا هو تقرير واقع غير طبيعي، وبحاجة لتصحيح وليس المراد منه انتقاص مكانة المرأة.

من ناحية أخرى، نجد أنه ونتيجة لزيادة أعداد الممارسين النفسيين، فقد اتجه عدد كبير منهم نحو العمل في العيادات الخاصة، وهذا سيعطي المرأة الفرصة لاختيار العمل في العيادات الخاصة، ما يعني أن الفروق بين الجنسين في ممارسة العلاج النفسي ستظهر بشكل أوضح. فقد بينت كابلن (1987) Kaplan أن النجاح في العلاج النفسي يعتمد على طبيعة العلاقة بين المريض والمعالج، وهو ما يؤثر في نتيجة العلاج، فالنساء أكثر نجاحاً في إنجاز العلاج القصير

لأنهن أقدر على بناء علاقة جيدة بسرعة. وبالتالي، فإنه يمكن للرجال أن يتعلموا مهارات تكوين العلاقات من الاختصاصيات النفسيات اللاتي يتقنَّها بفضل أسلوب التنشئة الاجتماعية الذي تعرضن له.

إن تزايد عدد الإناث في المجال يعكس حقيقة أن مهنة الاختصاصي النفسي في مضمونها تقوم أساساً على الرغبة في تقديم المساعدة للغير. وهذا من أهم السمات التي تتميز بها المرأة. فهي ترى عملها في مجال علم النفس امتداداً لدورها الأساسي كأم وزوجة، تهتم وترعى شؤون الآخرين في جميع جوانب الحياة. فنجاح المرأة بالمقياس الاجتماعي يعني أن تضع المرأة حاجات الغير ومطالبهم أولاً، حتى تكون راعية جيدة بينما النجاح بالمقياس الحضاري والثقافي يعني العكس (McGowen et al. 1990).

مستقبل المهنة

أوضح إليس (1992) Ellis أن مجال التدريب لطلبة علم النفس قبل فترة الستينات كان أوسع وأشمل. فقد كانوا يتدربون في ميادين مختلفة في علم النفس، وذلك لأن فرص العمل كانت محددة، فكان الطلبة يدرسون مقررات عدة من أجل إكمال برنامجهم الدراسي، فجميع الطلبة يدربون كاختصاصيين نفسيين عامين، ثم بعد ذلك يتخصص كل منهم في مجال معين. ولكن هذا الوضع تغير بعد ذلك، فأصبح علم النفس أكثر تخصصاً، وأكثر مهنية وأكثر تقنية. إن الاتجاه نحو التخصص أدى إلى أن يكون التركيز على مجال محدد ومتخصص، وبالتالي، تأكيد أقل على التوسع والتنوع في التدريب، وإلى تقارب بعض من تخصصات علم النفس مع التخصصات من العلوم الأخرى، وابتعادها عن علم النفس، مثل علم نفس الأعصاب الذي أصبح أكثر قرباً من علم الأعصاب عنه من علم النفس.

أما في ما يخص الحاصلين على الدكتوراه، فقد بيّن ستين وسانتا (1975) Stein & Santa أن المشكلة الأساسية التي تواجه خريجي علم النفس الحاصلين على الدكتوراه في الولايات المتحدة الأميركية، تكمن في صعوبة إيجاد وظائف في سوق العمل. وقد أرجع ذلك إلى الاختلافات بين التدريب الذي يحصل عليه الخريج وفرص العمل، أي الاختلاف بين ما يحصل عليه الأفراد من تدريب وما يتطلبه سوق العمل من خبرات. دراسة الدكتوراه تركز أساساً على تدريب الطالب على كيفية إجراء البحوث واستخدام الأساليب الإحصائية في معالجة المعلومات، بينما مجال العمل في الخدمات النفسية يركز على الجانب التطبيقي أكثر من الجانب النظري أو البحثي (Annis et al., 1984) مما يؤدي إلى شعور الخريجين بالإحباط والخيبة في قدرتهم على أداء أعمالهم.

وعليه، فللمحافظة على مهنة علم النفس وبقائها، وتطورها في المستقبل، لا بد من ربط المناهج التي تدرس والتدريب الذي يقدم للطلبة بحاجات المجتمع وحاجات سوق العمل، ولا بد من تطوير البرامج التدريبية التي تقدم للطلبة أثناء دراستهم لكي تواكب مطالب الحياة الواقعية وتخدم حاجات المجتمع وتتعامل مع مشكلاته (Blank 1979). وكما يذكر إليس (1992) Ellis، فمن الضروري أن يحتفظ علم النفس بصفته العلمية وأن تحتوي المناهج التدريسية على العلوم الأساسية وأن تشتمل البرامج التدريبية على مهارات البحث ومجالات العلوم الأساسية، وذلك يؤدي إلى أن يكون علم النفس متميزاً عن غيره من العلوم الأخرى. ويرى ميلر Miller

(1991) أنه ونتيجة للصعوبات في التنبؤ بالتحديات التي يمكن أن تواجه الاختصاصيين النفسيين في المستقبل، فإنه من المفضل تهيئة الطلبة الذين يدرسون علم النفس حالياً عن طريق تدريسهم العلوم الأساسية واستراتيجيات البحث وطرقه، ويقترح إليس (1992) Ellis لتطوير مهنة علم النفس تدريب الخريجين على مهارات يمكن الاستفادة منها، وتطبيقها في مجال العمل ما يعطي الخريجين الفرصة للحصول على عمل مناسب، وينبغي تزويد الأفراد بمعلومات كافية عن طبيعة الأعمال المختلفة وظروفها والمهارات اللازمة التي تتطلبها الأعمال حتى يمكن رفع كفاءاتهم وقدراتهم.

كذلك يمكن لأقسام علم النفس في المؤسسات التعليمية أن تقوم بتقديم استشارات فنية متخصصة إلى المؤسسات المختلفة، سواء الحكومية، أو التطوعية أو الخاصة. وهذه الاستشارات التي تقدم تعتبر عملية تسويقية تساعد في تعزيز صورة علم النفس وإظهار أهميته، وفوائده، ما يدعم الخريجين ويفتح فرص العمل أمامهم. ومن ثم الحصول على معلومات مرتدة عن مستويات أدائهم للعمل، وبالتالي تحسين وتطوير مناهج علم النفس (Carr & Maclachlar 1993).

لقد أظهر كسلر (1979) الجانب المشرق من مستقبل علم النفس. فقد بيّن أن نسبة البطالة بين الذين يحملون شهادة الدكتوراه في علم النفس ليست أعلى من نسبتها في بقية التخصصات الأخرى، فضلاً عن أن معظم من يحملون الدكتوراه يعملون في مناصب أكاديمية في المؤسسات التعليمية. وهذه المراكز أصبحت محدودة منذ السبعينات (Ellis 1992)، ما يعني أن بقية مجالات العمل ستبقى في حاجة إلى متخصصين يشغلونها.

أهداف البحث وأهميته

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مجالات عمل خريجي علم النفس في دولة الكويت ومدى إقبال الجنسين عليها، وما إذا كانوا يعملون في مجالات ذات علاقة بتخصصهم. كما تهدف الدراسة إلى معرفة الاختلافات المحتملة بين المستمرين في العمل والمنتهية خدماتهم، أياً كان السبب، في الإقبال على الوظائف التي لها علاقة مباشرة بتخصص علم النفس وتلك التي لها علاقة محدودة، والتي ليس لها علاقة، لمعرفة مدى تأثر ظاهرة ترك العمل بتناسب الوظيفة مع التخصص.

فعلى الرغم من مضي ثلاثين عاماً على إنشاء قسم علم النفس في جامعة الكويت، والذي يمكن اعتباره، تجاوزاً، عمر الخدمة النفسية في الكويت، أيضاً، إلا أنه لم تقم أية دراسة سابقة، في حدود علم الباحثين ،لمعرفة ماهية مجالات عمل خريجيه، وما إذا كانوا يعملون في مجالات ذات علاقة بتخصصهم. فمن أهداف أي قسم علمي سد حاجة السوق من المؤهلين في حدود تخصصه العلمي. ومثل هذا الهدف المهم بحاجة إلى معلومات مرتجعة من واقع العمل الميداني لخريجيه، وهذا ما تتناوله هذه الدراسة، بحيث تساعد في بناء رؤية واضحة لطبيعة عمل خريجي علم النفس في دولة الكويت لتساهم في بناء قرار استراتيجي مستقبلي مستنير، علماً أن قرارات تنظيم العمالة وممارسة المهنة تحتاج أيضاً إلى مثل هذه الدراسات.

من جانب آخر، تعتبر هذه الدراسة خطوة ضرورية، ودراسة تمهيدية لبحث لاحق يهدف

لمعرفة مدى تقبل سوق العمل لخريج علم النفس، وسبل الارتقاء به، وجوانب القوة والضعف فيه، وتلك التي تحتاج إلى تعزيز وتطوير، ومستوى الرضاء الوظيفي لخريجيه عن الأعمال التي يشتغلون فيها. ومن غير دراسة مسحية أولية لمعرفة مجالات وأماكن عملهم، فإنه يصعب الإجابة عن مثل هذه الأسئلة.

وفضلاً عما تقدم، فإن هذه الدراسة تسعى إلى مقارنة غير مباشرة لمعرفة جانب التشابه والاختلاف في الطبيعة الطبغرافية ونوعية العمل، ومجالاته بين خريجي أقسام علم النفس في دولة الكويت، ونظرائهم في دول العالم. ولهذه المقارنة أهميتها في بلورة رؤية واضحة لطبيعة الممارسة المهنية، والجوانب التي بحاجة إلى تدعيم.

ويسعى هذا البحث إلى الإجابة عن الأسئلة التفصيلية التالية: ما مجالات عمل خريجي علم النفس في دولة الكويت وما مدى إقبال الجنسين عليها؟ هل يعمل خريجو علم النفس في دولة الكويت في مجالات ذات علاقة بتخصصهم؟ وهل هناك فرق بين الذكور والإناث في ذلك؟ هل هناك اختلاف بين المستمرين في العمل والمنتهية خدماتهم في الإقبال على الوظائف التي لها علاقة مباشرة بتخصص علم النفس وتلك التي لها علاقة محدودة، والتي ليس لها علاقة؟

خطوات البحث وإجراءاته

تشمل العيِّنة المستخدمة في هذه الدراسة جميع الموظفين والموظفات الحاصلين على مؤهل جامعي في علم النفس، والمسجلين في ديوان الخدمة المدنية بدولة الكويت والمرصودة بياناتهم في الحاسب الآلي للديوان في أغسطس 1995، سواء كانوا كويتيين أم غير كويتيين، وسواء انتهت خدماتهم أم ما زالوا مستمرين، وسواء حصلوا على مؤهلاتهم العلمية من الكويت أو من خارجها. أما الأفراد الذين يعملون في القطاع الخاص أو المشترك (غير الخاضعين لإشراف ديوان الخدمة المدنية) فلم تشملهم الدراسة، علماً أن نسبة الكويتيين من جميع التخصصات العلمية العاملين في القطاع الخاص أو المشترك يشكلون ما يقارب 6٪ فقط من العدد الكلي لقوة العمل الكويتية (المجلس الأعلى للتخطيط 1996).

يوضح جدول رقم (1) توزيع أفراد العيِّنة ونسبتهم حسب وضع الخدمة، الجنسية، الجنس، التخصص، وبلد التخرج. وتشمل العيِّنة 2493 موظفاً وموظفة هم جميع المسجلين في ديوان الخدمة المدنية بدولة الكويت في عام 1995، من الذين حصلوا على ليسانس أو بكالوريوس آداب أو تربية في تخصص علم النفس، 1838 (73,7٪) منهم ما زالوا مستمرين في العمل في الوزارات والهيئات التابعة لديوان الخدمة المدنية في حين إن 655 (26,3٪) منهم انتهت خدماتهم لاسباب مختلفة. بلغ عدد الذكور في العيِّنة 480 (19,3٪) والإناث 2013 (80,7٪). حملة الجنسية الكويتية يبلغ عددهم 2193 (88٪)، أما غير الكويتيين فعددهم 300 (12٪)، وتتراوح أعمار العيِّنة بين 23 ــ 72 عاماً بمتوسط قدره 37,5 سنة (ع = 7,3)، أما متوسط سنوات الخدمة فيبلغ 9,9 عاماً (ع = 6,1). أما لجهة توزيع العيِّنة من حيث التخصص فنجد أن هناك 1362 (54,6٪) تخصصهم علم النفس العام، و1017 (40,8٪) فلسفة وعلم النفس، و2 (0,1٪) علم النفس التربوي، في حين أن 112 (4,5٪) علم النفس والاجتماع (تسميات ديوان الخدمة المدنية لهذه التخصصات قد لا يعكس المسمى الفعلي لها)، أما من حيث

بلد التخرج فنجد أن غالبية العيِّنة وعددها 2157 (86,5%) تخرجت من الكويت، و166 (6,7%) من مصر، و52 (2,1%) من لبنان. أما البقية وعددها 52 (2,1%) فقد تخرجت من بلدان متفرقة. وهنالك 66 (2,6%) حالة لا يعرف بلد تخرجها. ويعمل أفراد العيِّنة في مؤسسات ووزارات مختلفة تابعة لديوان الخدمة المدنية. كما أنها تشغل وظائف متنوعة (أنظر جدول رقم 2 لأهم هذه الوظائف).

جدول رقم (1)

توزيع العينة (ن = 2493) ونسبتهم حسب وضع الخدمة، الجنسية، الجنس، التخصص، وبلد التخرج.

المتغيرات		العدد	%
الخدمات	مستمرة	1838	73,7
	منتهية	655	26,3
الجنسية	كويتي	2193	88,0
	غير كويتي	300	12,0
الجنس	الذكور	480	19,3
	الاناث	2013	80,7
التخصص	علم النفس العام	1362	54,6
	فلسفة وعلم النفس	1017	40,8
	علم النفس التربوي	2	,1
	علم النفس والاجتماع	112	4,5
بلد التخرج	الكويت	2157	86,5
	مصر	166	6,7
	لبنان	52	2,1
	أخرى	52	2,1
	غير مبين	66	2,6

وقد تم الحصول على بيانات العيِّنة من قسم الحاسب الآلي في ديوان الخدمة المدنية. وتشمل هذه البيانات: الجنس، تاريخ الميلاد، استمرارية الموظف في الخدمة، الجنسية، الوزارة التي يعمل فيها الموظف، تاريخ التعيين وانتهاء الخدمة (في حالة

انتهاء خدماته)، نوع الشهادة، وبلد التخرج، اسم الوظيفة، المؤهل وتاريخ الحصول عليه.

بعد جمع بيانات العيِّنة، تم إدخالها في الحاسب الآلي الشخصي الخاص بمختبر علم النفس بالجامعة وتنظيمها لتناسب مهمة القيام بالعمليات الإحصائية اللازمة، ومن ثم تحليل البيانات إحصائياً باستخدام البرنامج الإحصائي للدراسات الاجتماعية (SPSS). وقد تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام الطرق الإحصائية التالية: التكرارات والنسبة المئوية، مقياس $كا^2$ للحصول على دلالة الفروق بين التكرارات، اختبار «ف» للحصول على دلالة الفروق بين المتوسطات، وفي حالة كون «ف» دالة إحصائياً يستخدم اختبار «شفيه» (Sheffee) للحصول على دلالة أعمق للفروق بين كل مجموعة على حدة.

النتائج

أولاً: ما هي مجالات عمل خريجي علم النفس في دولة الكويت وما مدى إقبال الجنسين عليها؟

يبين جدول رقم (2) المسميات الوظيفية التي يعمل فيها حالياً أكثر من 20 موظفاً وموظفة من عيِّنة البحث (التسميات الوظيفية حسب تصنيف ديوان الخدمة المدنية)، بحيث يتضح أن 87,4% من خريجي علم النفس يعملون في 17 وظيفة، وأن ما يقارب ثلث العيِّنة (33,6%) يعملون تحت مسمى مدرس رياض أطفال (ن = 617)، جميعهم من الإناث، وهي نتيجة متوقعة نظراً لطبيعة العمل فيها وسياسة التعيينات المتبعة في هذه المهنة، يلي ذلك في الترتيب، وظيفة اختصاصي نفسي التي يعمل فيها 13,9% من العيِّنة (ن = 256)، ثم وظيفة مدرس فلسفة وعلم نفس التي يشغلها ما نسبته 7,2% (ن = 133). والجدول يوضح توزيع الجنسين على باقي الوظائف، كما يوضح مدى دلالة إقبال الجنسين على كل وظيفة من هذه الوظائف. وتشير $كا^2$ ودلالتها إلى أن هناك ستة وظائف اقبال الذكور عليها أكبر من إقبال الإناث بصورة جوهرية، وهي: «مدرس فلسفة وعلم نفس»، «باحث إداري أول»، «رئيس قسم»، «كاتب»، «باحث نفسي»، و«ناظر». في حين لا يتم تعيين إلا الإناث في وظيفة «مدرس رياض أطفال». هذا، ونلفت إلى أن التعيين في عدد من الوظائف المذكورة آنفاً يتم بالترقية وليس بالاختيار الشخصي للفرد كوظيفة «ناظر» و«رئيس قسم» لذا، فإن حرية الاختيار المهني الشخصي ليست متساوية في جميع هذه الوظائف. كما يرجى ملاحظة أنه ونظراً لأن غالبية شاغلي هذه الوظائف (من المستمرين في عملهم) كويتيون (99,7%) لذا لم تقم مقارنة بينهم وبين غير الكويتيين (0,03%، في مدى إقبالهم عليها.

جدول رقم (2)

الوظائف التي يعمل بها حاليا أكثر من 20 موظفا وموظفة من خريجي علم النفس ومدى دلالة اقبال الجنسين عليها.

الوظيفة	العدد	%	الذكور	اناث	كا 2	الدلالة
مدرس رياض اطفال	617	33,6	0	*617	100,8	,000
اختصاصي نفسي	256	13,9	30	226	1,4	,238
مدرس فلسفة وعلم نفس	133	7,2	*32	101	10,3	,001
اختصاصي اجتماعي	74	4,0	10	64	,0	,847
باحث اداري اول	64	3,5	*16	48	7,0	,015
مدرس (غير محدد)	61	3,3	10	51	,2	,641
رئيس قسم	58	3,2	*26	32	44,1	,000
كاتب	53	2,9	*20	33	23,8	,000
مشرف فني رياض اطفال	50	2,7	0	50	–	–
موجه فني خدمة اجتماعية – مرشد تربوي	39	2,1	3	36	1,4	,239
باحث نفسي	38	2,1	*10	28	4,5	,034
وكيل مدرسة	36	2,0	4	32	,3	,585
باحث اجتماعي	35	1,9	4	31	,2	,627
ناظر	31	1,7	*9	22	5,5	+,019
مشرف فني	21	1,1	0	21	–	–
مسجل بيانات	21	1,1	3	18	,0	+,998
مسجل شؤون طلبة	21	1,1	5	16	,5	+,467
أخرى	230	12,5	81	147	–	–
المجموع	1837	100	262	1575	2	,160

درجة الحرية = 1

* = أن هناك زيادة جوهرية في العدد الفعلي عن العدد المتوقع لصالح هذا الجنس

+ = هناك مجموعة العدد المتوقع أقل من 5.

تمت مقارنة نسبة العاملين حالياً لكل من الذكور والإناث مع النسبة المتوقع أن تكون بسوق العمل حسب نسبة تخرجهم من جامعة الكويت وهي كالتالي: الذكور 13,2٪ والإناث 86,8٪.

ويوضح جدول رقم (3) مجالات عمل خريجي علم النفس في الكويت، ويتضح أن غالبيتهم (ن = 1401) يعملون في المجالات التربوية ويشكلون ما نسبته 76,2٪ من مجموع العاملين حالياً، يلي ذلك المجال الإداري (ن = 308) ويشتغل فيه ما نسبته 16,8٪. أما المجال البحثي فيشتغل فيه 4,6٪ من العيِّنة (ن = 85)، في حين أن المجال الإعلامي يشتغل فيه 1٪ من العيِّنة (ن = 18)، وهناك ما نسبته 1,4٪ من العيِّنة تعمل في مجالات عامة أخرى (ن = 25). كما يلاحظ أن إقبال الإناث على المجال التربوي أعلى بصورة جوهرية من إقبال الذكور، على الرغم من أن إقبال الذكور على وظيفة مدرس فلسفة وعلم النفس، التي هي إحدى وظائف المجال التربوي، أكثر من إقبال الإناث. من جانب آخر، نجد أن الذكور أكثر إقبالاً وبصورة جوهرية من الإناث على المجالين الإداري والإعلامي.

جدول رقم (3)

مجالات عمل خريجي علم النفس العاملين حاليا ومدى توزيع الجنسين والكويتيين وغير الكويتيين عليها

مجال العمل	العدد	النسبة	الجنس			
			ذكور	اناث	كا 2	الدلالة
تربوي	1401	67,2	118	*1283	39,5	,000
اداري	308	16,8	*117	191	141,0	,000
بحثي	85	4,6	18	67	3,3	,070
اعلامي	18	1,0	*9	9	18,7	+,000
عام	25	1,4	0	25	–	–
المجموع	1838	100	262	1575		

درجة الحرية = 1

* = هناك زيادة جوهرية في العدد الفعلي عن العدد المتوقع لصالح هذه المجموعة.

+= هناك مجموعة العدد المتوقع أقل من 5.

أما في ما يخص الوزارات والهيئات التابعة لديوان الخدمة المدنية، التي يعمل فيها خريجو علم النفس حالياً، فيتضح أن الغالبية العظمى من خريجي علم النفس ونسبتها 73,9٪ تعمل في وزارة التربية (ن = 1358)، في حين يعمل 5,8٪ (ن = 106) منهم في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، و3,4٪ (ن = 62) في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، و2,7٪ (ن = 49) في وزارة الصحة، و2٪ (ن = 36) في الهيئة العامة لشؤون القصَّر، و1,3٪ (ن = 23) في بلدية الكويت، و1,3٪ (ن = 23) في الديوان الأميري، و1,2٪ (ن = 22) في وزارة الداخلية، و0,8٪ (ن = 15) في وزارة المواصلات، و0,8٪ (ن = 15) في بيت الزكاة، و0,8٪ (ن = 14) في وزارة الدفاع، و0,7٪ (ن = 12) في وزارة الإعلام، و0,7٪ (ن = 12) في مؤسسة الموانئ الكويتي، و0,5٪ (ن = 9) في وزارة العدل، و0,5٪ (ن = 9) في مجلس

الوزراء و0,4% (ن = 7) في مجلس الأمة، و0,4% (ن = 7) في ديوان متابعة أعمال الجهاز الإداري، و0,3% (ن = 6) في وزارة التجارة والصناعة، و0,3% (ن = 6) في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، و0,3% (ن = 6) في وزارة التخطيط، و0,3% (ن = 5) في ديوان الخدمة المدنية، و2% (ن = 36) في مؤسسات أخرى.

ثانياً: هل يعمل خريجو علم النفس في دولة الكويت في مجالات ذات علاقة بتخصصهم؟ وهل هناك فرق بين الجنسين في ذلك؟

نظراً لعدم وجود توصيف وظيفي للمسميات الوظيفية التي يعمل فيها حالياً خريجو علم النفس التابعين لديوان الخدمة المدنية، فقد تم عرض جميع هذه المسميات الوظيفية وعددها 89 على مجموعة مكونة من ثلاثة أساتذة علم النفس وباحثين في وزارة التربية، لتحديد مدى علاقة هذه الوظائف بتخصص علم النفس. وقد تم التحقق ما إذا كانت الوظيفة لها علاقة مباشرة بتخصص علم النفس (مثلاً: مدرس رياض أطفال، اختصاصي نفسي، باحث نفسي، مرشد اجتماعي)، أو علاقة محدودة (مثلاً: اختصاصي اجتماعي، باحث علاقات عامة، باحث تطوير إداري، مدير إدارة، رقيب مطبوعات)، أو ليس لها علاقة (مثلاً: محضر علوم، أمين مخزن، باحث علاقات دولية، سكرتير، كاتب، فني نظافة، مرشد بحري، مترجم)، ويعرض جدول رقم (4) نتيجة هذا الفرز، حيث يتضح أن 60,8% (ن = 1117) من العيِّنة تم تصنيفهم على أنهم يعملون في وظائف لها علاقة مباشرة بتخصص علم النفس، في حين إن 30,3% (ن = 557) يعملون في وظائف لها علاقة محدودة، أما باقي العيِّنة ونسبتهم 8,9% (ن = 162) فقد تم تصنيفهم على أنهم يعملون في وظائف ليس لها علاقة بعلم النفس. كما يوضح الجدول أن إقبال الإناث على الوظائف التي لها علاقة مباشرة بعلم النفس أكبر من إقبال الذكور بصورة جوهرية، في حين إن إقبال الذكور على الوظائف التي لها علاقة محدودة وتلك التي ليس لها علاقة، أكبر من إقبال الإناث عليها بصورة جوهرية.

جدول رقم (4)

مدى علاقة وظائف خريجي علم النفس العاملين حاليا بتخصصهم ومدى اقبالهم عليها

مجال العمل	العدد	النسبة	الجنس ذكور	اناث	كا 2	الدلالة
مباشرة	1117	60,8	77	*1040	50,0	,000
محدودة	557	30,3	*138	419	50,0	,000
لا علاقة	163	8,9	*47	116	28,1	,000
المجموع	1837	100	262	1575		

درجة الحرية = 1

* = أن هناك زيادة جوهرية في العدد الفعلي عن العدد المتوقع لصالح هذه المجموعة.

ثالثاً: هل هناك اختلاف بين المستمرين في العمل والمنتهية خدماتهم في الإقبال على الوظائف التي لها علاقة مباشرة بتخصص علم النفس وتلك التي لها علاقة محدودة، والتي ليس لها علاقة؟ يوضح جدول رقم (5) أن المستمرين في عملهم أكثر التحاقاً، وبصورة جوهرية، بالوظائف التي لها علاقة مباشرة بتخصصهم من أولئك الذين انتهت خدماتهم، في حين إن المنتهية خدماتهم كانوا أكثر إقبالاً على تلك الوظائف التي لها علاقة محدودة بتخصصهم وتلك التي ليس لها علاقة وذلك بصورة جوهرية وستتم مناقشة هذه النتيجة لاحقاً.

جدول رقم (5)
أعداد خريجي علم النفس موزعين حسب ملاءمة العمل لتخصصهم وذلك لكل من المستمرين في العمل حاليا والمنتهية خدماتهم، مع بيان متوسط سنوات الخدمة.

	العدد	النسبة	المتوسط سنوات الخدمة	ع	مستمرون في العمل			
					نعم	لا	كا²	الدلالة
مباشرة	1378	56	8,5	5,3	*1117	261	30,3	,000
محدودة	838	34	12,1	6,6	557	*281	29,2	,000
لا علاقة	245	10	9,2	5,6	163	*245	8,4	,000
المجموع	2461	100	9,8	6,0	1837	624		

عدد الحالات المفقودة = 32 حالة.
درجة الحرية = 1.
+ = ان هناك زيادة جوهرية في العدد الفعلي عن العدد المتوقع لصالح هذه المجموعة.

مناقشة النتائج

اتضح لنا في مقدمة هذه الدراسة مدى الإقبال الذي تشهده أقسام علم النفس في أغلب دول العالم من قبل الطلبة والطالبات على التخصص في علم النفس، هذا الإقبال الذي أخل بالموازنة بين العرض والطلب في بعض من الدول الأوروبية McPherson (1986)، بحيث أصبح المعروض من الاختصاصيين النفسيين أكبر من حاجة السوق الفعلية، مما أدى إلى بطالة بينهم تصل في عدد من الدول الأوروبية كهولندا إلى 25%. إلا أن هنالك دولاً ما زالت بحاجة ماسة لهؤلاء الخريجين خصوصاً في القارة الأفريقية وأوروبا الشرقية وآسيا وأميركا الجنوبية.

أما في الكويت، فإذا علمنا أن عدد السكان بلغ 1830121 نسمة في منتصف

عام 1994 (وزارة التخطيط 1996)، وأن عدد المسجلين في ديوان الخدمة المدنية تحت مسمى «اختصاصي نفسي» هو 256 فيمكننا القول إن نسبة الاختصاصيين النفسيين في الكويت إلى عدد السكان هي 1 لكل 7000 نسمة، وهي نسبة أفضل من مثيلاتها في أميركا وبريطانيا، علماً بأن هذا المسمى يخص الوظائف ذات الطابع الإرشادي والإكلينيكي ولا يشمل جوانب الخدمة النفسية الأخرى ولا مهنة التدريس مثلاً. ويبقى سؤال وهو: هل هنالك بطالة موجودة بين خريجي علم النفس في دولة الكويت؟

لا يبدو أن خريجي علم النفس يعانون في الوقت الراهن من مشكلة البطالة. لكن هذا الوضع لن يستمر في المستقبل، كما يبدو، على ما هو عليه الآن. فكما هو معلوم، يوظف القطاع الحكومي ما يقارب 94% من مجموع العمالة الكويتية العاملة في الكويت، تستهلك رواتبهم ثلثي إيرادات النفط السنوية، أي 1698,5 مليون دينار حسب إحصاءات عام 1995، وهي تكلفة عالية لن تستطيع الدولة الاستمرار بالإنفاق على هذا المعدل لمدة طويلة، وبخاصة في ظل العجز الذي تعاني منه الميزانية العامة، وفي ظل تزايد أعداد الخريجين والمتوقع أن يصل عددهم إلى 58800 خريج خلال السنوات الست المقبلة (95/1996 ــ 2000/2001). ولا يتوقع أن يقوم القطاع الخاص بتوفير أكثر من 3500 وظيفة للكويتيين خلال هذه الفترة، ما يعني مشكلة وظيفية كبيرة مقبلة. وتتوقع دراسة المجلس الأعلى للتخطيط (1996) أن ترتفع مستويات البطالة في المجتمع، وتقترح لمواجهة ذلك البدائل التالية:

(1) تحميل القطاع الخاص جزءاً من أعباء توظيف الكويتيين. (2) إحلال الكويتيين محل غير الكويتيين في القطاعين الحكومي والخاص. (3) التضييق على عملية استقدام العمالة غير الكويتية. (4) الاهتمام بالتدريب بأنواعه المختلفة واعتباره عنصراً رئيساً في أية استراتيجية تتبناها الدولة. (5) تجميد التعيين في الوظائف والمهن الإدارية والكتابية وفي أعمال البيع والخدمات وبعض من الأعمال العادية.

وجميع هذه البدائل لا تساعد بشكل واضح في استيعاب العدد المتوقع من خريجي علم النفس خلال السنوات الست المقبلة (تقدرهم دراسة المجلس الأعلى للتخطيط لعام 1996 بنحو 1500 في جميع أقسام علم النفس في الجامعة والهيئة العامة للتعليم التطبيقي)، وبخاصة إذا علمنا أن نسبة غير الكويتيين الذين يحملون شهادات في تخصص علم النفس ويعملون في ديوان الخدمة المدنية حالياً هو 0,03%، وهي نسبة متدنية لن تساهم في فاعلية الإحلال. لذا، من الضروري أن يقوم القائمون على أقسام علم النفس في الكويت بتلمس الحاجة الفعلية للاختصاصيين النفسيين في مراكز العمل المختلفة عن طريق دراسة ميدانية خاصة بهذا الغرض، وتحديد أعداد المقبولين لهذه الأقسام وفقاً لذلك. وعلى أية حال، فإن الأرقام المشار إليها آنفاً لا تشجع على التوسع في قبول طلبة جدد في أقسام علم

النفس بل إلى التحفظ أكثر وتقليص أعدادهم والاهتمام بنوعية الخريجين والخريجات أكثر من الاهتمام بكميتهم.

من جانب آخر، أوضحت هذه الدراسة أن حجم قوة العمل النسائية في الكويت التي تحمل مؤهلاً جامعياً في علم النفس، هو أربعة أضعاف قوة العمل الذكورية. وهي نسبة بلا شك عالية، لكنها لا تخرج عن كونها ظاهرة عالمية ليست مرتبطة بالكويت على وجه الخصوص بل تكاد تشمل أغلب دول العالم كما أوضحنا في المقدمة، وليست مرتبطة بتخصص علم النفس بل في أغلب التخصصات العلمية ذات الطبيعة الإنسانية. ولربما زادت هذه النسبة أيضاً في المستقبل (Goodheart & Markham, 1992)، وقد يرجع السبب إلى أن معظم وظائف الخدمة النفسية تتضمن مهام ومسؤوليات تناسب طبيعة المرأة، كالاهتمام بالآخرين ورعايتهم وتكوين علاقات اجتماعية معهم. لكن جذور هذه الظاهرة يمكن تتبعها إلى ما هو أبعد من أرقام قوة العمل. فنسبة الطالبات الحاصلات على معدلات عالية في الثانوية العامة، عموماً أكبر من نسبة الطلبة بصورة جوهرية (الخضر 1990)، وهذا ينعكس على نسبة تواجدهم في جامعة الكويت (يشير الإحصاء السنوي للجامعة للعام الدراسي 1994/ 1995 إلى أن نسبة الطالبات في الجامعة هو 67% مقابل 33% للطلاب). وربما كانت الفرص الوظيفية المتاحة للذكور بعد الثانوية العامة (الشرطة، الجيش، البعثات، الدورات الخاصة،... إلخ) سبباً آخر في عدم إقبال الذكور على دخول الجامعة بنسبة إقبال الإناث.. بمعنى آخر، لا تبدو الرغبة الشخصية لدراسة علم النفس هي وحدها المسؤولة عن زيادة نسبة قوة العمل النسائية مقارنة بالذكور. ودراسة مقارنة بين الجنسين للميل لدراسة علم النفس ستساعد في تحديد أدق لمدى مساهمة الرغبة في التخصص في ظاهرة تفوق نسبة الإناث على الذكور في قوة العمل التي تحمل مؤهلاً علمياً في علم النفس.

ولكن هل الزيادة المرتفعة في نسبة قوة العمل النسوية المتخصصة في علم النفس في الكويت، كما أظهرتها هذه الدراسة، تؤثر على مكانة المهنة والعائد المادي منها، كما أشار إليه بعض من الباحثين في مناطق أخرى من العالم (Goodheart & Markham 1992; Reskin 1988; Russo et al. 1981; McGowen & Hart 1990)؟ الإجابة عن ذلك بحاجة إلى دراسة مقارنة للأجور التي يتقاضاها كلا الجنسين في الكويت، وللمراكز القيادية التي وصلا إليها، وأهمية المهنة من وجهة نظرهما ونظر الآخرين، فضلاً عن المساهمات التطبيقية والأكاديمية ذات الطابع المهني لكلا الجنسين.

من جانب آخر، بينت الدراسة أن 87,4% من قوة العمل المتخصصة في علم النفس تتركز في 17 وظيفة (جدول رقم 2) معظمها وظيفة «مدرس رياض أطفال» و«اختصاصي نفسي» و«مدرس فلسفة وعلم نفس». ويمكن هنا إيراد الملاحظات التالية:

1 ــ يغلب على تلك الوظائف الطابع التربوي (76,2%) (جدول رقم 3). لذا فليس من المستغرب، والحال كذلك، أن يعمل 73,9% من قوة العمل هذه في وزارة التربية، وهو حجم كبير تتحمله هذه الوزارة وحدها. ويمكن تصنيف ما نسبته 46%

من هذه المهن بأنها أنشطة تدريسية، و27% إرشادية، و19% إدارية.. بمعنى أن أغلب خريجي أقسام علم النفس يعملون في مهنة التدريس، وأقل من ذلك في مهن إرشادية كاختصاصي نفسي أو اجتماعي. ومثل هذه النتيجة تستلزم من القائمين على أقسام علم النفس في دولة الكويت أن يهيئوا طلبتهم وطالباتهم للقيام بهذه المهام عند تخرجهم.

2 ــ أغلب الوظائف التي يعمل فيها خريجو علم النفس ذات علاقة مباشرة بتخصص علم النفس أو علاقة محدودة (91,1%). وهنالك وظائف قليلة (8,9%) ليس لها علاقة بعلم النفس يعمل فيها الخريجون. وهي نسبة معقولة، وإن كان من الأفضل أن يتم توجيه الأفراد الذين يعملون في وظائف ليس لها علاقة بعلم النفس إلى وظائف أكثر استيعاباً لمعارفهم ومهاراتهم.

3 ــ الملاحظ لهذه المهن يرى أن غالبيتها مهن تقليدية لا تعكس التحول الكبير والانفتاح الواسع الذي طرأ على علم النفس، والذي تبينه نوعية الوظائف التي يشغلها خريجو علم النفس في الدول المتقدمة. فقد خلت القائمة، مثلاً، من وظائف لها علاقة بالجانب البيئي والتي تهتم بدراسة العلاقة بين العمليات النفسية والظروف الفيزيقية (البيئية) التي يعيش فيها الأفراد، مثل المنازل، ومكاتب العمل وظروف العيش في المدن والأقاليم، ومن تلك الوظائف التي تهتم بالعلاقات الإنسانية بين الأفراد في مكان العمل، كالكفاءة الإنتاجية والرضا عن العمل وسلوك المستهلكين والاختيار والتعيين والتدريب والتفاعل بين الفرد والآلة، ومن المهن التي تهتم بدراسة العلاقة بين النواحي الفسيولوجية للجسم والسلوك.

4 ــ أن هنالك فروقاً بين الجنسين في الإقبال على بعض من المهن، فنجد أن الإناث يقبلن بشكل أكبر على المهن ذات الطبيعة التربوية، في حين إن الذكور يقبلون على المهن ذات الطبيعة الإدارية والإعلامية. وقد يكون هذا أمراً متوقعاً لطبيعة كلا الجنسين، وقد يعكس سياسات التوظيف المتبعة حالياً، التي تفضل جنساً معيناً لبعض من المهن. كما قد يعكس تأثير قيم وتقاليد وعادات المجتمع التي تدفع المرأة للعمل في وظائف ليس فيها احتكاك دائم ومباشر بالرجل. ولربما عكست، أيضاً، تحيزاً ضد تولي المرأة للمناصب الإدارية في المجتمع. كما يلاحظ أن إقبال الإناث على الوظائف التي لها علاقة مباشرة بعلم النفس أكبر من إقبال الذكور بصورة جوهرية، في حين إن إقبال الذكور على الوظائف التي لها علاقة محدودة، وتلك التي ليس لها علاقة، أكبر من إقبال الإناث عليها بصورة جوهرية. ويؤيد ذلك دراسة هدى حسن (Hassan 1993) التي وجدت أن الإناث اخترن العمل في مهن تتناسب مع ميولهن المهنية أكثر بصورة جوهرية، من الذكور. وقد يرجع ذلك لجملة الأسباب التي ذكرت سابقاً.

من جانب آخر، أوضحت الدراسة أن المستمرين في عملهم أكثر التحاقاً، وبصورة جوهرية، بالوظائف التي لها علاقة مباشرة بتخصصهم من أولئك الذين

انتهت خدماتهم (لأي سبب كان)، في حين إن المنتهية خدماتهم كانوا أكثر إقبالاً على تلك الوظائف التي لها علاقة محدودة بتخصصهم وتلك التي ليس لها علاقة وذلك بصورة جوهرية، وقد يعكس ذلك سياسة التوظيف الحالية التي تسعى لتشغيل الخريجين في وظائف تناسب تخصصاتهم، أو قد يعكس طبيعة الوظائف المتاحة لخريجي علم النفس في الفترة التي بدأت العمل فيها العينة المنتهية خدماتهم، وقد يعكس أيضاً أن الذين يعملون في الوظائف ذات العلاقة المباشرة بتخصصهم يكونون أكثر رضاءً عن عملهم ما يؤدي إلى استمرارهم في وظائفهم، وهذا يؤدي إلى تزايد أعداد الملتحقين بها، في حين إن الذين يعملون في الوظائف التي ليس لها علاقة بتخصصهم أو لها علاقة محدودة يكون رضاهم أقل عن وظائفهم ومن ثم يتركونها (Holland 1985) ما يؤدي إلى انخفاض أعداد الملتحقين بها.

لكن.. هل فعلاً كلما كانت الوظيفة ذات علاقة مباشرة بالتخصص يزيد ذلك من سنوات استمرار الموظف فيها؟ جدول رقم (5) يجيب أيضاً عن ذلك، حيث يظهر أن الذين يعملون في الوظائف التي لها علاقة محدودة بالتخصص يمكثون سنوات أكثر وبصورة جوهرية من أولئك الذين يعملون في وظائف لها علاقة مباشرة، وأولئك الذين يعملون في وظائف ليس لها علاقة، في حين إنه لا يوجد اختلاف بين أولئك الذين يعملون في وظائف لها علاقة مباشرة وأولئك الذين يعملون في وظائف ليست لها علاقة (اختبار شفيه Scheffe). ويمكن تفسير سبب استمرار أولئك الملتحقين بالوظائف التي لها علاقة محدودة بالتخصص سنوات أطول من المجموعتين الأخريين إلى طبيعة هذه الوظائف، إذ إنها تشمل فيما تشمله من الوظائف: ناظر مدرسة، وكيل مدرسة، موجه فني، مدير إدارة، رئيس شؤون إدارية، رئيس قسم، مراقب، أمين مركز، رئيس وحدة، .... إلخ، وجميعها تحتاج من الموظف مدة أطول في الوظيفة حتى يترقى إليها. ومن المعروف أنه وبتقادم السنوات، فإن الموظف تتم ترقيته إلى وظائف ذات صبغة إدارية وإشرافية، أكثر من كونها ذات صبغة مهنية. لذا، فقد تم تصنيف هذه الوظائف باعتبارها ذات علاقة مهنية محدودة بالتخصص.

ننتهي مما تقدم إلى التوصية بما يلي:

1 ـــ أن تقدم أقسام علم النفس في جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي برامج أكثر تخصصاً مما تقدمه الآن (علم النفس العام) لسد حاجات محددة في سوق العمل. وهذا يستلزم منها القيام بدراسة ميدانية للتعرف إلى حاجات المؤسسات التي تقدم الخدمة النفسية للتعرف إلى النوعية المطلوبة من خريجي علم النفس.

2 ـــ اعتبار التدريب عنصراً أساسياً في نظام التعليم في أقسام علم النفس في الكويت، وعدم الاكتفاء بالأطر النظرية فقط، بحيث يتم ربط الطالب بمراكز العمل التي تقدم الخدمة النفسية في الكويت، كمستشفى الطب النفسي، والسجون، والمؤسسات الاجتماعية،... إلخ.

3 ــ تكوين علاقة دائمة بين أقسام علم النفس والمؤسسات التي تقدم الخدمة النفسية في الكويت، والسعي لإيجاد قنوات اتصال وارتباط بينهما بما يحقق النفع العام لكليهما.

4 ــ إجراء دراسة مقارنة بين الذكور والإناث في مدى ميلهم لدراسة علم النفس، لمعرفة حجم تأثير الرغبة في دراسة هذا التخصص في ظاهرة تفوق قوة العمل النسائية في الكويت، التي تحمل مؤهلاً جامعياً في علم النفس، على نظيرتها الذكورية.

5 ــ إجراء دراسة مقارنة للأجور التي يتقاضاها كلا الجنسين، والمراكز القيادية التي وصلا إليها، وأهمية المهنة من وجهة نظرهما ونظر الآخرين، وذلك لمعرفة تأثير زيادة نسبة قوة العمل النسوية المتخصصة في علم النفس في الكويت على مكانة المهنة ومستويات الأجور فيها والعائد المادي منها.

6 ــ تكرار الدراسة نفسها على الموظفين حملة الشهادات في علم النفس، العاملين في القطاع الخاص لتحقيق الأهداف المذكورة في هذه الدراسة.

7 ــ وضع نظام دقيق للقبول ولاختيار الطلبة الأكفاء للدخول في دراسة علم النفس، بما ينعكس على نوعية مخرجات أقسامه.

8 ــ الاهتمام بنوعية مخرجات أقسام علم النفس، وعدم التوسع في قبول أعداد أكبر منهم.

9 ــ إنشاء مركز للتوجيه المهني لتعريف الطلبة بطبيعة تخصص علم النفس ومجالات العمل فيه يمكن أن يكون ملحقاً بقسم علم النفس بجامعة الكويت.

10 ــ إنشاء جمعية لعلم النفس في الكويت تأخذ على عاتقها تطوير المهنة والاهتمام بتنمية وتطوير أعضائها، وعمل دراسات ميدانية لأوضاعهم الوظيفية والمهنية والعلمية.

المصادر العربية

المجلس الأعلى للتخطيط

1996 دراسة حول البدائل المتاحة لمعالجة السياسة التوظيفية، وثيقة غير منشورة

جامعة الكويت

1989 جامعة الكويت في 22 عاماً، اصدارات جامعة الكويت.

جامعة الكويت

1989 الإحصاء السنوي للسنوات التالية للعام الدراسي 1988 ــ 1989. اصدارات جامعة الكويت

عثمان الخضر

1996 «العوامل المؤثرة في أداء طلبة علم النفس بجامعة الكويت»، المجلة التربوية. الكويت، العدد (40)، المجلد 10، 141 ـ 169.

1990 التنبؤ بالمعدل التراكمي العام لطلبة كلية التجارة بجامعة الكويت. رسالة ماجستير ـ جامعة هل ـ إنجلترا (غير منشورة).

وزارة التخطيط

1996 مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات (59/1996 ـ 99/2000): الإطار العام، وثيقة غير منشورة، الكويت

المصادر الأجنبية

American Psychological Association

1986 Careers in Psychology.

Annis, L. V., Tucker, G. H., & Baker, C. A.

1984 APA Certification of Terminal Master's Degree Programs. American Psychologist: 39: 563 - 566.

Ball, B.

1994 Career Options for Psychology Graduates. The Psychologist (October) 447 - 449.

Bhanthumnavin, P.

1987 "Social History of Psychology in Thailand" pp. 77-88 in G.H. Blowers + A. N. Turlle eds. Psychology Moving East: The Status of Western Psychology in Asia and Ociana. Sydney: Sydney University Press.

Blank, T.

1979 Two Disputes with Psychology's Perceived Future. American Psychologist 34 (5) 445 - 447.

Broskowski, A.

1995 "The Evolution of Health Care: Implications for the Training and Careers of Psychologists". Professional Psychology: Research and Practice 26 (2) 156 - 162.

Carr, S., & MacLachlar, M.

1993 "Asserting Psychology in Malawi". The Psychologist (September) 409 - 413.

Dial, T. H., Tebbutt, R., Pion, G. M., Kohout J., VandenBos, G., Johnson, M., Schervish, PH., Whiting, L., Fox, J., & Merwin, E.I.

1990 "Human Resources in Mental Health". pp. 194-215 in R. W. Mandersheid & M. A. Sonnenschein eds. Mental Health, United States, 1990. Rockville, MD: National Institute of Mental Health.

Ebersohn, D.

1983 Die Sielkundiges Van Suid - Africa. Institute for Manpower Research, HSRC. Report MM - 92.

Ellis, H.

1992 Graduate Education in Psychology: Past, Present and Future. American Psychologist 47 (4) 570 - 576.

Foreman, N.

1996 Psychology in Romania: Ilon Gorog. The Psychologist, 9 (3) 125 - 126.

Goodheart, C., & Markham, B. & Hannigan, P.

1988 The Feminization of Psychology. Paper presented at the 96th Annual Convention of the American Psychological Association, Atlanta, GA.

Goodheart, C., & Markham, B.

1992 "The Feminization of Psychology: Implications for Psychotherapy". Psychotherapy, 29 (1), 130 - 138.

Holland. J.

1993 The Relationship between Job Satisfaction and Vocational Interest: Testing Holland Theory in Kuwait. Unpublished Ph. D.

Hassan, J.

1985 Making Vocational Choice: A Theory of Vocational Presentations and Work Environment. Englewood Cliffs Prentice - Hall, New Jersey.

Kaplan, A. G.

1987 Reflections on Gender and Psychotherapy. Women and Therapy: A Feminist Quarterly, 6: 11-24.

Kiesler, C. A.

1978 "Reports of the Executive Officer: 1977". Amèrican Psychologist 33: 529 - 538.

Kiesler, C. A.

1979 "The Job Market: Response to Thomas Black". American Psychologist, 34(5) 447.

Marwit, S.

1982 In Support of University - Affiliated Schools of Professional Psychology. Professional Psychology, 13(2), 181 - 190.

McGowen, R. & Hart, L.

1990 "Still Different after All These Years: Gender Differences in Professional Identity Formation". Professional Psychology: Research and Practice 21(2) 118 - 123.

McLaughlin, S.

1980 "A Theoretical Partialing in Survey Research". American Psychologist 35(9) 851.

McPherson, F. M.

1986 The Professional Psychologist in Europe. American Psychologist 41: 302 - 305.

Miller, N. E.

1991 Challenge to Teach Future Citizens in Introductory Courses. Achievement award address presented at the 99th annual convention of the American Psychological Association, San Francisco.

Radford, J.

1994 "Psychology and its Students". The Psychologist (October) 446 - 447.

Raubenhiemer, V.

1993 Psychology in South Africa. The Psychologist (April) 169 - 171.

Reskin, B. F.

1988 Bringing the Men Back in: Sex Differentiation and the Devaluation of Women's Work. Gender and Society 2: 58 - 81.

Robiner, W.

1991 How Many Psychologists are Needed? A Call for A National Psychology Human Resource Agenda. Professional Psychology: Research and Practice 22 (6) 427 - 440.

Russo, N. F., Olmedo, E. L. Stapp, J., & Fulcher, R.

1981 "Women and Minorities in Psychology". American Psychologist 36: 1263 - 1314.

Sanford, F. H.

1951 "Notes on the Future of Psychology as a Profession". American Psychologist 6: 74 - 76.

Sirivunnabood, P.

1996 The Development and Current Psychology of Teaching in Thailand. Paper presented at the 26 th International Congress of Psychology, Montreal, Canada.

Stein, G., & Santa J.

1975 "The Academic Job Hunt: Is it more Frustrating than it Has to Be?" American Psychologist 30(8) August: 861 - 863.

Strickland, B. R.

1987 "On the Threshold of the Second Century of Psychology". American Psychologist, 42, 1055 - 1056.

Syverson, P. D.

1981 "Two Decades of Doctorates in Psychology". American Psychologist 37: 1203 - 1212.

The British Psychological Society

1989 How About Psychology? A Guide to Courses and Careers.

The British Psychological Society

1991 Career Choices in Psychology.

Trent, J.

1993 "Issues and Concerns in Master's - Level Training and Employment". Journal of Clinical Psychology 49(4): 586 - 592.

Walfish, S., Polifka, J., & Stenmark, D.

1984 An Evaluation of Skill Acquisition in Community Psychology Training. American Journal of Community Psychology 12: 165 - 174.

Woods, P. J.

1976 Career Opportunities of Psychologists: Expanding and Emerging Areas. Washington, DC: American Psychological Association.



نظم المعلومات الجغرافية في الجامعات العربية: أساسيات مدخلية

محمد عبدالجواد محمد علي *

نظم المعلومات الجغرافية تقنية حديثة ومهمة، يتوقع الكثيرون ان يصبح لها تأثير إيجابي في العلوم الجغرافية ومنهجيتها، وسيكون لها بالتبعية التأثير الأقوى في برامج أقسام الجغرافيا الجامعية، ما يتطلب إعادة النظر في البنية التعليمية للبرامج التي تقدم وتدرس في هذه الأقسام، وبما يتماشى مع الطلب في سوق العمل الوظيفي المستقبلي، ويخدم الأهداف المرجوة منه، والتي ستكون وظائفه وقطاعات أعماله ـ ايضا ـ انعكاسا لما تفرزه معطيات الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة التي يأتي اتساع حجم المعرفة ـ بل تفجرها وتنوع وسائل وطرق نشر المعلومات بما فيها المعلومات الجغرافية ـ ومحاولة السيطرة عليها، في مقدمة أولوياتها.

ولعل أهمية نظم المعلومات الجغرافية تنبع من كونها أداة تحليل جيدة وتقنية عالية يحتاج إليها جميع المخططين ومتخذي القرار والمسؤولين عن ادارة المصادر والموارد البيئية والأرضية وتنميتها، ولتحقيق أقصى استفادة منها بأدنى تكلفة وأقل فاقد. لذا، فإن الحاجة إليها تصبح ماسة عند إعداد برامج التخطيط والتنمية، وخصوصا في دول العالم النامي.

من ناحية أخري، أثبتت التجربة ان انتشار هذه التقنية يعوقها الى حد كبير النقص الشديد في الأفراد المؤهلين والمتخصصين فيها، وذلك بسبب قلة البرامج التعليمية والتدريبية التخصصية المناسبة التي تؤهل في هذه التقنية، بل ندرتها. وحتى هذه البرامج القليلة، المتناثرة هنا وهناك، لا تستطيع ان تلبي الحاجة المتزايدة إليها في الدول المتقدمة من ناحية، كما تواجه بعض هذه البرامج ذاتها شيئا من الصعوبات والمشكلات، من ناحية أخرى.

* استاذ الجغرافيا المساعد، الرئاسة العامة لتعليم البنات (الرياض) ـ المملكة العربية السعودية

والحال في العالم النامي بعامة وفي الوطن العربي بخاصة أشد وطأة. فعلى الرغم من برامج التنمية التي تنتهج، وخططها، وعمليات التحديث الجارية في كثير من القطاعات الحكومية وغيرها في هذه الدول، وحاجة هذه القطاعات الماسة الى أداة نظم المعلومات الجغرافية ووسيلتها، لكي يتسنى لها تنظيم عمليات التحصل الدقيق على البيانات المكانية وغير المكانية، ومعالجتها وتخزينها وتحليلها وتصنيفها في نماذج، وحتى يتم اتخاذ القرار المناسب ـ على الرغم من كل هذا ـ فإن الأفراد المتخصصين المؤهلين لإدارة أمور هذه الأنشطة وتيسيرها قليلون جدا مقارنة بما هو مطلوب، وذلك بسبب قلة ـ أو لنقل غيبة ـ البرامج المعلوماتية التعليمية والتدريبية، ومحدودية انتشارها الى درجة كبيرة في الوطن العربي.

من هنا تنبع ضرورة هذا البحث، وبالتحديد من دواع ثلاثة أساسية: أولها، انه وبالرغم من توفر عدد طيب من البحوث التي تتعرض لجوانب هذه التقنية النظرية والتطبيقية، فإن تلك البحوث التي تتناول الجوانب التعليمية والتدريبية، على مقدار أهميتها ـ حتى باللغات الاجنبية ـ قليلة جدا، وتكاد تكون نادرة في الكتابات العربية.

وثاني هذه الدواعي، انه وبالرجوع الى تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، ومن واقع المسح المبدئي الذي قامت به هذه الدراسة، فقد وجد ان هناك صعوبة أو إشكالية قد تبدو للوهلة الأولى مستعصية، وهي تتعلق بحقيقة ان نوعية الوظائف المطلوبة والأشغال ذات الصلة بهذه التقنية متنوعة، وعادة يساهم في إعداد المشتغلين بها برامج تعليمية تتبع أو تبث، أو يتم إعدادها، في أقسام متخصصة ترتبط بنظم عملية منوعة، ما يملي تنوعا في مستويات التعليم، وتعددا وتدرجا في جرعات التدريب اللازم والتي يمكن ان تقدم في هذا المجال.

من هنا، فإن تقديم هذه التقنية في إطار برنامج تعليمي، على المستوى الجامعي، يحتاج الى عناية خاصة في تصميمه، ووضع أهدافه وأخذ العديد من المحاذير والاعتبارات في الحسبان، تحقيقا لمواصفات جيدة له، وضمانا لاستمراريته ونجاحه، وهو ما سيمثل محور هذا البحث ومهمته الملحة التي يسعى إلى تحقيقها، والتي من خلالها ـ أيضا ـ ستتضح مدعاة هذا البحث الثالثة، والتي تحاول ان تبرز الدور الذي يمكن ان تؤديه نظم المعلومات الجغرافية في دعم فاعلية الدور التطبيقي والتقني لأقسام الجغرافيا في الجامعات العربية وزيادته، وإذا ما وطنت هذه التقنية في بيئات البرامج الجغرافية الجامعية العربية بشيء من التاني وشيء من الترشيد والحكمة، وفي مرحلة التحدي الجسيمة التي يفرضها عالم اليوم، وحيث تستطيع هذه الجامعات ان تستفيد من معطيات هذا العصر، الذي يوصف تارة بكونه قرية كونية صغيرة، وتارة أخرى ببيت صغير أصبح بلا أسوار أو أسقف، وحتى بلا جدران.

وتسعى هذه الدراسة لتضع تصورا منهجيا معقولا لبرنامج تعليمي في نظم المعلومات الجغرافية، يواكب النقلة المعرفية المعلوماتية العالمية الجارية الآن، ويتلاءم وبمرونة، مع ظروف وأنظمة البيئات الجامعية العربية ويناسبها، ويؤكد على ترسيخ النواحي التعليمية والتدريبية لهذه التقنية، ويسهل وييسر تقديمها للطلاب، ويجذب وعي

واهتمام ذوي الصلة من أعضاء هيئة التدريس بهذه التقنية، ويزيد من قدراتهم الاستيعابية لها، ويحسن ويرقي في خبراتهم فيها وينميها، ويقلل، من ناحية ثانية، تكلفة العتاد الحاسوبي والبرمجيات ونظم التشغيل ويرشد استخدامها، ويؤدي دوره في قطاع البحوث وخدمة المجتمع بشكل أكثر تحديدا. ومن أجل تحقيق هذا الهدف المتعدد الأبعاد ستتناول هذه الدراسة بالتحليل مجموعة الأغراض التفصيلية التالية:

أولا: توضيح مبدئي لأهمية نظم المعلومات الجغرافية وأثرها في دعم العلوم الجغرافية.

ثانيا: تقدير لمدى النقص في الأفراد المؤهلين في تقنية نظم المعلومات الجغرافية، من ناحية، وتزايد الطلب على هذه التقنية والأفراد المؤهلين فيها، من ناحية أخرى.

ثالثا: وضع تصنيف لنوعية الوظائف المطلوبه والأشغال ذات الصلة في مجال نظم المعلومات الجغرافية..

رابعا: استعراض لبعض التجارب التعليمية والتدريبية في هذه التقنية في الدول المتقدمة.

خامسا: تقصي أثر وتقويم أية تجارب لتقديم نظم المعلومات الجغرافية تعليميا، على مستوى الوطن العربي بعامة وفي منطقة الخليج منه على وجه الخصوص.

سادسا: عرض لمجموعة الإشكاليات التي برزت والتساؤلات التي طرحت، من واقع تقديم تجارب التعليم والتدريب في هذه التقنية.

سابعا: عقد مقارنة بين بعض اتجاهات منهجية مقترحة بخصوص تقديم تقنية نظم المعلومات الجغرافية، على المستوى الجامعي، ومحاولة تقويم كل منها.

ثامنا: وصف تفصيلي لمتطلبات برنامج جامعي في نظم المعلومات الجغرافية، وتحديد احتياجاته من حيث خطته الزمنية، وتشكيلة المقررات المطلوبة، والمادة التعليمية التي تخدمه، ونوعية نظم البرمجيات الحاسوبية المناسبة، ونظم التشغيل والعتاد الحاسوبي اللازمة.

تاسعا: تصور مستقبلي لمسير هذه التقنية الاكاديمي والعملي.

عاشرا: تلقي آراء ومقترحات ممن يرغبون ان يدلوا بمداخلات لتحسين البرنامج المقترح.

الأهداف المذكورة أعلاه يمكن إيضاحها بصورة أفضل من خلال عرض مجموعة الفرضيات التي صغناها للبحث.

ولتحقيق مجموعة الأهداف المذكورة أعلاه، وحتى تبرز أهمية هذه الأهداف، فقد تمت صياغة مجموعة من الفرضيات، مؤسسة على ضوء خبرة الباحث بظروف تقديم هذه التقنية، في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، والزيارات الميدانية التي قام بها الباحث

للعديد من المراكز العلمية التي تقدم هذه التقنية على المستوى الدولي، ومشاركته في أنشطة العديد من المحافل العلمية، سواء الدولية أو الاقليمية أو المحلية التي تعقد بين الحين والآخر، وتعنى بشؤون تلك التقنية. كما ان للباحث خبرة مباشرة في إشرافه على تأسيس محطة نظم معلومات جغرافية، خلال منتصف الثمانينات، في قسم الجغرافيا بجامعة السلطان قابوس في سلطنة عمان (عبد الجواد 1995 ـ 1993 ـ 1991 ـ 1990 ـ 1989).

هذا، وسيتم اختبار هذه الفرضيات من خلال منهج تحليلي مبسط ستتضح معالمه خلال العرض التفصيلي الذي سيلي مجموعة الفرضيات التالية:

1 ـ إن أهمية نظم المعلومات الجغرافية لا تقتصر فائدتها، في الواقع، على الجانب التطبيقي، وفي العديد من مجالات التخطيط والتنمية وشؤون البيئة والحفاظ على مواردها وصيانتها، فقط، بل يمتد أثرها ووقعها ليحسن من المنهجية الجغرافية وليدعمها، بل ويثيرها. ويمكن القول ان فعل هذه التقنية للترقي بالعلم الجغرافي سيكون مماثلا لوقع أثر الميكروسكوب ـ مثلا ـ بالنسبة للعلوم الطبيعية.

2 ـ إن هناك فجوة حادة بين الطلب على المؤهلين في نظم المعلومات الجغرافية وما يعرضه سوق الخريجين من متخصصين في هذه التقنية، في الوقت الراهن. ومن المتوقع تزايد هذا الطلب خلال السنوات القليلة المقبلة، وتضاعفه بصورة مذهلة مع مطلع القرن القادم، سواء في العالم المتقدم أو في العالم النامي.

3 ـ إن الطلب على المؤهلين في هذه التقنية متنوع ومتعدد، ويصعب معه تصميم برنامج أكاديمي جامع شامل يمكن ان يبث من قسم علمي واحد، ويقدم بحيث يضمن توفير خريج ملم بجميع جوانب هذه التقنية وتفريعاتها وملحقاتها، والتي تضم بين جنباتها مدخلات من العلوم الطبيعية والاجتماعية والهندسية والتطبيقية والبيئية، فضلا عن علوم الحاسوب وتقنياته.

4 ـ إنه يكتنف تقديم هذه التقنية، عبر برنامج أكاديمي، مجموعة من المشكلات التي تتفاوت في درجة حدتها وإلحاحها. منها ما هو مرتبط بالقائمين على تقديمها أو تعليمها (من أعضاء هيئة التدريس والفنيين)، ومنها ما هو مرتبط بنوعية وخلفية متلقي هذه التقنية (من جموع الطلاب والدارسين)، ومنها ما هو مرتبط بأدوات تقديم هذه التقنية (من مختبرات ومعامل تضم عتاداً حاسوبياً وبرامج)، ومنها ما هو مرتبط بنوعية المقررات ذاتها، التي تخدم هذه التقنية.

5 ـ إنه، ولمقابلة الفجوة الواسعة بين الطلب والعرض، يمكن تقديم هذه التقنية عبر برنامج علمي يستطيع ان يوفر المؤهلين من خلال أحد البدائل التالية، والتي لكل منها ميزاتة ومثالبه وهذه هي: (أ) برنامج جامعي مستقل في نظم المعلومات الجغرافية، لا يكون بالضرورة تابعا لقسم علمي، بل يقدم مركزيا من خلال وحدة أو مركز لا سلطان لأي قسم علمي عليه، وتحدد مدة البرنامج الزمنية ومقرراته ومتطلباته من خلال لجنة اشراف تضم أعضاء هيئة تدريسية من المهتمين بهذه التقنية ومن ذوي الخبرات والخلفيات ذات الصلة

بهذه التقنية في أقسام الجامعة المتنوعة. (ب) برنامج جامعي في نظم المعلومات الجغرافية من خلال قسم الجغرافيا، ويكون: إما مستقلا كشعبة قائمة بذاتها، على نمط شعبة الخرائط في بعض الأقسام، وإما ملحقا بشعبة الخرائط بحيث يكون توأما لها. (ج) برنامج جامعي في نظم المعلومات الجغرافية من خلال قسم آخر ذي صلة بهذه التقنية ويكون له دور في توجيهه وفعالياته. (د) ان يقتصر برنامج نظم المعلومات الجغرافية على الدراسات العليا.

6 ـ ان أقسام الجغرافيا في الجامعات العربية، وعلى الرغم مما يوجد فيها من مشكلات ترتبط في معظمها بالتهيؤ لاستقبال هذه التقنية وإيوائها، فإنها ستظل البيئة المناسبة التي يمكن ان تستنبت أو تستوطن فيها هذه التقنية، وذلك للصلة الوثيقة بين العلوم الجغرافية ونظم المعلومات الجغرافية. ونجاح هذه التقنية وتحقيق جدواها ونفعها في أقسام الجغرافيا مشروط بأن تعيد هذه الأقسام هيكلة برامجها وتحديث مقرراتها ومخططاتها، ودعم معاملها ومختبراتها الحاسوبية.

ولكي يتم التأكد من صحة هذه الفرضيات، ومن ثم قبولها أو رفضها، فسيقدم العرض التالي تحليلا معمقا لمجموعة الأغراض التفصيلية المذكورة آنفا. وسيعتمد هذا التحليل على منهج وصفي تشخيصي ومسحي... ويعرض هذا البحث معالجة للعناصر (الأهداف) الأربعة الأولى، على ان يعقبها بحث آخر في، معالجة لبقية الأهداف. ونبدأ بتحليل العنصر الأول.

أولا: توضيح مبدئي لأهمية نظم المعلومات الجغرافية وأثرها في دعم العلوم الجغرافية:

مرت العلوم الجغرافية، في مراحل تطورها، بفترات قوة وضعف، مثلها في ذلك مثل العديد من العلوم والأفرع والنظم العلمية. وهي كلها تُعبِّر عن حالات مخاض مستمرة وعنيفة تجتازها العلوم عادة. وقد مر التحليل الجغرافي، أيضا، بفترات وهن وضعف متفاوتة، وتمر بالتبعية ـ أيضا ـ الأقسام الجغرافية العلمية في الجامعات، وبحكم كونها مرآة عاكسة لما يجري للعلوم الجغرافية، بحالات ركود ملحوظة تهدد كياناتها، أحيانا، أو حالات انتعاش وازدهار، أحيانا أخرى، تدفعها ذاتيا وقليلا الى الأمام.

وهذا ليس بجديد أو غريب. فقد استمرت إشكاليات العلوم الجغرافية لردح طويل من الزمن، يتراوح بين تأزم وانفراج على المستوى العالمي. ووصل الأمر في بعض من الأحيان الى من يقول أو يعتقد باحتضار الجغرافيا وقرب موتها كنظام علمي، نظراً لكونها أصبحت لا تجاري ما طرأ على المجتمعات البشرية من نقلات حضارية فاقت كل التوقعات والتصورات. ومن ثم، فقد نادى بعضهم بأن تُغلق أقسام الجغرافيا أبوابها في المراحل الجامعية، وتقلص برامجها في المراحل ما قبل الجامعية، في حين ظلت أغلبية أخرى، من الأنصار والتابعين أولي البأس الشديد، حريصة على ولائها وإخلاصها وحماستها للجغرافيا، تحاول ان تقوم بدور المنقذ أو المدافع، الذي يُعد ويُهيِّئ لها غرف الإنعاش المنهجية وسبل الانقاذ العلمية بضخ دم جديد في عروقها ـ أو لنقل فروعها ـ لتعاد للجغرافيا الحياة والتألق والاستمرارية. فما مدى حقيقة كل هذا وذاك؟ وما دور نظم

المعلومات الجغرافية في هذا الصدد؟.

لعل في تعريف علم الجغرافيا ـ الذي يصفه بعضهم بأنه ذلك العلم الذي عندما يوجد استخدام جيد له أو نفع وجدوى له يسمى باسم آخر (Star & Estes 1990) ـ ما يفسر جزءاً ـ على الأقل ـ من التقدمة أعلاه، وفيه ما يعبر تعبيراً كافياً وبجلاء عن مدى الخطورة التي تكتنف هذا العلم وتهدده. وقد أثبت الواقع انطباق هذا التعريف من قبل مرارا، حين انسلخت عن العلوم الجغرافية العديد من الأفرع التي استقلت بذاتها، مثل العلوم الاقليمية Regional Sciences والتخطيط الاقليمي، وبعض أفرع ما يُسمى بالعلوم البيئية. وهي كلها الأفرع والتخصصات التي لها جدواها وفائدتها، ونبتت براعمها المبكرة في التربات الجغرافية، مسبقا.

وتنبع تلك الخطورة من عدة إشكاليات مزمنة، ظلت تعاني منها الجغرافيا وتهدد كيانها. فهناك قضية الثنائيات المتعددة ما بين طبيعية وبشرية، والفجوة بينهما تتسع وتضيق حسب الظروف والأحوال. وثنائية أخرى في محاولة تحديد هوية العلم ذاته، وما إذا كانت الجغرافيا علماً أم أدباً، أم هي الاثنان معا؟ وثنائية ثالثة تتعلق بما إذا كان يجب ان تكون الجغرافيا اقليمية فقط، أم تكون أصولية موضوعية، وهل يلزم ان تكون وصفية أم كمية؟ وهل هي علم منهج أم علم مادة وموضوع؟ علم تصنيع أم علم تعدين على حد قول (حمدان 1981)؟ تبقى ـ أيضا ـ هناك ثلاثية محيرة، وليست ازدواجية فقط، في التساؤل الذي يحاول ان يجيب عما إذا كانت الجغرافيا علما طبيعيا أم علما إنسانيا علما إنسانيا أم علما سلوكيا اجتماعيا؟ ويزيد من إشكاليات العلم الجغرافي ـ أيضا وأيضا ـ ضعف القوانين العلمية البسيطة التي يعتمد عليها، وتحكم سيره ومساره، ناهيك عن عدم رسوخ واستقرار البنيان النظري كلية. فقد ظل التساؤل دائراً، لفترة، حول ما إذا كانت توجد نظرية جيدة التكوين في الجغرافيا. وظل البحث جاريا عن إمكانية إنشاء نظرية. ثم عندما أخفقت الجهود، أو لم تسفر عن التوصل الى شيء محدد، واضح المعالم، في هذا الخصوص، تحول السؤال الى البحث حتى عن نظرية غير جيدة التكوين، فكانت البؤرة المركزية أو المكان المركزي، ومن ثم ما يطلق عليه «نظرية الموقع»، التي تمسك الجغرافيون بمعطياتها وفروضها لفترة طويلة. ثم قُتلت النظرية ذاتها بحثا وتطبيقا. ومن الغريب انه لم يضف الجغرافيون الى أساسياتها الكثير على عكس الاقتصاديين ـ مثلا ـ الذين استغلوها في تطبيقاتهم حول اقتصاديات الموقع والمكان، وحاولوا تطويعها لصالح نظامهم العلمي، وتطوير بعض مبادئها. بل انهم نجحوا في إتمام عملية تلاقح علمي مثيرة بين الاقتصاد والجغرافيا، وفي رحم نظرية الموقع الذي أنجب، في النهاية، علم اقتصاد المكان ـ مثلا ـ والعلوم الاقليمية، التي مثلت، لفترة، تهديدا سافرا للكيان الجغرافي، وظلت منافسا له حتى يومنا هذا. وحدث للجغرافيا الطبيعية ما هو أشد وطأة. فهناك الذي ما زال يهددها من أفرع اخرى كثيرة تولدت، ليس فقط من عمليات تلاقح مماثلة بل نتجت من جراء عمليات تخصيب قوية ـ ولا نقول «تهجين» ـ أدت الى تكاثر متعدد، أنتجت فروعا علمية مستقلة استغلظت واستوت على سوقها، وأصبحت أصلب عوداً أصلها ثابت، وهامات بعضها العلمي الآن حلق في عنان السماء (بعض علوم الأرض والبيئة والمناخ).

عانت العلوم الجغرافية - أيضا - طويلا، وما زالت، وبخاصة في الجامعات العربية، من التركيز على المعلومة دون الفكرة، وعلى الوصف دون التحليل، وعلى السرد السطحي دون التفسير المنطقي السليم والعميق. وظلت - كذلك - في نظر الكثيرين تقتات على موائد الآخرين، لا تعطي بقدر ما تأخذ، الى ان برزت الجغرافيا التطبيقية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد ظل التساؤل الجغرافي التقليدي عن «ماذا يوجد هنا أو هناك؟»، أو «أين يوجد الشيء؟»، و«كيف جاء النمط ليكون أو يوجد هكذا في مكانه أو موقعه؟»، سائداً لفترة طويلة وحتى أواخر الستينات... ثم، ومع أوائل السبعينات من هذا القرن، بدأ يتبلور سؤال أكثر وقعا وإثارة مفاده: أين يجب ان يكون الشيء؟، ومن ثم قد سُعي نحو التفكير لإيجاد الموقع الأمثل للمنشط البشري، والمنشأة الاقتصادية، والحلة العمرانية ومرفقاتها الخدمية، وأين يجب ان يكون ذلك الموقع الذي يحقق الكفاءة المكانية، من حيث سهولة الوصول لمرتادي الخدمة أو المستهلكين مثلا، وكذا العدالة أو الإنصاف المكاني للسكان، وكذلك المردود الاقتصادي الأفضل للمنتج أو البائع. ومن ثم، فقد فتح ذلك المجال للبحوث والدراسات حول إمكانية التنبؤ والتوقع، وبذا يصبح للجغرافيا دور مهم في حل مشكلات التخطيط والتطوير والتنمية. وقد وجدت الجغرافيا انها، وقد تقلدت هذا الدور الجديد، الأكثر فعالية وتأثيرا. ومع قصورها النظري، وبالرغم من بقاء أساسها المنهجي غير مكتمل لا يطلق العنان للتحليل والتفسير بل يُبطئه، - ولا نقول يعيقه - وجدت نفسها - ولكي تسير القافلة - ان عليها الاستعانة ببعض الطرق والأساليب الكمية والإحصائية - وحسنا إذا فعلت ذلك - وسعيا نحو مزيد من الدقة العلمية، والترسيخ المنهجي، والتأصيل النظري، وحفاظا على كيانها الذي تمزق غير مرة، وكينونتها التي سبق وان هُددت، بل زُلزلت الأرض من تحت أقدامها - من قبل مراراً - حين انتزع منها بعض التخصصات، وخروجا من المآزق أو المصائد والمكائد أو المؤامرات العلمية في عالم التنافس بين النظم والتخصصات العلمية. لذا، وجدت الجغرافيا أن عليها، ولكي تحقق التوازن العلمي المعقول، وحتى تؤمن حياتها، وتضمن معاشها وتعايشها - ولو مؤقتا - ان تستعير نظريا - ولا ضير في هذا مطلقا - وأن تستعين ببعض أدوات تحليلية أخرى، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

(1) تحليل النظم Systems Analysis.

(2) النماذج Models (كنموذج الجاذبية مثلا Gravity Model).

(3) بحوث العمليات Operations Researchs والتي وظفت الجغرافيا بعض أساليبها ومنها: (أ) نظرية المباراة Game Theory. (ب) نظرية القرار Decision Theory. (ج) نماذج الموقع والتخصيص Location Allocation Models. (د) أساليب المحاكاة Simulation Techniques. (هـ) تحليل المدخلات والمخرجات Input - Output Analysis. (و) التحليل الشبكي Network Analysis.

ومن ثم، فقد تولدت ودعمت النظرية المكانية والتحليل المكاني. ونتج مؤخراً ما يسمى بنظم دعم القرارات المكانية (Spatial Decision Support Systems (SDSS. ولكن، وعلى الرغم من رحلة التطور الشاقة والطويلة التي عُرضت باختصار، - وأشير فقط الى مجرد

منعطفاتها الرئيسية في العجالة أعلاه ـ لم يطرأ على العلوم الجغرافية حقيقة أي شيء ما يطوّر أو بالأحرى يثور منهجيتها بطريقة جذرية، مثل تأثير الميكروسكوب ـ مثلا ـ في العلوم الطبيعية، أو تأثير التلسكوب على علوم الفضاء والفلك وغيرها من العلوم، أو تأثير الحاسوب على العديد من العلوم. لذا يأمل أو يعتقد بعضهم ان يكون تأثير نظم المعلومات الجغرافية ـ على التحليل الجغرافي على الأقل ـ ما يعادل ذلك «الرتم» والأثر الذي أحدثه الميكروسكوب والتلسكوب والحاسوب في مجموعة كبيرة من العلوم والنظم العملية وذلك لأن نظم المعلومات الجغرافية تؤدي الى ما يلي:

(أ) تخفف، الى حد كبير، من حدة التناقض الثنائي (الانقسام) في هذا العلم، بدمج عمل الجغرافيين الطبيعيين والبشريين مع بعضهم من جهة، ومع الجغرافيين عموما وغيرهم من ذوي القربى معهم، من علماء التربة والنبات والهيدرولوجي والجيولوجي والاجتماع والاقتصاد وغيرهم، من جهة أخرى.

(ب) تمثل إطاراً جيداً متوافقاً للمساعدة في تحليل البيانات الجغرافية.

(ج) تحسن من مقدرتنا على فهم النمط والعمليات المكانية، وبطريقة أكثر علمية وعملية. بل، أكثر من هذا، فإنها ربما ستثير في المستقبل المنظور إمكانية تطوير لفلسفة جغرافية مكانية جديدة.

(د) تكامل أو تدمج بين كم هائل من المعلومات، أو البيانات المكانية، وأنواع أخرى من الصفات والخصائص غير المكانية، في نظام أحادي واحد. وتتداول مع ـ أو تعالج ـ ذلك بسرعة فائقة، توفر جهدا ووقتا ومالا، وهو ما يصعب تحقيقه باستخدام الطرق اليدوية أو التقليدية.

(هـ) تُعَدُّ الخريطة في يد الجغرافي كالمشرط في يد الجراح (قول شهير). الخريطة عموما مثيرة لأي شخص آخر حتى غير الجغرافي، فماذا لو قدمت أو عرضت المعلومة الجغرافية من خلال حاسوب بطريقة رقمية Digital، وعرُضت كخريطة على شاشته؟ سيضيف ذلك بلا شك مزيداً من الإثارة والإقبال (عرض للمعرفة الجغرافية بطريقة جديدة مثيرة).

(و) تضفي نظم المعلومات الجغرافية على العلوم الجغرافية لمسة التقنية الحديثة، وهذا في حد ذاته مهم في عالم المنافسة بين النظم العلمية المختلفة. فالجغرافيا والذين يعملون فيها على قدم واحدة من المساواة والمستوى مع العلوم الأخرى الأكثر رسوخاً وإنتشاراً. هذا ما يستطيع ان يدعيه أنصارها على الأقل قولا، أو ما يمكن ان يزعموه، إذا توصلوا الى ابتكار تطبيقي يسخر هذه التقنية خدمة لنظامهم العلمي.

(ز) تساعد نظم المعلومات الجغرافية على عمل (إيجاد) صلات أو علاقات بين الأنشطة الاقتصادية والعمرانية وغيرها... الخ، تأسيساً على مبدأ القرب الجغرافي، من خلال فكرة تطابق أو مطابقة الطبقات أو الشرائح Layers Overlay، لمجموعة من الظواهر الجغرافية في منطقة ما.

(ح) تعمق نظرة الجغرافيين وصلتهم بالعالم ككل من حولهم، وفي ظل متغيرات تضاريسه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك تغير أحوال بيئاته الطبيعية.

(ط) تحقق، وإلى حد كبير، رغبة الشخص العادي، الجماعة، المجتمع، الفرد، المسؤول، متخذ القرار وحتى الجيوش في الميدان، رجال الطوارئ، في ان يشعروا برابطة أو ارتباط بمرجعية مكانية حتى تتحقق مهامهم على أكمل وجه.

(ي) تعتبر وسيلة جيدة لفهم وحسن ادارة البيئة (التعاظم بالمصادر بكلفة دنيا وبأعظم عائد وأقل فاقد).

وعلى الجانب العلمي، فلعل في مجموعة الأمثلة التطبيقية التالية، المبسطة، على الجانب الآخر ما يلقي الضوء على إمكانات هذه التقنية اللا محدودة في مجالات عدة، كالموارد الطبيعية والحفاظ البيئي وصيانتهما، والتخطيط والتنمية وتخطيط الطرق ومناطق الاكتظاظ، وحل إشكاليات الحدود والجيوبولتيكا.

ففي مجال الموارد الطبيعية والحفاظ والصيانة البيئية ـ مثلاً ـ يمكن تلقي إجابة فورية سريعة ومباشرة، إذا ما أريد معرفة: كم هي مساحة الأرض المغطاة بنوعية غطاء نباتي محدد وتربة معينة، وتحتوي على عدد معين من فصيل حيواني ما، يوجد خلال فترة زمنية معينة خلال السنة.

يمكن ـ ايضا ـ لنظم المعلومات الجغرافية أن تساعد في تجديد المعلومات الجغرافية، من خلال مقارنة مجموعة خرائط لمنطقة غابية ما، حدث فيها رعي جائر وتقطيع لأشجارها، وذلك من خلال رصد أحوالها عبر عدة فترات زمنية لتحديد مدى القطع والاقتلاع الذي تم، ومن ثم تجديد المعلومات حولها.

وفي مجال التخطيط السكني، يمكن الإجابة بوضوح رؤية عن تساؤل: أين تقع الأراضي في حدود دائرة نصف قطرها 15 كم عن مركز المدينة والتي تعاني من مشكلات في التربة وسوء تصريف المياه ولا تصلح للامتداد السكاني (العنقري 1990)؟

وفي مجال الزراعة والصرف يمكن ـ أيضا ـ تحديد موقع المصرف الزراعي الذي يحقق أعلى درجة ممكنة من الأمان عند التعرض للطوارئ، وتحديد المناطق التي ستتعرض للخطر حال انهيار جسور المصرف، وتحديد أنسب الخطط للمواجهة.

كما يمكن تجديد خرائط استخدامات الأرض لمنطقة ما، لكي يظهر التحول، أو التغير، الذي طرأ ـ مثلا ـ على الأرض الزراعية وتحولها الى مناطق تطوير سكني، أو غيره من الاستخدامات.

وفي مجال التخطيط لمناطق الازدحام ـ مثلا ـ يمكن لنظم المعلومات الجغرافية ان تساعد في تصور المسارات المثلى لعمليات تروية الحجيج، والتصعيد الى عرفات، ونفرتهم فيما بعد، ووضع عدة سيناريوهات للأنماط المكانية لكل هذا وذاك، وتحت ظروف وأعداد معينة، واختيار الأفضل منها الذي يحقق تقليل درجة التزاحم الى حدود دنيا، تؤمن أو

تضمن قدرا أكبر من السلامة والأمن أثناء الحراك الجماعي لضيوف الرحمن، وعمليات تفويجهم.

وفي المجال نفسه يمكن تحديد المناطق التي يقطع أفرادها أكثر من 10 دقائق سيرا على الاقدام من خطوط الحافلات وفي المجال الصحي، يمكن، بسهولة، تحديد أين توجد المناطق التي فيها 70% من الأطفال الذين تلقوا تطعيمهم ضد السعال الديكي - مثلا - في مدينة من المدن، أو في منطقة ريفية ما، وحتى انه يمكن مقارنة ذلك بمستوى الدخل في هذه المناطق والمستوى الصحي العام بها ومن ثم الحاجة الى تزويدها بمراكز رعاية صحية، أو مراكز تطعيم للأطفال - مثلا -

ويمكن - أيضا - لنظم المعلومات الجغرافية المساهمة في حل مشكلات الجغرافيا السياسية، وصراعات الحدود كالصراع - مثلا - في البوسنة والهرسك، وعمليات التقسيم الجارية هناك، ومن أي الجهات أو الأجزاء تتقطع نسبة الـ 20% المتنازع عليها بين أطراف النزاع هناك. ولعلنا نضيف الى ذلك انه لو كان هناك نظام معلومات جغرافي جيد، لاستردت مصر طابا من خلال التحكيم قبل موعد استردادها بسنوات. وقد طبقت حديثا تقنية نظم المعلومات الجغرافية في عمليات ترسيم الحدود في العديد من المناطق التي شهدت دولها نزاعات على الحدود، ومن أحدث الأمثلة ترسيم الحدود الذي تم مؤخراً بين سلطنة عمان والجمهورية اليمنية.

ان المختلف هنا، والجديد، ان يتم كل هذا وذاك بسرعة وبدقة ووضوح رؤى لحظي، ومن خلال أتمتة إلكترونية «سهلة ممتنعة»، تجذب البصر ولا تسمح فقط لعمليات التحليل وإمكانات التفسير أن تجرى بسهولة ويسر، بل وتطلق لهما العنان، ولكي يتم القياس الدقيق لتطور الظاهرة الجغرافية، وتوزيعاتها، وأنماطها، وتفتح - أيضا - لعمليات التنبؤ والتوقع آفاقاً رحبة وواسعة، وبدرجة من الدقة العلمية والمعقولة.

إذن، نظم المعلومات الجغرافية تقنية ذات قيمة منهجية عظيمة بالنسبة للعلوم الجغرافية. كما أنها مهمة ومتداخلة بشدة في العديد من أوجه الحياة، ويحتاجها المخططون ومتخذو القرار والمسؤولون عن إدارة الموارد الأرضية. وهناك طلب متزايد عليها. وهذا العرض التحليلي لأهميتها وقيمتها يقودنا، إذن، الى قبول الفرضية الأولى حول جدواها المنهجية ومنفعتها التطبيقية. فهل يوجد أفراد مؤهلون في هذه التقنية، بدرجة كافية، تقابل الطلب المتزايد عليها؟ هذا ما سنلقي عليه الضوء في الفقرة التالية.

ثانيا: تقدير النقص في المؤهلين في نظم المعلومات الجغرافية وتزايد الطلب عليها:

هناك تعاريف ومفاهيم عدة لنظم المعلومات الجغرافية، بعضها تقني فني، وبعضها الآخر مفاهيمي. ويتضح من تعدد هذه التعاريف وتنوعها تعدد الأنشطة التي تغطيها تلك التقنية وتنوعها. ومن ثم - ومبدئيا - يتضح تنوع المؤهلين وتعدد المصادر البشرية التي تغطيها أو تتطلبها هذه التقنية، وكذا تداخل التخصصات التي تساهم في إعدادهم، وصعوبة عملية التأهيل ذاتها. وإذا ما استعرضنا عينة، فقط، من هذه التعريفات، نجد ان نظم المعلومات الجغرافية تُعرف في أحد تعريفاتها بأنها نظام معلومات صُمم لكي يعمل مع

بيانات مشار إليها ـ أو تكون مرجعيتها ـ معرفّة بمحاور جغرافية أو مكانية. ويذكر تعريف آخر أنه ذلك النظام الذي يستطيع ان يخزن ويعالج ويتداول مع بيانات مكانية وغير مكانية في آن واحد، أو انه نوع معين من نظم المعلومات يطبق علي البيانات الجغرافية. ويذكر تعريف ثالث انه مجموعة من العمليات تجري على البيانات الخام لكي تنتج معلومات سوف تكون ذات فائدة لمتخذي القرار. أما في تعريف أكثر تقنية، فنظم المعلومات الجغرافية عبارة عن مجموعة نظم من العتاد الحاسوبي والبرمجيات والاجراءات، تصمم لكي تدعم التحصل على بيانات ذات مرجعية مكانية، ومعالجتها وتحليلها ونمذجتها وإدارتها، ولكي تعد لاستخدامها في حل مشكلات تخطيط وإدارة قواعد بيانات مركبة، واتخاذ قرارات حاسمة بشأنها.

كما أن هناك العديد من الأنشطة والأشغال التي تتضمنها نظم المعلومات الجغرافية، ومن هذه ـ مثلا ـ التحصل على البيانات، تخزين البيانات، إدارة البيانات ومعالجتها، تحليل البيانات، نمذجة البيانات، استخدام النتائج والمستخرجات بواسطة متخذي القرارات.

وتتطلب كل هذه الأنشطة، والإلمام بها وتعلمها إضافات من نظم علمية متنوعة، ومشاركة من تخصصات أكاديمية مختلفة، لكل منها شرعته ومنهاجه وأسسه ومبادئه التي يعتمد عليها، وكذا تاريخ ومراحل تطوره وإضافاته العلمية المختلفة، ومن ثم علاقاته ونظرته ومدخلاته الى تقنية نظم المعلومات الجغرافية ذاتها، وطريقته المعينة في استخدامه لهذه التقنية في تطبيقات ما، تخدم أغراض هذه النظم والتخصصات، كل بطريقته ومفهومه، ما يجعل، في الجملة، من عملية إعداد متخصص في نظم المعلومات الجغرافية عملية مركبة ومعقدة.

وإذا ما ألقينا نظرة على التطور الحادث في هذه التقنية ذاتها، ومستقبلها، فإن التوقع هو ان القرن القادم (الحادي والعشرين) الميلادي. سيشهد انتشارا متسارعا لاستخداماتها وتطبيقاتها. وعلى الرغم من أنها ما زالت، وبكل المقاييس، في مرحلة أولية يستخدمها حاليا بضعة آلاف، فإن التقديرات تشير الى انه وخلال العقد القادم، وفي الشمال الاميركي وحده، سيستخدمها الملايين (Dangermond 1990). وان كانت هذه التقنية تستخدم حاليا في العديد من المدن والقرى والبلديات المحلية، في العديد من دول العالم، وفي كثير من مدن وقرى الوطن العربي، فمن المتوقع ان يأتي اليوم الذي تكون فيه منتشرة في كل بلدية وقرية ومدينة... في الجملة، فإن الطلب على منتجات وبرمجيات نظم المعلومات الجغرافية ازداد بمعدلات متسارعة، وبخاصة في مراحل صنع القرارات واتخاذها مؤخرا، لأنها تجيب عن تساؤلات معقدة حول الحيز الفضائي المعقد المتشابك.

محصلة ما سبق ان تأهيل المصادر البشرية اللازمة لتيسير أمور هذه التقنية عملية مركبة متعددة الأبعاد. لذا، فلا عجب ان هناك نقصا حادا في الأفراد المؤهلين والمدربين على هذه التقنية. ويمثل هذا العجز عنق زجاجة، أو اختناقاً رئيسياً يعوق انطلاق هذه التقنية. ومن بين مسببات هذا النقص في المؤهلين في هذه التقنية، ان التعامل معها ليس بالسهولة ذاتها التي يروج لها منتجو البرمجيات وبائعوها، لأغراض تجارية محضة، إذ يصفون

البرمجيات عادة بالسهولة واليسر وإمكانية تقديم تدريب عليها. كما أن تعلم هذه التقنية، عن طريق الخطأ والممارسة، عملية مكلفة ومحبطة وتستغرق وقتا، وهذا ما أثبته الواقع والتجربة. وإذا ما أخذنا في الاعتبار الواقع الجغرافي، نجده أكثر تعقيداً نظرا لطبيعة مشكلات التخطيط والتنمية المتشابكة والأخرى البيئية، المتعددة الأبعاد، التي تتشكل على مسرحه، ما يتطلب متخصصين على درجة عالية من التدريب، ومن قبل أكاديميين متخصصين، ليقوموا بمهام تعليم وتدريب من يرغب أو يود التخصص في هذه التقنية.

من ناحية أخرى، لا بد من توافر الوعي بنظم المعلومات الجغرافية، والإدراك لضرورة تقديمها عبر برنامج جامعي، وكذلك توافر وعي تحسيبي ما زال مفتقدا، أو غائبا، الى حد قليل في الدول المتقدمة، والى حد كبير في دول العالم النامي.

وهناك العديد من الأقسام العلمية المرشحة لتقديم هذه التقنية، أو التي قدمتها بالفعل، ومن بينها: الجغرافيا، التخطيط، الهندسة المدنية، العلوم البيئية والزراعية، والجيولوجيا، إدارة الغابات. ويتزايد عدد الأقسام العلمية التي تقدم برامج نظم المعلومات الجغرافية في جامعات الدول المتقدمة ونوعها، على الرغم من التقلص أو النقص في ميزانيات ومخصصات برامج التعليم بصفة عامة، وهذا في حد ذاته من الظواهر التي تدعو الى التساؤل والتفاؤل في آن واحد، ولعل مرجعها هو ان احتمالات التوظيف (سوق العمل)، بالنسبة للمؤهلين والمتخصصين في نظم المعلومات الجغرافية، جيدة وواعدة تدعو الى تقديم هذه التقنية دون مخاطر أو تخوف من فائض قد لا يجد أي عمل. ففي تقدير لـ (Tomlinson 1989) يفيد ان الاحتياج السنوي لفنيي نظم المعلومات الجغرافية يقدر بحوالي 1000 فني سنوياً (وفي الشمال الاميركي فقط). وفي تقدير آخر، من واقع قسم الوظائف في نشرة اتحاد أو رابطة الجغرافيين الأميركيين(Jobs Section AAG Newsletter)، يشير الى انه من 65 ـ 75٪ من الوظائف الاكاديمية (أعضاء هيئة التدريس) المعلن عنها مؤخرا (1992 ـ حتى الآن) ـ بأقسام الجغرافيا بالجامعات الأميركية والكندية وبعض الجامعات الأخرى (بكل من استراليا ـ نيوزيلندة ـ سنغافورة ـ هونج كونج) هي في مجال نظم المعلومات الجغرافية. أما عن الوضع في العالم العربي وجامعات الدول العربية، فالصورة تبدو مهتزة ويشوبها عدم وضوح، ولم يقابل الطلب المتزايد والمتسارع على هذه التقنية بعرض، ولو حتى محدد، على الإطلاق، من المؤهلين في هذه التقنية.

إن تعليم نظم المعلومات الجغرافية يتطلب مقررات وبرامج جديدة، وأعضاء هيئة تدريس مؤهلين، وكذلك فنيين و ـ أيضا ـ توفير عتاد حاسوبي وبرمجيات... والتساؤل مرة أخرى هو: كيف يقُدم ذلك في ظل قيود تمويل وميزانيات متناقصة؟!

الخلاصة، إذن، أن هناك نقصاً وعدم توازن بين العرض (البرامج التعليمية، المؤهلين... الخ)، والطلب على هذه التقنية (المتزايد ـ المتسارع) وبخاصة في الوطن العربي. وهذه الخلاصة تتطابق تماما مع ما ذهبنا إليه في فرضيتنا الثانية حول هذا الخلل بين العرض والطلب. وحتى يكون الأمر أكثر إيضاحا، فسيفرد الجزء التالي تصنيفا يشرح نوعية الوظائف المطلوبة، وكذلك الأشغال والأعمال ذات الصلة بنظم المعلومات الجغرافية،

حتى يتسنى التعرف الى معالم البرنامج الجامعي التعليمي المقترح وطبيعته، ومن ثم تصميم منهجه ومقرراته واحتياجاته.

ثالثا: تصنيف لنوعية الوظائف والأشغال المطلوبة في مجال نظم المعلومات الجغرافية:

هناك تصنيفات عدة للأفراد الذين يحصلون على تعليم أو تدريب في نظم المعلومات الجغرافية، ولطبيعة الأشغال والأعمال ذات الصلة بهذه التقنية. ومن هذه التصنيفات:

(1) (Marble 1979) وله تصنيف مبسط ينقسم الى فئتين فقط: (أ) مستخدم/محلل، (ب) مطور/مبرمج.

(2) (McGrath 1986) يصنف أعمال نظم المعلومات الجغرافية الى: (أ) ادارة، (ب) تشغيل، (ج) دعم فني.

كل واحد من هذه المستويات يتطلب من يتصف بمهارات، وخلفية مهنية، وطول فترة تعليم وتدريب مختلفة.

(3) (Parent 1988) ويفرد أربع فئات: (أ) مستخدم عادي، (ب) مستخدم متخصص، (ج) مطور، (د) مدير نظام.

(4) (Wightman 1990) فيزيد التصنيف تفصيلا إلى: (أ) فني، (ب) تقني، (ج) مدير نظام ومدير تطبيقات، (د) عالم بحوث ومسؤول أو ضابط سياسات، (هـ) مسؤول على مستوى وزاري ومسؤول وضع سياسات.

(5) المركز الوطني الأميركي لتحليل المعلومات الجغرافية (1990) Nationl Center for Geographical Information and Analysis (NCGIA)، فله تصنيف محدد يتضمن: (أ) مشغل/محلل، (ب) مدير، (ج) مخطط/محلل (يستخدم نظم المعلومات).

(6) (Keller 1990) فيوضح تصنيفه من خلال أربع فئات: (أ) فني/مشغل، (ب) مطور نظام/مبرمج، (ج) مخطط/محلل، (د) منسق برامج/مدير.

(7) (Toppen 1991) وصف كل فئة، وحدد درجة الخبرة والمعرفة المطلوبة في كل منهم، والعناصر الداخلة في تكوينهم وتدريبهم، ويقسمهم الى الفئات التالية: (أ) مدير (على ثلاثة أنواع): (1) مدير عام: لا يعمل مباشرة مع نظم المعلومات الجغرافية ـ ليس لديه تدريب أو تعليم في نظم المعلومات الجغرافية ـ يتداول مع المشكلات المعلوماتية بصفة عامة. (2) مدير معلومات: ذو خلفية في عدة أنظمة أو موضوعات مختلفة وخبرة عميقة في الحواسب. (3) مدير نظم معلومات جغرافية: صاحب خبرة عريضة في مجال علم الحاسوب ـ بكالوريوس + مرحلة ما بعد البكالوريوس ـ ويكون مسؤولاً عن تنفيذ نظم المعلومات الجغرافية. يعمل بصفة يومية على صيانة النظام والحفاظ عليه.

(ب) مستخدم User: (1) مستخدم اتصالي Ad hoc User: ليس لديه معرفة عريضة بهذه التقنية. يطبق نظم معلومات جغرافية مألوفة ومعروفة وسهلة الاستخدام بطريقة

متقطعة (أحيانا) كوسلية لحل مشكلة معينة. (2) مستخدم متخصص Specialized GIS User: يستخدم النظام كل يوم، مستوعب ومتفهم جيدا للعديد من عمليات نظم المعلومات، ولديه مقدرة على استخدام وسائل التحليل المكاني.

(ج) مطور نظم معلومات جغرافية وهو على ثلاث نوعيات: (1) محلل نظم معلومات جغرافية، (2) مصمم نظم معلومات جغرافية، (3) مبرمج نظم معلومات جغرافية.

الفئات الثلاث أعلاه تتعامل جميعها مع نماذج المعلومات وإن كان المبرمج يهتم أكثر بالتواجه مع الحاسوب (User Interface) وكذا الخوارزميات Algorithms.

يتضح مما سبق تعقد تشكيلة الأفراد المتخصصين المطلوبين لعمليات نظم المعلومات الجغرافية، مايملي تنوعا وتداخلا في برامج التعليم، وتعددا في مستويات التدريب، واختلافا في كم ونوع جرعة التدريب اللازمة لكل منهم، والتي يمكن ان تقدم داخل النظام التعليمي، وهو ما يتوافق مع ما ذكرناه في الفرضية الثالثة التي نقبلها بلا تحفظ في ضوء هذا التحليل. ولكن يبقى التساؤل المهم: هل تستطيع أقسام الجغرافيا قبول هذا التحدي وتحمل هذه المسؤولية، وتخريج مثل هذه النوعيات المذكورة أعلاه أو بعضا منها؟

سيتعرض الجزء التالي لبعض تجارب برامج التعليم والتدريب في نظم المعلومات الجغرافية في الدول المتقدمة، ثم يتبع ذلك بعرض لبعض التجارب في نظم المعلومات الجغرافية في الوطن العربي، مع التركيز على تجارب منطقة الخليج، حتى نستشف من واقع الساحة ما تقدمه هذه البرامج من إمكانات مقارنة بما هو مطلوب أو مأمول.

رابعا: استعراض لبعض التجارب التعليمية والتدريبية في هذه التقنية بالدول المتقدمة:

بدئ في تقديم هذه التقنية كبرنامج تعليمي أو تدريبي، وبعد ان اتضح بجلاء أهميته وجدواه، منذ منتصف الثمانينات، فأسست عدة برامج تعليمية/تدريبية في العديد من دول العالم المتقدم. ومن تفحص «دليل الكليات والجامعات التي تقدم مقررات في نظم المعلومات الجغرافية لعام 1990» (حاليا أو محتملا) (لمورجان وبينيت 1990)*.

وُجد انه يحوي 1447 موضوعا (مقرر مدرج) في نظم المعلومات الجغرافية (معظمها تقدم في الولايات المتحدة الاميركية وكندا)، تقدم 40% منها من خلال أقسام الجغرافيا، 7% من علوم بيئية، 6% من عمارة «ولاند سكيب»، 12% من تخطيط حضري، 8% من علوم أرض. وقد لوحظ وجود 34 قسما جامعيا وثلاث كليات تقدم مقررات في نظم المعلومات الجغرافية في كندا. وقد زاد عدد الأقسام التي تقدم تخصصا في نظم المعلومات الجغرافية بنسبة 43% في الولايات المتحدة الاميركية و50% في كندا، وذلك خلال عامين من الفترة من 1988 ـ 1990. ومن بين الجامعات الرائدة في تقديم نظم المعلومات الجغرافية جامعة هارفارد الاميركية التي طورت نظما عدة Symap, Symviw، من خلال معمل جامعة هارفارد للتحليل المكاني والرسوم الحاسوبية Harvard Laboratory for Spatial Analysis and Computer Graphics الذي كان متصدرا الساحة العالمية، خلال

* Directory of Colleges and Universities Offering GIS Courses, 1990
(Morgan and Bennett 1990)

السبعينات وأوائل الثمانينات، ببرامجه التدريبية ومنتجاته المتعددة في هذا الصدد. ومن الجامعات البريطانية جامعات ادنبرة ولندن، التي طورت برمجية مابيكس Mapics والتي لفتت الأنظار لفترة. ويأتي قسم الجغرافيا في جامعة وسترن أونتاريو ـ بلندن ـ أونتاريو بكندا، والذي ينتمي إليه الاستاذ Micheal Goodchild أحد المنظرين لهذه التقنية، كأحد معاقل هذه التقنية الأولى، وفيه أُنجز العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه حولها، وطُورت برمجيات بسيطة عدة في نظم المعلومات الجغرافية، وأجريت فيه محاولات أولية عدة لربط نظم المعلومات الجغرافية بنماذج الموقع والتخصيص. ومن هذا القسم ـ أيضا ـ انطلق غودشيلد ليترأس المركز الوطني الاميركي لتحليل المعلومات الجغرافية NCGIA في مقره الرئيسي بجامعة كاليفورنيا ـ سانتا بربرا ـ الذي أسس في بداية التسعينات، ويعد حاليا المؤسسة الأم التي تسير أمور هذه التقنية على المستوى العالمي، أكاديميا وتطبيقيا. ومن المدارس الكندية الأخرى كل من مدرسة الجغرافيا التطبيقية في معهد ريرسون المتعدد التقنيات في تورنتو Ryerson Polytech، وقسم المساحة الهندسية المدنية في جامعة نيوبر ونزويك، في فريد ريك تاون بمقاطعة نيوبرونزويك. كما قُدمت مقررات عدة في نظم المعلومات الجغرافية في كلية سيرسان فورد فليمنج في لندساي ـ أونتاريو، وكلية العلوم الجغرافية في لورانس تاون ـ نوفاسكوتشيا. أما في التسعينات، فقد تزايد التداخل العلمي بين النظم والتخصصات التعليمية وعبر الأنظمة العلمية Interdisciplinary، وأُسس في الولايات المتحدة الأميركية المركز الوطني الاميركي لتحليل المعلومات الجغرافية Nationl Center for Geographical Information and Analysis (NCGIA) المذكور أعلاه، والذي يدار من ثلاثة مواقع هي: أقسام الجغرافيا في جامعات كاليفورنيا ـ سانتا بربر (المركز الرئيسي) وجامعة ولاية نيويورك بفلو، وجامعة مين. ويعتبر المركز الرئيسي في العالم الذي يمكن ان يدعي ريادته وتوجيهه لدفة هذه التقنية أكاديميا ونظريا، وله إصدارات تعليمية ممتازة تخدم العملية التعليمية وترجمت الى لغات عدة، منها محاولة للترجمة الى العربية تنفذ حاليا. ومن المراكز الأخرى مركز تابع لجامعة اوهايو يقدم برنامجا في علم معلومات الارض التي يشارك فيه سبعة أقسام، ومعهد جورجيا للتكنولوجيا Georgia Institute of Technology يضم مركزا لتعليم نظم المعلومات الجغرافية، يعتمد على مدخلات من 20 قسما. وفي المملكة المتحدة، نشطت خلال التسعينات معامل الأبحاث الاقليمية Regional Research Laboratories. أما هولندا فقد تميزت بخبرة متخصصة في هذا المجال من خلال مركز او بيت الخبرة الهولندي لتحليل البيانات المكانية Expertise Center for Spatial Data Analysis - NEXPRI. كذلك من خلال المعهد الدولي الشهير للمسح الجوي الفضائي وعلوم الأرض في انيشخيد ITC، الذي يقدم العديد من البرامج وحتى مرحلة الدكتوراه في هذه التقنية وتوابعها. International Institute for Aerospace Survey and Earth Science in, Enschede وتوجد مراكز أوروبية أخرى في كل من السويد وفرنسا.

ويتضح، على وجه الخصوص، الاهتمام المتعاظم في كندا بنظم المعلومات الجغرافية من خلال العديد من المراكز ومعاهد التدريب، ومنها:

1 ـ المركز الكندي لنظم المعلومات الجغرافية في التعليم في اوتاوا ـ اونتاريو.

.Canadin Center GIS in Education, Ottawa, Ontario

2 ـ مركز الخبرة في نظم المعلومات الجغرافية في جامعة كالجاري ـ البرتا.

Center for Expertise in Land Information at the University of Calgary, Galgary, Alberta.

3 ـ مركز المعلومات الجغرافية في جامعة لافال ـ كوبيك.

.Center for Geomatics at the University To Laval, Quebec City

4 ـ معهد إدارة معلومات الأرض في جامعة تورنتو ـ اونتاريو.

.Institute Of Land Informathion Management, University,Of Toronto, Ontari

5 ـ المعمل الكندي لبحوث المعلومات المكانية المتكاملة أو المندمجة في جامعة نيوبرونزويك بفردريك تاون ـ نيوبرونزويك.

Canadian Laboratory for Inregrated Spatil Information Research, University of .New Brunswick, in Fredevickstown

6 ـ مركز التطبيقات المتقدمة للتمثيل الخرائطي العددي.

.Center for Advanced Numerical Mapping Application (CANMAP)

7 ـ معهد الأبحاث الكندي للتدريب على مراقبة أو ملاحظة الارض في كلية العلوم الجغرافية في لورانس تاون نوفا سكوتشيا.

.Canadian Institute for Earth Observation Training, Lawrencetown,NS

وتجدر الإشارة هنا ـ وبعد العرض أعلاه ـ الى انه قد ساد ولفترة طويلة، بخصوص التعليم في برامج الكارتوغرافيا (علوم الخرائط) في الشمال الأميركي، ما يُطلق عليه نموذج الفطيرة البان كيك Pan Cake Model ذات الفقاعات (Dahlberg 1983)، إذ يمثل إجمالي الفطيرة العديد من المقررات المدخلية التي تقدم عادة في معظم الجامعات والبرامج، أما الفقاعات على سطح هذه الفطيرة ـ وهي عادة قليلة ـ فتمثل الأماكن (الجامعات) ذات البرامج المتميزة فقط، والتي تقدم مجموعة مقررات متوازنة، ومتدرجة، ومتميزة، يمكن ان تخرّج متخصصين من ذوي الكفاءات في الكرتوغرافيا. النموذج نفسه ينطبق هنا على البرامج العديدة في نظم المعلومات الجغرافية. فليست كل المراكز والبرامج أو الأقسام العلمية المذكورة أعلاه تقدم برامج على المستوى نفسه من الجودة والتخصصية العالية. والقليل منها، فقط، هو المتكامل الجيد الجاد، بل إن التجارب أسفرت عن ظهور بعض التساؤلات حول جدوى إدخال هذه التقنية على المستوى الجامعي والتبعية الأكاديمية، ولمن تكون من الأقسام والنظم العلمية. وأبرزت التجارب، ايضا، بعض الصعوبات المتعلقة بالتأسيس والتوطين، أو الاستنبات، لهذه التقنية، وما نجم عن إدخال هذه التقنية من بعض إشكاليات في التنفيذ والتطبيق.

وسنعرض لكل هذا وذاك لاحقا وبعد أن نعرض أيضا للتجربة العربية وعلى محدوديتها ومن ثم نقترح نموذجا لبرنامج أكاديمي متكامل في تقنية نظم المعلومات الجغرافية وسيكون ذلك في الجزء الثاني من البحث في عدد قادم إن شاء الله.

المصادر العربية

العنقري خالد

1990 «تطبيق نظم المعلومات الجغرافية: دراسة تحليلية»، رسائل جامعية جغرافية، العدد (134)، إصدارات الجمعية الجغرافية الكويتية وقسم الجغرافيا بجامعة الكويت.

حمدان جمال

1981 شخصية مصر، ج 1، عالم الكتب، القاهرة.

عبدالجواد محمد علي

1995 «نظم المعلومات الجغرافية: أهميتها وعلاقتها بالتخطيط الاقليمي والعمراني في دول العالم الثالث». مجلة الدارة العدد (الثالث) السنة الحادية والعشرون. 97ـ141 .

1993 «عودة الى الماضي وإحياء المدرسة الاقليمية وتطلع نحو المستقبل من خلال تقنية نظم المعلومات الجغرافية» تقرير حول المؤتمر السنوي لرابطة الجغرافيين الاميركيين الثامن والثمانون، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد الحادي والعشرون، العدد (الأول/الثاني)، ربيع/صيف، ص 209 ـ 226، جامعة الكويت.

1991 «تقرير حول إمكانية إنشاء شعبة للخرائط مدعمة بوحدة نظم معلومات جغرافية بقسم الجغرافيا بكلية الآداب للبنات بالرياض، تقرير غير منشور ومقدم الى وكالة الكليات للبنات بالرياض.

1990 «الحاجة الماسة الى نظم المعلومات الجغرافية في بيئة نامية من العالم الثالث: تجربة سلطنة عُمان»، ملخصات المؤتمر السنوي السادس والثمانون لاتحاد الجغرافيين الأميركيين والذي انعقد بمدينة تورنتو ـ كندا. يوجد ـ أيضا ـ ملخص واف بالعربية لها. (انظر: Ali, 1990 بالمراجع الانجليزية ـ ايضا ـ).

1989 تقرير حول إنشاء محطة لنظم المعلومات الجغرافية وإنتاج الخرائط بالحاسوب، قسم الجغرافيا، جامعة السلطان قابوس، تقرير غير منشور مقدم إلى كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، مسقط، عُمان.

المصادر الأجنبية

Ali, M.,

1990 The Urgent Need for Geographic Information Systems in a Third World Developing Enviroment: "Sultanate Of Oman's Experience". Abstracts of 86th Annual Meeting of Association of American Geographers held in Toronto, Canada, 1990.

Dahlberg, R.

1983 "Structure and Context of Cartographic Education in the Mapping Sciences in the United States." International Yearbook of Cartography 20: 151-159.

Dangermond, J.

1990 "The Future of GIS Technology", in the 1990 GIS Sourcebook. Fort Collins, Colorado : GIS World Inc., pp. 7-11.

Keller, C.,

1991 "Issue To Consider When Developing or Selecting a GIS Curriculum" pp. 53-50. in M.Heit & A. Shotreid (eds.) GIS Applications in Natural Resources. Fort Collins, Colorado : GIS World Inc.,

Marble, D.

1979 "Integrating Cartographic and Geographic Information Systems Education"; Technical Papers 39th Annual Meeting of the American Congress on Surveying and Mapping, Washington.

McGrath, G.

1986 "The Challenge to Educational Establishments : Preparing Students for a Future in LIS/GIS", pp. 296-305. in M. Blakemore (ed.) Proceedings AutoCarto London : Auto-Carto London Ltd., Vol. 20.

Morgan, J. and Bennett, G.

1990 Directory of Colleges and Universities offering Geographical Information Systems Courses. Bethesda : American Society for Photogrammetry and Remote Sensing.

NCGIA,

1990 NCGIA Core Curriculum. Santa Barbara, California : National Center of Geographic Information and Analysis, (Vol. 1: Introduction to GIS, Vol. 2: Technical Issues in GIS, Vol. 3 : Application Issues in GIS.)

Parent, P.

1988 "Universities and Geographic Information Systems : Background, Constraints and Prospects" Proceedings of URISA '88, Los Angeles. Los Angeles : Urban and Regional Information Systems Association.

Star, J. and Estes, J.

1990 Geographical Information Systems : An Introduction, Prentice Hall: Englewood Cliff, NJ.

Tomlinson, R.

1989 "Presidential Address : Geographic Information Systems and Geographers in the 1990s" Candian Geographer 33: 34-38.

Toppen, F.

1991 "GIS Education in the Netherlands : A Bit of Everything and Everything About a Bit ?" Cartographica 28, No. (3) 1-9.

Wightman, J.

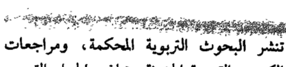
1990 "Canadian Training Capabilities in Geomatics - A Consortium" In GIS for the 1990s-Conference Proceedings, Ottawa : The Canadian Institute of Surveying and Mapping, 850-862.



المجلة التربوية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

مجلة [illegible]



تنشر البحوث التربوية المحكمة، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة ومحاضر الحوار التربوي والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية والإنجليزية.
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها.

رئيس التحرير

أ. د. عبدالله محمد الشيخ

الاشتراكات

* في الكويت:	* في الدول العربية:	* في الدول الأجنبية:
٣ د.ك للأفراد	٤ د.ك للأفراد	١٥ دولارا للأفراد
١٥ د.ك للمؤسسات	١٥ د.ك للمؤسسات	٦٠ دولارا للمؤسسات.

[illegible] الرمز البريدي 71955 الكويت
[illegible] - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

الذات والآخر
في نظر الشباب الفلسطيني

محمود ميعاري *

من الطبيعي ان يتفاعل الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، (بعد حرب حزيران (يونيو) عام 1967، مع الفلسطينيين داخل اسرائيل وذلك بعد ان احتلت اسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة. وحدث هذا التفاعل، الذي تم بالأساس من خلال اللقاءات والزيارات المتبادلة وفي أماكن العمل، بعد انقطاع استمر عقدين من الزمن بعد حرب عام 1948. كما تفاعل الفلسطينيون في الضفة والقطاع مع اليهود الاسرائيليين من خلال اللقاء بهم، بالأساس في المعتقلات ونقاط التفتيش العسكرية والمواجهات مع قوات الامن الاسرائيلية، وأحيانا في مكان العمل والمحل التجاري والشارع. وفضلا عن ذلك، تفاعل الفلسطينيون في الضفة والقطاع مع العرب في الاقطار العربية الأخرى من خلال الزيارات المتكررة لتلك الأقطار، وأحيانا العمل فيها، فضلا عن التعرض للانتاج الثقافي والفكري، ولوسائل الإعلام المختلفة لتلك الاقطار. ومن الطبيعي، ايضا، ان يسهم تفاعل الفلسطينيين في الضفة الغربية مع أفراد من الجماعات المذكورة في تشكيل نظرة ايجابية، أو سلبية، للشخص المتوسط من كل جماعة.

وهكذا، فإن هدف هذا البحث هو التعرف على الصورة النمطية التي يرسمها الشباب الفلسطيني لذاته وللشخصية الفلسطينية في الضفة الغربية والشخصية الفلسطينية في قطاع غزة والشخصية الفلسطينية داخل اسرائيل. كما يهدف البحث الى التعرف على الصورة النمطية التي يرسمها اولئك الشباب للشخصية العربية بشكل عام وللشخصية اليهودية الاسرائيلية. وهذه النظرة، أو الصورة، تعكس مدى تعصب الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية للشخصيات المذكورة (أو ضدها)، وكذلك المسافة الاجتماعية التي تفصلهم عنها.

---

* استاذ مشارك ورئيس دائرة علم الاجتماع والإنسان في جامعة بيرزيت.

يقدم الكاتب شكره الى طلبته في مساق اساليب البحث الاجتماعي الذي طرح في العام الدراسي 93/ 1994 على مساعدتهم في إنجاز هذا البحث.

اطار نظري

كثيرا ما يطغى التعصب على العلاقات بين الجماعات الاثنية (عرقية، قومية، دينية... الخ). والتعصب (prejudice) هو ظاهرة اجتماعية مستمرة. ففي العصور القديمة كان اليونانيون يعتقدون انهم وحدهم الجديرون بالحرية والسيادة، وان الجماعات الاخرى ليس لها إلا الخضوع والطاعة لهم (بدوي 182،1988). وفي الوقت الحاضر، يميز التعصب الكثير من العلاقات الاثنية في العالم، كالعلاقات بين العرب واليهود في فلسطين، بين البيض والسود في الولايات المتحدة، وبين الصرب والمسلمين السلافيين في يوغسلافيا سابقا... والقائمة طويلة. وعرف Michael Banton التعصب بأنه «موقف (أو اتجاه) سلبي وعدائي نحو جماعة معينة أو نحو أعضائها» (Man 1983, 302). ويتفق العديد من علماء النفس والاجتماع مع هذا التعريف. ففي «المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية» الذي قام بتأليفه نخبة من أساتذة قسم الاجتماع في جامعة الاسكندرية (ب ت ، 345) تم أيضا تعريف التعصب بأنه «اتجاه سلبي نحو جماعة معينة أو نحو أعضائها». من ناحية ثانية، فإن التعصب لا يقتصر على جانب الرفض لأعضاء جماعة ما، ولكنه يمتد ليشمل جانب القبول أيضا. فقبول جماعة معينة قد يكون تعصبا لتلك الجماعة. وفي ضوء هذه النظرة يمثل التعصب قطبين متضادين: احدهما القبول المطلق والآخر الرفض المطلق (الفيصل 1995، 116).

ويدخل التعصب في الأدبيات السيكولوجية والسوسيولوجية، أيضا، ضمن موضوع «المسافة الاجتماعية» أو «البعد الاجتماعي» (social distance)، والذي يشير الى درجة القبول أو الرفض، التقارب أو التباعد، التي يشعرها أفراد جماعة معينة تجاه أفراد جماعة أخرى. وكان قد استخدم مفهوم «المسافة الاجتماعية» عالم الاجتماع الاميركي Robert Park (1924) ليشير به الى درجة الالفة (intimacy) التي تسود بين الجماعات أو الأفراد في الولايات المتحدة. إلا ان استخدام هذا المفهوم قد انتشر بعد ان وضع Bogardus (1925 /1933) «مقياس المسافة الاجتماعية». ويتكون هذا المقياس من عدد من الأسئلة تقيس مدى قبول الشخص الدخول في علاقات اجتماعية مختلفة مع أفراد جماعة أخرى (الزواج منهم، مصادقتهم، مجاورتهم في السكن، العمل معهم في المهنة نفسها، قبولهم مواطنين في بلده، قبولهم زائرين في بلده، والسماح لهم بدخول بلده).

ويتميز التعصب، و«المسافة الاجتماعية» ايضا، بوجود ما يمكن تسميته بالعربية صوراً نمطية أو أفكارا مقولبة أو آراء مسبقة (stereotypes). ومصطلح «ستيريوتايب» مستمد من لغة تكنولوجيا الطباعة، وهو في الأصل اللوح المعدني الذي يستخدم في طبع آلاف النسخ أو الصور المتطابقة من دون حاجة الى تغييره (بركات 1980، 104). وكان المعلق السياسي الاميركي الشهير «والتر ليبمان» أول من أدخل تعبير «الستيريوتايب» الى العلوم الاجتماعية، حينما استخدمه في كتابه «الرأي العام» الذي صدر سنة 1922. وعرف ليبمان «الستيريوتايب» بأنه «الصورة الذهنية المشتركة التي تحملها مجموعة من الأفراد، والتي تتكون غالبا من رأي مبسط أو ناقص أو مشوه، أو قد

تتمثل في موقف عاطفي تجاه شخص أو قضية أو حدث ما (بركات 1980). ويمكن القول ان «الستيريوتايب» في العلوم الاجتماعية هو صورة ذهنية، أو فكرة، مبسطة ومعممة على كل أفراد جماعة ما، وهي تتجاهل الفروق الفردية بينهم. ويرى Simpson and Yinger ان هذه الصور النمطية تبالغ في بعض الصفات الواقعية، المستحبة أو غير المستحبة، ولكنها تشمل صفات أخرى كاذبة كليا، مع انها تبدو صادقة ظاهريا، بسبب ارتباطها بميول واقعية (Geschwender 1980, 62). لذلك، فإن الصورة النمطية لا تعكس بالضبط صفات أصحابها، ومصداقيتها «قد لا تتعدى مصداقية كاريكاتير» (بنياميني 1980، 15)، وهي، من وجهة نظر بانتون، بحاجة الى تصحيح (Man 1983, 378).

وتتأثر الصور النمطية التي يحملها الشخص بالثقافة، وبشكل خاص بوسائل الإعلام والمؤلفات الادبية، السائدة في مجتمعه. فمثلا، ترجع سالم (1989,78ـ82) صورة العرب السلبية في الغرب الى محددات (أو عوامل) تاريخية ومحددات ثقافية وحضارية. وأهم المحددات التاريخية هي الحروب الصليبية، وما نتج عنها من تشويه للصورة العربية في اوروبا. فالمؤلفات الغربية عن هذه الحروب ترسم صورة قاتمة للعربي الذي يبدو فيها متعصبا ومضطهدا للمسيحيين (Francois 1887, 195 - 255; Selton 1958 52 - 31). أما المحددات الثقافية والحضارية فأهمها المؤلفات العدائية، عن الإسلام والعرب، التي وضعها العديد من المستشرقين (ليس كلهم بالطبع). فالقرآن في كثير من هذه الكتابات ليس تنزيلا إلهيا بل من تأليف محمد، وهو مليء بأفكار غريبة عن الجن والملائكة (Wollaston 1905, 17; Poala, 1882, 9 - 12). والمحمدية (أي الاسلام) هي ديانة تحتوي على أفكار بربرية وباطلة أدخلها محمد من أجل ان يسهل انتشار معتقداته المذهبية (Smith 1912 492 - 493). والمسلمون يرفضون التفكير العقلاني والأخلاقي النفعي (Gibb 1947,7). والعربي، عبر القرون كلها، لم يشتر حكمة من التجربة، فهو غير آمن أبدا (Bell 1907, 244). واستمر التعصب ضد العرب في كثير من الكتابات الغربية المعاصرة، التي تصور العرب بأنهم راكبو جمال، ارهابيون، معقوفو الأنوف، شهوانيون، شرهون، تمثل ثروتهم غير المستحقة إهانة للحضارة الحقيقية (سعيد 1981,131). فمثلا، وضعت ايميت تيرل اطروحة تقول ان العرب أساسا قتلة، وان العنف والخديعة محمولان في المورثات العربية (Tyrell 1976, 35 - 38). وكتب هارولد غليدن، في مقال له عن العالم العربي، ان العرب عدوانيون، والانتقام لديهم فضيلة (Glidden 1972, 948 - 984). وتبنى مورو برغر فكرة تقول ان العرب عاجزون عن الفعل بسبب ميلهم للخطابة (Berger 1964, 141). هذه الكتابات المشوهة تطغى على الصحافة والعقل الشعبي في الغرب (سعيد 1981) وتخلق لدى الإنسان الغربي العادي صورة سلبية للعرب والمسلمين.

والصور النمطية تبقى شبه ثابتة في الأوضاع العادية. فهي تغرس في الثقافة، وتتغير ببطء، وتنتقل بالطريقة التي تنتقل بها المعتقدات الثقافية الأخرى (Geschwender 1980, 62). ونحن بشكل عام، كما يقول بركات، نقاوم اجراء تغييرات كبيرة المدى في هذه الصور أو الأفكار التي نحملها، ذلك لأن أي تغيير أو زعزعة في صرحنا الذهني سيؤدي بالضرورة الى إعادة تقييمنا لأنفسنا وجماعاتنا وحياتنا (بركات 1980،107). من ناحية ثانية، فقد تتغير

الصور النمطية نتيجة لاحداث كبيرة تهز المجتمع، كالحروب التي تجعل الأفراد يرون العالم في ضوء جديد أو من زاوية جديدة. ففي دراسة أجرتها نادية سالم (1978) على صور العرب والاسرائيليين في الصحف الاميركية، تبين ان حرب حزيران 1967 أظهرت سمات سلبية للشخصية العربية (فالعربي يشعر بالدونية، فاقد الثقة بنفسه، تفكيره غيبي، كاذب، وارهابي) وصفات ايجابية للشخصية الاسرائيلية (فالاسرائيلي شجاع، واثق من نفسه، متحضر، وتفكيره علمي). أما بعد حرب اكتوبر عام 1973، فقد تحسنت صورة العربي في الصحافة الاميركية، وظهرت له سمات ايجابية (واثق من نفسه، متحضر، وتفكيره علمي). وتراجعت صورة الاسرائيلي في هذه الصحافة، فظهرت له سمات سلبية (مضطهد، يشعر بالدونية، ويحس بالعزلة) (حاتم 1980، 191 ـ 192). كما ان البيانات التي جمعت عن صورة الصيني لدى الهنود تشير الى تغير هذه الصورة بعد تأزم النزاع الحدودي بين البلدين في أوائل الستينات. فقبل اندلاع النزاع اعتبر الصيني، في نظر الهنود، ودودا، أمينا، قوميا، شجاعا، متحضرا،و عمليا. وبعد تأزم النزاع، واحتدام المواجهات العسكرية بين البلدين، تغيرت صورة الصيني في نظر الهنود فأصبح الصيني عدوانيا، مخادعا، أنانيا، مثيرا للحرب، قاسيا، عنيفا، وأحمق. (Secord and Backman 1974, 167).

وهنالك تفسيرات عدة للتعصب ولظهور الصور النمطية، أهمها تفسيران رئيسيان: تفسير نفسي وتفسير اجتماعي. والتفسير النفسي يرجع التعصب والصور النمطية الى عوامل نفسية (مثل الخوف والقلق والشعور بالنقص والإحباط)، أو كما يقول الفيصل (117,1995) الى خلل في التكوين النفسي للأفراد. فالشخص الذي يعاني من مركب خوف أو نقص أو إحباط قد يستعين بالصور النمطية للتخفيف من حدة هذا الخلل النفسي. وتختلف التفسيرات النفسية في ما بينها، إلا ان أهمها يرتبط بنظرية «كبش الفداء» التي تركز على وجود ضعف لدى الأفراد، يجعلهم عاجزين عن تحقيق أهدافهم الاجتماعية والاقتصادية. وبدلا من البحث عن الأسباب الحقيقية لهذا الفشل، فإنهم يتهمون أفراد الجماعات الاخرى بأنهم السبب في ذلك. وهؤلاء الأفراد المستهدفون هم كبش الفداء الذي يريحهم من التوتر الناتج عن فشلهم. ويشدد التفسير النفسي على ان العوامل النفسية المتعلقة بالشخصية هي أكثر تأثيرا على الصور النمطية من العوامل الاخرى. فالشاب الذي يتربى في بيت سلطوي هو أكثر عدوانية في تعامله مع الآخرين وأكثر ميلا لحمل صور نمطية ضدهم من الشاب الذي ينشأ في بيت ديمقراطي (Geschwender 1980, 67 - 68). من ناحية أخرى، فإن التفسير النفسي لا يفسر التباين الكبير في التعصب بين مجتمعات مختلفة، أو في المجتمع نفسه بين فترات زمنية مختلفة. ويعود ذلك الى إهماله متغيرات تتعلق بالمجتمع أو الجماعة (Quillian 1995, 88).

أما التفسير الاجتماعي للتعصب وللصور النمطية، وللبعد الاجتماعي بشكل عام، فيركز على علاقة الجماعة الأخرى بجماعة الفرد. فيرى بعض العلماء ان التفاوت في المكانة والقوة بين جماعتين يخلق شعورا بالتعصب، ولاسيما لدى أفراد الجماعة المسيطرة، فمثلا، ينظر الأسياد الى العبيد باعتبارهم كسلى وغير مسؤولين وغير مبادرين. وتظهر هذه الأفكار لأن العبيد يعملون بموجب أوامر أسيادهم، فهم محرومون من فرصة إظهار أي

مبادرة أو مسؤولية (Secord and Backman 1974, 166). وفي تحليلهم لعلاقة الجماعة الاخرى بجماعة الفرد، يركز علماء آخرون على مدى تهديد الجماعة الاخرى لجماعة الفرد. فينظر الفرد الى جماعة، أو جماعات، أخرى من منطلق تأثيرها المحتمل على جماعته. فهو يتقرب من افراد جماعة ما بقدر ما يرى وما يتوقع من دعم هذه الجماعة لجماعته. كما انه يبتعد عن أفراد تلك الجماعة بقدر ما فيها من تهديد لجماعته (الفيصل 1995, 116). ويفسر Quillian (1995) تعصب أفراد الجماعة المسيطرة ضد الجماعة الخاضعة، أيضا، بسبب تهديدات تلك الجماعة لها. فالتعصب، من وجهة نظره، هو رد فعل دفاعي ضد التحدي، الصريح أو الضمني، لامتيازات الجماعة المسيطرة. وكلما زاد التهديد، الحقيقي أو المدرك، لامتيازات الجماعة المسيطرة زاد تعصب أفراد هذه الجماعة ضد المهددين لها من الخارج. ويزيد تهديد الجماعة الخاضعة (للجماعة المسيطرة) مع ازدياد حجمها النسبي، بسبب تعزز التعبئة السياسية فيها، من ناحية، وازدياد التنافس بين الجماعتين على الموارد النادرة، من ناحية ثانية. كما يزيد التهديد، في نظر افراد الجماعة المسيطرة، مع تردي الأوضاع الاقتصادية في المجتمع الواسع، بسبب اتهام الجماعة المسيطرة للجماعة الخاضعة بأنها سبب الأزمة (كبش فداء)، وازدياد التنافس على الموارد النادرة ايضا (Quillian 1995, 88 - 99).

ويمكن القول ان التفسير النفسي للتعصب وللصور النمطية يركز على العوامل النفسية للفرد، الذي يستعين بهذه الصور للتخفيف من حدة الخلل النفسي لديه أو للتعويض عن عجزه وضعف شخصيته. فعجز اليهود الشرقيين في اسرائيل عن الوصول الى مستوى اليهود الغربيين، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، يدفعهم الى تعزيز تعصبهم وعدوانيتهم ضد المواطنين العرب. أما التفسير الاجتماعي فيركز على البناء الاجتماعي للجماعة التي ينتمي إليها الفرد، وعلى مدى تهديد أو دعم الجماعة الأخرى، موضوعيا أو ذاتيا، لهذا البناء. أي ان تهديد الجماعة الاخرى لجماعة الفرد، سواء كان التهديد بنائيا أو قيميا، يزيد من تعصبه ضدها. فأحد الأسباب الرئيسية لتعصب اليهود في اسرائيل، شرقيين وغربيين، ضد المواطنين العرب، هو تصور اليهود ان العرب في اسرائيل يشكلون تهديدا للمجتمع الاسرائيلي وخطرا على أمن الدولة اليهودية. ونحن نرى ان أيا من هذين التفسيرين لا يفسر لوحده جميع حالات التعصب والصور النمطية، وان تبني احدهما يجب أن لا يرافق بالتقليل من أهمية الآخر.

صور الذات والآخر في العلاقات العربية اليهودية

لقد أجريت في اسرائيل عدة دراسات على صور الذات والآخر في نظر الشباب الاسرائيلي. ففي عام 1965 أجرى كلمن بنيميني، وهو عالم نفس في الجامعة العبرية في القدس، بحثا على صور الاسرائيلي والاميركي والالماني والعربي في نظر طلبة مدارس ثانوية يهودية. ووجد بنيميني ان صورة الاسرائيلي هي إيجابية، فالاسرائيلي يتسم بأنه إيجابي، اجتماعي، ذكي، رجولي، متفائل، يعترف بالجميل، جماعي، جيد، واسع الأفق، عادي، جديد، في الوقت المناسب، جميل، منتصب، سريع، صحي، قوي، نشيط، ناجح، مهم

وحار. أما صورة العربي فكانت سلبية، وباستثناء اعتداله بصفتي الرجولة والحرارة فإنه يتسم بالصفات السلبية الآتية: قديم جدا، ثقيل، شديد، صعب، ناكر للجميل، أناني، سلبي، سيئ، ضيق الأفق، ليس في الوقت المناسب، قبيح، أحدب، قصير، بطيء، راكد، غير ناجح، وغير مهم. (بنيميني 1969, 363). ومن الجدير ذكره ان صورة الاميركي كانت الأكثر إيجابية، تليها صورة الاسرائيلي، ثم صورة الالماني وأخيرا صورة العربي. وهكذا فإن الشباب الاسرائيلي يحمل صورة للعربي أسوأ من الصورة التي يحملها للألماني. وقد يعود ذلك، بالأساس، الى معاصرة هؤلاء الشباب للصراع العربي الاسرائيلي وعدم معاصرتهم لفظائع النازية ضد اليهود خلال الحرب العالمية الثانية.

وهكذا، فإن صورة العربي السلبية تعود بالأساس الى تصور اليهود ان العرب، والمواطنين العرب في اسرائيل ايضا، يريدون القضاء على الدولة اليهودية. هذا فضلا عن ان وسائل الإعلام الاسرائيلية مليئة بالتصريحات والكتابات العنصرية المعادية للعرب، التي يطلقها بعض الكتاب والزعماء الاسرائيليين. من هذه التصريحات نذكر مثلا تصريح رفائيل ايتان زعيم حركة «تسومت» اليمينية الذي وصف العرب «كصراصير يجب إبادتها». كذلك فإن الأدب العبري، الذي يدرسه الطلبة اليهود، يعرض صورة سلبية للعرب. فمثلا، يشير الكاتب موشيه سطابيسكي في رواية له الى «ان العرب لا يعرفون أصول النظافة والوقاية الصحية، وان عادة الاستحمام غير مألوفة لديهم باستثناء غسل بعض أعضاء الجسم من أجل الصلاة. كما ان غسل اليدين بعد تناول الطعام يقتصر على بعض الأفراد فقط». أما الكاتب موشيه شمير فيعرض صورة مضحكة عن العربي الذي يستحم فيقول «ما زلت أذكر تلك الساعة عندما رأيت عامل البحر العربي وهو يغتسل، فقد فتح صنبور الماء وأدخل قليلا من الماء الى فمه، ثم أدخل أصابع يده في فمه وأخذ يفرك أسنانه، ثم تناول بعد ذلك حفنة من الرمل والوحل وأخذ يفرك بها جسده لمدة طويلة» (ابو عيطة 1988, 7–10). وهكذا فإن صورة العربي المشوهة، كما تنعكس بوسائل الإعلام والأدب العبري، تغذي المواقف العدائية التي يحملها الشباب الاسرائيلي ضد العرب.

ولمعرفة مدى تغير صورة الذات والآخر في نظر الشباب الاسرائيلي، كرر بنيميني دراسته في أوقات مختلفة (أعوام 1968 و1974 و1979و 1990و1994). ووجد الباحث انه في أعقاب حرب حزيران (يونيو) عام 1967 أصبحت صورة الاسرائيلي أكثر إيجابية (ارتفع التقييم الاجمالي المتوسط من 5,0 الى 5,5 على سلم يتكون من 7 درجات) وصورة العربي أكثر سلبية (انخفض التقييم من 4,3 الى 1,3). أما بعد حرب اكتوبر عام 1973 فعادت صورة الاسرائيلي الى ما كانت عليه قبل حرب حزيران 1967 (تقييم متوسط 5,0)، وتحسنت قليلا صورة العربي (تقييم متوسط 3,7)، الأمر الذي أدى الى تقلص الفجوة بين الصورتين. وفي عام 1979، وبعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر واسرائيل، لم يحدث تغيير أساسي على صورة الاسرائيلي والعربي بالمقارنة مع عام 1974 (التقييم المتوسط للإسرائيلي 5,0 وللعربي 3,6) (بنيميني 1980، 69 ـ 70). وفي الانتفاضة هبطت أكثر صورة العربي في نظر الشباب الاسرائيلي (تقييم متوسط 3,0).ويؤكد الباحث الاسرائيلي بنيميني ان هذه الصورة تحسنت قليلا وعادت الى وضعها السابق في أعقاب الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي (تقييم متوسط 3,5 في عام

1994) (مقابلة شخصية مع بنيميني بتاريخ 2/4/1995).

مما تقدم يتضح ان صور الذات والآخر لدى الشباب الاسرائيلي تتأثر بأحداث وتطورات عسكرية وسياسية مختلفة. فصورة العربي لدى الاسرائيليين هي سلبية بمجملها، لكنها في ضوء أحداث معينة أصبحت أكثر سلبية وفي ضوء أحداث أخرى أصبحت أقل سلبية.

ومع ان الفروق ضئيلة في نظر الاسرائيليين بين صور العربي من هذه الدولة أو تلك، فإن أبحاث بنيميني الأخيرة تشير الى ان صورة العربي داخل اسرائيل أقل سلبية من صور بقية العرب. كذلك فإن صورة العربي المصري، منذ اتفاقيات كامب ديفيد، أصبحت أقل سلبية من صورة الفلسطيني من الضفة والقطاع، ومن صورة العربي السوري (بنيميني، 1980, 37 – 72).

هذه الصورة السلبية للعربي تجعل الاسرائيليين يرفضون ربط علاقات اجتماعية مع العرب، وحتى مع المواطنين العرب في اسرائيل. فهنالك عدد من الدراسات التي أثبتت ان أغلب الاسرائيليين ليسوا على استعداد لمصادقة عرب أو لمجاورة عرب، أو للعمل في مكتب واحد مع عرب (Hofman 1972; Peres, 1971, Smooha 1992). وأثبتت بعض هذه الدراسات ان أغلب اليهود لا يثقون بالمواطنين العرب في اسرائيل، بل يعتبرونهم خطرا على الدولة ويؤيدون فرض قيود أمنية عليهم (Smooha 1992, 145). كذلك فإن أغلب الشباب الاسرائيلي يتحفظ اليوم من عملية السلام وبشكل خاص مع الفلسطينيين، ويفضل بقاء المستوطنات اليهودية في المناطق المحتلة على السلام مع الفلسطينيين، ويؤيد أيضا تهجير الفلسطينيين الى الخارج. (بنيميني 1994، 4 – 8).

بعد أن أوضحنا ان صورة العربي هي سلبية بمجملها في نظر الشباب الاسرائيلي، نتناول الآن صورة الاسرائيلي في نظر الشباب الفلسطيني. في عام 1972 أجرى يوحنان هوفمان، وهو عالم نفس في جامعة حيفا، بحثا على صور الذات والآخر لدى طلبة مدارس ثانوية عرب في اسرائيل وفي الضفة الغربية. وأظهر البحث ان صورة اليهودي الإسرائيلي لدى الشباب الفلسطيني، داخل اسرائيل، تحتل درجة متوسطة، وهي أفضل من الصورة التي يحملها الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية. فالفلسطيني داخل اسرائيل وصف اليهودي الاسرائيلي بأنه حكيم، متقدم، عملي، ثابت، متفائل، متحرر، سعيد وقوي. أما الفلسطيني في الضفة الغربية فوصف اليهودي بأنه حكيم، متقدم، ومتفائل من ناحية، وعنيد، أناني، وغير مستقيم من ناحية ثانية. (هوفمان 1974، 319). هذا يعني ان شباب الضفة الغربية يحملون نظرات مزدوجة الى اليهودي الاسرائيلي، فهو إيجابي في صفاته الذهنية لكنه سلبي في تعامله مع الآخرين. وهكذا، فإن صورة الاسرائيلي لدى الشباب الفلسطيني، حتى في الضفة الغربية، هي أفضل من صورة العربي لدى الشباب الاسرائيلي. لذلك ليس غريبا ان يكون الفلسطينيون، وبشكل خاص المتواجدون داخل اسرائيل، أكثر استعدادا من اليهود للتعايش مع الطرف الآخر وربط علاقات اجتماعية معه (Mi' ari 1989).

وبعد بحث هوفمان عام1972، لم تجر أبحاث جديدة، حسب معرفتنا المتواضعة، على صور الذات والآخر لدى الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية. وفي ضوء التطورات السياسية الأخيرة، وبشكل خاص الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، رأينا انه من المفيد ان ندرس الصور التي يحملها الشباب الفلسطيني لذاته وللآخر، وبخاصة للعربي والفلسطيني والاسرائيلي.

أسلوب البحث

أ ـ مشكلة البحث: في هذا البحث سنحاول الاجابة عن الأسئلة الآتية:

1 ـ ما الصورة التي يرسمها الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية لذاته ولبعض الشخصيات الأخرى (الفلسطيني، العربي، واليهودي الاسرائيلي)؟

2 ـ هل تختلف صورة الفلسطيني في الضفة الغربية عن صورة الفلسطيني في قطاع غزة وعن صورة الفلسطيني داخل اسرائيل؟

3 ـ هل تتأثر الصورة ببعض المتغيرات الأساسية، مثل الجنس ومكان السكن ودخل الأسرة والتدين والتسيس والانتماء الحزبي؟

4 ـ هل تؤثر الصورة التي يحملها الشاب الفلسطيني للشخصية اليهودية على استعداده للتعايش مع اليهود الاسرائيليين؟

ب ـ المتغيرات وقياسها: المتغير الرئيسي في هذا البحث هو الصورة التي يحملها الشاب الفلسطيني على ذاته وعلى كل شخص ممن يلي: العربي من الضفة الغربية، العربي من قطاع غزة، العربي داخل إسرائيل، العربي بشكل عام، واليهودي الإسرائيلي. وصورة كل شخص تم قياسها بواسطة تقييم ذلك الشخص حسب ثلاث صفات ونقائضها: عقلاني وغير عقلاني، شجاع وغير شجاع، وعدواني وغير عدواني. وكل صفة ونقيضها تدرجا على خمسة خيارات. فمثلا عقلاني وغير عقلاني تدرجا كالآتي: غير عقلاني بالمرة، غير عقلاني، عقلاني نوعا ما، عقلاني، وعقلاني جدا. وبطريقة متشابهة تم تدريج الصفتين الأخريين.

وقد اختيرت الصفات الثلاث المذكورة لتمثل جوانب مختلفة في الشخصية. فالعقلانية تشير الى السلوك الذهني للشخص، والعدوانية الى تعامله مع الآخرين، والشجاعة الى قبوله اجتماعيا. وتم احتساب صورة اجمالية لكل شخصية بواسطة جمع تقييمات الشخصية على الصفات الثلاث وقسمة حاصل الجمع على ثلاثة (عدد الصفات).

وتم قياس الاستعداد للتعايش مع اليهود بواسطة الأسئلة الآتية:

ـ هل أنت مستعد (أو مستعدة) للعمل في مكتب واحد مع يهود؟

ـ هل أنت مستعد (أو مستعدة) لمصادقة يهود (لزيارتهم في بيوتهم وزيارتك في بيتك)؟

ـ هل انت مستعد (أو مستعدة) للسكن في بيت جيرانه يهود؟

ـ هل أنت مستعد (أو مستعدة) للزواج من يهودية (أو يهودي)؟

وأما الاجابات عن هذه الأسئلة فتدرجت على خمسة خيارات: غير مستعد بالمرة، غير مستعد، مستعد نوعا ما، مستعد، طبعا مستعد. وكذلك تم احتساب صورة اجمالية لكل شخصية؛ فقد احتسب الاستعداد الاجمالي للتعايش مع اليهود بواسطة جمع درجات الاستعداد في الميادين الاربعة (العمل، المصادقة، المجاورة، والزواج)، وقسمة حاصل الجمع على اربعة.

وهنالك بعض المتغيرات المتعلقة بالخلفية الاجتماعية للشخص (background variables) وهي: الميل السياسي والتسيس والتدين وعدد الساعات المعتمدة ومستوى تعليم والدي الطالب ودخل اسرته.

والميل السياسي تم قياسه بواسطة السؤال: «لو جرت اليوم انتخابات عامة للمجلس الفلسطيني وشاركت فيها كل الفصائل والأطر السياسية الفلسطينية، لمن تصوت؟». وصنفت الاحزاب والفصائل المختلفة الى اربعة تيارات رئيسية هي: المستقلون، الاسلاميون (مؤيدو حماس والجهاد الاسلامي)، مؤيدو منظمة فتح (التي يتزعمها السيد ياسر عرفات)، والماركسيون (مؤيدو الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحزب الشعب).

وتم قياس التسيس بواسطة سؤالين: «هل اعتقلت خلال الانتفاضة؟» و«هل أصبت من قبل قوات الاحتلال خلال الانتفاضة؟». والمسيس في هذا البحث هو الذي اعتقل و/أو أصيب خلال الانتفاضة. ومن الواضح ان هذا التعريف الاجرائي للتسيس لا يشمل الطلبة المسيسين، الذين لم يعتقلوا ولم يصابوا خلال الانتفاضة. وحيث ان نسبة هؤلاء قليلة، كما نعتقد، فيبقى صدق هذا التعريف مقبولا.

وتم قياس التدين بواسطة السؤال: «هل تصلي؟». وكان على المبحوث ان يختار أحد الخيارات الاربعة الآتية: لا يصلي بالمرة، يصلي بعض الأوقات، يصلي أغلب الأوقات، ويصلي كل الأوقات.

وتم قياس مكان السكن بواسطة السؤال المباشر «أين تسكن؟»، وكان على المبحوث ان يختار أحد الخيارات الثلاثة الآتية: مدينة، قرية، ومخيم. وعدد الساعات المعتمدة تم قياسه أيضا بواسطة سؤال مباشر «كم عدد الساعات المعتمدة التي تنهيها مع نهاية هذا الفصل؟». وأقفل هذا السؤال بواسطة الفئات الآتية: حتى 30 ساعة، 31 ـ 60، 61 ـ 90، 91 ـ 120، 121 ساعة فأكثر. أما متغير مستوى تعليم الاب ومستوى تعليم الأم فقد تم قياسهما بواسطة السؤال «ما هو عدد سنوات الدراسة التي أنهاها الأب؟» و«ما هو عدد سنوات الدراسة التي أنهتها الأم؟». وتم إقفال هذين السؤالين كالآتي: 0 ـ 3 سنوات، 4 ـ 6، 7 ـ 9، 10 ـ 12، 13 سنة فأكثر. وأخيرا تم قياس دخل الاسرة الشهري بواسطة السؤال المباشر «ما هو الدخل الشهري لأسرتك بالدينار (من جميع مصادر الدخل)؟». وتم

إقفال السؤال بواسطة 9 فئات تبدأ بـ «أقل من 200 دينار» وتنتهي بـ «900 دينار فأكثر».

ج ـ العينة: تم جمع البيانات على عينتين عشوائيتين من طلبة جامعة بيرزيت. العينة الأولى شملت 226 طالبا وطالبة (حوالي 12٪ من مجموع طلبة الجامعة في الفصل الأول للعام الدراسي 93/1994)، وتم جمع البيانات عليها في شهر كانون الثاني (يناير) 1994. والعينة الثانية شملت 270 طالبا وطالبة (حوالي 11٪ من مجموع طلبة الجامعة في الفصل الثاني من العام الدراسي نفسه)، وتم جمع البيانات عليها في شهر حزيران (يونيو) 1994.

في البداية تقرر اجراء البحث على العينة الأولى فقط. ولكن، وبعد البدء بتطبيق الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي ودخول قوات الشرطة الفلسطينية منطقتي غزة وأريحا في شهري أيار وحزيران (مايو ويونيو) عام 1994، تقرر إعادة البحث على عينة ثانية لمعرفة إذا ما حدث تغيير على سلوك الطلبة السياسي، وبشكل خاص مواقفهم من حل النزاع الفلسطيني الاسرائيلي. وقام بعملية جمع البيانات من أفراد العينتين طلبة مادة «اساليب البحث الاجتماعي»، الذي درسه الكاتب في الفصلين الأول والثاني للعام الدراسي 93/1994.

ومن الجدير ذكره ان العينتين المذكورتين عشوائيتان منتظمتان، وقد تم اختيارهما بواسطة الكمبيوتر من مكتب التسجيل والقبول في الجامعة. هذا يعني ان العينتين ممثلتان لطلبة الجامعة، وربما لطلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

وفي ما يلي نوضح بعض خصائص العينة الاجمالية، أي مجموع طلبة العينتين بعد دمجهما:

الجنس: يشكل الذكور 63٪ من العينة والإناث 37٪. الديانة: يشكل الطلبة المسلمون 86,8٪، والمسيحيون 11,6٪، و«غير ذلك» 1,6٪. مكان السكن: يسكن 48,8٪ من الطلبة في مدن، 40,3٪ في قرى، و10,9٪ في مخيمات لاجئين. كذلك المنطقة الجغرافية: يسكن 54,4٪ من الطلبة في منطقة الوسط (رام الله، القدس، بيت لحم)، 24,5٪ في منطقة الشمال (نابلس، جنين، طولكرم)، 9,7٪ في منطقة الجنوب (الخليل) و11,4٪ في قطاع غزة. أما مهنة الأب: فيعمل 18,9٪ من آباء الطلبة مزارعين، 20,8٪ عمالا، 33,6٪ موظفين أو أصحاب مهن جامعية، 24٪ تجارا، و2,6٪ «غير ذلك».

وهكذا، فإن توزيع العينة حسب الديانة ومكان السكن يقترب كثيرا من توزيع مجموع السكان حسب هذين المتغيرين. وتوزيع العينة حسب المنطقة الجغرافية يوضح انه، وعلى الرغم من التمثيل الزائد لمنطقة الوسط في العينة، فإن بقية المناطق ممثلة ايضا فيها. أما توزيع آباء الطلبة حسب مهنهم، فإنه يوضح ان الآباء المزارعين ممثلون في العينة تقريبا وفق نسبتهم في القوى العاملة. كذلك، فإن بقية الطبقات ممثلة بشكل أو بآخر في العينة; فالآباء العمال ممثلون فيها بحوالي نصف نسبتهم، والموظفون والتجار بحوالي ضعفي نسبتهم، بين القوى العاملة. وهكذا، فإن هذه الخصائص للعينة تجعلنا نفترض ان نتائج هذا البحث يمكن تعميمها ليس فقط على

بقية الطلبة وإنما، الى حد ما، على مجموع السكان البالغين أيضا.

د ـ تحليل البيانات: بسبب عدم وجود فروق أساسية في موضوع البحث، بين عينتي كانون ثاني (يناير) وحزيران (يونيو) 1994، تقرر دمج العينتين وتحليل بياناتهما معا.

ويرتكز التحليل على مقارنة التقييمات المتوسطة (أوساط حسابية) للشخصيات المختلفة وعلى فحص ارتباطات هذه التقييمات (معاملات ارتباط «بيرسون») بعدد من المتغيرات،

النتائج

أ ـ صور الذات والآخر: يعرض جدول رقم (1) الصور المتوسطة للذات والآخر في نظر طلبة جامعة بيرزيت. ويتضح من هذا الجدول ان الشاب الفلسطيني يقيم ذاته بشكل إيجابي. فهو يعتبر نفسه عقلانيا وشجاعا وغير عدواني. ومن الجدير ذكره ان هذه الصفات ايجابية في نظر الشاب الفلسطيني ايضا، فهو يحب ان يكون عقلانيا وشجاعا وغير عدواني. هذا يعني ان الشاب الفلسطيني راض عن شخصيته فهو ينسب إليها صفات محببة وربما مثالية. ويعتقد ان هذه ظاهرة عامة، فأغلب الناس يقيمون أنفسهم إيجابيا.

جدول رقم (1)

صور الذات والآخر في نظر طلبة جامعة بيرزيت حسب المنطقة الجغرافية التي جاء منها الطلبة، 1994 (أوساط حسابية)*

	عقلاني			شجاع			غير عدواني (أو مسالم)		
	مجموع	الضفة	غزة	مجموع	الضفة	غزة	مجموع	الضفة	غزة
أنت كما تحب أن تكون	4,4+	4,3+	4,6+	4,4+	4,4+	4,5+	4,2+	4,2+	4,4+
أنت في الواقع	3,8+	3,7+	3,8+	3,5+	3,5+	3,5+	4,0+	4,1+	3,9+
عربي من الضفة الغربية	3,2+	3,2+	3,5+	3,7+	3,8+	3,4+	3,5+	3,5+	3,7+
عربي من قطاع غزة	2,9	2,9	3,1+	4,2+	4,2+	4,3+	3,0+	3,0+	3,1+
عربي من إسرائيل	3,1+	3,0+	3,3+	2,6	2,6	2,6	3,7+	3,6+	3,7+
عربي بشكل عام	2,8	2,8	2,8	2,7	2,7	2,6	3,5+	3,4+	3,6+
يهودي من إسرائيل	3,4+	3,3+	3,7+	2,2	2,2	2,4	1,9-	1,9-	1,8-

* كل صفة تدرجت الى خمسة خيارات، 1 مثل السلب (غير عقلاني بالمرة، غير شجاع بالمرة، وعدواني جدا) وخيار 5 مثل الايجاب (عقلاني جدا، شجاع جدا، وغير عدواني بالمرة).

الاشارات التي تسبق بعض الأرقام تمثل اتجاه التقدير وقوته كما يلي:

حتى 2 .0 (تقدير سلبي) −

2,1 − 2 .9 (تقدير متوسط)

3 .0 فأكثر (تقدير إيجابي) +

ويتضح من جدول رقم (1) ايضا ان صورة الفلسطيني، في نظر طلبة جامعة بيرزيت، هي أكثر إيجابية من صورة العربي بشكل عام، ومن صورة اليهودي الاسرائيلي. مع ذلك، فهنالك بعض الاختلاف في صورة الفلسطيني من التجمعات الفلسطينية الثلاثة، الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل. فصورة الفلسطيني من الضفة الغربية (عقلاني وشجاع وغير عدواني) هي الأكثر ايجابية، تليها صورة الفلسطيني من قطاع غزة (متوسط في عقلانيته، شجاع، وغير عدواني). وصورة الفلسطيني داخل اسرائيل (عقلاني، متوسط في شجاعته، وغير عدواني) هي الأقل إيجابية.

ومن الواضح ان صورة «العربي بشكل عام» أقل إيجابية من صورة الفلسطيني، وهي تميل الى الاعتدال. فالعربي متوسط في عقلانيته، متوسط في شجاعته، وغير عدواني. أما صورة اليهودي الاسرائيلي فهي الأقل إيجابية من صور الشخصيات المختلفة، فاليهودي عقلاني ومتوسط في شجاعته لكنه عدواني. هذه الصورة تنسجم مع صورة الاسرائيلي في نظر طلاب مدارس ثانوية عرب في الضفة الغربية، التي توصل إليها يوحنان هوفمان عام 1972 (حكيم ومتقدم ومتفائل لكنه عنيد وأناني وغير مستقيم). وهكذا، فإن صورة الاسرائيلي ليست سلبية بمجملها، ففيها صفات إيجابية (السلوك الذهني) وأخرى سلبية (التعامل مع الآخرين). ومن الجدير ذكره ان صورة اليهودي الاسرائيلي في نظر الشباب الفلسطيني، وهي صورة تميل الى الاعتدال، هي أفضل من صورة العربي، السلبية بمجملها، التي يحملها الشباب الاسرائيلي. قد يعني ذلك ان نظرة الشباب الفلسطيني الى الآخر هي أكثر واقعية، او اقل تعصبا، من نظرة الشباب الاسرائيلي.

ويستدل من جدول رقم (1) ايضا ان الطلبة القادمين من قطاع غزة لا يختلفون، بشكل أساسي، عن اخوانهم طلبة الضفة الغربية في تقييمهم للشخصيات المختلفة. فكلا الفريقين يقيّم العربي ابن قطاع غزة بأنه أشجع وأكثر عدوانية وأقل عقلانية من ابن الضفة الغربية. ويعود تقييم ابن غزة بأنه أشجع وأكثر عدوانية الى اشتداد مقاومة الاحتلال الاسرائيلي في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية خلال الانتفاضة. أما تقييم ابن الضفة الغربية بأنه أكثر عقلانية، فقد يعود الى ان سكان الضفة الغربية، بشكل عام، أكثر تحررا من بعض القيود والضوابط الاجتماعية الموروثة.

ب ـ الصور الاجمالية وارتباطاتها: بعد ان أوضحنا تقييم المبحوثين للشخصيات المختلفة، حسب كل صفة على انفراد، نوضح الآن الصور الاجمالية التي يحملونها لهذه الشخصيات. وتم احتساب الصورة الاجمالية نتيجة جمع تقييمات الشخصية على الصفات الثلاث (العقلانية، الشجاعة، وانعدام العدوانية) وقسمتها على ثلاثة (عدد الصفات). جدول رقم (2) يعرض الصور الاجمالية للشخصيات المختلفة حسب المنطقة الجغرافية، الجنس، مكان السكن، الميل السياسي، والتسيس.

جدول رقم (2)

الصور الاجمالية للذات والاخر في نظر طلبة جامعة بيرزيت حسب المنطقة الجغرافية والجنس ومكان السكن والميل السياسي والتسيس، 1994 (اوساط حسابية)*

		المنطقة		الجنس		مكان السكن			الميل السياسي				التسيس	
	المجموع	الضفة	غزة	ذكور	اناث	مدينة	قرية	مخيم	مستقلون	اسلاميون	فتح	ماركسيون	لم يعتقل ولم يصب	اعتقل و/او اصيب
انت كما تحب ان تكون	4.3	4.3	4.5	4.3	4.4	4.4	4.3	4.4	4.2	4.4	4.3	4.3	4.3	4.3
انت في الواقع	3.8	3.8	3.7	3.8	3.8	3.8	3.7	3.8	3.8	3.8	3.8	3.7	3.8	3.7
عربي من الضفة الغربية	3.5	3.5	3.6	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5	3.4	3.5	3.5
عربي من قطاع غزة	3.4	3.4	3.5	3.4	3.4	3.3	3.4	3.4	3.4	3.5	3.4	3.2	3.4	3.4
عربي من اسرائيل	3.1	3.1	3.2	3.1	3.1	3.0	3.1	3.3	3.2	3.1	3.1	3.1	3.1	3.1
عربي بشكل عام	3.0	3.0	3.0	3.0	2.9	2.9	3.0	3.1	3.0	3.0	3.0	2.9	2.9	3.0
يهودي من اسرائيل	2.5	2.5	2.6	2.5	2.5	2.6	2.4	2.7	2.7	2.1	2.5	2.6	2.5	2.5
العدد الاجمالي **	**496**	**437**	**56**	**311**	**183**	**242**	**200**	**54**	**74**	**61**	**164**	**98**	**323**	**173**

* الصورة الاجمالية في هذا البحث تساوي:

$$\frac{\text{درجة العقلانية} + \text{درجة الشجاعة} + \text{درجة انعدام العدوانية}}{3}$$

** حاصل جمع تكرارات المنطقة والجنس 493 و 494 على التوالي ، وهو لا يصل الى 496 (مجموع العينة) بسبب "عدم الاجابة" عن السؤال (missing data). أما حاصل جمع تكرارات متغير الميل السياسي فهو 397 فقط ، واستثنى الباقون (99 مبحوثا) بسبب كونهم فئة غير متجانسة سياسيا (25 شخصا لم يجيبوا عن السؤال ، 26 أجابو أنهم لن يشاركوا في عملية التصويت ، 39٪ أجابو انهم سيصوتون لاكثر من حزب واحد ، 5 سيصوتون لتنظيم "فدا" (المنشق عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين) و 4 أشخاص سيصوتون لجماعة "ابو موسى " (المنشقه عن فتح).

من الواضح ان الصفات الثلاثة (العقلانية، الشجاعة، وانعدام العدوانية) هي قيم محببة لدى الشباب الفلسطيني، فهو يحب ان يتحلى بهذه الصفات، ولذلك فهو يمنح ذاته المثالية، أي الذات كما يحب ان تكون، أعلى التقييمات الاجمالية (تقييم متوسط 4,3 على سلم مكون من 5 درجات). ويلي الذات المثالية من حيث التقييم الاجمالي، وحسب الترتيب، الذات الواقعية (تقييم 3,8)، عربي من الضفة الغربية (3,5)، عربي من قطاع غزة (3,4)، عربي داخل اسرائيل (3,1)، عربي بشكل عام (3,0)، وأخيرا يهودي اسرائيلي (2,5). وغني عن القول ان الفروق ضئيلة بين الصورة الاجمالية التي يحملها المبحوثون لابن الضفة الغربية ولابن قطاع غزة. كذلك، فإن الصورة الاجمالية التي يحملونها للفلسطيني داخل اسرائيل، هي أقل إيجابية من صورة الفلسطيني في الضفة والقطاع، وهي تقترب أكثر الى صورة العربي بشكل عام. يبدو ان اعتراف القيادة الفلسطينية بأن الفلسطينيين داخل اسرائيل هم مواطنون اسرائيليون، وليسوا موضوعا للمفاوضات عند التفاوض على الحل النهائي للقضية الفلسطينية، قد أسهم في رسم صورة مختلفة لهم في أذهان الشباب الفلسطيني في الضفة والقطاع.

هل تختلف الصور الاجمالية للشخصيات المختلفة، حسب متغيرات المنطقة والجنس ومكان السكن والميل السياسي والتسيس؟ يوضح جدول (2) انه لا توجد فروق كبيرة في الصور الاجمالية حسب هذه المتغيرات. ومع ذلك، يلاحظ ان الصورة الاجمالية التي يحملها الطلبة من ابناء المخيمات للعربي داخل اسرائيل (تقييم 3,3) هي أكثر إيجابية من الصورة التي يحملها الطلبة القادمون من المدن (3,0)، واولئك القادمون من القرى (3,1). ويعود ذلك الى العلاقات القرابية والتاريخية والثقافية التي تربط الفلسطينيين، الذين بقوا في اسرائيل بعد قيامها عام 1948، مع الفلسطينيين الذين نزحوا خلال الحرب الى منطقتي الضفة الغربية (التي ضمت في ما بعد الى الاردن) وقطاع غزة (الذي وضع تحت الإدارة المصرية). كما يلاحظ ان الصورة الاجمالية لليهودي الاسرائيلي التي يحملها طلبة المخيمات (2,7) هي أفضل من تلك الصورة التي يحملها الطلبة الآخرون، وبشكل خاص طلبة القرى (2,4). وقد يعود ذلك الى اختلاط أبناء المخيمات بالإسرائيليين أكثر من غيرهم، بسبب ازدياد نسبة العاملين في اسرائيل بين ابناء المخيمات منها بين ابناء القرى والمدن. فعلى عكس القرى والمدن، حيث تتوفر بعض فرص العمل (في الأرض أو في المؤسسات التجارية والصناعية)، تكاد تنعدم فرص العمل داخل المخيم، فتتوجه أغلب الأيدي العاملة فيه للعمل داخل اسرائيل.

ويوضح جدول رقم (2) ان مؤيدي التيارات السياسية المختلفة لا يختلفون جوهريا في الصور الاجمالية التي يحملونها للذات وللفلسطيني من التجمعات الثلاثة، وللعربي بشكل عام، لكنهم يختلفون في الصورة الاجمالية التي يحملونها لليهودي الاسرائيلي. فصورة اليهودي التي يحملها الاسلاميون (مؤيدو حماس والجهاد الاسلامي) هي الأقل إيجابية (تقييم 2,1). يبدو ان ذلك يعود الى رفع الاسلاميين لشعار «الدولة الاسلامية في كل فلسطين»، ومعارضتهم لوجود دولة يهودية على أي جزء من فلسطين.

جدول رقم (3)

معاملات ارتباط "بيرسون" بين الصور الاجمالية المختلفة وبين هذه الصور وعدد من المتغيرات الاساسية ، 1994+

	انت كما تحب ان تكون	انت في الواقع	عربي من الضفة الغربية	عربي من قطاع غزة	عربي من اسرائيل	عربي بشكل عام	يهودي من اسرائيل
صور اجمالية :							
انت كما تحب ان تكون	1.00						
انت في الواقع	0.38**	1.00					
عربي من الضفة الغربية	0.28**	0.27**	1.00				
عربي من قطاع غزة	0.26**	0.23**	0.69**	1.00			
عربي من اسرائيل	0.11	0.12*	0.34**	0.32**	1.00		
عربي بشكل عام	0.11	0.13*	0.49**	0.45**	0.39**	1.00	
يهودي من اسرائيل	−0.02	−0.02	−0.12*	0.06	0.15**	0.05	1.00
متغيرات اساسية :							
عدد الساعات المعتمدة	−0.04	−0.08	−0.12*	−0.11*	−0.15*	−0.13*	−0.06
مستوى تعليم الاب	−0.04	−0.02	−0.03	−0.04	−0.07	−0.09	0.05
مستوى تعليم الام	0.07	0.03	0.00	−0.01	−0.01	−0.05	0.06
دخل الاسرة	−0.04	0.01	−0.03	0.00	−0.06	−0.01	−0.08
التدين (الصلاة)	0.12*	0.09	0.13*	0.17**	0.02	0.05	−0.19**

+ تتراوح قيمة معامل الارتباط بين +1 و −1 ، الاولى تمثل ارتباطا طرديا تاما والثانية تمثل ارتباطا عكسيا تاما. أما قيمة الصفر فتمثل انعدام الارتباط . عادة تأخذ قيمة معامل الارتباط بين متغيرين شكل كسر مئوي.

* العلاقة ذات دلالة احصائية على مستوى 0.01 ($P \leq 0.01$). هذا يعني ان احتمال ان تكون العلاقة صدفة لا يزيد على 0.01 .

** العلاقة ذات دلالة احصائية على مستوى 0.001 ($P \leq 0.001$). أي ان احتمال ان تكون العلاقة صدفة لا يزيد على 0.001 .

ويعرض جدول رقم (3) معاملات ارتباط «بيرسون» بين الصور الاجمالية المختلفة، وكذلك بين هذه الصور وعدد من المتغيرات الأساسية. ويوضح الجدول في الجزء الاسفل منه ان الصور الاجمالية للشخصيات المختلفة لا تتأثر جوهريا بمستوى تعليم الاب ومستوى تعليم الام ودخل الأسرة، ولكنها تتأثر بتدين الطالب وبعدد الساعات المعتمدة (أو بالسنة الدراسية التي أنهاها). فمع ازدياد تدين الطالب، تتحسن أكثر، في نظره، الصورة الاجمالية للشخصية الفلسطينية من الضفة الغربية وقطاع غزة، وتسوء أكثر، في نظره أيضا، الشخصية اليهودية. وواضح ان هذه النتيجة تنسجم مع تردي الصورة الاجمالية التي يحملها الاسلاميون لليهودي الاسرائيلي. أما بالنسبة لعدد الساعات المعتمدة (أو السنوات الدراسية التي أنهاها الطالب) فمع تقدم الطالب في الدراسة الجامعية يزيد نقده لشخصيات العربي من الضفة الغربية والعربي من قطاع غزة والعربي داخل اسرائيل والعربي بشكل عام، وتصبح الصورة الاجمالية التي يحملها لهذه الشخصيات أقل إيجابية . وقد يشير ذلك الى تعزز نقد الطالب لمجتمعه وثقافته، مع تقدمه في الدراسة الجامعية.

ج ـ الارتباطات المتبادلة بين الصور الاجمالية المختلفة: يوضح الجزء الأعلى من جدول رقم (3) ان الصور الاجمالية للشخصيات المختلفة، باستثناء اليهودي الاسرائيلي، ترتبط طرديا مع بعضها. أي ان الطلبة الذين يحملون صورة ايجابية لاحدى هذه الشخصيات يحملون، بشكل عام، صورا إيجابية للشخصيات الأخرى. والعكس صحيح، أي ان الطلبة الذين يقيمون سلبيا احدى هذه الشخصيات يقيمون سلبيا، بشكل عام، الشخصيات الأخرى. ويلاحظ بشكل خاص ارتباط تقييم الذات طرديا مع تقييم الشخصيات الأخرى. فمع تحسن تقييم الطالب لذاته، وبشكل خاص ذاته الواقعية، يتحسن تقييمه للشخصيات الأخرى، ما عدا تقييمه للشخصية اليهودية الذي يبقى ثابتا.

ويلاحظ ان الصورة الاجمالية لليهودي الاسرائيلي ترتبط طرديا فقط مع الصورة الاجمالية للفلسطيني داخل اسرائيل (معامل ارتباط 0,15). أي ان الطلبة الذين يقيمون إيجابيا شخصية اليهودي الاسرائيلي يقيمون إيجابيا، بشكل عام، شخصية الفلسطيني داخل اسرائيل، والعكس صحيح. فتقييم سلبي للشخصية اليهودية يرافق، بشكل عام، بتقييم سلبي للشخصية الفلسطينية داخل اسرائيل. وقد يشير ذلك الى ان الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية يحمل للفلسطينيين في اسرائيل صورة مميزة اكتسبت بعض ملامح الشخصية اليهودية (مثل متوسط في شجاعته وعقلاني). من ناحية أخرى، يلاحظ ان الصورة الاجمالية لليهودي الاسرائيلي ترتبط عكسيا بصورة الفلسطيني من الضفة الغربية (معامل ارتباط ـ 0,12). أي ان صورة إيجابية للفلسطيني في الضفة الغربية ترافق، بشكل عام، بصورة سلبية لليهودي الاسرائيلي. ومع ان الارتباط ضعيف بين الصورتين، إلا انه قد يشير الى وجود بعض التناقض بينهما.

د ـ صورة اليهودي والاستعداد للتعايش معه: أوضحنا سابقا ان صورة اليهودي الاسرائيلي، في نظر الشباب الفلسطيني، هي الأقل إيجابية بين صور الشخصيات التي شملها البحث. مع ذلك، فصورة اليهودي الاجمالية، وهي متوسط تقييمه على الصفات الثلاث المذكورة، ليست سلبية بل معتدلة (تقييم اجمالي 2,5 على سلم مكون من 5 درجات). والسؤال الآن هو: هل هنالك علاقة بين الصورة التي يحملها الشباب الفلسطيني لليهودي الاسرائيلي والاستعداد للتعايش معه؟

جدول رقم (4)
معاملات ارتباط (بيرسون) بين صور اليهودي الاسرائيلي
والاستعداد للتعايش معه، 1994 (1)

صورة اليهودي / الاستعداد للتعايش	شجاع	غير عدواني	عقلاني	الصورة الاجمالية (2)
مستعد للعمل في مكتب واحد مع يهود	0.18**	0.17**	-0.06	0.18**
مستعد لمصادقة يهود	0.18**	0.25**	-0.08	0.21**
مستعد للسكن في بيت جيرانه يهود	0.15**	0.13*	0.02	0.18**
مستعد للزواج من يهودية/يهودي	0.12**	0.08	0.07	0.08
الاستعداد الاجمالي للتعايش مع اليهود (3)	0.20**	0.20**	-0.06	0.21**

(1) انظر الملاحظات على جدول رقم 3

(2) انظر الملاحظات على جدول رقم 2

(3) الاستعداد الاجمالي للتعايش مع اليهود تم احتسابه بواسطة جمع الاستعداد للعمل في مكتب واحد معهم والاستعداد لمصادقتهم والاستعداد للسكن بجوارهم والاستعداد للزواج منهم وقسمة حاصل الجمع على 4 (عدد المؤشرات).

* العلاقة ذات دلالة احصائية على مستوى 0,01 ($P \leq 0.01$). أي ان احتمال أن تكون العلاقة صدفة لا يزيد على 01. 0.

** العلاقة ذات دلالة احصائية على مستوى 0,001 ($P \leq 0,001$). أي ان احتمال أن تكون العلاقة صدفة لا يزيد على 001. 0.

يوضح جدول رقم (4) ان الصورة التي يحملها الشباب الفلسطيني لليهودي الاسرائيلي ترتبط طرديا بالاستعداد للتعايش مع اليهود (وبشكل خاص العمل معهم ومصادقتهم والسكن بجوارهم). أي ان الشباب الفلسطيني، الذي يحمل صورة ايجابية لليهودي الاسرائيلي، هو أكثر استعداداً للتعايش معه من الشباب الذي يحمل صورة سلبية (معامل ارتباط 0,21 بين الصورة الاجمالية والاستعداد الاجمالي للتعايش).

وأخيرا، يلاحظ ان بعض سمات الصورة التي يرسمها الفلسطيني لليهودي الاسرائيلي تؤثر في الاستعداد للتعايش معه أكثر من سمات أخرى. فتقييم اليهودي شجاعا وغير عدواني يعزز الاستعداد للتعايش معه، أما تقييمه عقلانيا فلا يؤثر على الاستعداد لربط أي علاقة اجتماعية معه (ارتباطات العقلانية ضعيفة وتقترب من الصفر مع كل مؤشرات التعايش وكذلك مع الاستعداد الاجمالي للتعايش). ويمكن تفسير هذه النتيجة في ان الشجاعة وعدم العدوانية هما أكثر فاعلية، في العلاقة مع الآخر، من العقلانية. والناس يتقربون، بشكل عام، من الشخص المتفاعل إيجابيا مع الآخرين

(كالشخص الشجاع وغير العدواني والصادق والأمين والمستقيم)، ولا يتقربون بالدرجة نفسها من الشخص المنزوي على نفسه، حتى لو تميز بتقدمه الذهني (كالشخص العقلاني والذكي وربما الطموح).

الخلاصة

أظهرت نتائج البحث ان الصورة الأكثر ايجابية في نظر الشباب في الضفة الغربية وقطاع غزة هي صورة الذات، التي تتحلى بصفات مثالية أو مستحبة (شجاعة، عقلانية، وعدم عدوانية). يلي صورة الذات، حسب الترتيب، صورة الفلسطيني، العربي بشكل عام، وأخيرا اليهودي الاسرائيلي. ومع ان صورة اليهودي الاسرائيلي هي الأقل إيجابية، إلا انها ليست سلبية بل تميل الى الاعتدال، وهي أفضل بكثير من صورة العربي، السلبية بمجملها، التي يحملها الشباب الاسرائيلي، والتي أشرنا إليها سابقا. هذا يعني ان تعصب الفلسطينيين ضد اليهود الاسرائيليين أقل من تعصب اليهود الاسرائيليين ضد الفلسطينيين. هذه النتيجة تتفق مع النظرية القائلة ان أبناء الجماعة الاثنية المسيطرة (سياسيا واقتصاديا) أكثر تعصبا ضد الآخر من أبناء الجماعة الاثنية المسيطر عليها. ذلك لأن المطالبة بإنهاء السيطرة، من قبل الجماعة الثانية، تشكل تهديدا لاستمرار امتيازات الجماعة الأولى (Quillian 1995, 88).

وتشير نتائج البحث، كما ذكرنا، الى ان صورة الفلسطيني، في نظر الشباب الفلسطيني، هي أكثر إيجابية من صورة العربي بشكل عام، واليهودي الاسرائيلي. لكن تبين ان المبحوثين من الضفة الغربية وقطاع غزة لا يرسمون صورة موحدة للشخصية الفلسطينية في التجمعات المختلفة. فصورة الفلسطيني ابن الضفة والقطاع أفضل، في نظرهم، من صورة الفلسطيني داخل اسرائيل. وقد يعود ذلك الى إدراك المبحوثين ان للفلسطينيين داخل اسرائيل مصيرا سياسيا مختلفا، مصيرا مرتبطا بدولة اسرائيل وليس ببقية الشعب الفلسطيني. لقد تعزز هذا الإدراك بعد التوقيع على الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، واعتراف القيادة الفلسطينية بالفلسطينيين داخل اسرائيل «مواطنين اسرائيليين» وتخليها عن اعتبارها إياهم جزءاً من القضية الفلسطينية.

وتتأثر الصورة التي يرسمها الشباب الفلسطيني في الضفة والقطاع لبعض الشخصيات، وبشكل خاص للعربي داخل اسرائيل ولليهودي الاسرائيلي، بعدد من المتغيرات الأساسية. أول هذه المتغيرات هو مكان السكن. فقد تبين ان الطلبة من أبناء المخيمات يرسمون للعربي داخل اسرائيل، ولليهودي الاسرائيلي، صورا أكثر إيجابية من تلك التي يرسمها لهم الطلبة القادمون من القرى والمدن. وقد يعود ذلك الى العلاقات العائلية والثقافية والتاريخية، التي تربط أبناء المخيمات بالعرب داخل اسرائيل، من ناحية، والى اختلاط ابناء المخيمات أكثر من غيرهم، بسبب العمل في اسرائيل، بالمواطنين الاسرائيليين يهودا وعربا، من ناحية أخرى. وتبين ايضا ان للميل السياسي وللتدين بعض التأثير على صورة اليهودي الاسرائيلي. فالصورة التي يحملها الاسلاميون (مؤيدو حماس والجهاد الاسلامي) لليهودي الاسرائيلي، هي أقل إيجابية من الصورة

التي يحملها له المستقلون أو مؤيدو التيارات السياسية الأخرى. ويعود ذلك الى رفض الاسلاميين للواقع السياسي الجديد، والى دعوتهم بناء دولة اسلامية في كل فلسطين. وينسجم مع هذه النتيجة تردي صورة اليهودي الاسرائيلي مع ازدياد تدين الشاب الفلسطيني.

ويستدل من نتائج البحث ايضا ان هنالك علاقة طردية بين تحسن صورة اليهودي الاسرائيلي والاستعداد للاختلاط والتعايش معه (مصادقته، مجاورته، والعمل معه). أي ان الشباب الفلسطيني الذي يحمل صورة ايجابية لليهودي الاسرائيلي هو أكثر استعدادا للتعايش معه من الشباب الذي يحمل صورة سلبية. ومن هذه النتيجة، يمكن صياغة هذا التعميم: ان الصورة التي يرسمها الشخص للآخر تؤثر على مدى استعداده للتعايش معه. فيزيد الاستعداد إذا كانت الصورة إيجابية ويقل إذا كانت سلبية.

المصادر العربية

ابوعيطة، مازن

1988 «الآراء المسبقة والعلاقات بين العرب واليهود»، شؤون أكاديمية، السنة الأولى، العدد (2)، القدس.

الفيصل، عبدالله

1995 «المسافة الاجتماعية بين بعض الطلاب السعوديين والجنسيات العربية»، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 23، العدد (2) صيف 113 ـ 149.

بدوي، السيد محمد

1980 علم الاجتماع الاقتصادي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

بركات، سهير

1980 «الإعلام وظاهرة الصورة المنطبعة»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (1) نيسان/ابريل 103 ـ 119.

حاتم، هيام

1980 مراجعة لكتاب صورة العرب والإسرائيليين في الولايات المتحدة الاميركية، تأليف نادية سالم، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد (2) تموز/يوليو 189 ـ 194.

سالم ،نادية

1978 صورة العرب والإسرائيليين في الولايات المتحدة الاميركية، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

1989 «صورة العرب في الغرب»، المستقبل العربي، العدد (29) تشرين الثاني/نوفمبر 78 ـ 89.

سعيد، ادوارد

1981 الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء، ترجمة كمال ابوديب، بيروت: مؤسسة الأبحاث العرية، 1981.

ضاهر، مسعود

1993 «صورة اليابان عند العرب»، شؤون عربية، العدد (75)سبتمبر/ايلول 156 ـ 167.

نخبة من اساتذة قسم الاجتماع

ب.ت المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

المصادر العبرية

بنيميني، كلمن

1980 «صورة العربي في نظر الشباب الاسرائيلي»، عيونيم بحنوخ، عدد (27) اكتوبر القدس.

1969 «خطوط لصورة الإنسان الاسرائيلي والاميركي والالماني والعربي في نظر الشباب الاسرائيلي» مجموت، مجلد 16، عدد (4) نوفمبر القدس.

1994 مواقف سياسية ومدنية للشباب اليهودي في اسرائيل، القدس: الجامعة العبرية.

هوفمان، يوحنان

1974 «صور قومية للشباب العربي في اسرائيل وفي الضفة الغربية»، مجموت، مجلد 20، رقم (3) يوليو القدس.

شفارتسولد، يوسف

1980 «الصورة المسبقة للإسرائيلي في نظر طلبة المرحلة الإعدادية»، مجموت مجلد 25، رقم (3) مارس القدس.

المصادر الأجنبية

Bell, G.

1907 The Desert and the Sown. London: William Heinemann.

Berger, B.

1964 The Arab World Today. New York: Anchor Books.

Bogardus, E.

1933 "A Social Distance Scale." Sociology and Social Research 17: 265-271

Bogardus, E.

1925 "Measuring Social Distances." Journal of Applied Sociology 9: 299-308.

Francois, J.

1887 History of the Crusades. New York: Armstrong and Sons.

Geschwender, J.

1980 Racial Stratification in America. Dubuque, Iowa: Wm. C. Brown Company.

Gibb, H.

1947 Modern Trends in Islam. Chicago: University of Chicago Press.

Glidden, H.

1972 "The Arab World." American Journal of Psychiatry 128 (8).

Hofman, J.

1972 "Readiness for Social Relations Between Arabs and Jews in Israel." The Journal of Conflict Resolution 16 (June): 241-251.

Man, Michael (ed).

1983 Macmillan Student Encyclopaedia of Sociology. London: Macmillan Press,.

Mi'ari, M.

1989 "The Effect of the Uprising on Readiness for Interethnic Contact Among Palestinians in Israel." International Journal of Comparative Sociology XXX 3-4: 238-246.

Park, R.

1924 "The Concept of Social Distance." Journal of Applied Sociology 8: 339-344.

Peres, Y.

1971 "Ethnic Relations in Israel." American Journal of Sociology 76 (May): 1020-1047.

Quillian, L.

1995 "Prejudice as a Response to Perceived Group Threat: Population Composition and Anti-Immigrant and Racial Prejudice in Europe." American Sociological Review 60 (August): 586-611.

Secord, P. & Backman, C.

1974 Social Psychology. Second Edition. Tokyo: McGraw-Hill Kogakusha.

Selton, K.

1958 A History of the Crusades. Philadelphia: Pennsylvania Press.

Smith R.

1912 Lectures and Essays. J. Black and G. Chrysta eds. London: Adam and Charles Black.

Smooha, S.

1992 Arabs and Jews in Israel. Vol. 2.Boulder: Westview Press.

Tyrell, E.

1976 "Chimera in the Middle East. Harper (November).

Wollaston, A.

1905 The Sword of Islam. London: Murray.



صورة الوافدين من خلال صحافة الامارات

محمد عبدالله المطوع *

الاهتمام بصورة الآخر، او علاقة الأنا بالآخر، من المواضيع التي تجدد بها الاهتمام خلال السنوات القليلة الماضية، وذلك نتيجة لتشابك المصالح والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بين شعوب العالم. وقد خلق هذا التواصل اليومي، سواء بشكل مباشر او غير مباشر آليات للتفاعل بين البشر وما يحملونه من مكون ثقافي واجتماعي. وبعبارة اخرى ان الاحتكاك الثقافي بين ثقافات عدة وما نجم عنه من تشابك او - في بعض الاحيان - من تعارض او حتى صراع، يحتاج من الباحثين في علم الاجتماع ان يدرسوا مظاهر هذا التفاعل واشكاله حتى تتسنى لهم معرفة الاتجاه العام في مجتمع الدراسة.

وفي السياق يتبادر للذهن موضوع ذو علاقة مباشرة بموضوع صورة الآخر وهو التسامح والتعصب وأثر كل منهما في تشكيل صورة الآخر هذا من جهة، والاعلام او بعبارة ادق وسائل الاتصال من جهة اخرى. وبالتالي تشكيل الآخر حسب توجهات المجتمع وتأثيرات الاعلام في تشكيل صورة الآخر.

وفي هذه الدراسة سنحاول دراسة صورة الوافدين من خلال صحافة الامارات من حيث نظرة المواطنين للوافدين وبخاصة القادمين من شبه القارة الهندية فضلا عن محاولة التعرض لبعض الدراسات الاكاديمية التي تناولت موضوع الوافدين في الامارات بصورة من الصور، آخذين بعين الاعتبار خصوصية مجتمع الامارات من حيث التركيبة السكانية وما نجم عنها من مشكلات باتت تشكل خطرا حقيقيا على هوية المجتمع واستمراريته.

ان مجتمع الامارات من المجتمعات ذات التركيبة السكانية المختلفة وهو يمثل نموذجا للاختلال في تركيبته السكانية، فالمواطنون يشكلون ما يقارب الـ 20% من مجموع السكان، الذي يصل الى نحو 2,924,594 مليون نسمة وفي بعض التقديرات 2,083,000 مليون نسمة. وتقدر نسبة الوافدين من شبه القارة الهندية بما يزيد عن 50% من مجموع السكان. وهذا يدل على ان المواطنين يشكلون اقل من ربع السكان في احسن

---

* استاذ مساعد بقسم الاجتماع - كلية العلوم الانسانية والاجتماعية - جامعة الإمارات العربية المتحدة.

الحالات، وان التعامل والتفاعل اليومي سواء في المنزل مع الخدم، او في العمل والاسواق، يتم بين اكثر من ثقافة ولكن الاقلية هي ثقافة المواطنين وهي الثقافة العربية والاسلامية. كل ذلك يؤدي الى المواجهة بين القيم والعادات والتقاليد التي تختلف من ثقافة الى اخرى.

وقد ساهمت عائدات النفط وخطط التنمية في مجتمع الامارات في ازدياد عدد الاجانب من العمال وغيرهم ممن يستفاد منهم في مشاريع التنمية. فعدد السكان في سنة 1985 بلغ نحو 1,3793 مليون نسمة وعدد العاملين في تلك السنة كان 619429عاملا، في حين بلغ عدد السكان في العام 1990 نحو 1,844,300 مليون نسمة وعدد العاملين بنحو 694201 عامل. وفي العام 1992 قدر عدد السكان بنحو 2,011,400 مليون نسمة وعدد العاملين 955,000 عامل (وزارة التخطيط 1993).

ان الاستشهاد بالارقام يعطي مؤشرات على تزايد عدد السكان، من جهة، وتزايد عدد الايدي العاملة الاجنبية من جهة اخرى... هذا اذا اخذنا بعين الاعتبار ان المواطنين لا يشكلون اكثر من 20% من مجموع السكان في احسن الحالات. وفضلا عن ذلك فإن مجموعة كبيرة من الوافدين الاجانب هم من شبه القارة الهندية، منهم من يعمل كخدم للمنازل وغيرها من المهن، اذ نجد ان حافظ الاسود يؤكد ما يلي: ونتيجة الوجود الكبير من الجنسيات المتعددة على ارض الامارات، ابدى الطلاب والطالبات تخوفا شديدا من «ذوبان» الآخر فيهم وبخاصة الآخر الذي يعيش معهم داخل المنزل ويوجد بصورة مكثفة تقريبا في كل مكان: في السيارة، في الشارع، في السوق، في المتجر، في المؤسسات الحكومية، في الاسواق والمدارس (الاسود 1996، 234).

في ظل هذه التركيبة السكانية المعقدة، متشابكة المصالح التي قد تكون متطابقة في بعض الاحيان ومتعارضة في احيان اخرى، تتولد آليات التكيف والصراع، ويبرز مفهوم التسامح والتعصب، كجزء من هذه الاليات في التفاعل الاجتماعي والثقافي. وبالتالي،فإن دراسة صورة الآخر تؤدي الى معرفة ما يتم داخل المجتمع من تغيرات قيمية في العديد من المجالات، وقد تساعد الباحثين والدارسين الاجتماعيين في معرفة مستقبل هذا المجتمع وآليات تغيره وتطوره على المدى البعيد.

وقد اعتمد منهج الدراسة على قراءة كيفية لمضمون ما توفر في الصحف اليومية في الامارات سواء العربية منها او الاجنبية، فضلا عن بعض الدراسات السابقة حول الموضوع وبخاصة عن العمالة الإجنبية وعلاقاتها مع المواطنين وبالعكس.

اما الصحف التي نتناول ما جاء فيها حول الموضوع فهي:

1ـ جريدة الخليج، وهي جريدة يومية مستقلة تصدر في الامارات (الشارقة) وقد صدرت في سنة 1970 (قطاع خاص) ذات توجه قومي.

2ـ البيان، وهي جريدة يومية تصدر في دبي (حكومية) وصدرت في بداية 1980.

3ـ الاتحاد، وهي جريدة يومية تصدر في ابو ظبي (حكومية) وصدرت في 1969.

4ـ GULF NEWS، وهي جريدة يومية تصدر في دبي (قطاع خاص) وصدرت في 1978.

ومن خلال متابعتها في فترات مختلفة وتحليل ما جاء في الصحافة او وسائل الاتصال بشكل عام يتبين اثر ودور الصحافة في تشكيل صورة الآخر. ذلك ان موضوع العمالة الاجنبية من المواضيع التي تهتم بها وسائل الاعلام، وبخاصة الصحف والمجلات، كموضوع حيوي ومهم، ويشكل احد التحديات التي تواجه المجتمع بكل فئاته الاجتماعية.

والصحافة في الامارات تتناول هذه القضايا على فترات متقطعة. لذا فإن الباحث اعتمد على الصحف الاربع في الفترة من 1982 ـ 1996 للاطلاع على ما يكتب حول العمالة الوافدة. ونجد ان الاهتمام يكون في فترات معينة واضح المعالم، وبخاصة اذا كانت هناك مشكلات اجتماعية ناجمة عن وجود العمالة الوافدة، او حينما تحدث جريمة تهز كيان المجتمع. وفي المقابل، نجد ان هنالك من يكتب بصورة موضوعية عن دور هذه العمالة الاجنبية في عملية التنمية الاقتصادية ومن منظور ايجابي.

وعليه فإن الدراسة اعتمدت منهج القراءة الكيفية لمضمون ما ينشر في الصحف الاماراتية الاربعة حول العمالة الوافدة، وبخاصة تلك المواضيع التي تبين بشكل واضح صورة الوافدين من وجهة نظر المواطنين، فضلا عن ردود الوافدين خصوصا عبر صحيفة GULF NEWS، ورؤيتهم للمجتمع ودورهم في التنمية الاقتصادية.

التسامح والتعصب

العلاقة بين التسامح والتعصب شائكة ومعقدة. فهما طرفا نقيض وفضلا عن ذلك فإن دورهما مؤثر في استقرار المجتمع وتقدمه. وبالتالي فإن اتخاذ سمة التسامح او التعصب، يدل على مدى تقدم المجتمع او تخلفه، وفي بعض الحالات يكون مؤشرا على منظومة القيم المجتمعية. وفي الحالات التي يوصف فيها المجتمع بأنه متسامح، يبين ذلك درجة رقي المجتمع ومدى الاندماج الاجتماعي والتطور الاجتماعي والسياسي فيه، في حين ان التعصب يبين الخلل سواء في الجوانب الاجتماعية او السياسية في بنية المجتمع. (شايفان، دريوش 1991).

والتسامح لم يكن غائبا عن الموروث العربي بثنائيته القيمية والدينية. فالقرآن الكريم يحض على التسامح حتى في اكبر حالات القصاص شدة وهي القتل، اذ يحض على الصفح. كما ان الرسول العربي قدم مثالا للتسامح عند فتح مكة، حيث سأل «ما تظنون اني فاعل بكم؟» قالوا «اخ كريم وابن اخ كريم»، قال «اذهبوا فأنتم الطلقاء». كما انه جعل من يدخل بيت ابي سفيان، ابرز خصومه، ومن ناصبوه العداوة، جعل من يدخل بيته آمنا. وفي بداية التاريخ الاسلامي افسح المجال واسعا لمثل هذا التسامح. وبرز اكثر في التعامل مع الاعراق التي دخلت الاسلام، والتي كان منها قادة الجند (ابو مسلم الخرساني)، والاسر المتنفذة في الدولة (البرامكة) والعلماء والشعراء والنحاة (سيبويه، ابن سينا، الرازي، ابن المقفع، عمر الخيام وآخرون).

وقدم العرب في الاندلس مثالا للتسامح للأعراق والاديان. ولكن مثل هذا التسامح بدأ يضعف في ظل التعصب المذهبي والعرقي، والطائفي الذي ساد العالم العربي، لا سيما في ظل الدولة العثمانية وبخاصة في فترات التدهور والانهيار الداخلي، وما تبعها، الى الدرجة التي جعلت سمير خليل يرى ان: «هذا التسامح، يبدو في المقام الاول غائبا عن اللغة العربية، وبالتالي، غائبا غيابا طبيعيا عن انماط التفكير كافة والتي تعمل عبر هذه اللغة». (خليل 1992، 5). فإذا كان التسامح لا يدخل ضمن مفردات الثقافة العربية في الوقت الراهن، فهذا لا ينفي انه وجد، بشكل من الاشكال في فترات سابقة من تاريخنا وفي المقابل فإننا نجد ان الغرب او بعبارة ادق الثقافة الغربية قد رسخت مفهوم التسامح بشكل واسع سواء السياسي او العرقي والقومي والاجتماعي والجنسي، وذلك من خلال مراحل تطور تلك المجتمعات. هذا وقد عبر فولتير بشكل واضح عن التسامح وعلاقة البشر مع بعضهم بشكل راق ورائع حينما كتب ما يلي لتعريف ما هو التسامح؟ انه نتيجة ملازمة لكينونتنا البشرية، اننا جميعا من نتاج الضعف: «كلنا هشون وميالون للخطأ. لذا دعونا نسامح بعضنا ونتسامح مع جنون بعضنا بشكل متبادل. وذلك هو المبدأ الاول لقانون الطبيعة. المبدأ الاول لحقوق الانسان كافة (بوب 1992، 76).

مما تقدم، ومن دون الدخول في التفاصيل تتبين اهمية التسامح بين البشر في علاقاتهم، وفي تقبل الآخر ومحاولة فهم آليات سلوكه ومكوناته الثقافية والاجتماعية والسياسية وإلا دخلنا في دائرة التعصب للرأي او القومية او الوطنية بشكل غير حضاري... وبعبارة اخرى في دائرة اللا تسامح، سواء في المجال الديني او العرقي او الاجتماعي والاخلاقي وعدم التسامح مع الآخر قد يكون وسيلة من وسائل آليات الدفاع عن الذات وخلق حاجز للمحافظة على المصالح او الهوية كما هي الحال في بعض المجتمعات. (ابير 1992، 110) وقد يكون التعصب او اللا تسامح ناجما عن دفاع الاقلية ضد الاغلبية كرد فعل لحماية مصالحها وذاتها من الذوبان في مجرى الاغلبية وهذا ما أكده (برهوم 1995) في دراسته حول صورة العرب في نظر الصهاينة، والاسرائيليين، صورة من صور التعصب في المرحلة العنصرية.

وقد تناول فؤاد زكريا موضوع التعصب بشيء من التفصيل، واوضح كافة الجوانب المتصلة بهذا الاتجاه، سواء في جوانبه الاجتماعية او السياسية والاقتصادية، حين اكد على ان: «... التعصب يمثل انتماء زائدا الى الجماعة التي ينتسب اليها المرء، وارتباطا بها يصل الى حد الاستبعاد التام للآخرين او كراهيتهم او التعالي عليهم. ان التعصب يتضمن عنصرين: احدهما ايجابي، والآخر سلبي. فالعنصر الايجابي هو اعتقاد المرء بأن الفئة التي ينتمي اليها، سواء كانت قبيلة او مذهبا فكريا او دينيا، اسمى وارفع من بقية الفئات. والعنصر السلبي هو اعتقاده بأن تلك الفئات الاخرى احط من تلك التي ينتمي اليها. (زكريا 1993، 159ـ160) وعليه، فإن التعصب ـ في هذه الحالة ـ يمثل جانبين على النقيض: احدهما ايجابي يؤكد على آليات الاستمرار دون إلحاق الاذى بالآخرين مثل التمسك بالقبيلة للمحافظة على الذات، والهوية والثقافة الوطنية ولكن حين تتشابك العلاقة وتتضارب المصالح مع الآخر يظهر الجانب السلبي والمدمر للعلاقات الانسانية بين مختلف

الشعوب وبخاصة حينما تتعرض المصالح او الامتيازات للخطر بشكل أدق وواضح. (حنفي، نصار، 1993) (نور الدين 1996).

اذن، لمعادلة التسامح / التعصب دور في تحديد العلاقات بين افراد المجتمع، سواء بين الاقلية والأغلبية او بين من يملك السلطة والقوانين بحكم القانون، او العكس. وبالتالي، فإن استقرار المجتمع رهن بهذه العلاقة بشكل من الاشكال. وهذا ما سوف نوضحه في ما بعد.

الدراسات السابقة

«جزء آخر كبير من فكرنا العربي الحديث، يحتل مساحة كبيرة فيه، ما زال يعتمد الاسلوب الدفاعي التقليدي، اسلوب التخندق دون التعديل في مفاهيم التناول لحياتنا الثقافية بأبعادها الزمنية المتعاقبة... ماضيا وحاضرا ومستقبلا». (ملكاوي 1995، 50).

ان العرب بشكل عام لديهم هاجس الخوف من ضياع الهوية والثقافة العربية الاسلامية، خصوصا في ظل التطورات الاخيرة في مجال الاتصال والتواصل الثقافي الذي يعم العالم. وهناك تصور عام ان الهوية مهددة بالغزو الفكري وبالتالي لا بد من خلق آليات للدفاع عن الثقافة والهوية. ولعل وجود القنوات الفضائية واستقبالها في معظم دول مجلس التعاون الخليجي قد زاد من تلك الهواجس والمخاوف. وبالتالي، برزت اصوات تدعو الى المحافظة على التقاليد والقيم والتأكيد على صورة المجتمع القديم، وبصورة اخرى، محاولة تصدير اسباب المشكلات الاجتماعية للعمالة الاجنبية، وهي محاولة نعتقد انها غير موفقة في الكثير من الاحيان، اذ ان التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في هذه المجتمعات قد اثرت، بشكل من الاشكال في المجتمع، ونجم عنه تلك التغيرات في منظومة القيم الاجتماعية. إلا ان للعمالة الوافدة اثرا بشكل من الاشكال. وبهذه تكون للعوامل الداخلية والخارجية دور في هذا التغيير.

فالعملية ليست احادية الجانب ولا تعتمد على الحتمية المتعلقة بوجود العمالة الاجنبية، وجعلها «شماعة» لتعليق كل المشكلات، ضمن آلية الدفاع عن الذات.

ولكون موضوع صورة الآخر من المواضيع الجديدة التي اهتم بها الباحثون الاجتماعيون بشكل عام، وفي مجتمع الامارات بشكل خاص نجد ان الدراسات والابحاث قليلة العدد الى حد ما.

ومن هذه الدراسات دراسة موزة غباش حول «المهاجرون والتنمية ـ رؤية اجتماعية». تناولت الباحثة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعمالة، وذلك من خلال رؤية المواطنين والوافدين لهذه المجالات. وفي الجانب الاجتماعي، يؤكد افراد عينه الدراسة ان وجود العمالة ادى الى اضعاف اكتساب الطفل اللغة العربية، وهذا ما يؤكده 89,5% من افراد العينة. ونعتقد ان هذا الاتجاه هو محاولة لتحميل الآخر مسؤولية المواطنين في المحافظة على اللغة العربية بين ابنائهم، فضلا عن ذلك فإنهم يرون ان العمالة الاجنبية ادت الى تفشي الجريمة في المجتمع الاماراتي.

ومن جانب آخر، 71,4% من افراد العينة ان العمالة الاجنبية قد ساهمت في ادخال عادات وقيم غريبة على الاسرة الاماراتية. والاخطر من ذلك ان 29,4% من افراد العينة من المواطنين يرون ان وجود العمالة الاجنبية ساهم في نظرة المواطنين الدونية للعمل اليدوي، وان 89,5% منهم يرون ان انتشار روح الاتكالية بين المواطنين اسبابها الوجود الاجنبي. اما عن تأثيراتها في الجوانب السياسية، فقد اكد افراد العينة في الدراسة ان وجود الاجانب قد ساهم في خلق ضغوط على حكومة الامارات في فترات زمنية مختلفة. (غباش 1986).

وفي دراسة اخرى، قامت بها ميثاء سالم الشامسي حول العمالة الاجنبية واتجاهات العمالة المواطنة نحوها، نجد من خلال نتائج الدراسة ان: «النتائج السابقة اشارت الى ان العمالة الوافدة في دولة الامارات العربية المتحدة تقوم بمعظم الانشطة الانتاجية والخدمة في الدولة».

أما عن التوافق من عدمه بين العمالة المواطنة والعمالة الوافدة، فقد بينت الباحثة ان عدم التوافق يرجع لجملة من الاسباب منها:

1ـ ان العمالة الوافدة لا تريد تأهيل العمالة المواطنة.

2ـ ان العمالة الوافدة تحتل وظائف العمالة المواطنة.

3ـ ان العمالة الوافدة اكثر مهارة من العمالة المواطنة.

اما حول العلاقات الانسانية بين الوافدين والمواطنين فنجد ان 26,7% من افراد العينة انحصرت اجابتهم في «لا اوافق مطلقا» في حين ان 1% اجابوا «اوافق تماما»، ما يؤكد على عدم وجود تلك العلاقات الانسانية بين افراد المجتمع من الوافدين والمواطنين.

هذا، وقد توصلت الباحثة الى مجموعة من الاستنتاجات، من اهمها ما يلي:

«أن شعور العمالة المواطنة بالتوافق مع، والرضا عن مشاركة العمالة الوافدة، يعود الى عدة اسباب اهمها: ان العمالة الوافدة تقوم بالاعمال الشاقة... انه مثلما نقلت العمالة الوافدة كثيرا من القيم الايجابية الى المجتمع، والى قواه البشرية العاملة، فإنها قد نقلت كثيرا من القيم السلبية والمنحرفة، غير ان معظم القيم السلبية والمنحرفة جاءت من العمالة الآسيوية، وليست العمالة العربية» (الشامسي 1995).

مما تقدم يمكن القول ان علاقة المواطنين مع الوافدين يشوبها حذر شديد، وعدم ثقة في الكثير من الاحيان، لأسباب عديدة منها ما هو ذاتي والآخر موضوعي. لذا فإن العلاقة بين الانا والآخر او بعبارة ادق بين المواطنين والوافدين في مجتمع الإمارات تبنى الى حد كبير على عدم قبول الآخر. وعليه يمكن دراسة صورة الوافدين باستخدام معادلة التسامح /التعصب، او المواطن /الوافد، وأساليب الدفاع وآلياته للمحافظة على مصلحة الجماعة ضد الاغلبية، بغض النظر عن مدى صحة هذا الاتجاه من عدمه. ولعل هذا يتطابق مع ما اكده ثابت ملكاوي حينما اكد على ما يلي: «... وسوف نجد ان سياسة املاء الشروط دون

اعطاء هوامش مصلحية للغير هي السائدة وهي الحاضرة في كل حوار...» (ملكاوي 1995، 50).

من هنا، نرى ان معظم الدراسات السابقة لم تخرج عن نطاق الدفاع عن اهمية المحافظة على بقاء مجتمع الامارات بالرغم من المخاطر المحدقة به وبخاصة العمالة الاجنبية وما تشكله العمالة الاجنبية من احداث خلل في منظومة القيم بشكل عام، وفي بعض الاحيان تشكل خطرا على هوية المجتمع كجزء من الامة العربية (غباش 1993).

الصحافة والعلاقة بالآخر

بالرغم من التطور الهائل والثورة في عالم الاتصالات بحيث اصبح العالم قرية صغيرة كما يقال فإن الصحافة الى حد ما لم تزل تحتل المكانة المرموقة بين سائر وسائل الاتصال الجماهيري. وتلعب الصحافة تأثيرا واضحا في تشكيل الرأي العام لذا فإن معظم الحكومات في العالم الثالث تسعى جاهدة لضبط السلطة الرابعة بشتى الوسائل ودور الصحافة غير محدد بمكان وجودها سواء في الدول المتقدمة ام النامية، فهي لا تزال تحتل حيزا من حياة الفرد اليومية[1].

والصحافة في الامارات مرتبطة ببداية قيام الدولة الاتحادية في بداية السبعينات من هذا القرن. فهي صحافة شابة واستفادت من الخبرات الصحافية العربية والاجنبية وبخاصة في مجالات التحرير والكوادر الصحافية. وقد ساهمت مشاريع التنمية في الامارات في تعزيز وتطوير الصحافة بشكل من الاشكال. (يعقوب 1991، ابو اصبع 1988).

وفي مجتمع مثل الامارات، نجد ان للصحافة دورا فعالاً في المساهمة في انجاح عملية التنمية فقد اكد صالح ابو اصبع على ان: «الصحافة المحلية تلعب دورا متميزاً في الاسهام في عملية التنمية، وبخاصة في التعريف بالانجازات وتدعيم الاتحاد، وتحقيق الاندماج الوطني وخلق رأي عام مستنير، واتاحة الفرصة للجمهور للتعبير عن آرائهم ومشاكلهم وحاجاتهم، وبخاصة في صفحات القراء في الصحف الرئيسية الثلاث: «البيان والاتحاد والخليج» (ابو اصبع 1988، 217).

ولعل من المفيد هنا ان نؤكد على ان الصحافة المحلية تناولت بشكل مباشر العديد من المشكلات التي يعاني منها مجتمع الامارات بما يتصل منها بالوجود الاجنبي من خلال العمالة الاجنبية الوافدة. وبالتالي ساهمت في خلق رأي عام حول الآخر وشكلت

1ـ للمزيد من المعلومات حول الصحافة ـ انظر:
ـ جبارة عطية جبارة: (ب ت) الاعلام والعلاقات الانسانية ـ دراسة في علم اجتماع الاعلام منشورات جامعة قاريونس.
ـ محمود كامل المحامي، 1982 (ترجمة وتقديم) الاعلام والرأي العام دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ الطبعة الاولى.
ـ سامي مسلم، 1986 صورة العرب في صحافة ألمانيا الاتحادية مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت، الطبعة الثانية.
ـ عواطف عبدالرحمن، 1984 : «قضايا التبعية الاعلامية والثقافية في العالم الثالث» عالم المعرفة 78 ـ حزيران 1984.

صورة معينة لدى المواطنين من خلال صفحاتها سواء في بريد القراء او المقالات والتحقيقات والاعمدة اليومية وبعض الافتتاحيات لتلك الصحف اليومية.

في ظل الوضعية التي يشكل فيها المواطنون نحو 20% من مجموع السكان، كيف يكون التعامل اليومي والتفاهم بين ثقافات مختلفة وعادات وتقاليد... الى آخر ما هنالك من مكونات شخصية الانسان آخذين بعين الاعتبار خوف الاقلية من الاكثرية؟ هنا لا بد وان تخلق آلية دفاع تساهم في تشكيل صورة الآخر سواء بشكل سلبي او ايجابي. وفي هذا المجال، تلعب المكونات والاطر الفكرية اساس تشكيل هذه الصورة، وكيف يمكن تفسير التفاعل الاجتماعي في ظل هذه التركيبة السكانية (جمعية الاجتماعيين 1992).

ان لوسائل الاعلام، ومنها الصحافة أثرا في تكون صورة الآخر: وبالتالي، تشكيل صورة معينة لدى امة من الامم عن غيرها، وهي بذلك عامل مساهم بل مؤثر في تكوين الصورة الايجابية او السلبية في عقولنا عن الآخر. (مسلم 1986).

صورة الآخر اجتماعيا

اذا كان مجتمع الامارات قد تعرض لنقلة نوعية في علاقاته الاجتماعية، ولتحولات قيمية خلال العقود الثلاثة الماضية، فإن الاسرة وهي نواة المجتمع قد شكلت حقلا اساسيا لدراسة تلك التغيرات في كافة المجالات في المجتمع التقليدي ذي سمة الاسرة الممتدة الى الاسرة النووية، ومن التماسك الاجتماعي الى علاقات غير واضحة المعالم، فلا هي بالعلاقات التقليدية وليست علاقات المجتمع الحديث. فهي «بين بين»: العلاقات بين افراد الاسرة تتأرجح بين النمط التقليدي والرأسمالي المشوه، بين سلطة الاب التقليدية ورفض لهذا الدور وبخاصة لدى المرأة، التي تساهم في تحمل نفقات معيشة الاسرة، وارتفاع نسبة المتعلمات والعاملات، سواء في سلك التدريس او غيره. كل هذه التغيرات تركت اثرها على الاسرة في الامارات، وبرز على السطح العديد من المشكلات الاجتماعية، وبرز الصراع بين النظرة المثالية للمجتمع والواقع الجديد، بكل ما يحمله من تغيرات مادية وبالتالي ثقافية. وجاءت ظاهرة ازدياد وتنامي الايدي العاملة الاجنبية سواء الخادمات (البشكارة) في المنازل او الطباخون والسائقون او العمال الآخرون في مجالات اخرى، ووجد بعض من المراقبين في هذه العمالة مصدرا لإحداث الخلل في قيم المجتمع. فقد اثار السيد محمد عيسى السويدي ما يلي: «ان هؤلاء يقيمون في منازلنا ويتعايشون مع ابنائنا، وفي كثير من الاحيان ينامون مع هؤلاء الابناء ويترك امر العناية بهم من حيث اكلهم وملابسهم واصطحابهم للنزهة... وحتى كتابة واجباتهم المدرسية تترك لمثل هؤلاء الخدم..» (السويدي 1993، 227).

ويؤكد ناصر ثابت ان معظم المشكلات الاجتماعية مسببها الاساسي العمالة الوافدة، حيث يقول: «*تدل كل المؤشرات على ان العامل المهم في انتشار المشكلات الاجتماعية،*

> *كالجريمة والسرقة وحوادث القتل وتعاطي المخدرات والمشروبات الكحولية وإغراق الاحداث، هو من فعل العمالة الاجنبية التي ربما كان*

بينها الكثير ممن امتهنوا الجريمة في مناشئهم الاولى وحملوا بذورها لهذه المجتمعات». (النجار 1994، 63).

كل هذه الاحكام للمحافظة على الصورة الايجابية عن الذات ووصف الآخر بأنه السيئ والقبيح.

ونعود الى دور الصحافة اليومية في تشكيل صورة الآخر اجتماعيا، من خلال ما كتب فيها للتعرف الى دورها في تشكيل هذه الصورة السلبية، وضمن آلية الدفاع عن الذات، وبشكل من اشكال التعصب وعدم التسامح، وعدم الأخذ بعين الاعتبار الخلل الداخلي في المجتمع، بغض النظر عن تأثير العوامل المساعدة، او بعبارة اخرى تأثيرات العمالة الاجنبية اذا اخذنا بعين الاعتبار العوامل الداخلية، والمتمثلة بالخلل في بنية المجتمع الداخلية او الظروف الذاتية بشكل اساسي في ظل التحولات التي يمر بها المجتمع سواء في الجوانب الاجتماعية او السياسية او الاقتصادية وحيث ان الصحافة تؤثر بشكل يومي على القراء وهم من المواطنين فيما يتصل بالصحف والجرائد العربية لذا فإن ما تنقله عن صورة الآخر تعلق في الذهن وبتكرار هذه العملية يتشكل نمط معين من صورة الآخر.

1- الأطفال والخدم

في تناول موضوع الاطفال والخدم، وصورة الآخر علاقة وثيقة بين الحاضر والمستقبل ذلك ان الاطفال هم مستقبل اي مجتمع من المجتمعات وبالتالي فإن عملية التنشئة الاجتماعية لها ابعاد وبخاصة في مجتمع مهدد بفقدان هويته الثقافية، وبالتالي وجوده، وعدم ذوبانه في الآخر.

وخلال العقدين الماضيين (75 ـ1995) كثر الحديث عن الآثار السلبية للخادمات على الاطفال. ذلك ان معظم الاسر في الامارات تعتمد بشكل من الاشكال على الخادمة في رعاية الطفل. وبالتالي، نجد ان الصحف ومن خلال ما تطرقت اليه في مقالات او تحقيقات صحافية وضعت اللوم على الخادمة بشكل مباشر. وهناك بعض من الامثلة على ذلك. ففي جريدة «الخليج» بتاريخ 19/9/1984، نشرت دراسة لعبد الجواد حول خدم المنازل وبالعنوان العريض التالي: «الاعتماد على «البكشارة» في تربية الطفل ادى لتأثيرات سلبية على التنشئة الاجتماعية». (عبدالجواد 1987) وقس على ذلك العديد من المقالات والاعمدة التي لها الرؤية ذاتها للعمالة الخارجية وخصوصا خدم المنازل. نورد ما يلي: «تقول فاطمة بنت محمد: انا مع الاخوان والاخوات اللي يكتبون عن العمالة الآسيوية، أنا وياكم لازم يذلفون من جدام ويوهنا ويطلعون من بلادنا ويخلونا نتنفس شوية على راحتنا» (غباش 1991، 399).

ونموذج آخر جاء بما يلي «اما اطفال دولتنا... يصرخون ولكن لا قلوب ترحم فالحنان الذي يعيشون بين أحضانه هو حنان المربية الآسيوية والتي لا يمكن لها ان تمنحهم اياه مهما كانت درجة عطفها وهذا هو الخطر بعينه والذي تتأثر به شخصية الطفل في المستقبل. فالمربيات الاجنبيات يحملن الى اطفالنا الامراض والعقد النفسية، والتي تخلف بدورها رجال مستقبل مشوهين. (طويرش ب ت).

هذان نموذجان مختلفان عما يكتب عن العمالة الوافدة ولكن هناك اتفاقا على خطورتها على المجتمع وتغلغلها المباشر او غير المباشر في المجتمع وبالتالي تأثيرات ذلك سواء في الحاضر او المستقبل. ففي الاقتباس الاول موقف حاد من وجود العمالة الوافدة وكأنها تحد من حرية الانسان في وطنه. في حين ان الاقتباس الثاني يؤكد على موقف من الخادمات، وكأنهن جميعا بلا عواطف ولا انسانية. وبالتالي، هناك اسقاط على الآخر حول مسؤولية الانسان المواطن، سواء بعلاقته في خلق الوضعية او عدم اهتمامه بأطفاله.

وسنأتي هنا لذكر العديد من النماذج مما كتب في الصحف اليومية بما يلي:

1ـ «حاولت الخادمة اغراق طفل الاسرة برميه في حوض السباحة. ولولا خروج أحد افراد الاسرة فجأة للحديقة لما استطاع احد انقاذ الطفل» (الاتحاد 1994).

2ـ «خادمة فلبينية ارادت الانتقام من الاسرة التي تعمل لديها، فقامت بسكب الكيروسين على بطن احد اطفال الاسرة والذي لم يتجاوز عمره سنتين واشعلت النار فيه، في الوقت الذي كانت امه غافلة وتشاهد التليفزيون، وقد نقل الطفل الى المانيا للعلاج وقد اضطر الاطباء الى بتر احد اعضائه».

3ـ «ان ازدياد عدد الجرائم التي يرتكبها الخدم وبقية الفئات المعروفة مؤشر يجب ان يدق ناقوس الخطر حتى نصحو من سباتنا ونحاول معالجة الامر بحكمة، فكم من طفل بريء ذهب ضحية خادمة جاهلة؟ وكم من طفل بريء ايضا ذهب ضحية خادمة استوحشت فعذبته انتقاما من ربة الاسرة وبعضهن وصل الى درجة قتل الاطفال الابرياء لا لسبب سوى الانتقام او لأن الاطفال ازعجوهن» (الخليج 1994).

4ـ اهم الاساليب التي تلجأ اليها الخادمات لتعذيب الاطفال:

- سكب ماء ساخن على جسم الطفل.
- ضربه ضربا مبرحا اثناء غياب الام.
- وضع منوم في حليب الطفل.
- طحن الزجاج وخلطه بالارز او السكر واطعامه للطفل (البيان 1993).

هذه بعض من النماذج عما يكتب عن الخدم في المنازل، وبشكل يكاد يكون متكررا وفي مراحل مختلفة منذ بداية الثمانينات حتى اليوم، وخصوصا في ما يتعلق بالآثار السلبية لوجود الخادمات وتأثيرهن على الاطفال. وبذلك تتشكل صورة الآخر وكأنه مجرم بلا ادنى شعور انساني. وهذه الصورة عن الآخر تخفي جانبا آخر من صورة الذات، التي تتحمل جزءا مما يصيب المجتمع من مشكلات اجتماعية. وفي هذا يؤكد محمد بن حاضر عضو المجلس الوطني ما يلي: «... ان هذا البيت اصبح بيتا اشكاليا الى ابعد حدود الاشكال على اناس لا تربطهم بهم اي صلة، لا في العادات ولا في التقاليد ولا في اللغة ولا في الدين» (الخليج 1994).

2ـ الوافدون والجرائم

«... وما يخيفنا ويؤرقنا هنا هو خطورة انتقال هذا المرض الاجتماعي (الجريمة) الى المواطن، لأن الواقع يدفعه بصورة او بأخرى الى الاحتكاك ومن ثم التعامل مع هذه الجماعات الوافدة».

ان العبارة السابقة تحدد بشكل لا يترك مجالا للشك او حتى للتخمين ان هنالك موقفا واضحا من العلاقة بين الجريمة والوافدين، وفي الوقت نفسه دفاع عن المواطن. هذا نموذج لما يكتب في الصحافة اليومية في الامارات حول الموضوع بل ان هنالك كتابا يؤكدون على العلاقة الوثيقة بين ارتفاع نسبة الجريمة في مجتمع الامارات وتزايد اعداد الوافدين. فعبد اللطيف محمد الهاشمي مدير ادارة التفتيش العماني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يؤكد على ما يلي: «ان مجتمع الامارات حتى العام 1965 لم يكن يعرف شيئا عن جرائم السرقة والقتل والجرائم المتعلقة بالاخلاق والآداب العامة، لكننا في الوقت الحاضر بدأنا نعرف الكثير، وفي المستقبل سيؤثر كل ذلك بالسلب على كل فرد في المجتمع وستصبح هذه الظواهر قائمة لا محال، وتحمل سمة من سمات المجتمع» (الخليج 1986) وبذلك تحاول الصحافة من خلال تأثيرها على الرأي العام، ان تخلق الانطباع بأن الجريمة وافدة للجميع، في حين ان التغيرات في المنظومة القيمية قد ساهمت بشكل من الاشكال في بروز العديد من حالات الصراع بين متطلبات الحياة الجديدة والحالة المثالية المطلوبة للمجتمع (الاتحاد 1992).

ومن الامثلة التي تتحدث عن الجريمة والوافدين نورد هنا بعضا مما يكتب على سبيل المثال لا الحصر، فيقول حسن يوسف ابو الروغة وكيل النيابة العامة ـ رأس الخيمة ـ ما يلي: «... الى جانب جرائم الزنا توجد جرائم السرقة وهي منتشرة بين خدم المنازل من الرجال والنساء ويرجع ذلك الى ان اغلبية الاسر تتعامل عن طيب خاطر وحسن نية مع من يخدمها فتترك له الحبل على الغارب..»

مما تقدم نجد ان الصحافة في تناولها لقضية العمالة الوافدة تركز بشكل واضح على الجوانب السلبية عنها في اغلب الاحيان، وذلك بهدف الدفاع وقرع جرس الانذار حول الخطر الذي يهدد كيان المجتمع.(البيان 1993، 1986) (الاتحاد 1986) (الخليج 1985).

ونجد ان العناوين الرئيسة للصحف اليومية قد عبرت عن هذا التوجه وبصورة واضحة اذ انها جاءت كما يلي: «من يتصدى للأمراض والجرائم الوافدة؟... 90% من الجرائم التي يرتكبها المجرمون من العمالة الوافدة «وفي هذا المجال قال السيد سليمان السلامي عضو المجلس الوطني ورئيس مجلس بلدية دبي: «ان العمالة الوافدة اصبحت خطرا كبيرا على هذا البلد واصبحت نسبتهم الكبيرة تشكل خطورة بالمقارنة بنسبة العرب والمواطنين وان كنا لا ننكر مشاركة بعض منهم في مشاريع التنمية بالدولة خلال العشر سنوات الماضية، إلا ان الجرائم التي اصبحنا نقرأ ونسمع عنها يوميا تقلق راحة الجميع. لذلك لا بد من تضافر جميع الجهود واتخاذ قرارات حازمة حولها: (الاتحاد 1982).

قدمنا في ما سبق نماذج عما ينشر في الصحف اليومية الاماراتية حول العمالة الاجنبية وتصوراتها عن الآخر.

وفي المقابل، فإننا نجد ان ردود الفعل على ذلك قد نشرت بشكل من الاشكال في جريدة CULF NEWS في اعداد متفرقة هنا وهنالك وفي مناسبات مختلفة. ذلك ان العمالة الاجنبية ومن خلال هذه الصحيفة اليومية، دافعت عن ذاتها، بل انها اكدت ان لها حقوقا من هذه الارض. فبعضهم يرى انه اصبح مرتبطا بهذه الارض التي اقام فيها لمدة تزيد عن العشرين سنة، وانهم قد ساهموا في نهضة الامارات، والجيل الجديد من ابنائهم لا يستطيعون العيش خارج الامارات. ونجد في الكثير من الردود من قبل الوافدين الاجانب ـ وبخاصة من شبه القارة الهندية ـ تأكيدا على وجود الانتماء لهذه الارض وارتباط مصالحهم الاقتصادية به، وخصوصا ان دولة الامارات تقدم الكثير من الخدمات سواء في مجال الصحة او غيرها، لا تتوفر لهم في مناطقهم او دولتهم الام[2].

أما وقد اوردنا بعض ما جاء في صحف الامارات، على اختلاف اتجاهاتها وتوجهاتها، فإن هذا يدعونا الى التساؤل ما اذا كانت الاستنتاجات مما كتب يمكن ان تعكس ما ذهب اليه جيمس سكوت من «ان الوظيفة الرابعة من وظائف الخطاب العلني تكمن في خلفية الانطباع بالاجماع لدى الجماعات الحاكمة او الانطباع بوجوب الرضى والقبول لدى الجماعات المحكومة» (العريس وخوري 1995، 79). وفي هذه الدراسة عن العلاقة بين المواطنين والوافدين الاجانب، وما يعتري ذلك من مشكلات ناجمة عن رؤية كل منهم للآخر، فإن النتائج التي تستخلص مما تقدم تستوجب التأكيد على احلال العمالة العربية والتي تشترك ثقافيا واجتماعيا ـ الى حد كبير ـ مع المواطنين محل العمالة الاجنبية الوافدة. وبعبارة اخرى التأكيد على العمق العربي لمجتمع الامارات من خلال ترجيح كفة الثقافة العربية والاسلامية على حساب ذلك الكم المختلف من الثقافات التي يحملها الوافدون والاجانب. (الاتحاد1991). ومن خلال الاستعراض السابق لرؤية المواطنين للوافدين الاجانب، تتضح آلية الدفاع عن الذات ومحاولة إسقاط التقصير في اداء الواجبات سواء العائلية او غيرها على الآخر، وهي عملية تضليل واعية للمحافظة على الصورة الجميلة للمواطن على حساب الوافد الاجنبي، وعدم مناقشة الاسباب الحقيقية للمشكلات التي يعاني منها مجتمع الامارات. وبالتالي، فكل ما هو سلبي وخارج عن القانون وعن الاخلاق الحميدة هو من سلوكيات الوافدين. وهذا يعكس صورة من صور التعصب ضد الآخر. وقد اكد معتز سيد عبدالله ما يلي: «الاتجاهات التعصبية هي ميل انفعالي ربما يؤدي بصاحبه الى ان يفكر ويدرك ويشكل طرائق واساليب تتفق مع حكم بالتفضيل، او (في الغالب) عدم التفضيل لشخص آخر او جماعة خارجية او موضوع يتصل بجماعة اخرى. ويحدث هذا الحكم سابقا لوجود دليل منطقي مناسب او من دون اي دليل» (عبدالله 1989).

2 ـ للمزيد من المعلومات يمكن العودة إلى اعداد مختلفة من الجريدة الناطقة بالانجليزية Gulf News ومنها ما يلي:
- بتاريخ 1996/4/21 Letter th the Editor.
- بتاريخ 1996/4/18 Letter th the Editor.
- بتاريخ 1987/1/6 .
- بتاريخ 1996/1/16 .

وعليه، فإن الاحكام المسبقة تساهم بشكل من الاشكال في بلورة صورة الآخر ويعمم ذلك على الجميع. ومن الواضح ان ذلك جزء من آليات الدفاع عن الذات لدى الاقلية ذات الوضع القانوني والوطني، في مقابل اكثرية وافدة، جاءت للعمل ضمن قوانين تعرفها بشكل جيد وتدرك ان بقاءها انما هو لمرحلة معينة، وضمن ثقافة هي الثقافة العربية والاسلامية. واخيرا فإن العلاقة الجدلية بين التعصب والتسامح تبين مدى درجة التسامح مع الآخر حول العديد من القضايا المصيرية مثل استمرار المحافظة على الهوية الحضارية، فضلا عن تنامي الآخر كمؤشر على عدم قيام الذات (المواطنين) بواجباتهم سواء على مستوى الاسرة، المجتمع وأخيرا الوطن.

المصادر

الاسود، السيد حافظ

1996 صورة الآخرين بين الثبات والتغير: «دراسة انثروبولوجية مقارنة لمجتمعين عربيين» مجلة العلوم الاجتماعية ، المجلد الرابع والعشرون (العدد الاول) الكويت 234.

ابو اصبع، صالح

1988 «قضايا اعلامية»، الاعلام والتنمية في دولة الإمارات، منشورات مؤسسة البيان، دبي.

ابير، الفريدج

1992 «منابع اللا تسامح»، ص ص: 103ـ127ـ في كتاب التسامح بين الشرق والغرب ـ دراسات في التعايش والقبول بالآخر ترجمة ابراهيم العريش، دار الساقي ـ ط1، لندن.

السويدي، محمد عيسى

1993 العمالة الوافدة ومشكلاتها، شؤون اجتماعية، (العدد التاسع والثلاثون) ـ السنة العاشرة ، خريف الشارقة ، دولة الامارات العربية المتحدة 223ـ231.

الشامسي، ميثاء سالم

1995 الهجرة الوافدة وتنمية القوى العاملة، دراسة لقطاع الخدمات في مجتمع الامارات العربية المتحدة ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة عين شمس كلية الآداب، قسم الاجتماع ، 267ـ316.

العريس، ابراهيم وخوري ميخايل

1995 (ترجمة) جيمس سكوت المقاومة بالحيلة، كيف يهمس المحكوم من وراء ظهر الحاكم، دار الساقي ، لندن ، 79.

النجار، باقر

1994 «العمالة الاجنبية في الخلية في معضلة البحث عن بديل الملتقى الاجتماعي الثقافي الاجتماعي الثالث لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، الخليج الواقع والمستقبل، الامارات، الشارقة، 10ـ61.

انايه، محمد نور الدين

1996 «الغرب في المتخيل العربي»، منشورات دائرة الثقافة والاعلام، الشارقة.

برهوم، محمد عيسى

1995 «دراسة حول صورة العرب في نظر الصهاينة والاسرائيليين» المستقبل العربي، العدد (198)، 27.

بوب، كارل

1992 «التسامح والمسؤولية الفكرية»، في كتاب التسامح بين الشرق الغرب، دراسات التعايش والقبول بالآخر، ترجمة ابراهيم العريش، دار الساقي، ط1.

جمعية الاجتماعيين

1992 حوارات حول العمالة الوافدة في الامارات ، ط1، الشارقة.

حنفي، حسن

1993 «تعصب تسامح» ص ص771ـ181 في كتاب اضواء على التعصب ط1 بيروت.

خليل، سمير

1992 التسامح في اللغة العربية «في كتاب التسامح بين الشرق والغرب، دراسات في التعايش والقبول بالآخر ترجمة ابراهيم العريش، دار الساقي ـ ط1.

زكريا، فؤاد

1993 «التعصب من زاوية جدلية» ص ص 159ـ160 في كتاب اضواء على التعصب دار ابداع للطباعة والنشر ـ بيروت .

1991 شايفان، دريوش، النفس المبتورة هاجس الغرب في مجتمعاتنا ـ دار الساقي ـ لندن ـ ص13ـ41.

طويرش، عبيد سلطان

(ب .ت) قضايا من اعماق الوطن «اطفالنا ثروة الغد» مؤسسة الاتحاد للطباعة والنشر والتوزيع، دولة الامارات العربية المتحدة.

عبدالجواد، عصام محمد

1987 أثر الخدم والمربيات الأجنبيات في أبناء دولة الإمارات العربية، بيروت، دار الفكر اللبناني.

عبدالله، معتز سيد

1989 الاتجاهات التعصبية، عالم المعرفة، عدد (مايو) ص77، الكويت.

غباش، غانم عبيد

1991 بلوطي، مقالات ساخرة باللهجة الدارجة، دار الفارابي ـ بيروت.

غباش، محمد عبيد

1993 في العمالة الاجنبية في اقطار الخليج العربي ـ مركز دراسات الوحدة العربية، ط1 ـ بيروت ـ ص238.

غباش، موزة عبيد

1986 الامارات العربية المتحدة ـ المهاجرون والتنمية ـ رؤية اجتماعية مطبعة الوفاء ـ البساتين ـ القاهرة.

مسلم، سامي

1986 صورة العرب في صحافة ألمانيا الاتحادية مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت، ط2 .

نصار، ناصيف

1993 في نقد التعصب ـ في كتاب اضواء على التعصب ـ دار ابداع للطباعة والنشر ـ بيروت.

ملكاوي، ثابت

1995 اشكالية العقل العربي بين الذات والآخر والآخر الجديد ـ دار الطليعة ـ بيروت، ط1.

وزارة التخطيط

1993 المجموعة الاحصائية السنوية 1993 ـ العدد (18) ص28 و 425 (جدول رقم 256)، الادارة المركزية للاحصاء.

التطورات الاقتصادية والاجتماعية في دولة الامارات العربية المتحدة ـ للسنوات 1985 ـ1990، مطبعة البيان ـ دبي 155ـ186.

يعقوب، توفيق عبدالله

1991 «مصادرة المادة الاخبارية في الصحافة اليومية بدولة الامارات». شؤون اجتماعية (العدد الثلاثون) السنة الثامنة ـ صيف ـ الشارقة ـ دولة الامارات العربية المتحدة ـ 21ـ46.

صحف:

ـ جريدة البيان بتاريخ 12/1/1987، ص5 .

ـ جريدة البيان بتاريخ 12/4/1993 ص6.

ـ جريدة البيان بتاريخ 18/1/1986 ـ ندوة جرائم العمالة الوافدة بالإمارات، ص5 .

ـ جريدة البيان بتاريخ 4/2/1994، ص4 .

ـ جريدة الاتحاد 13/3/1986 ـ العمالة الأجنبية وآثارها الخطيرة على المجتمع ، ص2 .

ـ جريدة الاتحاد بتاريخ 6/2/1992 ص9.

ـ جريدة الاتحاد 11/10/1994.

ـ جريدة الاتحاد 13/8/1991.

ـ جريدة الخليج بتاريخ 15/1/1985 رسالة اليوم، العمالة الوافدة وتأثيرها على المجتمع، ص4 .

ـ جريدة الخليج بتاريخ 4/2/1994ص3 .

ـ جريدة الخليج بتاريخ 6/16/ 1986، ص10 .



الإدارة السياسية للعلاقات العربية الأميركية

منى مكرم عبيد *

تشير الخبرة التاريخية للعلاقات العربية الاميركية الى ان الادارات الاميركية المتعاقبة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن لم تنجح في إرساء أطر موضوعية واستراتيجية متوازنة لعلاقاتها مع البلدان العربية نظرا لارتباط منحنى تطور هذه العلاقات بين الطرفين صعودا وهبوطا، ومنذ البداية، بثلاثة عوامل أساسية، تتعلق الأولى بالتراث الثقافي الاميركي، والصورة القومية للعرب لدى الاميركيين. أما الثاني مرتبط بالعلاقات الاميركية مع اسرائيل ودور واشنطن في الصراع العربي الاسرائيلي، وينبع العامل الثالث من المصالح الاستراتيجية الاميركية في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها تأمين إمدادات النفط بأسعار ثابتة ومستقرة الى الولايات المتحدة. ومن هنا، فقد أثار استخدام الولايات المتحدة للفيتو في مجلس الأمن، ضد مشروع قرار بإدانة الاستيطان الاسرائيلي في منطقة جبل ابوغنيم في القدس الشرقية جدلا واسعا بين العديد من المفكرين العرب حول الأسس التي تحكم العلاقات العربية ـ الاميركية وأهمية إعادة النظر في طبيعة هذه العلاقات، بما يخدم المصالح العربية العليا.

وعلى هذا الأساس، يمكن معالجة العلاقات العربية ـ الاميركية من خلال عدة نقاط. تتعلق النقطة الأولى بوجود اسرائيل كطرف ثالث في منظومة العلاقات العربية ـ الاميركية، والثانية ترتبط بالصورة القومية للعرب لدى الاميركيين، أما النقطة الثالثة فتناقش الاستراتيجية العربية المستقبلية تجاه السياسة الاميركية في المنطقة العربية، وذلك كما يلي:

أولا: اسرائيل ودور الأطراف الثالثة في العلاقات العربية ـ الاميركية:

قد يكون من المقبول لدى العديد من البلدان العربية التسليم بوجود علاقات اميركية

* عضو مجلس الشعب المصري سابقا ـ استاذ العلوم السياسية في الجامعة الاميركية ـ القاهرة.

وثيقة مع اسرائيل، استنادا الى حقيقة ان كل دولة لها كامل الحرية في إقامة علاقاتها الخارجية مع الآخرين. ولكن ان تربط الولايات المتحدة علاقاتها مع البلدان العربية بمدى تطبيع هذه الدول لعلاقاتها مع اسرائيل، فهنا مكمن الخطورة، التي تعترض تطوير العلاقات العربية ـ الاميركية. ويبرز ذلك بصفة خاصة في العلاقات المصرية الاميركية، فقد كان الموقف المصري تجاه اسرائيل، خلال الخمسينات والستينات، احد العقبات الرئيسية التي تحول دون بناء علاقات موضوعية بين الطرفين (الاميركي والمصري). وظهر ذلك من المراسلات الاميركية مع عبدالناصر، في عهدي دوايت ايزنهاور وجون كندي. وعلى هذا الأساس فقد كان للعلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية انعكاساتها المؤثرة على تطور العلاقات العربية الاميركية من ناحيتين أساسيتين، أولاهما اشكالية الأمن الاسرائيلي والأمن القومي العربي. فعلى الرغم انه ولأسباب تاريخية وسياسية واستراتيجية، هناك التزام اميركي بالمحافظة على أمن ووجود اسرائيل، بل وضمان تفوقها العسكري على كافة الدول العربية، وهو ما اتضح جليا أثناء حرب اكتوبر 1973 من خلال الجسر الجوي الاميركي المباشر الى اسرائيل، غير ان هذا الالتزام الاميركي بأمن اسرائيل قد أثر في رؤيتها الموضوعية للأمن القومي العربي ومحاولة عدد من الدول العربية تدعيم أمنها القومي، ويبرز في هذا الخصوص الموقف من صفقة الاسلحة التشيكية لمصر عام 1955، فضلا عن إحاطة صفقات أسلحتها بعدد من الدول العربية الصديقة لها بسياج من الشروط التي تتمحور حول التعهد بعدم استخدامها ضد اسرائيل، مثلما حدث في صفقة طائرات الاواكس الاميركية للسعودية إبان الثمانينات في عهد ادارة الرئيس رونالد ريغان.

ويؤثر الالتزام الامريكي بأمن اسرائيل على موقفها المعارض لأية أنشطة عربية لتطوير القدرات النووية أو الكيماوية أو البيولوجية أو في مجال الصواريخ الباليستية. كما حدث وضغطت الولايات المتحدة على الارجنتين ومصر في عام 1988 لإلغاء مشروع تطوير الصاروخ «كوندر ـ 2» أو «بدر ـ 2000» في الوقت الذي تغض بصرها عن البرامج والقدرات الاسرائيلية في جميع هذه المجالات.

وعلى رغم تقلص التهديدات الموجهة لاسرائيل منذ انتهاء الحرب الباردة، وتدمير القدرات العسكرية العراقية في حرب الخليج الثانية، ثم بدء المسيرة السلمية في المنطقة، فإن الادارة الاميركية ما زالت تعتبر ان اسرائيل تواجه تهديدات أمنية جديدة «من السكين الى الصاروخ»، وفق تعبير وزير الدفاع الاميركي Les Aspen، بل انها سعت الى دفع التعاون العسكري مع اسرائيل الى غاياته القصوى بقصد جعل اسرائيل أكبر قوة جوية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك عبر سلسلة من الاتفاقيات والاجراءات العسكرية، لعل أهمها اتفاق الدفاع الاستراتيجي بينهما في ابريل 1996، الذي تم خلال زيارة بيريز لواشنطن وهذا الاتفاق اعتبر في حينه طفرة خطيرة في حجم ونوعية العلاقات العسكرية بين البلدين فهو تضمن الالتزام الكامل للولايات المتحدة بالدعم العسكري للجيش الاسرائيلي، وتحديث قدراته وتطويرها، حتى يمكنه تحقيق التفوق النوعي المباشر في مواجهة الدول العربية مجتمعة، وكذلك الوفاء بمتطلبات اسرائيل

العسكرية، في إطار الوضع المماثل تماما لدول حلف الناتو، هذا فضلا عن إنشاء روابط امنية بين رئاستي الاركان الاسرائيلية والاميركية وبين أجهزة المخابرات في كلا البلدين، ما دعا بيريز الى القول إن الوقت قد حان لإقامة حلف دفاعي مشترك بين اسرائيل والولايات المتحدة.

وقد تعزز هذا التحالف الاستراتيجي بالموقف الاميركي تجاه امتلاك اسرائيل لأسلحة الدمار الشامل، وعدم إرغامها على التوقيع على معاهدة الحد اللا نهائي لمنع انتشار الأسلحة النووية، في ابريل 1995، في الوقت الذي مارست ضغوطا شديدة على الدول العربية، وفي مقدمتها مصر، للانضمام الى هذه المعاهدة، ومن قبلها اتفاقية باريس للأسلحة الكيميائية عام 1993، ويضاف الى ذلك ممارسة الضغوط ضد الدول المزودة للدول العربية بالأسلحة، وبخاصة الصين وروسيا وجنوب افريقيا، مثلما حدث بالنسبة لصفقة الصواريخ بين سوريا وجنوب افريقيا مؤخرا، ما أدى الى إلغائها.

من هنا يتضح ان هناك ازدواجية الرؤية الاميركية للأمن القومي الاسرائيلي والأمن القومي العربي.

الناحية الثانية في انعكاسات العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، المؤثرة على العلاقات الاميركية ـ العربية، تبرز من خلال الدور الاميركي في عملية السلام.

فعلى الرغم من تأكيد ادارة الرئيس بيل كلينتون، ومنذ البداية، التزامها بدور الوسيط الأمين والنزيه في مفاوضات السلام العربية الاسرائيلية، فإن ممارساتها وسلوكياتها كشفت عن ان موقفها جاء متسقا مع المفهوم الاسرائيلية للسلام. فهو اقتصر علي دعم ورعاية ما تم الاتفاق عليه بين اسرائيل وكل من الفلسطينيين والاردن،، من غير اللجوء الى ممارسة ضغوط على اسرائيل لتقديم أية تنازلات في المفاوضات مع العرب، في الوقت الذي مارست ضغوطا كبيرة من أجل إلغاء المقاطعة العربية لاسرائيل، وهي الضغوط التي نجحت في دفع دول الخليج الى إلغاء هذه المقاطعة من الدرجتين الثانية والثالثة... بل انها سعت لإدماج اسرائيل في خريطة التفاعلات في المنطقة، عبر دعمها لمشروع «الشرق اوسطية»، الذي وان كان ظاهره اقتصاديا، إلا ان جوهره سياسي، بحيث يجعل من اسرائيل محور تفاعلاته، مع ما يتضمن ذلك من تمييع للهوية العربية، وخلق هوية شرق اوسطية جديدة.

ثم انه، وعلى رغم تبني الليكود، بزعامة بنيامين نتنياهو، لمواقف متشددة تجاه العملية السلمية، تمثل انتهاكا لما تم الاتفاق عليه من قبل بين اسرائيل والفلسطينيين والاردن، وبخاصة ما يتعلق بالاستيطان في القدس الشرقية، وقضية المياه بين الاردن واسرائيل، نجد ان الادارة الاميركية مستمرة في تبنيها للموقف الاسرائيلي في العديد من القضايا. فهي استخدمت الفيتو ضد قرار مجلس الأمن لإدانة الاستيطان الاسرائيلي في جبل ابو غنيم في القدس الشرقية، مما أثار استياء عربيا، بل وهاجمت قرارات مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه الوزاري في هذا الشأن. ومن قبل

استخدمت الادارة الاميركية الفيتو لمنع ادانة اسرائيل في قضايا المبعدين الفلسطينيين في فبراير 1993، وفي مذبحة قانا بجنوب لبنان في ابريل 1996. كما قررت نقل سفارتها من تل ابيب الى القدس بحلول عام 1999. وقد دفع ذلك الجانب العربي التطلع الى الجانب الاوروبي، لممارسة دور أكبر في عملية السلام، يوازن الانحياز الاميركي لاسرائيل أو يعمل على التخفيف منه، الأمر الذي عبر عنه بجلاء الرئيس الفرنسي جاك شيراك بقوله ان النظام الحالي لمسيرة السلام فيه خلل، مبعثه ان الجانب العربي يرى ان الوسيط الاميركي منحاز لاسرائيل، وبناء عليه يمكن للدور الاوروبي تصحيح هذا الخلل، مع ملاحظة ان الدور الاوروبي إنما هو مكمل للدور الاميركي وليس بديلا منه.

ثانيا: الصورة القومية للعرب لدى الأميركيين:

في الواقع، ومع ان هذا العامل قد يكون مهملا لدرجة كبيرة عند تقييم وفهم العلاقات العربية ـ الاميركية، غير انه يعتبر عاملا جوهريا في الانحياز والارتباط العاطفي بين الولايات المتحدة واسرائيل. وكما يقرر أحد الكتاب الاميركيين، فإن غالبية الشعب الاميركي يشعرون بالراحة مع الاسرائيليين، لأنهم يرونهم نتاجا للثقافة الغربية، في حين يميلون الى النظر للعرب على انهم قوم أو شعب عاش خارج التاريخ، أو إنه كان لهم تاريخ من نوع غير متسق على نحو كبير. وعلى هذا الأساس فإن كثيرا من الاميركيين يجهلون الحقوق العربية وعدالتها. ومن ثم لم يكن غريبا أن تبادر العديد من الكتابات الاميركية، والغربية عموما، في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة الى النظر للاسلام باعتباره العدو الجديد.

وبمعنى آخر، إحلال الخطر الاسلامي مكان الخطر الشيوعي. وقد برز ذلك في نظرية هانتينغتون الشهيرة عن صراع الحضارات، وأصبحت صورة العرب لدى العديد من الاميركيين، مقترنة بالارهاب والبذخ والاسراف والانتهازية، ومحاولة تدمير المجتمع الاميركي، كما يظهر في أفلام هوليوود عن العرب المسلمين، بصفة عامة. فالعربي ـ وفق هذه النظرة ـ هو السبب في ارتفاع اسعار النفط، ومن ثم المسؤول عن الكساد في الاقتصاد... الخ. ويرتبط بذلك، ان المقررات الدراسية الاميركية لا تنصف الحضارة العربية وانجازاتها، كما انها لا تتناول، بموضوعية، تطور الصراع العربي الاسرائيلي والحقوق العربية المشروعة.

فإسرائيل في هذه المقررات الدراسية، وكذلك في وسائل الإعلام، واحة من الديمقراطية. في محيط من الديكتاتورية، يسعى الى تدميرها والقضاء عليها. وبالتالي، فإن الرأي العام الاميركي في ظل هذا المخزون السلبي الهائل تجاه العرب وحقوقهم، لا يشكل ضغطا على الإدارة الاميركية لتبني وجهات النظر العربية العادلة، أو حتى التحرر من ضغوط المنظمات اليهودية في داخل الولايات المتحدة تجاه قضايا الصراع العربي الاسرائيلي، وبخاصة ان الادارة الاميركية تهمل في حساباتها الرأي العام العربي ذاته، إذ ترى ان الحكومات العربية يمكنها ان تفعل ما تشاء من دون

التعرض لضغوط الرأي العام في بلدانها، على عكس اسرائيل التي يشكل الرأي العام فيها قيودا على سياسة الحكومة، في المجالين الداخلي والخارجي. نخلص من ذلك الى ان كلا من هذين العاملين السابقين، قد حال دون انطلاق العلاقات العربية ـ الاميركية، ومن ثم فإن ذلك يقتضي استراتيجية عربية محددة للتغلب عليهما بالقدر الذي يساعد في تبني رؤية اميركية متوازنة تجاه المصالح العربية العليا، وهذا ما سنوضحه في النقطة الأخيرة التالية.

ثالثا: الاستراتيجية العربية تجاه الولايات المتحدة:

ان تعديل وجهات النظر الاميركية تجاه مجمل القضايا العربية، وان كان صعبا، ليس مستحيلا، أقله في المدى المنظور والمتوسط. ولكن ذلك يستند الى مدى نجاح الدول العربية في إنجاز مهمتين أساسيتين هما:

أ ـ دعم التضامن العربي، فمن المسلم به انه من دون توافر إرادة جماعية عربية واحدة تضمن حدا أدنى من التنسيق بين مختلف الوحدات المكونة للنظام العربي تجاه مجمل القضايا العربية المشتركة. لا يمكن الحديث عن علاقات اميركية ـ عربية متوازنة. وهذا يحتاج الى جملة متطلبات، تقوم على تحديث مؤسسات العمل العربي المشترك، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية، وتحقيق حلم السوق العربية المشتركة وعدم الاستسلام للأوضاع التي نجمت عن الغزو العراقي للكويت. ذلك ان حالة الضعف والتشرذم التي يعاني منها النظام العربي الآن ينبغي ان تدفعه للتحدي، وبخاصة مع تعاظم الأخطار المحدقة به وما يرتبط بها من تعثر مسيرة التسوية السلمية في المنطقة والمخاوف من انهيارها وهذا يتطلب الإرادة السياسية للخروج من الازمة الحالية. ولعل ما أسفرت عنه القمة العربية في القاهرة في يونيو 1996 قد يكون بداية لاستعادة التضامن العربي على أسس موضوعية، بالقدر الذي سوف يمكنه من حماية المصالح العربية الجوهرية في تفاعلاتها مع الآخرين.

ب ـ تطوير الادارة السياسية للمغتربين العرب في الولايات المتحدة. فمن الملاحظ ان وضع الاميركيين العرب في الولايات المتحدة الذين يتراوح عددهم ما بين مليونين الى ثلاثة ملايين، قد قسم نسبيا الآن، فقد بدأ العديد منهم الترشيح للمناصب المحلية والقومية، إذ شغل في عام 1992 نحو 17 منهم مناصب محلية و32 مناصب رؤساء مجالس بلديات، فضلا عن ثلاثة أعضاء في الكونغرس، ومن الملاحظ ايضا ان منظمات الاميركيين العرب تقوم في الوقت الحاضر بدور مهم في الدفاع عن الصورة الايجابية للعرب في الولايات المتحدة، مثلما حدث في أعقاب انفجار المركز التجاري العالمي عام 1993، وأوكلاهوما عام 1995، عندما سارع ممثلو هذه المنظمات بإرسال بيان مفصل الى السلطات الاميركية تحذرها فيه من إلصاق التهمة بالعرب أو المسلمين، داعية إياها الى اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة للقبض على مرتكبي الحادث في كلتا الحالتين. كما قاموا بالاجتماع بالادارة الاميركية لشرح وجهة النظر العربية في عملية السلام، مثلما حدث عند اجتماعهم بوارن كريستوفر في ابريل 1995

والرئيس كلينتون في نوفمبر 1995 في أعقاب اغتيال رئيس وزراء اسرائيل اسحق رابين. هذا فضلا عن تقديمهم المشورة للوفود العربية المشاركة في عملية السلام، بخصوص كيفية التعامل مع وسائل الإعلام الاميركية. ومع هذا، فهناك تجاهل عربي لأهمية هذه الجاليات، يتمثل في عدم مساعدتها في تخطي ما يعترضها من مشكلات، ولعل هذا يفرض أهمية ان تتبنى البلدان العربية استراتيجية واضحة لدعم الدور السياسي للعرب في الولايات المتحدة، وبخاصة لجهة الدعم المادي والمعنوي للمنظمات التي تمثلهم، بما يمكنها من أداء رسالتها في متابعة وتوجيه أعضائها لخدمة القضايا العربية، ولتشجيع اندماجهم ومشاركتهم السياسية. وعلى هذا الأساس تبرز أهمية دعم الدول العربية للحملات الانتخابية لمن هم من ذوي أصل عربي في الولايات المتحدة، هذا فضلا عن تفعيل الاتصالات بين المؤسسات العربية السياسية والاعلامية ومنظمات هذه الجاليات بما يساعدها في مخاطبة الرأي العام الاميركي بأسلوب علمي سليم يعتمد على الحقائق الموضوعية، ومن الجدير بالملاحظة ان اليهود في الولايات المتحدة، وإدراكا منهم لخطورة الاميركيين العرب في العمل السياسي، قاموا في عام 1991 بتكوين جماعة لمكافحة السطوة العربية السياسية على مستوى القاعدة العريضة.



قياس مدى قوة الدولة: تحديد أولي

صدقة يحيى فاضل *

المقصود بـ «العلاقات الدولية»، هو: العلاقات بين دول العالم، وبخاصة في جانبها السياسي. ومعروف أن الدول ترتبط ببعضها ـ خصوصا في الوقت الحاضر، والمستقبل ـ بعلاقات وثيقة، ومتعددة الجوانب والأبعاد، بحيث يمكن القول ان معظم دول العالم ترتبط ببعضها بعلاقات، في كل أو بعض مجالات الحياة العامة. ويندر أن توجد دولتان، الآن، ليس بينهما أي علاقة، اطلاقا.

إن ظاهرة «العلاقات الدولية»، هي ـ بلا شك ـ من أهم الظواهر الإنسانية ـ الإجتماعية، إن لم تكن أهمها. فتطور العلاقات الدولية، في وقت معين، وبين أطراف معينين، يمكن أن يؤدي إلى تدعيم رفاه الإنسان، ودعم بقائه على هذه البسيطة. ويمكن أن يؤدي الى العكس، أي يمكن أن تتطور العلاقات الدولية بين دول معينة، بما يؤدي ـ بعد مشيئة الله ـ الى إتعاس كل البشر، أو بعضهم، وتهديد بقاء البشرية والتسبب في هلاكها، وبخاصة في عصر أسلحة الدمار الشامل الرهيبة.

ولعل أهم ما يميز «العلاقات الدولية»، منذ فجر التاريخ حتى الآن، هو سيادة عامل «الفوضى» (anarchy) في معظم هذه العلاقات، أي عدم وجود جهة عليا تتولى الفصل النهائي بين الدول، وتعترف لها الدول بهذا الحق. أو، بمعنى آخر، عدم وجود حكومة (عالمية) متفق عليها، ومعترف لها بالحق في الحكم، تضع القوانين، وتشرف على تنفيذها، والعمل على إلزام الدول بها، ثم المقاضاة في شأنها.

ونتيجة لسيادة هذا العامل في العلاقات الدولية، أصبح قانون: القول الفصل لصاحب الإمكانات الأكبر والأقوى، أو «قانون الغاب» (Jungle Law)، هو السائد، بحيث نجد أن القوي، من الدول، غالبا ما يستطيع فرض إرادته على الأضعف، عند تناقض مصالح

* استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والإدارة ـ جامعة الملك عبدالعزيز ـ جدة.

الطرفين... وبصرف النظر عن مدى «عدالة» موقف أي منهما.

مدى «قوة» (Power) أي دولة، هو الذي يحدد - إذاً - مدى قدرتها ومكانتها وصلابة موقفها، بين الدول، ويوضح مدى نفوذها، في العالم. كما يحدد - في النهاية - مدى ما تحصل عليه (من الدول الأخرى) من الـ «حقوق»... أو الأشياء، المادية والمعنوية، التي تريدها[1].

«القوة» الدولية... والقانون الدولي

ومن الملاحظ ان هناك من يعتقد بوجود «القانون الدولي» (الشرعية الدولية)، وأن ذلك القانون يعطي كل ذي حق - من الدول - حقه، صغرت الدولة أم كبرت، ويحقق العدالة (الدولية) كما تحققها - تقريبا - بقية القوانين.

ولا جدال أن هذا اعتقاد غير صحيح، كما هو معروف. فالقانون الدولي يظل «قانونا» عاما، و«من دون أسنان» - إن صح التعبير، إذ أنه لكي يحظى أي قانون باحترام المعنيين به، ويكون له، بالتالي، المصداقية (المطلوبة للقوانين)، لا بد أن يكون دقيقا وعادلا ومجردا، وأن توجد جهة (حكومة) تعمل على ضمان الالتزام به، ومعاقبة مخالفيه.

إن «القانون الدولي» هو: القانون الذي ينظم العلاقات بين دول معينة، ويحكم صلاتها المختلفة. وهو عبارة عن: مجموعة المعاهدات والاتفاقات الدولية. ولعل أهم مكونات هذا القانون، الآن، هي: ميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقيات الدولية الكبرى، مثل: معاهدة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية، ومعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية... إلخ. وأهم الجهات المعترف لها (شكلا) بالإشراف على تنفيذ ذلك القانون، هي: منظمة الأمم المتحدة، والمنظمات التابعة لها، وغيرها من المنظمات.

وهذا القانون (الدولي) يفتقر الى وجود جهة، ذات صلاحية محددة وقاطعة، ومعترف بها، تضمن الإلتزام به، وتعاقب الخارجين عليه. كما يفتقر إلى الموضوعية والعدالة، والدقة والتجرد، في معظم مضمونه. وغالبا ما تفسر نصوصه بما يتماشى وأهواء الأقوياء، وبناء على التوجه العام للمعنيين بالأمر، في كل حالة على حدة.

ومن المتعارف عليه (دوليا) أن كل دولة، صغرت أم كبرت (قويت أو ضعفت)، لها «سيادة» تستوجب عدم فرض أي شيء عليها، ما لم تقبله هي بإرادتها، ولكن هذه «السيادة» تظل اسمية (نظرية) في معظم الأحوال. فالقوة (الدولية) تخترق كل: «السيادات»،... بشكل مرئي حينا، وغير مرئي، في معظم الحالات[2].

ولا يزال «القانون الدولي» «لعبة» في يد الأقوياء، من الدول / إذ تظل «مصالح» وأهواء ورغبات الأقوياء «هي القانون» - إن صح القول، وهي المؤثر الأساسي، والأهم، في

(K.Holsti, International Politics, Englewood Cliffs, N.J: Prentice - Hall, Inc., 1997). (1)

(H. Morgenthu, Politics Among Nations, New York: A. Knopf, 1948, Chapter 2.). (2)

مجريات «العدالة» الدولية. وهذا أمر أصبح معروفا لغالبية المعنيين والمراقبين.

ونوضح هذه المسألة، بالمثال البسيط (المعروف) التالي: لو كان الحكم في المخالفة «س» هو «ص»، كما يؤكد معظم «القضاة» وقامت الدولة «أ» بالمخالفة «س»، فإن تطبيق «ص» عليها لا يمسي أمرا مؤكدا، إذ ان هذا يعتمد على مدى قوة ونفوذ «أ»، ومن يناصرها من الدول الأخرى.

إذا كان «ص» عبارة عن عقاب معين، فإن هذا العقاب قد يضاعف (أضعافا) إذا كانت الدول المناوئة لـ «أ» أقوى، وقد يلغى، أو يفسر تفسيرا مغالطا، إذا كانت «أ»، والدول التي تؤيدها، أقوى... والأمثلة اليومية على ذلك أكثر من أن تحصى، وبخاصة في منطقتنا العربية.

كل هذا، يؤكد عدم عدالة وموضوعية «القانون الدولي». فهذا القانون ربما يكون أكثر القوانين البشرية تسيبا، وظلما. والسبب الرئيسي لذلك هو عدم وجود جهة عادلة، ونزيهة ومحايدة، تستطيع فرض الالتزام به، وخضوع تفسيره (وتطبيقه) للقوى المتنفذة في النظام الدولي[3].

بل ان القدر الأكبر من القانون الدولي تضعه، عادة، الدول العظمى والكبرى، فتفصله على «مقاييس» مصالحها الخاصة، وتفرضه على الأطراف الأضعف في العالم، ثم تطبقه (على مزاجها) بما يضمن تحقيق مصالحها، من دون اعتبار يذكر لمصالح الآخرين، أو مراعاة حقيقية لمبادئ الإنصاف والعدالة، بل وحتى من دون اكتراث بالاعتبارات «الإنسانية».

وذلك يبين أكثر ان العلاقات الدولية ما زال يحكمها ـ والى حد كبير جدا ـ ناموس الغاب. فالقوي ـ من الدول ـ يفرض موقفه، وتوجهه، على الضعيف، والضعيف على الأضعف... والأقوى على القوي... وهكذا.

وبالرغم من ذلك، فإن القانون الدولي، الذي يحكم العلاقات الدولية الآن، يمثل ـ بمجموعه وكليته ـ خطوة جبارة ورائدة... خطتها البشرية، نحو التحضر والتلاحم الإنساني... فما وجد من قوانين (دولية) حتى الآن، قد نقل البشرية مسافات كبيرة، بعيدا عن «قانون الغاب»... والقوي يأكل الضعيف «قانون الأسماك» ـ إن صح التعبير). كما وفر قدرا (ملموسا) من العدالة الدولية... يستفيد منها الضعيف، قبل القوي ـ أحيانا.

ومع ذلك، فما زال المشوار طويلا... وما زال أمام الإنسانية طريق صعب وشاق، كي تصل الى: ضمان حد معقول، من العدالة والموضوعية، لجميع الأطراف الدولية. وربما لن يحصل هذا، إلا إذا قامت دولة فيدرالية عالمية واحدة، لا ثاني لها. وهذا ما يبدو (الآن) بأنه في عداد المستحيلات[4].

(3) (Lloyd Jensen, Explaining Foreign Policy, Englewood Cliffs, NJ.: Prentice Hall, Inc., 1982).

(4) صدقة يحيى فاضل، «النظرية العامة للانصهار الدولي»، «مجلة العلوم الإدارية ـ الرياض، (العدد 1)، 1409 هـ 1981م، ص 27 ـ 62.

إن العلاقات بين الدول، وسلوكياتها، في مواجهة بعضها، يسيطر عليها ـ في الغالب ـ شيء من الحذر والشك وعدم الثقة، الأمر الذي يدفع معظم الدول للتشدد في التمسك بسيادتها وقوميتها. ويكفي تمسك دولة، أو أكثر، بـ «سيادتها»، وقوميتها، لتتمسك الدول الأخرى بسيادتها وقوميتها، هي الأخرى. وهذا أهم ما يرجح احتمال عدم توحد العالم، في المستقبل المنظور، في دولة واحدة[5].

نخلص من هذا للقول ان مدى قوة الدولة ـ أي دولة ـ في عالم اليوم، والغد القريب، هو الذي يحدد، بصفة رئيسية، مدى ما تحصل عليه من «حقوق»، ويحدد مكانتها بين الدول، ومدى تأثيرها (وتأثرها) في النظام الدولي، الاقليمي والعالمي. وذلك يوضح لنا أهمية «قوة» الدولة، وهامشية «القانون الدولي» ـ في هذا الصدد ـ ويؤكد ضرورة فهم «قوة» الدول، وعناصر هذه القوة، وتأثيراتها وكيفية تقديرها، أو قياسها... إلخ.

قوة الدولة

المقصود بـ «قوة الدولة» ـ أي دولة ـ هو ما تملكه الدولة من عناصر القوة والنفوذ، والتفوق، مقارنة بغيرها من الدول الأخرى. وإن مدى قوة أي دولة يتحدد بـ «مدى» ما تملكه من «عناصر القوة» الرئيسية، الستة... التي تتلخص بما يلي[6]:

أ ـ الموقع الجغرافي: يتجلى تأثير العامل الجغرافي. في مدى قوة الدولة، في عدة مظاهر من أهمها: مساحة الدولة وحجمها الإقليمي... فكلما كبرت مساحة اقليم الدولة، توفر لها عمق استراتيجي، وامتلكت مرونة، في سبيل الدفاع عن نفسها. ويكون لموقع الدولة، ومساحتها، تأثير أكبر، إذا كان يشغل جانبا استراتيجيا من جوانب الكرة الأرضية، كالإشراف على مضيق هام، أو قناة هامة للملاحة البحرية الدولية.

وكلما تزايدت أهمية موقع الدولة، وتوافرت له بقية عناصر قوة الدولة، زادت قدرتها على التأثير في سير العلاقات الدولية، وفي الوقت ذاته، زادت أعباؤها في حماية ترابها القومي، والسيطرة على ما يجري فيه، وحوله.

ب ـ كم ونوع السكان: إن كبر حجم السكان، لن يكون له أثر إيجابي في مدى قوة الدولة، ما لم يكن أولئك السكان على مستوى مرتفع من الوعي والتعليم، والتطور الاجتماعي، والاقتصادي، فضلا عن تماسكهم الاجتماعي وانصهارهم الوطني، وطبيعة عقيدة غالبيتهم.

وكلما ارتقى كم ونوع سكان الدولة، وعلا انصهارهم الوطني، كانت الدولة أقدر (نسبيا) على تحقيق أهداف سياستها الخارجية. والعكس صحيح.

جـ ـ الموارد الطبيعية: يؤثر نوع وكم الثروات والموارد الطبيعية التي تحظى الدولة

(5) صدقة يحيى فاضل، «النظرية العامة للانصهار الدولي»، مجلة العلوم الإدارية ـ الرياض، (العدد 1)، 1409 هـ 1981م، ص 24 ـ 26.

(6) صدقة يحيى فاضل، مبادئ علم السياسة، جدة: دار النوابغ للنشر والتوزيع، 1996، ص 373 ـ 376.

بتوافرها في اقليمها، بالإيجاب والسلب، في سياستها الخارجية. في جانبيها: الأهداف والوسائل. ويرتبط بهذا العامل مدى قدرة الدولة على استغلال مواردها[7].

وإذا افترضنا تساوي عوامل القوة الأخرى، فإن الدولة الغنية بالموارد الطبيعية، والقادرة على استغلال تلك الموارد بشكل سليم، تكون أقدر من غيرها على التأثير في الواقع الدولي، وتحقيق أهداف سياستها الخارجية.

د ـ النظام السياسي (الداخلي) للدولة: ان مدى الاستقرار السياسي الحقيقي الذي تتمتع به الدولة، ينبع غالبا من وجود نظام دستوري سياسي، يحظى بتأييد ودعم غالبية السكان، ما يجعله نظاما مستقرا، ينتج عن سيادته استقرار سياسي حقيقي، لا مفروض أو وهمي. وكلما حظيت الدولة بدرجة عالية من الاستقرار السياسي، كانت ـ باعتبار تساوي عناصر القوة الأخرى ـ أكثر قدرة على صنع وتنفيذ سياستها، بنجاح أكبر نسبيا. والعكس صحيح.

هـ ـ القدرات العسكرية: تسهم الإمكانية للدولة (بالسلب والإيجاب) في التأثير في مدى نجاح أهداف السياسة الخارجية للدولة، وذلك مع الارتباط بعناصر القوة الأخرى. والواقع ان القوة المسلحة ـ بصرف النظر عن حجمها ونوعيتها ـ تستخدم كأداة للهجوم على دولة، أو منطقة، معينة... أو كأداة للدفاع، في حالة تعرض الدولة لهجوم مسلح من طرف آخر. هذا، فضلا عن استخدامها كوسيلة للردع، بهدف إحباط محاولات هجومية، قد يقوم بها طرف أو أطراف معادية[8]. ولا شك ان هناك ترابطا وتكاملا واضحين، بين هذه الاستخدامات الرئيسية للقوة المسلحة للدول[9].

و ـ الإمكانات التقنية والصناعية: إن مدى قدرة الدولة التقنية والصناعية يؤثر (سلبا وإيجابا) في تحقيق أهداف سياستها الخارجية. فالدول المتقدمة، تقنيا وصناعيا، تكون أقدر على تحقيق الاكتفاء الذاتي لنفسها، في مجال العديد من السلع والخدمات التي تحتاجها الدولة، وقت السلم والحرب. وذلك يوفر لها قوة إضافية، تسهم في تدعيم موقفها الدولي وتساعدها في بلوغ مراميها خارج حدودها الاقليمية. بينما تعاني الدول المتخلفة، تقنيا وصناعيا، من عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي، في مجال العديد من السلع والخدمات التي تحتاجها الدولة، في أوقات السلم والحروب. وذلك يمثل ضعفاً في الدولة يمكن ان يهز موقفها، على الساحة الدولية، ويعرقل، بالتالي، سعيها لتحقيق بعض أهداف سياستها الخارجية.

وهكذا، نلاحظ ان مدى قوة ونفوذ أي دولة (خارجيا) يعتمد على مدى إيجابية العوامل الستة، المذكورة أعلاه، وهذه العوامل، هي نفسها أهم عناصر قوة الدولة، وأهم «العوامل» التي تؤثر في وضع وتنفيذ ومتابعة السياسة الخارجية. ان أي ضعف، في أي

---

(7) الحسان بوقنطار، العلاقات الدولية، الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1990م، ص 55.

(8) د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، (الكويت: مطابع ذات السلاسل، 1985)، ص 509 ـ 515.

(9) (F. Pearsin, and J. Rochester, International Relations, Ontario: Addison - Wesley Publishing Co. 1984, pp. 66 - 163).

من هذه العناصر، يمكن ان ينعكس بالسلب على قوة الدولة، ويضعف قدرتها على تحقيق أهداف سياستها الخارجية. والعكس صحيح[10].

كما ان الظروف الدولية، وبخاصة النظام العالمي، والتحالفات الدولية المختلفة، يؤثر بشكل أو بآخر، في وضع وتنفيذ السياسة الخارجية للدول. فالنظام العالمي السائد، في فترة معينة، يمكن ان يعطي بعض أطراف العلاقات الدولية، قوة إضافية، أو العكس.

وبناء على مدى قوتها (في العناصر الستة، المشار إليها) يمكن تصنيف (تقسيم) الدول على «سلم القوة الدولية»، وترتيبها (تنازليا)، كما يلي: (1) الدولة العظمى، (2) الدولة الكبرى، (3) الدولة المتوسطة، (4) الدولة الصغيرة، (5) الدولة الصغرى، (6) الدويلة. بحيث يمكن تحديد «مكانة» كل دولة في العالم، على هذا الأساس. فنقول ـ مثلا ـ ان الدولة الفلانية، بعد حساب مدى قوتها، تصنف كـ «دولة متوسطة»، أو «دويلة»... الخ، وذلك بناء على مجموع ما تحصل عليه من «نقاط»، على «مقياس القوة الدولية» هذا.

ولا شك، ان نفوذ الدولة يعتمد على مدى قوتها، ونوعها، وموقعها، في «سلم القوة الدولية». فالدولة العظمى، يكون نفوذها أكبر من نفوذ الدولة الكبرى، ويكون للأخيرة نفوذ أكبر من الدولة المتوسطة... وهكذا.

وتتجلى قوة الدولة، ويتجسد نفوذها، في مدى تأثيرها في الأحداث والوقائع الدولية، أي مدى نفوذها في مجريات العلاقات الدولية. ودائما ما يكون للدول العظمى النفوذ الأقوى، والتأثير الأكبر، في مجريات وسير العلاقات الدولية.

مقياس القوة الدولية

والسؤال الذي يطرح نفسه، في هذا المقام، هو: كيف يتم هذا التقييم الهام؟! من دون الدخول في التفاصيل الأكاديمية المعقدة، في هذه المسألة، نقول: يكون مقياس «سلم القوة الدولية»: من صفر الى 100 درجة. ويعطي «وزنا» (weight) معينا لكل عنصر من عناصر القوة الستة.

ومن المنطقي، أن نعطي وزنا متساويا، للعناصر الخمسة التالية: (1) الموقع الجغرافي، (2) كمّ ونوع وتوجه السكان، (3) الموارد الطبيعية، (4) القدرات العسكرية، (5) الإمكانات التقنية والصناعية. بحيث يكون لكل عنصر ما مجموعه 14 نقطة ($14 \times 5 =$ 70 نقطة).

أما الـ 30 نقطة الباقية، فتعطى ـ منطقيا (في رأينا) ـ العنصر الأهم في هذه العناصر، ألا وهو: النظام السياسي (الداخلي) للدولة... لأن هذا العنصر هو الذي له الأثر الأكبر في تحديد مدى «قوة» الدولة ـ أي دولة ـ ومدى حصولها على ما تحتاجه (وتستحقه) من الدول الأخرى[11].

(10) ابراهيم محمد الحلوة، العلاقات الدولية، الرياض، المؤلف، 1407 هـ ص 153 ـ 160.

(11) انظر محمد طه بدوي، مدخل الى علم العلاقات الدولية، بيروت: دار النهضة العربية، 1972م.

فلو توافرت ـ مثلا ـ أعلى درجات العناصر الخمسة الأولى (14 على 14) في دولة ما، ولكن النظام السياسي لهذه الدولة غير دستوري، وغير مستقر (يحصل على درجات متدنية من 30) فإن ذلك سرعان ما يخفض درجة كل من العناصر الخمسة الأخرى. وينزل بالدولة الى مستوى أضعف، من القوة. وبالتالي، يجعلها في موقع متدن على سلم القوة الدولية[12].

إن النظام السياسي هو «القيادة»، التي توجه موارد الدولة (عناصر قوتها)، لما فيه صالح أو طالح الدولة. فلا يكفي توفر العناصر الخمسة ـ ولو بدرجات عالية ـ لتوجد ولو «دولة صغرى». إذ من دون «قيادة» (إدارة عليا) كفؤة وجيدة، ومصممة لخدمة الصالح العام، بأكبر كفاءة وإخلاص ممكنين، قد تنهار الدولة، أو تدخل في دوامة العدم... أو ـ في أحسن الظروف ـ تحتل مكانة متدنية في سلم القوة الدولية، كان يمكن أن تعلو وترتقي، لتصل الى مصاف الدولة «الكبرى»، أو ربما «العظمى».

من هنا تأتي أهمية «النظام السياسي»، وأهمية أن يكون «نظاما صالحا»، يحقق المصلحة العامة (مصلحة وفائدة غالبية سكان البلد المعني) لأقصى حد ممكن. ويحاول رفع قدر، ومكانة، دولته الى أعلى «موقع» ممكن. على سلم القوة الدولية... وهل ـ بعد إرادة الله ـ يوجد عنصر، عدا النظام السياسي، يمكن أن يكون له هذا الأثر، وتلك الأهمية؟![13]

ان لكل عنصر، من عناصر القوة الستة (الموقع، السكان، الموارد الطبيعية، النظام السياسي، الإمكانات التقنية، القدرات العسكرية) عدة جوانب (يعطى لكل جانب وزن معين). ويحسب «وزن» كل جانب، ثم يحسب وزن كل عنصر ككل بالنسبة للدولة المعنية. وبعد ذلك، يحسب مجموع ما تحصل عليه من «نقاط» في كل العناصر الستة. وبناء على مجموع ما حصلت عليه كل دولة من نقاط، يتم تصنيفها في الخانة الملائمة لها.

ويبدأ هذا المقياس بإعطاء أقوى دولة في العالم (وهي الآن: الولايات المتحدة الاميركية) 100 نقطة... أي علامة كاملة، في كل عنصر. ولو وجدت دولة أخرى في مستواها تماماً، تعطى نفس الدرجة. وبعد ذلك، بالإمكان المفاضلة (الجبرية) بين الدول «العظمى» ـ متى وجدت أكثر من دولة عظمى ـ في مجال 10 نقاط (من 90 ـ 100 درجة) فقط.

ويقاس وزن كل عنصر من عناصر القوة، لأي دولة، مقارنا مع وزن العنصر المعني نفسه، بالنسبة للدولة العظمى الأولى، القائمة وقت القياس. فمثلا، إذا كان عنصر الامكانات التقنية والصناعية للدولة العظمى درجته (11 من 14) ومقارنة به اتضح ان وزن هذا العنصر بالنسبة لدولة ما، هو 2، تكون 2 هي الدرجة التي تحصل عليها تلك الدولة، في هذا العنصر... وهكذا.

---

(12) حسن ابراهيم الأحمد، الدول الصغيرة والنظام الدولي، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1982م، الفصل الثاني.

(13) صدقة يحيى فاضل، النظم السياسية المختلفة، جدة: كتاب تحت الإعداد، 1997م، الفصل الثاني، من الباب الثاني.

ولا بد من تطبيق بعض المعادلات الرياضية والإحصائية البسيطة في هذا الشأن، حتى نخرج بدرجة (تقريبية) قريبة الى الصحة والواقع. إن «التحليل الكمي» هو الذي يجب ان يستخدم، في هذه الجزئية من القياس، كأداة تحليلية شبه دقيقة. ولا بد ان يجرى «القياس» بشكل دوري (مرة كل سنة) على دول العالم ككل، أو دول ما معينة.

فلا يخفى أن «وزن» كل عنصر، من عناصر القوة، بالنسبة لكل دولة (مقارنا بوزن العنصر نفسه بالنسبة للدولة/الدول العظمى) قابل للتغير، من وقت لآخر، وربما من شهر لآخر.

وفي كل الأحوال، يجب تذكر أن «قياس» الظواهر الاجتماعية والسياسية، المختلفة، لا يمكن عمله إلا على أساس تقريبي جدا، إذ لن يوجد ـ على الإطلاق ـ مقياس كامل الدقة لهذه الظواهر. ذلك ان «طبيعتها» لا تسمح بالقياس الدقيق. ولذا، فإن مقياس سلم القوة الدولية لن يكون ـ في أحسن حالاته، وأدق تطبيقاته ـ إلا تقريبيا.

ونرى (اجتهادا) أن يتم التصنيف وفق التدرج (النقاطي) التالي:

(1) الدولة العظمى: 90 ـ 100 نقطة.

(2) الدولة الكبرى: 70 ـ 89 نقطة.

(3) الدولة المتوسطة: 36 ـ 69 نقطة.

(4) الدولة الصغيرة: 21 ـ 35 نقطة.

(5) الدولة الصغرى: 16 ـ 20 نقطة.

(6) الدويلة: 1 ـ 15 نقطة.

ولا شك ان هذا المقياس يحتاج الى توفير قدر كبير، من المعلومات، عن كل دولة (يراد تحديد مدى قوتها) في عناصر القوة الستة الرئيسية، حتى يمكن قياس مدى قوتها (بالتقريب)، ومن ثم تصنيفها، في «المستوى» الذي تستحقه.

ونكتفي بهذا القدر من التوضيح، ونعود الى مفهوم «قوة» الدول، لنقول: «ان «قوة» الدولة هي روحها، وحياتها. فبدون قوة لن توجد الدولة. والدول توجد في ما يشبه الغابة (النظام الدولي)، بحيث أن مدى قوتها هو الذي يحدد مدى نفوذها، ومكانتها ـ بين الدول ـ ويحدد مدى ما تحصل عليه (من الآخرين) من «حقوق»، أو من الأشياء المادية، والمعنوية، التي تريدها، ويضمن حصولها عليها المزيد من «القوة»، لها[14].

بإمكاننا افتراض ان كل دولة تسعى للحصول، من الدول الأخرى، على أقصى فائدة ممكنة (عبر الهيمنة، واستغلال الأضعف، أو العلاقة غير المتوازنة)... لذلك يصح القول: كلما كانت الدولة قوية، قلت هيمنة الآخرين (الأقوى منها) عليها، وانخفضت قدرتهم على

(14) Pearson and Rochester, International Relations, pp. 77 - 78.

استغلالها. والعكس صحيح. أي: كلما كانت الدولة ضعيفة، زادت هيمنة الآخرين عليها، وارتفعت قدرتهم على استغلالها[15].

ماذا يعني كل هذا بالنسبة للعالم العربي بخاصة والعالم النامي بعامة؟! يعني أشياء كثيرة، منها: الاعتقاد بأننا لو قمنا بتطبيق هذا المقياس (التقريبي) على الدول العربية الحالية، فلن نجد (ضمن هذه الدول) دولة «عظمى»، أو «كبرى»، وربما ولا «متوسطة».

وهذا يؤكد، مرة أخرى، لكثير من الدول العربية المعاصرة، ضرورة الاهتمام بعنصر «القيادة/الإدارة» وضرورة الاتحاد العربي. فلو اتحدت الدول العربية، وارتفع وزن عنصر النظام فيها، لربما وصلت الى مرتبة الدولة الكبرى، فورا، والى مرتبة الدولة العظمى، بعد ذلك بمدة ليست طويلة.

ويبدو انه ليس أمام الـ «دويلات» العربية من سبيل، لترتقي على سلم القوة الدولية، إلا الاتحاد والتضامن. فإن لم تتحد ستظل «دويلات»... أي أسماكا صغيرة مستضعفة في محيط من القروش، والأسماك الأكبر والأقوى.

إذا سلمنا بأن مدى قوة أي دولة هو الذي يحدد مدى نفوذها، ومكانتها ـ بين الدول ـ ويحدد دورها، وثقلها، في النظام الدولي... كما يحدد مدى ما تحصل عليه (من الآخرين) من الأشياء، المادية والمعنوية، التي تريدها وتحتاجها، فإن ذلك يعني أن الـ «قوة» ـ بكل عناصرها الدولية ـ هي، في الواقع، «الهدف» الرئيسي لكل دولة في العالم.

كما ان «القوة» (power) تصبح ـ بالضرورة ـ هي «الوسيلة» الأولى التي تضمن للدولة الحصول على المزيد من «القوة»... فـ «القوة»، إذاً، هي هدف الدولة الأساسي، ووسيلتها الرئيسية على الساحة الدولية وفي ميدان العلاقات الدولية، السياسية ـ بخاصة.

وبالإمكان القول ان كل دولة تسعى للحصول، من الدول الأخرى، على أقصى فائدة ممكنة (عبر الهيمنة، واستغلال الأضعف، والعلاقة غير المتوازنة)... وهذا يعني انه كلما كانت الدولة قوية، قلت هيمنة الآخرين (الأقوى منها) عليها، وانخفضت قدرتهم على استغلالها، والعكس صحيح. أي: كلما كانت الدولة ضعيفة، وهشة، زادت هيمنة الآخرين عليها، وارتفع مدى قدرتهم على استغلالها. وكل ذلك يؤكد ما سبق ان توصل إليه «هانس مورجانثو»، عالم العلاقات الدولية الاميركي الشهير، في كتابه «السياسة بين الأمم»، حيث عرف «العلاقات الدولية» بأنها «صراع من أجل القوة».

وهذه الحقيقة لا بد ان تدفع علماء العلاقات الدولية المعاصرين للتركيز ـ من جديد ـ على مفهوم «القوة» (الدولية)، والبحث في كل أبعاده وجوانبه، فنظرا لأن مدى

(15) صدقة يحيى فاضل، مبادئ العلاقات الدولية، جدة: كتاب قيد النشر، 1997م.

قوة أي دولة يمكن ان يحدد مصيرها في النظام الدولي، فإن من الضروري الاهتمام بهذا المفهوم. ومن ذلك الاهتمام بطريقة «قياس» مدى قوة الدول ـ قياسا علميا، تقريبيا.

وعند التفكير في هذا القياس، يجب ان يتم التطرق الى «عناصر» القوة الدولية. ونجد ان العناصر الستة، التي ذكرت في هذه المقالة، هي أهم العناصر الرئيسية، التي ينبغي ان يقاس مدى قوة الدولة بالاستناد إليها... أي على أساس البعدين: الكمي والنوعي، لكل منها.

وهناك من يرى أن أبرز «عناصر» قوة أي دولة هو طبيعة توجه سكانها العقائدي، والفكري. ومع تقديرنا لهذا الرأي، واتفاقنا معه ـ الى درجة كبيرة ـ إلا اننا نعتقد ان بالإمكان اعتبار هذا «التوجه» جانبا، من عنصر «كم ونوعية السكان».

ويلاحظ القارئ أن هذه المقالة (البسيطة) تقترح «الأسس» العامة، التي يجب ان يقوم عليها قياس مدى قوة الدول ـ في رأي كاتبها. ولا تزيد مساهمة هذا الكاتب عن اقتراح هذه الأسس (المعروفة جدا لعلماء السياسة والعلاقات الدولية)، واعتمادها في هذا الشأن، بهدف حث علماء العلاقات الدولية العرب على البحث في هذا المجال، ومحاولة إيجاد مقياس علمي رصين (تقريبي) لمدى قوة الدول... بالاعتماد على معادلات رياضية، وجبرية، مناسبة، تكفل شيئاً من الدقة والمصداقية لهذا المقياس.

كما يجدر بعلماء السياسة والعلاقات الدولية العرب، ان يخوضوا في مغزى مدى «قوة الدول». والبعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي لذلك المدى. خصوصا بالنسبة للدول العربية الحالية... وللعلاقات العربية ـ الدولية، بصفة عامة. وستكون هذه المقالة ـ المتواضعة ـ قد حققت هدفها الأساسي، إن لفت موضوعها اهتمام بعض المعنيين، في الوسط الأكاديمي، وشمر بعضهم سواعده، وأعمل فكره، للمساهمة في وضع وبلورة مقياس علمي مقبول، للقوة الدولية. ودرجاتها المختلفة.



دول مجلس التعاون الخليجي ودراسات التنمية: مراجعة وتقييم

مراجعة: تركي علي الربيعو*

بداية، نذهب الى القول ان الخطاب التنموي يهدف الى إحياء الممارسة السياسية حول قضية التنمية، ومن ثم فهو، وبصورة واضحة، خطاب سياسي... والخطاب التنموي في دول مجلس التعاون يهدف، بحق، الى إحياء الممارسة السياسية، في إطار البحث عن تنمية بديلة، أولا، وذلك في محاولة لتحقيق التفاف جماهيري واسع، يرفد التوجه التنموي الجديد، ويكون بمثابة الضمان الاجتماعي لتحقيق هذا التوجه. وثانيا، يرفض الخضوع الأعمى لمقتضيات المنافسة العامة، أو ـ بعبارة أخرى ـ يهدف الى السعي المستمر لأن تسترجع الدولة وظيفتها الوطنية واستقلاليتها الذاتية، وسيادتها على ثرواتها الوطنية وحمايتها من النهب.

وهذا الخطاب الذي ندرسه، يرتبط بفترة تاريخية متميزة، هي فترة ما سمي بعصر الثورة النفطية، التي تشكل الإطار المرجعي لاجتهاداته. والكتب التي طالتها الدراسة هي:

أولا، علي خليفة الكواري:

أ ـ دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية ـ عالم المعرفة 1981م.

ب ـ هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي ـ دار كاظمة ـ 1985م.

جـ ـ نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ 1985م.

ثانيا، اسامة عبدالرحمن:

أ ـ البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ـ سلسلة عالم المعرفة ـ 1982م.

* باحث وكاتب سوري.

ب ـ التنمية بين التحدي والتردي ـ دار كاظمة ـ 1986م.

جـ ـ المثقفون والبحث عن مسار ـ مركز دراسات الوحدة العربية ـ 1987م.

ثالثا، محمد الرميحي:

أ ـ النفط والعلاقات الدولية ـ سلسلة عالم المعرفة ـ 1982م.

ب ـ الخليج ليس نفطا ـ دراسة في إشكالية التنمية والوحدة ـ دار كاظمة ـ 1983م.

رابعا، عبدالعزيز الجلال:

أ ـ تربية اليسر وتخلف التنمية ـ سلسلة عالم المعرفة ـ 1985م.

خامسا، عبدالمالك التميمي:

أ ـ الاستيطان الاجنبي في الوطن العربي ـ عالم المعرفة ـ 1983م.

سادسا، محمد جابر الأنصاري:

أ ـ تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي ـ عالم المعرفة ـ 1983م.

هذا فضلا عن مجموعة من الدراسات التي نشرتها مجلات «التعاون» و«المستقبل العربي» و«دراسات الخليج والجزيرة العربية». وأخص منها بالذكر مقالات الأمين العام لمجلس التعاون عبدالله بشارة، التي نشرتها «التعاون»، لما لها من طابع تبشيري يؤكد على أن مجلس التعاون هو قطار الغد نحو المحطة الأخيرة، وقد استثنينا بعض الدراسات التي تطال التنمية في دول مجلس التعاون ومشكلات العمالة المهاجرة، التي كتبها كتّاب عرب من خارج دول المجلس.

ان السمة الأولى في هذا الخطاب تتمثل في تأكيده على البعد الإنساني للتنمية «فالخليج ليس نفطا، فهو إنسان وأرض قبل النفط، وسيظل كذلك بعد النفط» (كما يؤكد الرميحي)، فيما يرى الكواري ان «المجتمع الذي لا يستطيع تنمية الإنسان فيه، غير قادر في نهاية الأمر على تنمية أي شيء آخر».

والتعاريف جميعها تلتقي وتتقاطع في تعريفها للتنمية، وكذلك في تفريقها ما بين التنمية التي هي عملية حضارية، والنمو الذي هو تراكم لأكوام من خردوات الحضارة. وهذا التفريق بين النمو والتنمية، يهدف الى التأكيد المستمر على مضمون العملية التنموية، والابتعاد عن القشور، فقد ارتبطت التنمية كما يشير عبدالرحمن «في أذهان الكثيرين وتعني بناء سد ضخم أو ناطحات سحاب أو محطات تلفزيون».

ان التفريق بين النمو والتنمية في الخطاب التنموي في دول المجلس، هو تفريق مقصود، يهدف الى رفع راية احتجاج في وجه التطور المنفلت الذي تعيشه هذه البلدان. فالتميمي يسوق هذا التفريق في محاولة للقول أن النمو السائد يهدد الأمن القومي والحضاري لهذه البلدان، إذ ان طوفان العمالة المهاجرة الآسيوية هو نتيجة لهذا النمو المنفلت والتي تشكل ظاهرة استيطانية تهدد المستقبل القومي لهذه البلدان. فالنمو في أحسن أحواله هو جانب من جوانب التنمية. والتنمية في إطارها الشامل والحضاري تنهض

ـ وكما بينت التعاريف السابقة ـ على أن الإنسان غاية ووسيلة... وعبر هذا فإن الخطاب التنموي ـ من خلال تأكيده على أن الإنسان غاية ووسيلة، يستحضر السياسي في قلب الدائرة. فلكي نواجه التحديات ونحقق التنمية المنشودة، علينا ان نحرر الإنسان، ونضمن له حقوقه، ونوفر له جواً من الديمقراطية السياسية، تسمح له بالمشاركة في القرار الحضاري، تحت عنوان المشاركة (الرميحي، عبدالرحمن) وهنا يضعنا الخطاب التنموي في مواجهة مسألة في غاية الصعوبة، إنها مسألة البعد السياسي في العملية التنموية. إلا انه، وفي هذا الإطار، يظل الخطاب التنموي، في دول المجلس، خطابا في إطار الممكن وليس في إطار الواقع، على أمل أن يجد الحل في يوم ما. والحل يكمن في التوفيقية كحل. لكن... إذا كان المثقف يبحث عن صيغة توفيقية، في علاقته بالسلطة، هل تقبل السلطة في ذلك؟

السمة الثانية في هذا الخطاب، هي التناقض الذي يحكمه في رؤيته لما يجري في داخل دول المجلس، فهو ينوس بين حدين، حد التشاؤم وحد التفاؤل، فالتشاؤم عند اسامة عبدالرحمن يذهب به بعيدا، الى درجة اتهام المجتمع العربي ككل بالنفاق. يقول في كتابه «التنمية بين التحدي والتردي»، «درج المجتمع العربي على النفاق» وهذا الاتهام هو رد فعل على حالة الانبطاح التي يمارسها الكثيرون تجاه أمراء السلطة في الوطن العربي. بخاصة وأن هذا الوطن يعيش في حالة من التردي والتخلف مخيفة. أما على صعيد دول المجلس «فمنطلقات التنمية في دول المنطقة منطلقات في أغلبها عشوائية ومبتورة، وهي ترسخ يوما بعد يوم حلقات التبعية بدلا من خلق القدرة الإنتاجية الذاتية، واستئصال التخلف وتحقيق التنمية الشاملة، وإدارة التنمية تمارس ايضا دوراً في أغلبه عشوائي وقاصر في تحقيق حتى ما ترمي إليه تلك المنطلقات» كما يقول عبدالرحمن، ويشاركه في هذا المجال الكواري، فهو يرى أن كل ما يجري «ليس أكثر من تغيرات اقتصادية اجتماعية متأرجحة». ويضيف عبدالرحمن قائلا «ولقد استقرت الآراء في ندوة البحرين، ديسمبر 1980 على عدم وجود تنمية بمعناها الحقيقي».

لكن ولادة مجلس التعاون، بعثت الأمل من جديد. فها هو الرميحي يدعو الى إيقاد الشموع بدلا من لعن الظلام. ويسجل الكواري في الاستراتيجية التنموية أن ما تحقق كثير «ان حكومة المنطقة قد أنجزت قدرا كبيرا ومهماً من مشروعات الانتاج المباشر المكونة لمشروعات البنية التحتية المادية. بحيث يمكن اعتبارها بنية متطورة تضاهي في بعض أوجهها ما هو متاح للاقتصاديات الصناعية المتقدمة».

ان الخطاب التنموي في دول مجلس التعاون في النصف الثاني من عقد الثمانينات، يلوح بتباشير الفرح مهما كانت الصعوبات والتحديات. فبشارة يؤكد على أن المجلس هو قطار الغد، وأنه في طريقه الى المحطة الأخيرة. يقول «ان العقبات لم تخنق بعد، إما لتركة تاريخية، أو لحداثة التجربة، لكننا جميعا واعون لحقائق الوضع».

السمة الثالثة في هذا الخطاب، هي الشكوى المريرة من الدور القبلي السلبي الذي تلعبه القبيلة على صعيد التنمية كعملية حضارية وعلى صعيد ادارة التنمية. فالجلال في دراسته عن تربية اليسر وتخلف التنمية يرى «ان دول الجزيرة العربية النفطية، تعاني من

سيطرة النظام القبلي ـ الأبوي، الذي يشدد على الطاعة والاستسلام وتقبل ما يفرضه الكبار، بدون نقاش». وبذلك يقف هذا النظام كحجر عثرة كبير في وجه التطور التعليمي في هذا البلدان. وما يطال التعليم يطال غيره. إذ ان أغلب المناقشات التي طالت النهضة التعليمية في بلدان مجلس التعاون، ذهبت الى ان النظام التربوي لأي مجتمع يعكس القيم السائدة فيه. والقيم السائدة هي قيم قبلية، تغرس روح الاستسلام والطاعة والسكوت عن الخطأ وتقبل الرأي الآخر بدون اقتناع» (عبدالعزيز الجلال). وعبر هذا يلح الخطاب التنموي في دول المجلس على أن التوجه التنموي المطلوب يجب ان يرافقه تغيير في النظام الاجتماعي السائد «لأنه وفي مجتمعات الجزيرة العربية النفطية لا تزال بعض المظاهر السلبية المعتمدة على العصبية والارث الاجتماعي واحتقار العمل اليدوي تؤثر على مناحي الحياة. وبالأخص على إدارة التنمية. إذ ان الادارة نتاج ثقافي واجتماعي يعكس قيم المجتمع الكبير. ومن ثم فإن السلوك الاداري هو محصلة القيم والتقاليد الثقافية التي يفرزها المجتمع كما يرى عبدالرحمن، الذي يقول «ان ادارة التنمية في دول المنطقة، هي في أكثر الاحوال ادارة قبلية تلبس ثوبا جديدا وتستخدم أدوات جديدة». يشاركه في ذلك الكواري، ففي دراسته عن دور المشروعات العامة يرى ان من الأمور التي تحد من نشاط المشروعات العامة هي العقلية العشائرية السائدة وترويج المحسوبية بحيث يسود الولاء القبلي على الولاء للأهداف الاستراتيجية للدولة الوطنية».

أما الرميحي فينطلق من أرضية مفادها ان القبلية ظلت محورا للبناء الاجتماعي بالرغم من اختلاف أشكال الانتاج. ففي نمط الانتاج التقليدي الذي يعتمد (الزراعة في الواحات أو الرعي، أو الغوص) نجد استمرار القبيلة، فهي التي تقوم بالزراعة وأشكال الانتاج الأخرى، وفي نمط الانتاج الحديث المعتمد على الثروة النفطية، نجد بروز الدولة/القبيلة على حد تعبيره، والتي حافظت على استمرارها. ويمكن التأكد من ذلك من خلال رصد الخصائص الاجتماعية للانتاج الحديث. فهذا الانتاج تميز فيه دور قطاع الاستهلاك والتوزيع الداخلي، الذي تسيطر عليه الشرائح التجارية القديمة والجديدة (البناء، المضاربة، الاسهم والبنوك... الخ) والمرتبطة بالعشيرة الحاكمة، وقطاع آخر مستهلك مباشرة من فئتين: الأولى تضم كبار الموظفين والتجار، وفئة ثانية تضم صغار الموظفين والبدوتاريا والحرفيين والعمالة غير الماهرة، التي تعتمد على الاستهلاك كضمان لاستمرار التشكيل القبلي الاجتماعي الحالي، والذي يجد تعبيره في تحالف ثلاثي يضم العشيرة الحاكمة، ومالكي رأس المال التجاري والشريحة العليا من النخبة المتعلمة. ولذلك فإن أهم التحديات التي تواجه مجتمع دول مجلس التعاون تتمثل في كيفية الانتقال من مجتمع القبيلة الى مجتمع الدولة الحديثة (الرميحي).

في مقابل هذا النقد الحاد للمجتمع القبلي كما يتجلى في الخطاب التنموي في دول مجلس التعاون، نجد أن هذا الخطاب يعود أدراجه ليؤكد على الدور الايجابي الذي يمكن ان تلعبه القبيلة في مجتمع الجزيرة العربية، فهو يستدعي العادات القبلية القديمة لتصبح بديلا للعادات الاستهلاكية الوافدة، وذلك في إطار الحد من هدر الإمكانية كما يرى الرميحي. وفي الطرف الآخر ينذر الرميحي العشائر الحاكمة في دول مجلس التعاون لأن

تلعب دورا إصلاحيا كبيرا في حياة الوطن، كالدور الذي لعبته العائلات الاصلاحية في اليابان. وذلك «في إطار سيناريوهات التوقع والتحديات التي تجابهها المنطقة الخليجية».

ان الخطاب التنموي في دول مجلس التعاون يمارس من خلال نقده للمجتمع القبلي كعقبة في وجه التغيير المنشود، نقدا سياسيا للسلطة القائمة. لكن المشكلة تكمن في أن التخلف يرتد في منظور هذا الخطاب الى وجود عنصر تاريخي أبدي لن يزول التخلف إلا بزواله. وعبر هذا تصبح قضية التخلف قضية داخلية وبذلك يعكس هذا الخطاب صدى الأدبيات الثورية العربية من جهة، وصدى الطروحات النظرية في الفكر الغربي الليبرالي وطروحات البنك الدولي. وبالأخص اطروحة روستو Rostow الشهيرة عن مراحل النمو الاقتصادي The stages of Economic Growth التي نعثر عليها في المراجع الاجنبية التي اعتمدها عبدالرحمن.

وفي رأيي أن المشكلة تكمن في غياب العلاقة أو ما يكفي من العلاقة بين الفكر والواقع. فالمثقف العربي بشكل عام يحتكم الى نموذج سلفي معاصر على حد تعبير الجابري (50). وهذا النموذج يرتبط بالتاريخ الاوروبي وظروفه الخاصة. فالشكل الوطني الاوروبي الذي أصبح كما يقول سمير امين، من الضرورات المعممة التاريخية ـ تكوين مجموعة معينة ذات ثقافة واحدة ولغة واحدة، قامت الدولة الحديثة على أساسها، هو حالة خاصة. فهناك ـ والقول لسمير أمين ـ حقائق اجتماعية غير الطبقات، منها الوطن وليس هذا هو الأخير الوحيد، فهناك ايضا العائلة والقبيلة والمجموعة الاثنية والأمة الدينية، والتي تمثل حقائق اجتماعية.

ماذا يعني ذلك؟ والجواب ان القبيلة حقيقة اجتماعية في تاريخ المنطقة العربية بشكل عام، والخليج بوجه خاص. والمطلوب هو إنجاز مزيد من الدراسات حول المجتمع القبلي. بدلا من تحميله وزر التخلف كما تفعل الأدبيات الاستشراقية في هذا المجال (52). دراسات من شأنها ان تطال السياسي والاقتصادي في مجتمعات الجزيرة العربية في عصر ما قبل النفط وما بعده. دراسات من شأنها ان تكشف لنا ـ وكما بين الانثربولوجي الفرنسي بيار كلاستر في كتابه عن المجتمعات المضادة للدولة ـ لماذا كانت تلك المجتمعات تعطي أولوية للسياسي على الاقتصادي.

وانطلاقا من هذه الاولوية: لماذا كانت هذه المجتمعات مضادة للدولة الحديثة؟ هذه الأسئلة قد تنفع الخطاب التنموي في دول المجلس الذي يغيب عنه النقد الجذري والعلمي لظاهرة التخلف والتي ترتد في نظرنا الى عامل خارجي يتمثل في دور الاستعمار في تخريب بنية هذه المجتمعات وإعادة ربطها بنمطه الاستهلاكي. ولذلك نجد أن الأدبيات التنموية التي تهاجم القبيلة ترتد في النهاية لتطالب بتجسير الفجوة بين المثقف والحاكم.

السمة الرابعة في الخطاب التنموي في دول مجلس التعاون تتمثل في أنه يبني آمالا كبيرة على الدور الكبير الذي يمكن لإدارة التنمية ان تلعبه في إطار النهضة التنموية المنشودة. فيرى الكواري في كتابه «نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة»، «ان التنمية قضية إرادة ومسألة إدارة». فالجانب الاداري في العملية التنموية جانب أساسي ومهم.

وعبر هذا فإن النقد الذي يمارسه الخطاب التنموي في هذه البلدان لمسألة الادارة يصبح أساسيا وجوهريا. إذ ان الربط بين الادارة الناجحة والتنمية الناجحة مسألة أساسية. لكن المشكلة تكمن في ان الادارات في هذه البلدان مثقلة بالمحسوبيات والرواسب القبلية، والبيروقراطية تقف بصورة مباشرة وراء الفساد المستشري.

وإذا كانت الادارة التنموية ـ كما يشير الكواري ـ هي «اسلوب في الأداء الاداري يعبر عن رؤية تنموية، ويعتمد على قطاعات الادارة ووحداتها كافة»، فإن الإدارة الحالية هي «ادارة مفوتة، تكمن وظيفتها في إيجاد وظائف وتشجيع نشاطات غير ذات جدوى تنموية، تنتج عنها بطالة مقنعة وانشطة طفيلية، واستهلاك غير منتج لموارد المجتمع المادية والبشرية» (الكواري).

أما على صعيد الادارة التربوية، فحدث ولا حرج كما يقول المثل، هذه الادارة التي تبنى عليها آمال عريضة في رفد العملية التنموية بالكوادر البشرية المتنورة. فيرى الجلال ان الادارة التربوية في دول المجلس شأنها شأن الادارة العامة مثقلة بتراث كبير من المشكلات الناتجة عن قلة في القدرات الادارية، ونقص في الادراك لطبيعة الادارة الناجحة. وقصورها عن مواكبة الجديد وبعدها عن مجرى التطور وعجزها عن فتح الطريق والتمهيد للتطورات التعليمية المنتظرة والمطلوبة خلال السنوات القادمة.

وعبر هذا يركز الخطاب التنموي في دول المجلس على ضرورة اصلاح الادارة. لكن الاصلاح يصطدم مباشرة بالسلطة السياسية. لأن الادارة، وكما يشير عبدالرحمن في تعبير حاد جدا هي «حمار السلطة السياسية»، لأن ولاءها موجه للأسرة الحاكمة لا للوطن وتطلعاته. وأمام هذا الواقع يطالب الخطاب التنموي كما يري الكواري بإصلاح الادارة السياسية، أولا، نظرا للدور الحاسم الذي تلعبه في التنمية. لكنه لا يطالب بالمستحيل فالقبلي يغزو الاداري، والسلسلة تمتد من الاداري الى القبلي وبالعكس، وأي نقد هو نقد موجه للسلطة السياسية في جانبها القبلي المتخلف. هكذا يدفعنا الخطاب التنموي من جديد الى عنق الزجاجة. الى الداء المستفحل الذي لا براء منه بالإضافة الى ان النقد ـ وهذا النوع منه بالأخص ـ لا يزال غير مرغوبا وقوانين المطبوعات في دول المجلس ترفع راية نظام في وجه هذا النوع من النقد وتفسره في احتمالات كثيرة.

السمة الخاصة للخطاب التنموي في دول مجلس التعاون، هي في كونه يضفي أهمية كبيرة على الدور الأساسي الذي تلعبه المرأة في التنمية المنشودة. فالطريق الى التنمية البديلة يمر من خلال تحرير المرأة من قيودها التاريخية ممثلة في النظرة التقليدية الموروثة، سواء كانت دينية أم قبلية، إذ ان هناك ـ كما يشير هذا الخطاب وكما تعبر بعض الأدبيات النسوية القصصية في هذا المجال ـ تحالفا بين القوى الدينية والتقليدية والقبلية والتقليدية الحديثة، يعمل على تكريس وضع المرأة الدوني التاريخي، ويمارس مزيدا من العزل عليها وبأشكال حديثة.

ان قضية التنمية يرتبط نجاحها، كما يصر هذا الخطاب على تحرير المرأة. وهذا الربط صحيح تماما ويمثل أحد أوجه مكامن القوة في هذا الخطاب. يكتب اسامة عبدالرحمن تحت

عنوان المرأة هي العنصر البشري الموؤود «ان قضية المرأة تساوي على الأقل نصف قضية التنمية في أي مجتمع، وإذا كان نصف قضية التنمية مهدرا أو مهملا، وإذا كان النصف الثاني لا يخلو من مشاكل تحد من قدرته ومن عطائه، فإن قضية التنمية في هذه الدول تصبح قضية مشلولة». فالمرأة رهينة التقاليد والقيم السائدة والموروثة، وبالرغم من زيادة نسبة المتعلمات إلا ان التعليم يحرص على تخريج المرأة ضمن القيم التقليدية كربة منزل وكسيدة. ولذلك يدعو عبدالله بشارة في مقابلة معه الى تحريرها ونزولها الى ميدان العمل.

والخطاب التنموي في دول المجلس يبني أملا كبيرا في ضوء استراتيجيته على دور المرأة في الحد من مشكلة العمالة الاجنبية، فالإحصائيات تشير الى وجود مليون امرأة في السعودية في سن العمل والى (112) الف امرأة في الامارات على سبيل المثال، ولذلك فإن الاستراتيجية البديلة للتنمية الشاملة تدعو الى «إحلال المرأة مكان الرجل حيثما أمكن دون حاجة الى المبالغة والتطرف» (الكواري). هذه الصيغة المهذبة هي بمثابة اعتراف ضمني بمدى صعوبة المشكلة ومواجهتها. فعصر الثروة النفطية مارس تأثيرا سلبيا على المرأة الخليجية كما تشير أدبيات هذا الخطاب، فقد حرمها حتى من دورها المنزلي وذلك باعتمادها على خدم البيوت، ما دفعها الى الغرق في شكليات لا حدود لها.

ويصل الرميحي في بحثه عن أثر النفط على وضع المرأة في الخليج الى نتيجة مفادها ان مجتمعات الخليج لا تزال تنظر الى المرأة وفق المنظور التقليدي لعصر ما قبل الثروة النفطية «فلقد كانت المرأة ولا تزال تمثل ملكية خاصة للرجل في الأغلب». لكن النصف الأول من السبعينات ـ كما يرى الرميحي ـ شهد هامشا إيجابيا ساهم في كسر الطوق الذي يحيط بالمرأة وبالأخص «اسقاطها لرمز عزلتها وهو الحجاب التقليدي بأشكاله المتعددة»، إنما المشكلة تكمن في ان الوضع الاقتصادي الجديد قد مكن الرجل من عزل المرأة من جديد وأعطاه امتيازات عديدة في ذلك. «امتيازات تلقى الدعم الفكري من جانب التقليديين الجدد»، والذين يسعون جاهدين لتوظيف كل ما هو سلبي في التراث لعزل المرأة».

ان الوضع القانوني للمرأة، ما زال أساسيا كما هو، «وما تغير في النصوص استمر في التطبيق» (الرميحي). هذه النتيجة التي يخلص إليها الخطاب التنموي في دول المجلس. ومن حقنا ان نتساءل الى ماذا يعود ذلك؟ ان الجواب الذي يقدمه هذا الخطاب يشير الى الداء المستفحل الذي يقف في وجه التنمية البديلة متمثلا في سيادة القيم التقليدية، قيم القبيلة. يقول عبدالرحمن انه في دراسة استقصائية في الكويت على مجموعة من المسؤولين في واحد وعشرين جهة حكومية عن أسباب انخفاض نسبة مساهمة المرأة في أنشطة الجهاز الحكومي، كان السبب الرئيسي هو التقاليد الاجتماعية».

ان الخطاب التنموي يحارب على جبهة عريضة وعرة، من التقاليد والقيم الدينية والمجتمعية التي تضيق أحيانا وتتسع أحيانا أخرى. إذ ان المطالبة بتغيير جذري ـ لا يكتفي بالشكل ـ لقضية المرأة. تغيير من شأنه ان يسهم بتبديل جذري للعلاقات الإنسانية من شأنه ان يمس ويقلب بنية المجتمعات التقليدية في الخليج وهو أمر تخشاه ـ كما يرى الرميحي بحق ـ الفئات المسيطرة... فقضية المرأة وتحريرها قضية سياسية، وهنا يصطدم

الخطاب التنموي بالمناطق التي أحكم السياج حولها وتضاعفت حولها الخانات السوداء، والمتمثلة في مناطق الجنس والسياسة كما يشير فوكو Michel Foucault في نظام الخطاب.

وإذا كان الخطاب العربي القومي المعاصر، يقيم تلازما ضروريا بين الوحدة والاشتراكية، في صيغة وجدانية لا عقلية كما يرى الجابري، وفي صياغة لغوية جميلة تضفي على الخطاب القومي طابعا موضوعيا وتحيله الى معادلة مستحيلة الحل، فإن الخطاب التنموي في دول مجلس التعاون، يقيم تلازما بين التنمية والتعاون أو لنقل وبصورة دقيقة، بين التنمية والوحدة، وهذه هي سمته السادسة. فالاشتراكية كمصطلح تغيب نهائيا عن هذا الخطاب لكننا نرى ان التعريف الجديد للاشتراكية الذي يسوقه الخطاب التنموي العربي الجديد والذي يعرف الاشتراكية بأنها «سيطرة المجتمع على مصيره» (سمير أمين ـ ما بعد الاشتراكية)، تلتقي مع التعاريف التنموية التي يدلي بها الخطاب التنموي في دول مجلس التعاون ـ فقد جاء في صيغة خطاب عبدالله بشارة حول مجلس التعاون وشرعية التعاون الاقليمي العربي ما يلي: «ان مجلس التعاون هو مجلس تعاون، كلماته واضحة لا تترك مجالا للاجتهادات القسرية، هو مجلس من ست دول مستقلة تحافظ على سيادتها وعلى تشريعاتها الداخلية، وتراعي شخصيتها وهويتها، لكنها «تنسق وتتعاون من أجل تحقيق التكامل وصولا لوحدتها».

التعاون الاقليمي هو شرط التنمية البديلة وهو ضمانها، «إذ ان قضايا التنمية اطروحة اقليمية وحدوية، فلا يمكن توفير التنمية في إطار كيان صغير مغلق». ولذلك فإن صيغة المجلس «أفضل ألف مرة من الوضع العربي الراهن الذي يتميز بالعقم والعجز» (بشارة).

وعلى ما يبدو فإن صيغة التعاون بين دول المنطقة هي بمثابة رد فعل واضح حضاري ومتمعن ومتفهم وواقعي وغير رومانسي كما يشير هذا الخطاب على المدرسة الشامية ـ والتعبير لعبدالله بشارة ـ صاحبة الدعوة الى الوحدة الفورية والإلغاء الفوري للوظيفة القطرية. وهو بذلك يؤكد على صفة العقلانية في هذا الخطاب (بشارة).

ان مدرسة الابتكار كما يسميها عبدالله بشارة، تقف في مواجهة المدرسة الشامية، وتحظى الآن في وسط المفكرين القوميين من أبناء دول مجلس التعاون بأهمية كبيرة وبترحاب بالغ، وتدفعه الى مراجعات دقيقة لافرازات المدرسة الشامية، ونجد صدى ذلك خصوصا في ما كتبه محمد جابر الأنصاري (مجلة العربي) العدد 357 وعلي فخرو (مقابلة ـ المستقبل العربي ـ العدد 112).

... وهكذا، فإن الخطاب التنموي القومي في دول المجلس يتوجه الى الفكر القومي العربي فخورا بتجربته الجديدة والعقلانية، تجربة من شأنها ان تكون منارة يهتدي إليها ويستفيد منها المفكر القومي العربي. فالتجربة وبالرغم من العثرات التي تعترض طريقها ـ كما أشار بشارة ـ تشكل إطاراً يلتقي فيه الجميع وذلك في إطار التوفيقية التي تجمع بين المتناقضات، بخاصة وأن التوفيقية ـ وكما يرى الأنصاري ـ تمثل حقيقة حضارية تجعلنا نضع إشارة استفهام كبيرة حول هذه النتيجة. ان الخطاب التنموي في دول مجلس

التعاون، يحتكم الآن الى التاريخ العربي والوجدان العربي ليبرر دعوته الى التوفيقية والتي تشكل إطاراً حضاريا للنهضة المرتقبة في نهاية هذا العقد وفي العقد القادم، والمطلوب الآن هو البحث عن إطار أنسب لهذه التوفيقية يحدد مضمونها ويرسم ظلالها على الاستراتيجية التنموية لهذه البلدان. والسؤال هل تجسد هذه التوفيقية احدى ارهاصات الفئة المثقفة في دول المجلس، أم احدى ارهاصات الطبقة الوسطى في هذه البلدان، أم ان الخطاب التنموي يستعير أدوات التعبير عن نفسه من الخطاب التوفيقي التنموي والنهضوي العربي، في رأينا ان التوفيقية هي بحث عن التكيف في حده الحرج ـ سواء في الداخل أو في علاقة الوطن بالخارج. وبذلك يحكم هذا الخطاب على مساره بأن يظل متأرجحا بين ـ بين. وهكذا علينا ان نردد في النهاية «انتبهوا أيها السادة»، الصيحة التي أطلقها الرميحي في كتابه «النفط والعلاقات الدولية».





رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق . جامعة الكويت

ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت

تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

سياسة

أحمد بهاء الدين.. سيرة قومية

مصطفى عبدالغني

دار هلا للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، 435 صفحة

مراجعة: هاني لبيب*

إثر هبوط حاد في الدورة الدموية، وبعد ست سنوات تقريباً على دخوله كهف الصمت التام، فقدت الصحافة العربية أحمد بهاء الدين، أحد ألمع وأشهر كتّابها في النصف الثاني من القرن العشرين، بعد أن كان قد أصيب بنزيف في المخ منذ منتصف عام 1990.

وقد بدأ مشواره مع صاحبة الجلالة عندما بدأ يكتب في مجلة «الفصول» سنة 1948، ثم انضم لأسرة «روز اليوسف» سنة 1952.. وخطا سريعاً في مدارج المهنة ليصبح نائبا لاحسان عبدالقدوس عام 1954.

وعندما صدرت مجلة «صباح الخير» سنة 1956 كان أحمد بهاء الدين هو أول رئيس تحرير لها، ولم يكن يتجاوز وقتها الـ 29 عاماً. وتولى بعد ذلك رئاسة تحرير جريدة «الشعب» ثم جريدة «الأخبار»، وفي 1962 عُين رئيساً لتحرير مجلة «آخر ساعة»، وفي أغسطس سنة 1967 تم انتخابه نقيباً للصحفيين بالتزكية.

وقد تولى بعد ذلك رئاسة مجلس إدارة مؤسسة «روز اليوسف» سنة 1971، ثم أصبح رئيساً لاتحاد الصحفيين العرب في أبريل سنة 1972... إلى أن عُين رئيساً لتحرير جريدة «الأهرام» في مايو سنة 1974. وتم اختياره سنة 1976 رئيساً لتحرير مجلة «العربي» الكويتية، واستمر فيها ليعود في نهاية عام 1980 كاتباً متفرغاً في جريدة «الأهرام»، حيث دأب على كتابة عموده اليومي الشهير «يوميات» من 11 يناير سنة 1982

* كاتب وصحفي مصري.

الى 22 فبراير سنة 1990. وكانت آخر يومياته التي كتبها بخط يده عن مسز تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا في ذلك التاريخ.

على هذا النحو كان أحمد بهاء الدين ضمير أمة، ولم يكن مجرد شاهد في قضايا كثر شهودها فهو شاهد، وممثل ادعاء، ومحام، وقاض... يترك في وجدان قارئه ضوءاً لا تمحوه الأيام، ما جعل الجميع يحترمونه، المختلفون معه قبل المتفقين.

ولم يكن أحمد بهاء الدين كاتباً بقدرما كان مفكراً مهموماً بقضايا وطنه وعروبته. وعلى الرغم من رحيل بهاء الدين منذ عدة أشهر فقط، فإن الناقد مصطفى عبدالغني كان أول من أصدر كتاب عنه بعنوان: «أحمد بهاء الدين.. سيرة قومية».

منذ البداية، يؤكد المؤلف أنها سيرة قومية، وليست سيرة ذاتية.... لماذا؟ يجيب: لأنها تستمد مشروعيتها من وعي صاحبها. وعن اختياره لأحمد بهاء الدين بوجه خاص، يضيف ان هذا يعود لعاملين اثنين: ذاتي وقومي. العامل الذاتي، يتمثل في تكوين بهاء الدين الخاص المرتبط عضوياً بمجتمعه. أما العامل القومي، فهو الواقع العربي وبخاصة من ازدهار أول وحدة عربية في التاريخ المعاصر (1958 ـــ 1961) وانكسارها، مروراً بصعود عدد من الأقطار العربية إلى قمة الوعي القومي، ثم هبوطها إلى قاع النكسة (الهزيمة) سنة 1967، وصولاً إلى القضية الفلسطينية بتطوراتها.

ومن الملاحظ أن المؤلف اهتم أولاً بالسيرة القومية، وليس بالسيرة الذاتية فقط، إذ لا يبقى لدى كاتب مثل أحمد بهاء الدين ـــ كما يقول ـــ أية مساحة بين الخاص والقومي من جانب، وبين البعد الزمني والموضوعي من الجانب الآخر. فهذه سيرة قومية آثر من خلالها الكاتب أن يُعيد جزئيات الحدث وتفكيكه في ضوء الوعي النقدي، ثم أعاد تركيبها عبر شخصية قومية تعد من بين أهم رموزنا وأنبلها على الإطلاق.

فلنتوقف أكثر عند أهم ما يثيره الكتاب...

على الرغم من اهتمام المؤلف بصورة واضحة بالسيرة القومية لبهاء الدين، إلا أنه لم يهتم بالسيرة الذاتية بالقدر نفسه، ولم يتعرض للمؤشرات التكوينية الأولى له، وهي التي ساعدت في ما بعد في تكوينه القومي... بل بدأ الكاتب بأحمد بهاء الدين الشاب الذي جرب جميع تجارب الاشتراكية والوحدة العربية، وقضايا الإصلاح الزراعي، والدعوة الى الاستقلال الوطني، فضلاً عن ارتباطه بـ «الطليعة الوفدية» واقترابه من محمد مندور وعبدالرحمن الشرقاوي ونجيب محفوظ، الذين كانوا قريبين من «الطليعة الوفدية» أهم تشكيل عربي وطني في ذلك الوقت. وكل هذا ارتبط باتجاهه «الراديكالي» الذي تطور في ما بعد، وأصبح أهم سمات فكره. والمؤثرات الأساسية عند بهاء الدين حددها ـــ المؤلف ـــ على هذا النحو:

* المؤثر الفردي، إذ كان أقرب إلى الإصلاح الهادئ أكثر منه إلى الثوري العنيف.

* جيل الرواد، وقد تأثر بجيل الرواد، واتفق واختلف معهم، لكنه ظل يتحدث عنهم بكل احترام (وعلى سبيل المثال: طه حسين ـــ علي عبدالرازق ـــ توفيق الحكيم ـــ

عبدالرازق السنهوري ــ محمد مندور ــ فتحي رضوان).

* روح القانون، وربط الأرض الواقعية للقضايا والمواقف السياسية بالتفكير القانوني (دراسته الجامعية).

* فكرة التنوير، التي كانت أكثر ما تميزه عن جيله، وإن كانت سمة من سمات الجيل السابق عليه، فاهتم بالتقدم وشدد على العقل. أضف إلى هذا أنه تشرب كثيراً من أفكار التنويريين الغربيين: عقلانية لوك، وقوانين روسو، وحرية فولتير. وعلى هذا النحو، نستطيع أن نحدد بعضاً من الخصائص المميزة لفكر أحمد بهاء الدين، لعل من أهمها:

* المغامرة الفكرية.. فهو أول من كتب عن الصراع العربي ــ الإسرائيلي كصراع حضاري في المقام الأول، وليس عسكرياً كما كان شائعاً.

* شجاعة التعبير، وأهمها موقفه من هزيمة 67، الذي آثر التحدث عنها كنكسة (لا هزيمة)، وأصدر بياناً على مسؤوليته الخاصة كنقيب للصحفيين.

* روح المقاتلة، والأمثلة التي تشير إلى ذلك تقع في دائرة رفض الخوف والخرافة، وإعلاء شأن العقل والاجتهاد البشري، فضلاً عن موقفه الشجاع من حرية المرأة واستقلالها، ودفاعه الشديد عنها.

* الاستعداد للتنبؤ: تميز بهاء بحس مرهف في استشراف المستقبل، من مثل التحدي الحضاري وسقوط الأيديولوجيا، وكتاباته عن أزمة الكويت سنة 1961، وغزو العراق لها، وتهديدات عبدالكريم قاسم (تمثل سيناريو أزمة الخليج 1991).

* مواصلة الاتجاه. فقد كان النشاط العقلي المستمر لأحمد بهاء الدين في قضية واحدة، واستثمار تراكماتها بمضي عبر متصل أفقي ممتد يُلخص هذه السمة. ولعل أهم القضايا التي انشغل بها الهجرة اليهودية إلى فلسطين ومآساتها في العصر الحديث.

يُمثِّل أحمد بهاء الدين ــ يضيف المؤلف ــ أحد أهم رموز الجيل الرابع التنويري بعد أجيال ثلاثة سابقة، بدأها رفاعة الطهطاوي، ووصل فيها طه حسين إلى الجيل الثالث، بينما مثَّل محمد عبده وتلامذته حبات اللؤلؤ ــ الوسط ــ في عقد التنوير. ولعلّ من أهم سمات أحمد بهاء الدين الخاصة، هنا، تعرفه إلى أصول الفكر الغربي بالقدر الذي تعرف به إلى أصول التطور العربي للتاريخ والمعرفة الإنسانية، ما قرب به من صياغة فكرية ميّزت خلفيته الفكرية في تعامله مع القيم التنويرية في عصره.

ومن أكثر ما يميز بهاء الدين وعيه بالتاريخ في استقراء الحاضر، والنظرة الكلية للأمور، وإيثار الحوار وسيلة للاقتناع والتعبير، مع الالتفات إلى خطورة «إيقاع الكلمات» والاصطلاحات.

وعلى الرغم أن العديد من هذه الأفكار لاتخرج عن مظلة التنوير، وتحتمي بوجه خاص ــ بثنائيته المفضلة (العقل والحرية)، فإنه لم يلتزم فيها بترتيب موضوعي. لذلك تتحدد قضية العقل عنده من تحليله لتاريخ الأفكار في منطقتنا العربية، على أساس أن

التقليد والتجديد هما جوهر التطور الفكري. وبمراجعة أفكاره في قيم أساسية، وعلى سبيل المثال: الديموقراطية ـــ الاجتهاد ـــ حرية الفكر... وما إلى ذلك، نجده يُحدد قيمة العقل بأنه العجلة التي تحرك عربة التقدم، وتمدها بالوقود اللازم لإشعال النهضة واستمرارها.

وكان أحمد بهاء الدين أول من تنبّه إلى المرجعية التاريخية لقضية المرأة، إذ ارتبط موقف المرأة بهذه المرجعية من دون العودة إلى أبعد من ذلك، حين كان يجب الاقتداء بالنموذج الأول في المرحلة النبوية، ما جعل الثاني ـــ التاريخي ـــ يحيد عن الاتجاه الأصولي الأول، مكوناً لنفسه سباقاً خاصاً، ينتهي، في النتيجة إلى انحطاط في كل صور التطور الحضاري، وفي مقدمته انحطاط في قيمة المرأة ومكانتها في المجتمع العربي.

ويلمس بهاء الدين الاتجاه العلمي لتفسير أزمة الواقع العربي، ومن ثم الانطلاق من التشخيص إلى التحديد، وهو ما يفسر دعوته إلى هذه «الدولة العصرية» على مدى الحقبة الأخيرة قبل مرضه. وقد حددها كالتالي:

أولاً، الفجوة الحضارية، حيث كان يقول إن المشكلة بيننا وإسرائيل هي فجوة حضارية، ولن يتغير الصراع دون سد هذه الفجوة. ولم يرتبط حديث بهاء الدين عن «الفجوة الحضارية» بالتحدي الغربي ـــ اليهودي فقط، وإنما بالتحدي الداخلي، من ذواتنا نحن، حيث الجهاد الأكبر.

ثانياً، الأيديولوجيا والتكنولوجيا: فقد كان أول من تنبه إلى طبيعة الصراع بينهما منذ فترة مبكرة، حتى إنه أشار إلى أن الأيديولوجيا (رأسمالية أو اشتراكية) ستنزل عن عرشها، وينتهي الصراع لصالح التكنولوجيا في صورتها المعرفية. ذلك ان المجتمع الدولي بالكيفية التي تريد بها هذه الأيديولوجيا أو تلك، تحكمها القدرات التكنولوجية العسكرية التي تستخدم لصالح المنتصر دائماً.

ثالثاً، الدولة العصرية: زادت هزيمة 67، بوجه خاص من تعميق الحس القومي لدى بهاء الدين، إذ كان يؤكد أن حلم الوحدة العربية لن يتحقق إلا بالبناء العلمي و«الدولة العصرية».

وقد تعددت ركائز هذه الدولة عبر عناصر، منها: العلم ـــ التنظيم ـــ القيم ـــ التضحية ـــ أنظمة التسلح. وهو ما يصل بنا إلى استنتاجات أساسية، منها:

ـــ أن التنوير العربي يتأثر بالتنوير الغربي، ويخضع لقوانين المجتمع التي تستنبت فيها وتتبع لها.

ـــ العلاقة الأكيدة بين تحدي الصهيونية ـــ الغربية، واستجابة الوعي العربي.

ـــ اتخاذ الوعي العربي عند بهاء الدين شكلاً جديداً من أشكال تفهم طبيعة المرحلة.

ـــ كان بهاء الدين أول من تنبه إلى أن الصراع بين الوطن العربي وإسرائيل ليس عسكرياً، وإنما هو صراع حضاري يستوجب سد «الفجوة الحضارية».

ـــ وأيضاً، كان هو أول من تنبه إلى أن الصراع بين الأيديولوجيا سوف ينتهي

لصالح التكنولوجيا.. فهبوط الأيديولوجيا عن عرشها رهين بصعود العلم والإيمان به.

ـــ أن الدولة هي البديل لتحقيق الحياة في سلام، سواء انطلق الأمر من الحرب أو السلام في عالم اليوم.

«البيان اللي طلع به، كان طعنة خنجر في ليلة مظلمة».

هذه هي كلمة جمال عبدالناصر عن بيان نقابة الصحفيين الذي أصدره أحمد بهاء الدين سنة 1968، إثر قيام فئات عدة بتظاهرات. وعلى الرغم من تأثير البيان إلى درجة أغضبت عبدالناصر، فإن عبدالناصر رفض أن يستجيب لدعوة بعض من المقربين بالقبض على بهاء الدين!!

ولم يخرج أحمد بهاء الدين عن التأرجح بين نمطين من أنماط المثقف: المتمرد والصامت. فإذا كان المثقف قد بدأ وظيفياً في مصر محمد علي (رفاعة الطهطاوي ثم علي مبارك في ما بعد)... فإنه وصل، وأصبح مؤيداً في مصر عبدالناصر، وانتهى إلى كونه كاتباً أو (أفندياً) كوصف السادات له.

ولعل هذه الثنائية (التمرد ـــ الصمت) هي ما يُمكن أن نفسر به مواقف كثيرة لبهاء الدين، حين كتب «بيان 68» وحين آثر الصمت تماماً إثر مؤامرة 15 مايو 1971، وأيضاً موقفه إبّان بيان 1972 حتى بعد فصله، وكذلك يبدو أكثر وضوحاً عقب اتفاقية كامب ديفيد 77/1978.

ونلحظ هنا أن الدكتور مصطفى عبدالغني لم يتعرض بالقدر نفسه لدور أحمد بهاء الدين السياسي في عصر عبدالناصر كما تعرض له في عصر أنور السادات. وقد سجل عبدالغني أن أول رد فعل ضد سياسة الانفتاح الاقتصادي في السبعينات، على المستوى النقدي، جاء من أحمد بهاء الدين. ولم يكن موقفه من سياسة الانفتاح الاقتصادي وحده هو الذي حدد العلاقة بينه والسادات... لكنه كان ـــ مع غيره ـــ ما عجل بالمصير الذي انتهت إليه هذه العلاقة.

وفي القضية العربية كان أحمد بهاء الدين من بين أهم رموز القومية العربية، وقد حدد في كتاباته ومواقفه السياسية نقاط القصور في المشروع القومي، والتي تتمثل في: (1) محاولة إسقاط النخب الحاكمة المعادية للتوحيد. (2) إعادة النظر إلى البترول والتنمية الاقتصادية. (3) إعادة النظر إلى العامل الخارجي في إطار النظام العالمي (الأميركي) الجديد.

ولم يتراجع بهاء الدين، وطوال زهاء ربع قرن، عن تأييده للقضية الفلسطينية، بل قدّم لها الاقتراحات والحلول القومية، ولم يثنه اعتراض بعض من الحكومات على ما يقدم. لقد كان موقفه يعكس اهتماماً كبيراً بالدور الذي يُمكن أن تقوم به المنظمات الفدائية في حالة التنسيق ما بينها، وفي حالة البحث عن «الجدوى»، لا الفعل الغاضب فقط. فكان أول من اقترح مشروع إقامة دولة فلسطينية عام 1976 (أسبق فهماً لما حدث في أوسلو ومدريد في ما بعد، وأكثر وعياً مما حصل عليه الفلسطينيون الآن).

ومنذ فترة مبكرة. لاحظ بهاء الدين عدة استنتاجات حول القضية العربية، منها: (1) تعامله مع الاستعمار الأميركي في إطار دولي ومحلي. (2) ملاحظة أن تطور الدور الأميركي انعكس سلباً على القومية العربية. (3) وقد ظهر بعد ذلك أن العدو الحقيقي للأمة العربية هو الاستعمار الأميركي وليس إسرائيل.

ونلاحظ هنا أن كل القضايا التي واجهها كاتب مثل أحمد بهاء الدين هي هي، لم تتغير. وهو ما ينعكس في افتقاد الوعي العربي، الذي أدى إلى وصول الإجهاد الذهني والجسدي عند الكاتب العربي إلى أقصاه، وهو ــ بالفعل ــ ما انتهى إليه مع هجرة اليهود السوفيات إلى إسرائيل بمباركة الولايات المتحدة الأميركية وضغطها.. لقد وصل الضغط النفسي إلى أقصاه. و«جريمة العصر» هو المصطلح الذي نحته أحمد بهاء الدين وأطلقه على الهجرة الصهيونية من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل لتشغيل الأرض المحتلة، وبخاصة الأرض العربية التي احتلت عام 1967، وأخذ بهاء الدين على عاتقه دعوة المثقفين إلى تدعيم الانتفاضة بمبالغ كبيرة تشد من أزر أصحابها. وقد وصل التعبير عنده إلى أقصاه، حين حوله إلى واقع عملي شديد الوعي بما يحدث في صورة بيان دعا إليه القوى الوطنية، ونشر في جريدة «الأخبار». ويُلاحظ، في هذا البيان أنه وقع عليه عدد كبير جداً من الوطنيين المصريين من شتى التيارات الفكرية والحزبية.

لقد كان أحمد بهاء الدين نموذجاً فريداً للمثقف العربي الذي لا يستطيع وجدانه تحمل وطأة الحاضر القاسي، ولم يكن من المصادفة أن يُصاب بضغط عال عقب انفصال الوحدة بين مصر وسوريا سنة 1961، أو يُصاب بمرض السكر عقب هزّيمة 1967، أو يُصاب بنزيف في المخ ويفقد الوعي إبّان جريمة هجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين، وقبل الأحداث الدامية في الخليج (قبل غزو العراق للكويت بعدة أشهر فقط). لقد امتزج الخاص بالعام عند بهاء الدين، وتداخلت الذات في قضية الهمّ العربي... بحيث كان من الصعب التفرقة بينهما. هذه هي الحالة التي وجد فيها بهاء الدين عقب اقتراف «جريمة العصر» إبّان هجرة اليهود السوفيات إلى الأراضي العربية.

وعلى الرغم من تدعيم د. مصطفى عبدالغني لكلماته بشهادات ووثائق (منها خطاب أحمد بهاء الدين إلى السادات، ورسالة جبهة النضال الفلسطيني إلى أحمد بهاء الدين، وغير ذلك من الشهادات).. فإن صورة بيان (جريمة العصر) تعد أهم وثيقة للكاتب (الجالس القرفصاء) الذي رفض الصمت، وانطلق ليعيش هذا الصراع، بين مثال الكاتب، ومأساة الواقع...

ولأن هذا الصراع يدمي صاحبه، راح أحمد بهاء الدين في «إغماءة دماغية» طويلة، استمرت من شتاء 1990 إلى صيف 1996.. أسلم الروح بعدها، بعد أن التزم بهمومه، ثم انصهاره فيها كالفراشة فيما بعد.... بعد صدمة اغتياله من المثقفين وهو يحثهم على المشاركة في التنديد بـ «جريمة العصر» أو هجرة اليهود السوفيات إلى أرض فلسطين.

لقد كان المثقفون ــ بوضوح ــ هم من عجّلوا (بالحالة) التي انتهى إليها أحمد بهاء الدين في الفترة الأخيرة. فقد عانى طويلاً وهو يسعى كي يوقّعوا على بيان «جريمة

العصر».. عانى كثيراً من تردد بعض من هؤلاء، وإحجام، واعتذار البعض الآخر... وهو ما يُمكن أن يُقال معه إن «جريمة العصر» لم تكن فقط هي هجرة اليهود السوفيات إلى القدس، وإنما هي جريمة «قتل بهاء» من موقف المثقفين. والكتاب يبيِّن بالوثيقة والمصادر الحية.. كيف قتلوه!!.

Age of Extremes
The Short Twentieth Century
1914 - 1991

Eric Hobsbawm

Michael Joseph, London, 1995

مراجعة: هشام الدجاني*

مؤلف هذا الكتاب هو المؤرخ البريطاني المعروف ايريك هوبزباوم الذي يوصف بأنه «مؤرخ العصور» لأنه أرّخ لثلاثة قرون متعاقبة. والكتاب الذي بين أيدينا (وجيز القرن العشرين ـــ عصر النهايات القصوى) هو آخر أعماله. صدر هذا الكتاب في لندن نهاية عام 1995، وسوف يصدر بالعربية عن وزارة الثقافة السورية في شهر أيلول (سبتمبر) المقبل.

كيف يسعنا أن نفهم «وجيز القرن العشرين» أي السنوات ما بين نشوب الحرب العالمية الأولى وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي؟ إنها فترة تاريخية متماسكة قد انتهت. ومعظم الأجيال الشابة في نهاية هذا القرن تعيش في حاضر يفتقر إلى أية صلة عضوية بالماضي. وهذا ما يجعل مهمة المؤرخين الذين ينحصر عملهم في أن يتذكروا ويدونوا ما ينساه الآخرون أكثر ضرورة في نهاية هذا القرن. وإذا كنا لا نعرف كما يقول المؤلف شكل القرن القادم من تاريخ البشرية فمن المؤكد أن ما تم إنجازه في قرننا سوف يسهم إسهاماً واضحاً في صياغة القرن القادم ورسم مساره.

تبدو بنية هذا القرن كما وضعها المؤلف أشبه بصورة ثلاثية الأبعاد. فهناك، أولاً، «عصر الكارثة» الممتد من بداية الحرب العالمية الأولى وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية. إنه العصر الذي ابتليت البشرية فيه بأبشع أشكال الحروب وأكثرها هولاً. وتعقب هذا العصر فترة تاريخية امتدت ما بين 25 و30 سنة، شهدت نمواً اقتصادياً استثنائياً، وتحولات اجتماعية مهمة، غيرت المجتمع الإنساني بعمق أكبر

* رئيس قسم الدوريات في مكتبة الاسد الوطنية ـــ سوريا.

من أية فترة أخرى من عمر التاريخ. ويطلق المؤلف على هذه الفترة من قرننا اسم «العصر الذهبي»، الذي ينتهي عند بداية السبعينات. أما المرحلة الأخيرة من هذا القرن، التي تمتد من أواسط السبعينات وحتى يومنا هذا، فإنها حقبة من التفكك والقلاقل والأزمات، بل إنها كانت كارثة بالنسبة إلى أجزاء شاسعة ومتفرقة من هذا العالم، مثل أفريقيا، والاتحاد السوفيتي السابق، وأوروبا الشرقية. ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات غلب التشاؤم على كتابات معظم المؤرخين، فيما العالم يتجه إلى مستقبل غامض ومغيَّب. ومع اعتراف المؤلف بهذه السوداوية التي اتسمت بها معظم الكتابات التاريخية، أو التنبؤية إلى درجة اعتبار نهاية القرن هي «نهاية التاريخ»، فإنه يرفض هذا التشاؤم، ويؤكد على أن التاريخ سيظل مستمراً ما دام الجنس البشري قائماً.

اعتبر المؤلف الحرب العالمية الأولى منعطفاً مهماً في التاريخ. وهذا ما جعله يبدأ تأريخه للقرن العشرين بها. هي في نظره نقطة النهاية لحضارة القرن التاسع عشر تلك الحضارة الرأسمالية في اقتصادها، الليبرالية في تكوينها الدستوري، البورجوازية في صورة طبقتها المسيطرة المتميزة، المجيدة في تقدم العلوم والمعارف فيها، والقائمة على مركزية أوروبا، موطن ثورات العلوم والفنون والسياسة والصناعة. إنه عصر أوروبا التي ازدهر اقتصادها ونما سكانها وشكلت دولها الكبرى نظام السياسة الدولية.

كانت العقود الممتدة من بداية الحرب العالمية الأولى حتى أعقاب الحرب العالمية الثانية بمثابة «عصر الكارثة» لأوروبا. فقد راح المجتمع الأوروبي، وطوال أربعين عاماً، يتعثر ما بين فاجعة وأخرى. لقد اهتز بقوة بفعل حربين عالميتين حدث خلالهما ثورة عالمية (ثورة أكتوبر) جلبت إلى السلطة نظاماً زعم أنه بديل قدري تاريخياً للمجتمع البورجوازي، ساد أولاً فوق سدس الكرة الأرضية (الاتحاد السوفيتي) ثم انتشر بعد الحرب العالمية الثانية ليشمل ثلث سكان الكون وترنحت الامبراطوريات الاستعمارية التقليدية (بريطانيا العظمى وفرنسا). كما شهدت هذه المرحلة أزمة اقتصادية عالمية شديدة (أزمة 1929) أركعت أقوى الاقتصادات الرأسمالية. حتى الولايات المتحدة التي سلمت من الحرب والثورة بدت قريبة من الانهيار. وفيما كانت الديمقراطية في انحسار كانت الفاشية والأنظمة الاستبدادية تنتشر وتسود. ويرى المؤلف أنه لولا ذلك التحالف المؤقت والمستغرب ما بين الرأسمالية الليبرالية والشيوعية، ما كان من الممكن مجابهة تلك الفاشية والتغلب عليها. ذلك أن الانتصار على ألمانيا الهتلرية قد تحقق أساساً على يد الجيش الأحمر. هذه الفترة القصيرة من التحالف ما بين الرأسمالية والشيوعية كوّنت من عدة وجوه، مفصل التاريخ. ومن سخريات هذا القرن العجيب، كما يقول المؤلف، إن أعظم نتائج ثورة أكتوبر، والتي كان هدفها الإطاحة الكاملة بالرأسمالية، هو إنقاذها لعدوتها في الحرب والسلام على السواء. ففي الحرب كان انتصار الاتحاد السوفيتي على ألمانيا الهتلرية إنقاذاً لأوروبا والعالم من الفاشية. أما في السلام فقد زودت الاشتراكية النظام

الرأسمالية بالحافز لإصلاح نفسه ودفعه إلى تبني التخطيط الاقتصادي.

ولكن الرأسمالية الليبرالية ما إن نجت من التحدي الثلاثي (الانهيار الاقتصادي، والفاشية، والحرب) حتى بدأت في مواجهة مع النظام الاشتراكي الذي تجسد في الاتحاد السوفيتي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية قوة عظمى. هذه المواجهة حكمت وأرعبت النصف الثاني من القرن العشرين، حتى يمكن أن يقال بحق إن تاريخ النصف الثاني من القرن العشرين هو تاريخ الصراع ما بين نظامين متناقضين، لم ينته إلا بانهيار أحدهما من تلقاء نفسه بعد أن أنهكته الحرب الباردة. وإذا كانت هذه الفترة هي تاريخ الصراع بين أيديولوجيتين، فقد كانت أيضاً فترة ازدهار الرأسمالية في العقود الثلاثة التي تلت الحرب مباشرة. ويطلق المؤلف على هذه الحقبة اسم «العصر الذهبي». ويقول في هذا: «كيف ولماذا وجدت الرأسمالية نفسها بعد الحرب العالمية الثانية، إزاء دهشة الآخرين، بمن فيهم أبناؤها، تندفع قدماً نحو عصر ذهبي لا سابق له امتد من 1947 حتى 1973؟ لعل هذا هو التساؤل الرئيسي الذي يواجه المؤرخين في القرن العشرين. لا يوجد اتفاق على جواب واحد حتى الآن، ولا أزعم أنني أستطيع أن أقدم جواباً مقنعاً. ربما ينبغي على التحليل المقنع أن ينتظر بعضاً من الوقت».

ويرى المؤلف أن مرحلة عسيرة قد أعقبت هذا «العصر الذهبي»، مرحلة أطلق عليها اسم «عقود الأزمات» لأنها كانت حافلة بالأحداث الدرامية، والثورات، والقلاقل، والمجاعات والكوارث الطبيعية. ولم تعد المواجهة في هذه المرحلة مواجهة أيديولوجية بقدر ما كانت مواجهة ما بين الفقر والغنى، ما بين التسول ومجتمع الوفرة، ما بين موارد الدولة المحدودة ونفقاتها غير المحدودة، وهذا ما جعل القرن العشرين ينتهي بانهيار نظام بأكمله، لأنه لم يعد يستطيع أن يواكب متطلبات الحياة.

على أن انهيار جزء من العالم قد كشف ضعف الجزء الآخر. فمع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات بات مؤكداً أن الأزمة العالمية لم تكن عامة بالمعنى الاقتصادي فحسب، بل وبالمعنى السياسي أيضاً. فانهيار الأنظمة الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية لم يفض إلى خلق منطقة هائلة من القلاقل السياسية وعدم الاستقرار والفوضى والحرب الأهلية فحسب، بل أدى كذلك إلى تدمير النظام الدولي الذي حكم العلاقات الدولية قرابة أربعين عاماً. كذلك كشف الانهيار هشاشة الأنظمة السياسية التي استندت أساساً إلى هذا النظام الدولي القائم على توازن الرعب. وانهار العديد من اقتصادات العالم الثالث، وبخاصة في الدول الفقيرة، أو وقفت عاجزة مكتوفة الأيدي أمام جبروت طاغية جديد هو الاقتصاد المتعدد الجنسيات أو الاقتصاد فوق الأممي. وتاريخ القرن الحادي والعشرين ــ كما يتوقع المؤلف ــ سيكون تاريخ الصراع ما بين الاقتصادات الوطنية التي ستحاول جاهدة المحافظة على كياناتها والاقتصادات فوق الأممية، وهو صراع محسوم سلفاً، كما تشير معظم الدلائل، لصالح الأخيرة.

إسرائيل والعرب ـ من صراع القضايا إلى سلام المصالح

شفيق ناظم الغبرا

المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1997 ـ 200 صفحة

مراجعة: يوسف بزي *

يتموضع كتاب شفيق ناظم الغبرا «اسرائيل والعرب ـ من صراع القضايا الى سلام المصالح» في المسافة عينها التي تفصل بين حال «صراع القضايا» وحال «سلام المصالح». وعند حافة الحالين يقف الغبرا مراجعا تاريخ «صراع القضايا» وقارئاً في احتمالات «سلام المصالح». وبهذا المعنى تنتظم الكتابة السياسية بين زمنين متناقضين، كما لو ان هذه الكتابة أوعية متصلة في مختبر حل التناقض. هذا الحل الذي يسمى «لحظة تاريخية». ولعنة الشرق الأوسط هي تماما سلسلة المطاردات الفاشلة للقبض على تلك «اللحظة التاريخية»، سلسلة الفرص الضائعة.

وعلى الأرجح، فإن كل تاريخ، هو، بالتحديد، قراءة. وكل قراءة هي، بمعنى من المعاني، تاريخ، بما ان الأخير ليس زمناً مستهلكاً، بقدر ما هو ذاكرة مستمرة، منظورة، وفي متناول الاستعادة كنص، كخبرة، أو أحيانا كأسطورة. وحين نقرن التاريخ بالقراءة كشرط لأن يكون هو هو، نعني بذلك ان ليس له وجود خارج «الوعي».

وعلى الرغم من ابتذال كلمة «الوعي»، فإننا ملزمون باستعمالها هنا، لنشير الى المعنى المقصود بكلمة «قراءة». والتاريخ في هذا السياق هو الشبكة التأويلية التي تنسجها قراءة ما... أي المحصلة الذهنية والمعرفية المكتسبة، إذ هي تقرأ وتخون «الحقيقة» لتنتج نصها. مطلق نص، مطلق تاريخ.

والحال، ان القراءة تحت خيمة «صراع القضايا» تختلف جذريا عن القراءة تحت سقف «سلام المصالح». والدليل، من الجهة الاسرائيلية، يقيمه المؤرخون الجدد «المراجعون»، والدليل من الجانب العربي، يقيمه كتّاب جدد منهم بالتأكيد الاستاذ الغبرا.

ومؤلفنا ليس «مع» ولا «ضد». ليس عرافا ولا متنبئاً. ليس وعاظاً ولا محرضاً... والأهم، ليس سارداً، بل محللاً، بهدوء، برصانة، ولكن بصرامة ودقة ايضا... وإذا كنا نعني بالتحليل تفكيك السرد الجاهز، إعادة النظر فيه، فهذا باختصار ما يمكننا قوله في كتاب شفيق ناظم الغبرا.

وإذا عدنا الى العنوان ثانية، فسنلحظ ان العادة كانت قبل التسعينات إذ تتناول الكتب ما تناوله الغبرا ان تعنون مثلا: «العدو الصهيوني والعرب» أو «العرب واليهود» أو «الأمة العربية والكيان الصهيوني»... الخ. إلا ان من علامات التغيير في تسعينات الادب السياسي العربي ان يأتي العنوان، كعنوان كتابنا هذا، موضع القراءة هنا، خالٍ من أي حكم مسبق. فهذا التبدل في

* رئيس القسم الثقافي في جريدة «الرأي العام الكويتية».

المقاربة واللهجة والمفردات، أي التحول في طرائق استعمال اللغة والتعبير، إنما هو اشارة أكيدة على تحول في الفكر والمزاج الثقافي العام. وعلينا بالضبط ان نشحذ هذه الاشارة، وتضيئها. في داخلها، تماما، سنرى الطيف الكبير للمستقبل، بل أطيافه العدة، التي لا يتجرأ الغبرا على تجسيدها. انه يرشدنا إليها، الى احتمالها فحسب. وتلك وظيفة كتابه أساساً.

يصرف الغبرا جل كتابه على تبيان «الصراع» العربي ـ الاسرائيلي وعوامله ومراحله وأسلحته، بقدر ما يحاول تبيان شروط تبريده تمهيدا لحله، ولسلام قيد الولادة والإمكان. فليس من دوره استجلاء التبعات والمسؤوليات، ولا يقضي قضاء قاطعا، بقدر ما يحيط بأوجه المسائل وشعابها، مع ما يقتضي ذلك من تسييل للتاريخ وتهدئة لاندفاعه، وتنفيس لاحتقاناته.

وتكاد تكون المراجع والمصادر، المختلطة الجنسية، واللغة والأهواء، تدلنا على «ديمقراطية» ـ إذا صح التعبير ـ في المسعى الى المعنى الذي يأتلفه المؤلف، وينزله في إنشائه ورؤيته ونبرته... أي يسع الكاتب ان يقيم لآراء كثيرة متضاربة، ومتباعدة، ويبني تسوية تسلك الاحتمالات وتقلب وجوهها على أقرب مقاصدها وأكثرها اعتدالا وواقعية.

والحق يقال ان في ذلك الآن «مشقة»، بقدر ما كان في السابق ـ هكذا اعتدال ـ صنو «الخيانة» وقناعها. فيقوم عمل الغبرا ونوعيته برهاناً ومثالا على تحول أصاب قراءتنا وفهمنا لمنازعتنا اسرائيل، الدولة والمشروع. كمن لو ان منازعة تلك الدولة، هي في نهاية المطاف، منازعة للنفس ومزاجها ايضا. فينفتح تاريخ صراعنا مع «الكيان الصهيوني» على مرايا متعددة تعكس الآخر في الذات، وتقيم الذات في الآخر.

أما تفاصيل الموضوع وحيثياته فليس من الحكمة سردها، لأنها مادة الكتاب نفسه ونصابه، وبرهانه ايضا. أي ان حجة قراءتنا ودليلها لا يكون في المقال هذا، بل في مطالعة الكتاب عينه. وناظم التأليف عند الغبرا هو تعلم السياسة، كعود على بدء، بعد عقود طويلة من تبشيرنا بـ «الحقيقة»، مظنة منا ان «التبشير» هو عينه السياسة الحقة. وإذ يجنح المؤلف الى تعلم السياسة على نحو براغماتي (كم هي سيئة الصيت عربيا هذه الكلمة بسبب واحدة من أفدح سوءات الفهم اليساروية التي عممتها الدعائية الايديولوجية العربية). يجنح أيضا لفصل التاريخ عن المقدس وعن الضمنية... وإذا كانت السياسة والثقافة، في عالم «القرية الكونية»، مصابة الآن بإسفاف وبلاهة «الواقعية المفرطة»، فإن الواقعية التي تحضن التيار الذي ينتمي إليه المؤلف (ونستعمل كلمة «التيار» اصطلاحا) ليس بأي حال مفرطة، بل ربما لا تخلو من غلو في «المبدئية» و«الحقانية» ولا تبتعد كثيراً عن رطانة «أخلاقية». فالحق، ان علم الإحصاء وضروب الاستطلاعات وبحوث الاستقصاء لا تتكلم من تلقاء نفسها ببرودة الحياد العلمي، بل تتدرج، حينما تحتاج المناظرة والرأي والتخمين النظري إليها. وهنا لا نعطي حكم بالضرورة.

ومن جملة حسنات الكتاب، برأينا، انه يتواضع عن طلب «الدعاوية»، أي لا ينيط بذاته قدرة شفائية، ولا إعجازاً سياسياً، على نحو ما يفعله كتبة السياسة المبتلون بلوثة «عفلقية»، أو «حُصَرية»، أو «ناصرية»... فالتواضع عن هكذا مطمع، كنا نحسبه في خيالنا، محصور بخلق قلة ـ من الذين نجهلهم لشدة خفائهم ـ تعمل في مراكز أبحاث وزارة الخارجية الاميركية مثلا، أو على مثال وطينة الموظفين الأبديين في الجهاز الغربي... فليس من عادة الكاتب السياسي عندنا إلا

ان يكون «أمينا» على عقيدة العامة أو الجماهير أو الغوغاء أو الدهماء، فلا يغضبها بشواذ رأي ولا يعاديها بانحراف تفكير. ومراضاة السلطة بداهة ايضا، أما النقد، فكان سائراً على مثال خروتشوفي عريق ومبتذل، أو ما سمي بـ «النقد الذاتي»... أي ذاك النقد «الملتزم» لغة السلطة ولغة الناس معاً، مع ما يستلزم ذلك من تقليل في النقد نفسه وبعثرته.

«اسرائيل والعرب» كتاب بسيط غير مبسط، إذ يراجع التاريخ، ويدقق في إشارات الحاضر، يوازن كل تشاؤم هناك بتفاؤل هنا، موازنة صعبة، جريئة إذ هي توكل ضمنيا لعملها كيفية الانتقال من «تحضير أرواح» الماضي الى تأسيس المستقبل سياسة وحداثة.

والسؤال الأساسي الذي يمحور الكتاب يكمن في المفارقة الكبرى التي رصدها الغبرا: ان كل حركات التحرر العربية التي نجحت (عهد الاستقلالات) عادت وانهزمت كمشروع «وحدة» وحتى انها انهارت كمشروع دولة وكيان، لأن حركة التحرر الفلسطينية أصابها الفشل... فهل نجاح أو إنجاح قيام الكيان الفلسطيني، وبالتالي نجاح حركة التحرر الفلسطينية، شرط أساسي لبناء الدولة في الكيانات العربية على نحو حديث ديمقراطي، ليبرالي يقوض في نهاية المطاف مبررات «الدولة اليهودية» ومبررات كل عصبوية اقلوية دينية ـ أثنية في هذه المنطقة؟

هذا السؤال برسم «المصالح ان هي أُدركَت... بعد تاريخ مديد من الفرص الضائعة والدم وسوء الفهم.

والخوف الوحيد، أو الخطأ الوحيد الذي سها عنه المؤلف هو البعد النووي في اخطار تصديع السلام وشروطه.

الديموقراطية والدولة في العالم العربي

تيموني ميتشل

بشير السباعي

دار مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، 175 صفحة

مراجعة: أحمد حسين حسن حسانين *

هذه هي المرة الثالثة التي يتناول فيها الخبير البريطاني الأميركي الجنسية، إذ إنه يعمل أستاذاً في جامعة نيويورك، المجتمع المصري بالدراسة، بعد دراستيه السابقتين عن «إعادة استعمار مصر» و«مصر في الخطاب الأميركي»، مركزاً ــ ومن جديد ــ على علاقة الولايات المتحدة الأميركية بمصر، بحكم خبرته الطائلة بالسياسة الأميركية ووثائقها، وبحكم إقامته في مصر لفترة طويلة فضلاً عن إجادته التحدث باللغة العربية وهذه المرة يركز على خوف الولايات المتحدة الأميركية من وجود ديموقراطية حقيقية في مصر أساساً وفي البلدان العربية بوجه عام، وكيف أن ما تقصده الولايات المتحدة بتطبيق الديموقراطية في مصر يعني شيئاً آخر غير المعنى الأكاديمي للكلمة، وذلك في محاولة دعم سلطة الأنظمة والضغط المركز في هذا الاتجاه بكافة

* باحث مساعد بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ـ ج.م.ع.

الأساليب. ففي البداية، وفي الفصل الأول يتناول الكاتب «الخوف الأميركي من الديموقراطية» باعتبار أن تحقيق الديموقراطية، والتي هي حلم شعوب دول الجنوب الذي لم يتحقق في معظمها حتى الآن، يشكل، بالنسبة للنسق الأميركي، نوعاً من النجاح الخاطئ الذي لا يجب حدوثه ولا ينبغي تكراره، ذلك رغم أن الهدف المعلن في الوقت ذاته، بالنسبة لوكالة التنمية الأميركية الدولية — عام 1990 على سبيل المثال — كان هو تدشين مبادرة الديموقراطية بالتركيز السافر على إمداد الدول المعوزة بالخبرات والمهارات والموارد لتعزيز وترسيخ المبادئ الديموقراطية.

ومن أهم القضايا، وأكثرها إلحاحاً، التي يناقشها هذا الفصل، حقيقة الارتباط الخفي بين ما تقترحه مؤسسات النقد الدولية (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالة الأميركية للتنمية) من برامج للإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لاقتصاديات دول الجنوب وبين الأيدي الخفية التي تحرك هذه المؤسسات الدولية التي تدعي صفة الموضوعية، وما يتكشف من هيمنة الدول الرأسمالية الكبرى — وبالأخص الولايات المتحدة الأميركية — على آليات عمل هذه المؤسسات، وارتباط ذلك كله، في النهاية، بعملية صنع القرار السياسي في المراكز الرأسمالية ثم تصديره إلى التوابع النامية. ويستطرد الكاتب ليؤكد هذه الحقيقة باستعارته تعبيراً لأحد أولئك الأساتذة «مرتفعي الأجور»، الذين يعملون لصالح وكالة التنمية الأميركية فيقول «إن صنع الديموقراطية في العالم الثالث هو صناعة يحركها عدد من العوامل الاقتصادية». كما يشير إلى الدور الذي يمارسه الأكاديميون والباحثون، المنتفعون مالياً بطرق مختلفة، في هذا الإطار، من تدعيم دور العامل الخارجي وفعاليته في العمليات الاقتصادية والسياسية الوطنية في مجتمعاتهم كما يتعرض الفصل ذاته لمخاطر عملية، التحول الديموقراطي البطيئة التي يمر بها عدد قليل من الدول العربية في تهديد المصالح الأميركية في هذه الدول، وانعكاس ذلك في النهاية على التعويق المقصود والموجه لهذا التحول الديموقراطي، من أجل إفساح الطريق أمام سيرورة المصالح الأميركية وضمان عدم تهديدها في التحليل الأخير. ولا يفوت الكاتب كذلك الإشارة السريعة العابرة إلى موجة الاهتمام بالمجتمع المدني في العالم العربي، ومصر كجزء من موجة، أو بالأحرى موضة الاهتمام العالمي به، والدور الذي تلعبه المؤسسات الدولية — الأميركية — في تمويل إنشاء مراكز بحوث وعقد ندوات تدور حول الموضوع.

ويتناول الفصل الثاني «عودة الدولة»، ويقسمه الكاتب إلى ثلاثة أجزاء فرعية: إشكالية الفصل بين الدولة كقوة مادية وكمخطط أيديولوجي، كشيء واقعي ووهمي على حد سواء. ففي البداية يبدي ميتشل اقتناعه بثنائية الفصل بين «الدولة — النظام» و«الدولة — الفكرة». الدولة كنظام للممارسة السياسية عبر مؤسسات الحكم وصنع القرار، والدولة كفكرة حيث تجسد وتشيؤ هذا النظام الذي يكتسب هوية رمزية سافرة منفصلة تدريجياً عن الممارسة كبيان وهمي للممارسة، على حد تعبيره. ومع اقتناع الباحث بهذه الثنائية، إلا أنه يبدي تحفظه في قبولها ومن ثم يؤكد على وجوب توخي الحذر والحيطة وعدم الخلط بين جانبي هذه الثنائية، وذلك عن طريق «الاهتمام بالمعاني التي لا توجد فيها الدولة بدلاً من تلك التي توجد فيها». ويرتبط بذلك الإنكار لمحاولات فصل الإشكال والتجسيدات المادية للدولة عن تجسداتها الأيديولوجية، أو بعبارة أخرى فصل الواقعي عن الوهمي. فمن الأفضل — وفقاً لما يراه الكاتب — النظر إلى «الدولة —

الفكرة» و«الدولة ـــ النظام» بوصفهما وجهين لعملة واحدة.. أي أن الدولة ـــ كظاهرة ـــ تنبثق من تقنيات تمكن الممارسات المادية الدنيوية من أن تتمظهر بشكل مجرد. والجزء الأول (هجر الدولة) في هذا الفصل ـــ الثاني ـــ يدرس محاولة سابقة لفصل الأشكال المادية لنظام الدولة عن الأشكال الأيديولوجية، وهي محاولة هيمنت على العلم الاجتماعي الأميركي بعد الحرب العالمية الثانية، حين كانت هناك استجابتان متمايزتان لإشكالية وصل الممارسة بالأيديولوجية في مفهوم الدولة. كانت الاستجابة الأولى هي «هجر الدولة» كمفهوم جد أيديولوجي وضيق، يتعذر أن يكون الأساس لتطوير نظري، والاستعاضة عن هذا المفهوم بمفهوم النظام السياسي. وكانت الاستجابة الثانية في الجزء الثاني «عودة الدولة» أو استعادتها التي مثلت رد فعل على المرحلة الأولى، أو الاستجابة الأولى، معيدة إدخال بعد أيديولوجي بوصفه لب الظاهرة. والحال هنا أن هذا العمل المؤسسي النزعة الجديد قد عرف الدولة بأشكال متباينة، باعتبارها ليس فقط قابلة للتمييز عن المجتمع بل ومستقلة عنه جزئياً أو كلياً. ويؤكد الكاتب، هنا، على أن هذه الأدبيات بمراوغتها قد طابقت تمايز الدولة / المجتمع بتمايز الذاتي / الموضوعي أو المثالي والواقعي، من حيث اختزال الدولة الى مجرد نظام ذاتي لصنع القرار. أما الجزء الثالث، فيقدم نهجاً بديلاً من حيث افتراض أن الطبيعة المراوغة للحدود بين الدولة والمجتمع تعد بحاجة إلى أخذها مأخذ الجد، ليس كمشكلة تدقيق مفهومي بل كمفتاح لفهم طبيعة الظاهرة.

وفي ضميرنا أن الجزء الأول غاية في الأهمية. والدلالة على ذلك أن الكاتب قد كشف عورات، وربما من غير أن يقصد السياسة الامبريالية الأميركية في الشرق الأوسط، التي تجسدت بصورة واضحة للعيان بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، واضطراد الهيمنة السياسية والاجتماعية والعسكرية الأميركية. فهو سعى إلى سبر غور العلاقة بين العلم السياسي الأميركي وصنع القرار السياسي في أميركا، من حيث تطويع مناهج ونظريات هذا العلم ونتائجه في خدمةالسياسات الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك سعى العلماء الأميركيون إلى التوسع في مجالات وفروع علمية أخرى (الإنثربولوجيا والسيكولوجيا وعلم الاقتصاد والإحصاء) بهدف إزالة البقع البيضاء على خريطة العالم، وتحريك المواقع الأمامية للحكم المقارن بجسارة، بل ولاحتواء الكرة الأرضية برمتها. ومن هنا، فقد كشف ميتشل عن تلك العلاقة الطردية بين النمو المعرفي لعلم السياسة الأميركي وبين نمو القوة الأميركية بعد الحرب، وهي القوة التي يعرض عليها العلم خدماته. وكذلك، فإنه وفي تصورنا وبعيداً عن مجموعة الجدالات التنظيرية التي يحفل بها هذا الفصل، نرى أن من أهم ما يجذب النظر في الجزء الثاني هو مناقشة الكاتب لعمل ستيفن كراسنر S. Krasner ـــ الكاتب الأميركي ـــ «الدفاع عن المصالح القومية: استثمارات المواد الخام والسياسة الخارجية الأميركية»*.

من زاوية التركيز على سياسة الحكومة الأميركية تجاه السيطرة على المواد الخام من جانب الشركات الأميركية متعددة الجنسية. وينتقد ميتشل إنكار كراسنر واستبعاده لوجود آية دور للعوامل «الاقتصادية أو الاستراتيجية أو الاجتماعية» في تحريك هذه السيطرة، وذلك بحجة أن المحرك الأميركي الأساسي هنا هو البعد الأيديولوجي، الذي ينصرف معناه في الحال، ووفقاً لما يقصده كراسنر، إلى الحالات التي تكون فيها الوحدة الإقليمية والسياسية للولايات المتحدة معرضة للخطر بشكل مباشر.

* (Defending the National interest: Raw Materials investments and U.S.A. Foreign Policy)

ويمضي الكاتب في فصله الثالث في مناقشاته النظرية، التي تنطوي على قدر عال من التجريد، عن الدولة والمجتمع وحدود علاقتهما، والرد على آراء الباحثين في دراسات سابقة له تتناول الموضوع. وينتهي الباحث إلى أنه من الصعوبة بمكان وضع تعريف فريد للدولة يمكنه جعل ممارساتها المراوغة غير المتماسكة والمفتوحة شيئاً منظماً وواضح الحدود ووحيد المعنى. إذ إن ذلك وببساطة، وفقاً للكاتب، لن يؤدي إلى استيعاب العلاقات السياسية التي تتمثل طبيعتها ذاتها في أن تكون غير دقيقة وغير منسجمة. كذلك، فإنه وعند الحديث عن الدولة والمجتمع، وانتقاد ممارسات الدولة بالأساس، يجب التعامل معها بوصفها ذاتين مستقلتين. ويضاف إلى ذلك استبعاد كفاءة التعريف الذي قدمه عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر Webber للدولة بوصفها تنظيماً يزعم النجاح في احتكار استخدام الإكراه، لأنه من الصعوبة بمكان تناول مسألة النظام السياسي من زاوية التمييز الفيبري بين أشكال السلطة الإكراهية وغير الإكراهية، أو بين القوة (العنف) والقبول (الإذعان)، حيث هناك جوانب كثيرة جداً للنظام السياسي لا يمكن تكييفها بشكل يتماشى مع حدي التمييز.

أما الفصل الرابع فيبدأه الكاتب بقصة قرية «البعيرات» في قلب الصعيد المصري، كتب صحفي أميركي عنها قصة نال عليها إحدى الجوائز المالية (قدرها ربع مليون دولار). ومجمل ما ركز عليه ميتشل، في شأن هذه القصة، أن مؤلفها أقر بأن أسلوب حياة الأفراد لم يتغير منذ ستة آلاف عام وحتى الآن، وأن مؤثرات الحداثة الغربية لم تصل بعد إلى هذه القرية. ويتخذ تيموثي ميتشل هذه المقولة مدخلاً إلى فصله الذي يسعى فيه بشتى السبل للبرهنة على أنه ليس ثمة قرى مصرية تعيش على هامش، أو بعيداً عن مؤثرات الحداثة الغربية.

وهنا يجد الكاتب فرصته في مناقشة أنماط الإنتاج الزراعي في الريف المصري، وبخاصة نمط الإنتاج المعيشي أو الإنتاج الإعاشي، مستعرضاً عدداً من الدراسات العالمية (جورج ستاوت، وجلا فاينز، سيدون، محمود عبدالفضيل) ويؤكد أنه وعلى الرغم من التغلغل الرأسمالي العالمي، وانتشارية ذلك النمط بصورة واسعة في قرى المجتمع المصري، فإن الإنتاج الزراعي الفلاحي المستند إلى الأسرة المعيشية قد استمر في الحفاظ على وجوده وتعايشه ولا يبدي أي مؤشر على الاختفاء. ويرد ميتشل ذلك إلى أن إنتاج الأسرة المعيشية إنما يكون موجهاً بالأساس إلى الإعاشة وإعادة إنتاج الأسرة ذاتها، بل والزراعة الرأسمالية المندمجة في الاقتصاد القومي والدولي.

ويخلص الكاتب هنا إلى أن ثمة حقيقة أساسية مؤداها أنه ليس من الواجب اعتبار فلاحي قرية البعيرات غير ممثلين لجمهرة الفلاحين المصريين، بل فلاحي العالم الثالث على وجه سواء، الذين تعيش الغالبية العظمى منهم على حافة الاقتصاد أو خارجه، أو بتعبير الكاتب في ما وراء الاقتصاد، وهو عنوان الفصل الرابع من كتابه.

وفي النهاية، يأتي الفصل الأخير من الكتاب (الخامس) كي يتحدث عن المجازات اليومية للسلطة، وهنا يعيب الكاتب كثيراً على الدراسات المتعلقة بالسلطة والمقاومة، والتي وردت في سياقات معرفية كثيرة من فروع العلم الاجتماعي، خضوعها لسيطرة مجاز واحد شامل وهو التمايز بين الإقناع والإكراه، والذي يتجسد بوضوح في الفارق بين العقل والجسم الذي يتطابق معه. فالسلطة قد تعمل على مستوى الأفكار مقنعة العقل بمشروعيتها، أو قد تعمل كقوة مادية

تكره الجسم بشكل مباشر على الإذعان.

ومن ثم يسعى الكاتب إلى نقد هذا المجاز بوصفه نهجاً ضيقاً بشكل مضلل تجاه فهم المناهج الحديثة للسيطر، وهو في الوقت نفسه، إذ يقدم فهماً بديلاً لتلك المناهج يكشف أن المجاز هو نتاجها غير المدروس.

كذلك، فقد تناول الفصل العديد من الأفكار الأخرى مثل «الاقتصاد الأخلاقي للفلاح» حيث إن العوام كانوا يتقاسمون أخلاقاً قائمة على التبادل المتقابل للهدايا والخدمات وإعادة التوزيع في أوقات الحاجة، لا على البحث الفردي عن المصلحة الذاتية، وأن أعمالهم المنسجمة دفاعاً عن هذه الأخلاق التي غالباً ما تكون في شكل أعمالاً متقطعة ومقاومة شعبية للسلطات، وهي غير مثيرة وعشوائية، إلا أنها تؤهلهم لاعتبارهم قوى تاريخية، وذلك قبل الانتصار التاريخي للنظام الرأسمالي الأوروبي. وكذلك فكرة «الهيمنة» (Hegemony) حيث — امتداداً لأنطونيو غرامشي — يتناول الهيمنة بوصفها تشير إلى الأشكال غير العنيفة للسيطرة والتي من خلال مؤسسات محددة تهدف إلى السيطرة الاجتماعية وخلق حالتي إجماع وانسجام أيديولوجي. ثم ينتقل إلى الكيفية التي يتم بها إعمال وتطويع الفكرة لهيمنة السلطات السياسية على جماهير الفلاحين في قرى العالم الثالث، وردود الأفعال الفلاحية من أجل تجنب هذه الهيمنة.

وهذا العرض الموجز للكتاب، يبقى ناقصاً من دون الإشارة إلى تميز مؤلفه بالقدرة والشجاعة الأكاديمية الفائقة، التي مكنته من التخلص من آسار التحيز الأيديولوجي والكشف عن الحقائق بالأدلة التوثيقية الدامغة، والبعد عن المغالاة وتوخي الحذر والحيطة بعدم الإسراف في الحديث دونما دراسة مستفيضة، والاهتمام بالرد على حجج وآراء منتقديه، والسعي دائماً للربط بين المناقشات النظرية — المجردة — التي يخوض فيها وبين الواقع الاجتماعي والسياسي المعاش، سواء في مصر أو العالم العربي أو دول العالم الثالث بوجه عام، الأمر الذي يرفع من المصداقية الأمبيريقية والكفاءة التفسيرية لتلك الآراء النظرية التي هو بصدد طرحها دائماً، إلا أن ثمة ملاحظات أولية على تلك الأفكار والمناقشات يمكننا إجمالها بما يلي:

أولاً: أن الكاتب وبخاصة في الفصول الأولى التي يناقش فيها نظرياً مفهوم الدولة، وكذا في مقدمته لبعض الفصول، لم يكن يملك لنفسه فكاكاً، بوعي أو من دون وعي، من شبح التصور الماركسي للدولة وتفسيره لها، بوصفها أداة قهر واستغلال طبقي من طبقة مسيطرة ومهيمنة على طبقات أخرى خاضعة ومستغلة — بفتح الغين — وإنها تسعى باستمرار إلى تكريس هذا الاستغلال والقهر بصورة استقطابية، ونهب فائض العمل والإنتاج الاجتماعي للطبقات الأخرى المسودة والمقهورة. ومع أن الكاتب قد مارس نوعاً من الخيال السوسيولوجي واسع النطاق، ولم يقف عند حدود التصور الوطني أو الإقليمي للدولة، فإنه، وبصورة ملفتة للنظر، قد غاب عنه ذلك الدور الاجتماعي للدولة الذي يمكن تلمسه بصورة جلية في العالم الثالث، وكيف أن هذا الدور لا غنى عنه، وبخاصة بالنسبة لتلك المجتمعات التي لم تشهد حتى الآن نظاماً رأسمالياً نقياً، وأن ثمة تعايشاً لا تزال تشهده المجتمعات في العالم الثالث، بين الأنماط الإنتاجية

والاقتصادية المختلفة.

ثانياً: إن الكاتب يسرف في مناقشاته النظرية حول مفهوم الدولة وظهوره وتطوره، ثم علاقة الدولة بالمجتمع وطبيعة الاستمرار والانقطاع في هذه العلاقة. وقد جاءت هذه المناقشات على درجة عالية من التجريد، كما أن الباحث نذر فصولاً بأكملها لهذه المناقشات.

ثالثاً:سيطرة وغلبة النزعة التشاؤمية على الكاتب في كثير من الأحيان، فمثلاً، حينما تحدث عن القيود الاقتصادية التي يعانيها الاقتصاد المصري من جراء اعتماده الشديد على رأس المال الأميركي، وتداعيات ذلك الاعتماد بالتجسد في تضئيل ومحو فرص الانطلاق الذاتي والتحرر من آثار التبعية، فإن ميتشل يرسم لوحة سوداوية قاتمة للغاية بشأن مستقبل الاقتصاد المصري، وبخاصة حينما يقرر أن مصر (ص 10) «قد فقدت الآن تقريباً كل مجال لسياسة اقتصادية وسياسية مستقلة»... والحقيقة، وعلى الرغم من أن الكاتب قد ساق ما يبرهن على صحة وجهة نظره كل الأدلة الممكنة، فإن وجهة نظره هذه تبعث على التشاؤم، علاوة على أنها لا تولي أهمية كبيرة لسبل الاعتماد على الذات وتطوير القدرات والموارد الذاتية والإمكانات الوطنية، وإنكار الدور الهام لجماع الإرادات الشعبية والوطنية والجهود التطوعية التي ــ إن تحررت وتكاتفت ــ تستطيع رسم خريطة المستقبل الاجتماعي للمواطنين. أي أنه، وببساطة، ينطوي على إنكار ضمني لفرص النمو والانطلاق الاقتصادي المستقبلي بالاعتماد على دور وفعالية العوامل الداخلية.

علم النفس

علم النفس الفسيولوجي

سامي عبدالقوي

مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1995، 424 صفحة.

مراجعة: عبداللطيف محمد خليفة *

إذا كان موضوع علم النفس هو دراسة السلوك الإنساني، فإن العمليات الفسيولوجية والبيولوجية التي تحكم جزءاً من هذا السلوك هي موضوع علم النفس الفسيولوجي. ذلك العلم الذي خطا خطواته الأولى في أول معمل تجريبي أسسه فونت عام 1879م. ومنذ ذلك التاريخ ما زالت مسيرة البحث العلمي تقدم لنا المزيد من المكتشفات وطرق البحث التي تضع أيدينا على العديد من الأنشطة الفسيولوجية والكيميائية التي تجري داخل الجسم البشري وتؤثر في سلوكه بل وتتأثر به في آن واحد.

وقد حاول المؤلف في هذا الكتاب الذي نعرض له تناول إسهامات علم النفس الفسيولوجي بشكل متدرج في محتوياته بما يسمح للقارئ بالانتقال من موضوع لآخر دون صعوبة فيما

* استاذ مساعد بقسم علم النفس ـ كلية الآداب ـ جامعة الكويت.

يتعلق بالمفاهيم والعمليات الفسيولوجية التي ترتبط ببعضها.

ويشتمل الكتاب على خمسة عشر فصلاً. الفصل الأول عنوانه «دراسة علم النفس الفسيولوجي»، ويتناول نبذةمختصرة عن تاريخ علم النفس كأحد العلوم التي نشأت في أحضان الفلسفة. ومن ثم يتطرق المؤلف للحديث عن تاريخ علم النفس الفسيولوجي، معتبراً أن البداية الحقيقية لهذا العلم كانت مع تأسيس عالم النفس الشهير فونت Wundt لمعمله السيكولوجي في ليبزيغ بألمانيا. كما تناول هذا الفصل حدود علم النفس الفسيولوجي واهتمامه بدراسة السلوك الإنساني من حيث علاقته بالجهاز العصبي والوظائف البدنية المختلفة، فهو يقدم لنا الأساس الفسيولوجي لأنواع السلوك المختلفة من خلال دراسة الجهاز العصبي، والجهاز الغدي والهرمونات التي يفرزها وتؤثر في السلوك، والجهاز العضلي، كما يقوم بدراسة الأساس الكيميائي لنشاط المخ والجهاز العصبي وما يعتري العمليات الكيميائية من تغيرات، وكذلك معرفة تأثير العقاقير المختلفة في السلوك.

واختص الفصل الثاني بالجهاز العصبي، من حيث تشريحه ووظائفه. فالجهاز العصبي يتكون من جهازين رئيسيين، لكل منهما أجزاؤه الخاصة، هما الجهاز العصبي المركزي central nervous system، والجهاز العصبي الطرفي peripheral nervous system. ويتكون الجهاز العصبي المركزي من المخ، والحبل الشوكي. ويحتوي الجهاز العصبي الطرفي على كل من الأعصاب الدماغية أو الجمجمة، والأعصاب الشوكية، والأعصاب الذاتية.

وتتركز وظائف الجهاز العصبي المركزي، بشكل عام، في استقبال الإحساسات المختلفة وربطها معاً، وإحداث التكامل بينها، واختيار الأعصاب الحركية التي يمكن من خلالها إرسال الأوامر الى العضلات أو الغدد، للحصول على الاستجابة المطلوبة. أما وظائف الجهاز العصبي الطرفي، فتتركز في استقبال الإحساسات من أعضاء الحس المختلفة عن طريق المستقبلات receptors، ونقل هذه الإحساسات عن طريق الأعصاب الحسية الى الجهاز العصبي المركزي، ثم يقوم الجهاز العصبي الطرفي بحمل الأوامر الحركية من الجهاز العصبي المركزي الى العضلات والغدد عن طريق الأعصاب الحركية. كما أنه يتولى القيام بالوظائف الآلية لمواجهة الخطر.

وجاء الفصل الثالث بعنوان «الوظائف الحسية والإدراكية». وتناول المسارات العصبية للإحساس، ومناطق الإحساس في القشرة المخية والتي تتضمن الفص الجداري، والفص الصدغي، والفص المؤخري. كما تناول طبيعة كل من الإحساس والإدراك والعلاقة بينهما، وخصائص الإحساس ومراحله المختلفة المتمثلة في مرحلة الشروط الفيزيائية، ومرحلة الشروط الفسيولوجية،ومرحلة الشروط النفسية. ثم تطرق هذا الفصل لأنواع الإحساسات: السطحية، والعميقة، والحشوية، والإحساسات الخاصة بالأعصاب الدماغية (الحواس الخمس). كما عرض لاضطرابات الوظائف الحسية والإدراكية.

موضوع اللغة والكلام، خصص له المؤلف الفصل الرابع من كتابه، وفيه يتناول وظائف اللغة، والجهاز الكلامي المختص بإصدار الكلام والذي يتكون من اللسان والشفاه وسقف الحلق، وكيفية صدور الأصوات، وعملية إدراك الكلام، والمراكز المسؤولة عن الكلام في المخ، والمناطق

المسؤولة عن اللغة، واضطرابات اللغة والكلام، والتي تنقسم الى أربعة أقسام هي: التأخر الكلامي عند الأطفال، واحتباس الكلام أو الحبسة الكلامية أو الأفيزيا، وعيوب النطق أو التلفظ، وعيوب طلاقة اللسان وانسيابية التعبير.

الفصل الخامس عنوانه: الموصلات الكيميائية للجهاز العصبي: chemical neurotransmitters. فوظيفة الجهاز العصبي الأساسي هي نقل الرسائل التنبيهية من نقطة الى أخرى، والتنبيه قد يكون كهربائياً أو حرارياً أو كيميائياً أو ميكانيكياً. ويتكون نظام التوصيل الكيميائي العصبي من مجموعة من الأجزاء العصبية، بعض منها ينتهي إلى نهاية المحور العصبي للخلية، وبعض آخر الى الخلية العصبية الأخرى التي ينتقل اليها التوصيل. ويتكون التوصيل العصبي من مجموعة متتالية من الأحداث، تشمل العديد من العناصر التي تتم في مراحل هي: تكوين المواد الكيميائية، وانطلاق وخروج هذه المواد، ثم استقبال هذه المواد في الطرف الآخر من المشتبك العصبي synapse، وأخيراً تكسير هذه المواد أو إعادة امتصاصها مرة أخرى. كما تناول هذا الفصل أنظمة الموصلات الكيميائية وخصائصها، وهي: النظام الكوليني والذي يعمل بالأستيايك كولين، ونظام الأمينات الأحادية monoamines وتشمل الأدرينالين والنور أدرينالين والهيستامين والسيروتونين، ونظام الأحماض الأمينية مثل الحمض المعروف باسم الـ جابا G.A.B.A، ونظام البيبتيدات peptides مثل مادة (ب) والانكفالين. وعلى الرغم من وفرة الدراسات التي كشفت عن طبيعة هذه الأنظمة، فإن البحوث ما زالت مستمرة في هذا المجال نظراً لأهميته وتفسيره للعديد من الظواهر الفسيولوجية التي تحدث داخل الإنسان.

أما الفصل السادس فجاء بعنوان: التعلم والتذكر. وتناول تعريف التعلم، وأنواعه الثلاثة: التعلم الشرطي، والتعلم بالمحاولة والخطأ، والتعلم بالاستبصار. كما عرض للأساس التشريحي والفسيولوجي للتعلم، موضحاً دور الهيبوثالاموس والجهاز الطرفي في هذا الشأن. ثم انتقل المؤلف إلى عملية التذكر، موضحاً مراحلها الثلاث: الاكتساب أو التعلم، والاحتفاظ، والاستدعاء، والعوامل المؤثرة في كل منها. كما أوضح الأساس التشريحي للذاكرة والمناطق المسؤولة عنها وهي: حصان البحر، واللوزة، والهيبوثلاموس، والمنطقة الأمامية من القشرة المخية، والفص الصدغي. وتناول أنواع الذاكرة: القريبة، والبعيدة، والعاملة، والمرجعية، والضمنية، والأساس الكيميائي للتذكر، واضطرابات الذاكرة، والنسيان وأسبابه ونظرياته.

وكانت الغدد الصماء والهرمونات هي موضوع الفصل السابع. وقد عرض فيه المؤلف لأنواع الغدد: القنوية، والصماء، والمشتركة. ثم تحدث تفصيلاً عن مجموعة من الغدد الصماء تعمل ما بينها لتحقيق عناصر التناغم الوظيفي البيولوجي وأهمها: الغدة النخامية، والغدة الدرقية، والغدة جار الدرقية، والغدة الأدرينالية أو فوق العلوية، والبنكرياس، والغدد الجنسية، وما تفرزه هذه الغدد من هرمونات وتأثيرات هذه الهرمونات في النواحي الجسمية والانفعالية للفرد.

أما الفصل الثامن فيتركز حول فسيولوجيا الانفعال. ويتناول معنى الانفعال، وشروط حدوثه، ودور الجهاز العصبي في تنظيم الاستجابات الانفعالية من خلال ثلاث مناطق متخصصة هي: الهيبوثلاموس، والجهاز الطرفي، والفص الجبهي للمخ. كما يعرض للمظاهر الفسيولوجية للانفعال، والنظريات المفسرة للانفعال وهي: النظرية الحشوية، والنظرية

الثلاموسية، ونظرية التكوين الشبكي، والنظرية الفسيولوجية الشاملة لبابيز، والنظرية الفسيولوجية لأرنولد. ثم تحدث المؤلف عن الأساس الكيميائي للانفعال، والاضطرابات المصاحبة للانفعال.

واختص الفصل التاسع بفسيولوجيا النوم والأحلام. وتناول في البداية النوم من حيث أسبابه وميكانيزماته العصبية، وأنواعه ودورته، والتغيرات التي تطرأ على نشاط المخ أثناء النوم، والأساس التشريحي والكيميائي للنوم. ثم تركز الحديث بعد ذلك على الأحلام، موضحاً مصادر الحلم، والنظريات المفسرة للأحلام، والحاجة للنوم والحرمان منه، واضطرابات النوم.

ويدور الفصل العاشر حول فسيولوجيا العنف والعدوان. ويتناول تعريف العدوان وأنواعه المختلفة: اللفظي أو البدني، المباشر أو غير المباشر، السلبي أو الإيجابي، والعدوان العدائي والإجرائي. كما يعرض للنظريات المفسرة للسلوك العدواني، والتي تتضمن: النظريات النفسية، والنظريات البيئية، والنظريات الفسيولوجية والتشريحية موضحاً الأساس التشريحي والكيميائي للسلوك العدواني.

ويتناول الفصل الحادي عشر فسيولوجيا السلوك الجنسي. ويتركز حول السلوك الجنسي والحاجة إليه، والأسس البيولوجية والتشريحية والفسيولوجية لهذا السلوك، والاستجابات الفسيولوجية للسلوك الجنسي عند كل من الذكر والأنثى، واضطرابات السلوك الجنسي في ضوء تقسيمها إلى نوعين رئيسيين: الأول اضطرابات الوظيفة الجنسية أو ما يسمى بالعطل الجنسي sexual dysfunction، والنوع الثاني هو ما يسمى بالانحراف الجنسي sexual deviotion. وقد تحدث المؤلف عن الاضطرابات التي تقع ضمن كل من هذين النوعين. ويؤخذ عليه أنه عرض لها بإيجاز شديد للغاية ولم يتطرق إلى الحديث عن الجانب العلاجي لمثل هذه الاضطرابات.

الفصل الثاني عشر عنوانه: العقاقير وأثرها على السلوك. ويتناول المستقبلات receptors وأنواعها، وكيفية عمل العقاقير، والنظريات الفسيولوجية المفسرة لتأثير العقاقير على الخلايا العصبية، واشتملت هذه النظريات على: نظرية المستقبلات الساكنة، ونظرية الفائض الدوائي. كما تضمن هذا الفصل عرضاً لأنواع العقاقير في ضوء تقسيمها إلى سبع فئات كبرى هي: الأفيون ومشتقاته، والحشيش، والكوكايين، وعقاقير الهلوسة، والعقاقير النفسية، والخمور، والمواد المتطايرة أو المستنشقات النفطية، موضحاً الآثار المترتبة عن هذه العقاقير على الجهاز العصبي. وفي نهاية هذا الفصل نجد تعريفاً لمفهوم الاعتماد على العقاقير drug dependence، drug، ومفهوم الاستخدام الخاطئ للعقار drug misuse، ومفهوم سوء الاستخدام drug abuse.

واختص الفصل الثالث عشر بفسيولوجيا الأمراض النفسية والعقلية. وبدأه المؤلف بالحديث عن تاريخ هذه الأمراض، ثم عرض للأمراض النفسية مقسماً إياها الى فئتين رئيسيتين هما: العصاب Neusoris، والزهان Prychois. ويقصد بالأولى الأمراض النفسية أو العصابية مثل القلق النفسي، وعصاب الهستيريا،وعصاب الوسواس القهري. أما الفئة الثانية فهي الأمراض العقلية أو الزهانية، ومنها الفصام بأنواعه المختلفة، وذهان الهوس والاكتئاب، والذهان العضوي. واختتم المؤلف هذا الفصل بالأمراض السيكوسوماتية Psychosomatic disorders، والنظريات

المفسرة لها.

ويعالج الفصل الرابع عشر موضوعاً في غاية الأهمية هو طرق البحث في علم النفس الفسيولوجي. فهناك الكثير من الطرق والأساليب البحثية المتبعة في هذا المجال، اختار المؤلف أكثرها ارتباطاً بالمجالات التطبيقية لهذا العلم وهي: رسام المخ الكهربي (EEG)، رسام العضلات (EMG)، والنشاط الكهربي للجلد (EDA)، وكمية الدم في المناطق المخية (RCBF)، وفحص المخ بالأشعة المقطعية (CT)، وفحص المخ بانطلاق البوزيترون (PET)، وفحص المخ بالرنين المغناطيسي (MRI)، وقياس الهرمونات العصبية، والحقن بأميتال الصوديوم.

وتضمن الفصل الخامس عشر والأخير تطبيقات علم النفس الفسيولوجي. ويتناول التغذية الحيوية المرتجعة biofeed back كعلاج لكثير من الاضطرابات النفسية والعصبية، كما يتناول محاولات كشف الكذب عن طريق قياس التغيرات الفسيولوجية، والحرمان الحسي من حيث تأثيره على الوجدان والإدراك والوظائف العقلية، والنظريات المفسرة للحرمان الحسي، ومجالاته التطبيقية.

بعد هذا العرض الموجز لكتاب علم النفس الفسيولوجي الحائز على جائزة الدولة (مصر) في علم النفس لعام 1994، فإنه من الأهمية أن نشير إلى بعض من إيجابياته، وما يمكن أن نسجله عليه من ملاحظات. فمن أهم إيجابياته أن مؤلفه ــ باعتباره متخصصاً في كل من الطب النفسي وعلم النفس ــ أمكنه أن يعرض للموضوعات التي اشتمل عليها كتابه بأسلوب بسيط يسهل على المتخصص فهمه واستيعابه. كما اعتمد المؤلف في تناوله لمعظم هذه الموضوعات على نتائج الدراسات العلمية الحديثةالتي أُجريت في هذا الشأن. كذلك حرص على ورود المفاهيم والمصطلحات باللغتين العربية والإنكليزية، وهو ما نفتقده في عدد من المؤلفات. كما أورد المؤلف ثبتاً للمصطلحات في نهاية كتابه.

أما الملاحظات التي يمكن أن نأخذها على الكتاب، فمن أهمها أن المؤلف حاول أن يعرض لعدد كبير من موضوعات علم النفس الفسيولوجي، فجاء تناوله لبعضها مقتضباً للغاية، كما في الفصل الثاني عشر عن العقاقير وأثرها في السلوك، والفصل الخامس عشر عن تطبيقات علم النفس الفسيولوجي. بمعنى آخر كان الكمّ على حساب الكيف أحياناً. يلاحظ أيضاً أن المؤلف لم يشر من قريب أو بعيد إلى نتائج الدراسات التي أُجريت في مجال تعاطي المخدرات ــ سواء على المستوى العالمي أو المحلي ــ وكشفت نتائجها عن الآثار المترتبة لهذه المخدرات على السلوك، وذلك عند تناوله لأثر العقاقير في السلوك. يؤخذ على المؤلف أيضاً أنه اكتفى بذكر قائمة المراجع في نهاية كتابه، ولم ترد أية إشارة لهذه المراجع في المتن، وهو ما يتعارض مع القواعد المتعارف عليها في التوثيق.

المجلة العربية للعلوم الادارية



تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعني بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993.
- تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:

- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

Economics

The Jordanian Economy: Mechanisms Towards an International Adjustment Process

Khaled Wassef Al-Wazani *

The Jordanian economy can be classified as a "standard small open economy." This stems from geographical, demographic and economic interrelated facts on the ground. However, apart from area and population facts, the economy of Jordan is characterized by its scarce resources and its position as a price taker in its international trade dealings. These two economic features made it impossible for Jordan to live in isolation of any developments or shocks in its regional or international arena. It would not be a matter of exaggeration to say that each developmental stage in the Jordanian economy, whether in boom or bust, has grasped its momentum of the feed-in from the economic conditions world wide, and particularly in the economic region to which the Jordanian economy belongs.

To this end, by the late 1980's almost the whole region has suffered from economic recession, and the Jordanian economy was not an exception. Given the high foreign debt problem, the chronic budget deficit and balance of payments deficit, as well as other structural problems, Jordan had to appeal to the IMF and World Bank for financial and technical assistance. This has resulted in two Stabilization and Structural Adjustment Programs. Therefore, the main aim of this paper is threefold. First to review the trend of economic development in Jordan since 1967. Secondly, to shed light on the requirements of the adjustment programs set by the two international institutions. Finally, to analyze the impact of such requirements on the economy and to give some policy implications and proposed alternatives for some of the requirements.

It was clear to this study, using an analytical approach, that the two adjustment programs conducted in Jordan had in common a contractionary feature. This was mainly because of the concentration on aggregate demand management, with little to do with supply side stimulation. The main question posted by the end of this study was: What is after 1998, when the ongoing program comes to its end? Will Jordan need another one or can it navigate by itself? Shouldn't policy makers and economic intellectuals start to think about a "national adjustment program" which can sail the country into the new century? This is what more research should concentrate on.

* Associate Professor, Dept. of Economics, Hashemite university, Jordan.
Journal of the social sciences.
Vol. 25 - No. 3 - Autumn 1997 - P.P.11 - 28.

Political science

The Federal System of The United Arab Emirates and the U. S. A.: A Comparative Study

Abdulla M. Al-Anzi *

Scholars of politics have agreed on the importance of the availability of a group of standards and yardsticks in a federal union to distinguish this type of union from other types. André Hauriou has specified these standards as follows:

1- The availability of a written constitution which creates a strong state including all the participating members. The control of foreign policy and national defense by the federal authority.

2- The efficiency of the federal authority, which means the establishment of a strong federal authority facing the foreign world apart from the dangers represented by the interference of internal powers.

3- Equality in the unionist system, which means that the members must have equal rights and importance in the federal union.

4- The existence of a federal juridicial authority, which will be referred to in case of disagreement between the federal authority and its members and between the members themselves in the event that such conflicts cannot be solved by diplomatic or administrative means.

The standards of André Hauriou have proven to be very efficient in understanding the federal system of the United Arab Emirates.

Although some of these standards do exist in theory, most of them do not in practice. This means that the union of the Emirates is unique since it has the features of both the federal and confederate union at the same time.

* Assistant Professor, Dept. of Political Science, College of Administrative Sciences, Kuwait University.
Journal of the social sciences.
Vol. 25 - No. 3 - Autumn 1997 - P.P.29 - 58.

Psychology

Job Opportunities For Psychology Graduates in Kuwait

Othman H. Al-Khader *
Huda J. Hasan **

This study aimed to identify the job fields which have ben occupied by both male and female psychologists in Kuwait and to report whether Psychology graduates are working in specialties related to their major. Further this study aimed to identify whether those still on the job and those terminated have been attracted differently to jobs that are highly related to psychology, limited in relation to it, or have no relationship. The sample consisted of 2,493 male (19.3%) and female (80.7%) employees, representing all those registered in the civil service in the year 1995 in the field of psychology, with average service of 9.9 Years (SD=6.1) Eighty eight percent of the sample were Kuwaitis with an average age of 37.5 years (SD=7.3). The results indicated that there were four times as many females in the work-force as males. Also, it was found that 87.4% of the work-force were distributed in 17 job fields. The three most attractive jobs were "Nursery school teacher" (33.6%, all females); "Psychologist" (13.9%, no significant difference between sexes); and "Philosophy teacher" (7.2%, males were significantly higher). Also, We found that 76.2% of the graduates worked in educational fields (females were significantly higher), whereas there were 16.8% in the administrative field (males were significantly higher). Most of the graduates (73.9%) worked for the Ministry of Education. Moreover, 60.8% of the graduates occupied jobs directly related to psychology (females, group a and those still at work were significantly higher than their counterparts). Furthermore 30.3% of the total sample worked in careers that were the Psychological professions; whereas 8.9% were in jobs that have no relationship to the profession. Males and those terminated were significantly higher than their counterparts.

* Assistant Professor, Dept. of Psychology, Faculty of Arts, Kuwait Univ.
** Assistant Professor, Dept. of Psychology, Faculty of Arts, Kuwait Univ.
Journal of the social sciences.
Vol. 25 - No. 3 - Autumn 1997 - P. P. 59-83.

Geography

Geographic Information System In Arabian Universities

*Mohamed Abdel - Gawad Ali**

The full use of GIS is hampered by a critical shortage of qualified personnel and a scarcity of professionals who recognize its potential, especially in decision making processes regarding spatial planning and development. The study aims to deal with the lack of adequately trained personnel in this field by designing an integrated GIS program that will prepare professionals to apply it to various fields.

The study is concerned with identifying the scientific preparation needed to work in the field of GIS by reviewing educational experiments and training models. It also points out the enormous need for GIS in many fields and puts the current and future course of the technology into perspective, moreover, it demonstrates its importance regarding the efficiency of the applied and technological role of Geography departments in Arabian universities.

---

* Associate Professor, General Presidency for women's Education,
Al Riyadh (S. A.)
Journal of the social sciences.
Vol. 25 - No. 3 - Autumn 1997 - P.P.85 - 103.

Sociology

The Self and the Other as Seen by Palestinian Youth

Mahmoud Mi'ari *

This research studies the images and stereotypes which Palestinian youth hold about themselves and relevant others (the Palestinian, the Arab, and the Israeli Jew). The data of this survey were collected in 1994, by structured questionnaires. on a systematic random sample of 496 students from Birzeit University in Palestine. The image of a person was measured by questions about the extent to which that person is seen as courageous, rational and aggressive by the respondent.

The findings show that the image of the self is the most positive, followed, in order by the image of the Palestinian, and then the Arab, and the least positive is that of the Israeli Jew. While Palestinians from different territories have better images than others (other Arabs and Israeli Jews), their images are not exactly the same. Palestinians from the West Bank and Gaza Strip have a better image than those living in Israel. This finding may be explained by the fact, that the Oslo agreement, signed in 1993 by the Israeli government and the Palestine Liberation Organization, excluded the Palestinians in Israel from being a part of the Palestinian problem, and the Palestinian leadership has recognized them as "Israeli citizens", whose political destination is tied with Israel and not with the Palestinian people. As for Israeli Jews, their image, although the least positive, is not completely negative but, rather, tends to be moderate. It is clear that Jews' image among Palestinians is that Palestinians are less prejudiced against Israeli Jews than Israeli Jews are against Palestinians.

---

* Associate Professor, Dept. of social and human science, Birzeit University, Palestine.
Journal of the social sciences.
Vol. 25 - No. 3 - Autumn 1997 - P.P. 105 - 126.

Sociology

The Image of Expatriates in the Newspapers of the United Arab Emirates

*Mohammed A. J. Al Mutawa**

The image of the other or the relationship between the self and the other has recently been one of the most important topics in social sciences because of the increase of social, economic and political interests among peoples from all over the world. As a result of direct and indirect daily communication, a mechanism of interaction between different peoples has emerged within the UAE. However, this cultural interaction has resulted in conflict. This specific case needs continued sociological study which focuses on forms of social interaction in order to understand the general attitude of the UAE society towards this problem. One might think that this topic is directly related to the problem of tolerance and prejudice and its impact on the formation of the image of the other, on the one hand, and the impact of the media on the formation of that image, on the other.

This paper attempts to study the image of expatriates, especially those from India, as viewed by the newspapers of the United Arab Emirates and from the point of view of the locals. The paper also attempts to review some academic literature related to the topic of this study. In addition, the paper focuses on the population structure of the UAE and related problems the affect the identity and continuation of the society.

* Assistant Professor, Dept. of Sociology, College of Humanities and Social Sciences, UAE. University.
Journal of the social sciences.
Vol. 25 - No. 3 - Autumn 1997 - P.P. 127 - 142.

قواعد النشر التفصيلية في المجلة

تشترط المجلة أن لا يزيد البحث المرسل مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين. ويجب أن يرفق مع كل بحث صفحة مستقلة عليها العنوان والاسم والتعريف بالباحث، وورقة مستقلة أخرى عبارة عن ملخص للبحث (Abstract). كما يجب إرسال سيرة ذاتية مختصرة مع البحث. وعلى الباحث أن يوضح إن كان البحث قدم إلى مؤتمر ما، إلاّ أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما. ومن الضروري عدم تسليم الأبحاث لأية دورية أخرى في الوقت نفسه.

مراجعات الكتب:

الهدف منها إعطاء فكرة عن الكتاب المراجع وتأمين تقييم يساعد القارئ على معرفة أهم الأفكار والإضافات والمسائل التي يعالجها. لهذا لا تشترط المجلة أن تشمل المراجعة سرد لكل فصل من فصول الكتاب، ،ولكن تشترط استعراض أهم الأفكار ونقاط القوة والضعف مع بعض الأمثلة مع الفصول العديدة فيه. لهذا نسعى لمراجعات تتميز بالمقدرة على العرض لا السرد وبالمقدرة على التقييم عوضاً عن المدح أو الذم. إذ من الضروري أن تكون المراجعة قادرة على التقاط جوهر الكتاب وأهم أبعاده. كما نطلب من المراجعين تقييماً إضافياً فنياً يتعلق بسلاسة اللغة والأسلوب ومدى خلو الكتاب من الأخطاء المطبعية، وإن كان هناك نواقص تقنية أخرى، ويشترط أن تقع المراجعة الواحدة في 4 ـ 6 صفحات مطبوعة مسافتين.

أما بالنسبة لمراجعة عدة كتب (2 ـ 5 كتب) بشكل جماعي فالهدف منها هو تقديم تقييم لاتجاهات المعرفة وفق الاصدارات الحديثة في أحد الحقول أو الموضوعات. وقد يكون الموضوع التسوية السلمية، أو الاقتصاد الإسلامي أو الكويتي، أو الارهاب، أو الاتجاهات الجديدة في علم النفس وهكذا... والمتصدر لهذا النمط من المراجعة يجب أن يكون متخصصاً متابعاً للإصدارات الدائمة المتعلقة بالموضوع، وهذا يعطيه المقدرة على التقييم والتحليل والإضافة. وتقع على المراجعة مسؤولية التقاط الموضوعات الرئيسية والفرعية التي جعلته بالأساس يضع مجموعة الكتب المراجعية في سلة واحدة وبالتالي العمل على مقارنتها ببعضها والتقاط جوهرها وتقييم مدى مقدرتها على عرض موضوعاتها من حيث الإضافة والفائدة. إن هذا النمط من المراجعة لا يتم لكل كتاب على حدة، بل يكون تقييماً مقارناً فيه تداخل وترابط وفق المضمون ووفق إضافة كل كتاب ومواقع إلقاء وإختلاف كل كتاب عن الآخر. لهذا يترك للمراجع حرية التركيز على المواضيع المتضمنة في كل كتاب، وحرية التركيز بنسب متفاوتة على الكتب المعروضة، ويترك له في الوقت نفسه حرية إعطاء رأيه وتقييمه في إطار الموضوعية. ويجب أن

لا تزيد المراجعة الواحدة عن 10 ـ 15 صفحة مطبوعة مسافتين.

التقاريـــر:

الهدف منها إعطاء فكرة عن المؤتمر المنعقد (ونشترط أن يكون ضمن حقول المجلة الستة)، إذ يجب أن ينجح التقرير في تأمين تقييم يساعد القارئ على معرفة أهم الأسئلة والنقاشات التي تعرض لها المؤتمر، وبالتالي أهم الإتجاهات التي برزت فيه، لهذا لا نشترط أن يكون التقرير عبارة عن سرد لكل ما دار في المؤتمر أو صف لأسماء المشاركين دون إختزال وفق الأهمية والإضافة والإتجاه. لهذا فما نطلبه هو تقرير يوضح أهم الإنجازات والفوائد، كما يبين مستوى الأبحاث وعلى الأخص أهم الأبحاث، ويوضح إن كان المؤتمر قد حقق أهدافه أم أخفق في تحقيقها، والأسباب المؤدية لهذا النجاح أو الإخفاق، ويجب أن لا يزيد التقرير الواحد عن 4 ـ 6 صفحات مطبوعة مسافتين.

المصادر والهوامش:

أولاً: يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلاً (ابن خلدون 1960) و(القوصي ومذكور 1970) و(Smith 1970) و(Smith & Jones 1975) أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون 1980) و(Jones et al 1965) أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي 1973؛ مذكور 1987) و(Smith 1974; Roger 1981) وفي حالة وجود مصدران لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي 1964 أ، 1964 ب) و(Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1972، 164) و(Jones 1977, 58-59). وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget 1969; 75 [1924])، بحالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي 1977)، وعندما يتضمن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوس، مثلاً وفق العلي وسمحان (1980,52) فإن المجازفة بإجراء هذه التجارب...

ثانياً: تذكر المقالات أو الدراسات أو المعلومات الواردة بالصحف ضمن متن البحث:

- إن كانت دراسة تعامل مثل المراجع الأخرى مع ذكر المؤلف والتاريخ بما فيه اليوم والشهر بالإضافة إلى الصفحة. وتوضع المعلومات الشاملة في المصادر النهائية.

- إن كانت خبر صحفي أو معلومات صحفية، يذكر في النص ما يوضح أنها ليست دراسة.

مثلاً:

1 ـ وفق مراسل الحياة في القاهرة (أحمد العلي 12/5/1996)، فإن أحداث العنف ارتبطت بالأزمة الاقتصادية.

2 ـ وفق بيرشالينجر مراسل CBS السابق، سقطت طائرة التي دبليو اي من جراء عمل غير مقصود قام به الجيش الأميركي (وكالة الأنباء الفرنسية 10/11/1996).

3 ـ أكد الرئيس ريغان بأن العقوبات سوف تستمر على جنوب افريقيا، وذلك نظراً لطبيعة الممارسات تجاه الأقلية السوداء (Face the Nation, CBS 6/8/29).

4 ـ وقد وقعت تجاوزات على الحدود دفعت بالأزمة بين الدولتين إلى حالة جديدة مما أثر سلباً على الأداء الاقتصادي لكلا البلدين (New Tork Times, 1/1/96, 18-19).

تذكر المعلومات الشاملة لكل مصدر في لائحة المراجع النهائية.

ثالثاً: مصادر لا تذكر كمراجع في نهاية الدراسة مثل رسائل خاصة مرسلة للباحث أو المقابلات:

1 ـ أكد Spieth رئيس مركز ألف باء للدراسات بأن القبيلة لاتزال وحدة رئيسية متصاعدة الدور في المجتمع العربي (Andrew Spieth, Letter to the auther 1/6/1995).

2 ـ وفق الجبيلي رئيس تحرير مجلة سياسات فإن العائلة لا تزال وحدة مؤثرة في النشاط الاقتصادي الخاص (الجبيلي، رسالة للباحث 1/6/95).

3 ـ ولقد وقعت كما يؤكد عيسى عبدالقادر أستاذ الأدب المقارن في جامعة سين صاد عزلة بين الباحث وصانع القرار في مجالات عديدة (مقابلة تلفونية مع الباحث 1/4/96).

4 ـ وقد بذلت محاولات عدة للتوفيق بين صانع القرار والباحث السياسي (عبدالقادر، مقابلة مع الباحث 1/4/96).

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد وإختصارها على التعليقات الفردية التي يجب أن تظهر في أسفل الصفحة. ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة، وتوضع كلمة

المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

المراجـــع:

توضع جميع المراجع والمصادر المستخدمة ضمن البحث في نهايته وتكتب بطريقة أبجدية من حديث اسم المؤلف وسنة النشر مثلاً:

أبوزهرة، محمد

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة، القاهرة: دار الفكر العربي.

الخطيب، عمر

1985 «الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي». مجلة العلوم الإجتماعية (4) 13 شتاء: 169 ـ 223.

هدسون، مايكل

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات». ص 17 ـ 36 في هـ شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Hirshi, T.

1983 "Crime & the Family". PP 53-69 in J Wilson ed. Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary studies.

Kalmuss, D.

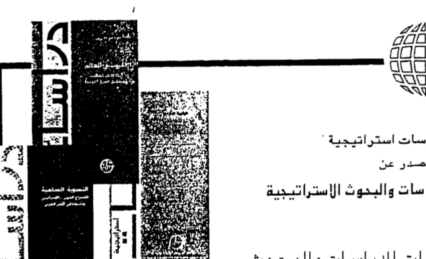
1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion". Joumal of Marriage & the Family 46 (2) February: 11-19.

Quinnety, R.

1979 Criminololgy. Boston: Little Brown & Company.

إجــازة النشــر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية، وشاملة على البحث قبل إجازته للنشر.



سلسلة "دراسات استراتيجية"

تصدر عن

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

يصدر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية سلسلة "دراسات استراتيجية" باللغة العربية، وهي تُعنى بنشر الأبحاث الأصيلة، وتتشرف هيئة لتحرير بدعوة الأساتذة الباحثين العرب من جميع أنحاء العالم إلى المساهمة في هذه السلسلة عبر كتاباتهم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالعالم العربي بشكل عام، ومنطقة الخليج ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص.

وكلنا ثقة بأن هذه المساهمات ستثري البرنامج النشري الذي وضعه المركز، كما سيكون لها صدىً واسع في مختلف الأوساط الأكاديمية والثقافية. وسيخصص المركز مكافأة تقديرية قدرها ألف وخمسمائة (١٥٠٠) دولار لكل بحث يجاز نشره.

يرجى توجيه المراسلات والاستفسارات

إلى العنوان التالي :

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية :

قسم النشر العلمي والتوزيع

ص ب : ٤٥٦٧ أبوظبي

الإمارات العربية المتحدة

هاتف ٧٢٢٧٧٦ - ٢ - ٩٧١

فاكس ٧٦٩٩٤٤ - ٢ - ٩٧١


فصلية - محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
- تحرص على حضور دائم في شتى المراكز الأكاديمية والجامعات في العالم العربي والغربي، من خلال المشاركة الفعالة للأساتذة المختصين في تلك المراكز والجامعات.
- صدر العدد الأول في يناير ١٩٨١
- تلبي رغبة الأكاديميين والمثقفين من خلال نشرها للبحوث الأصيلة في شتى فروع العلوم الإنسانية باللغتين العربية والإنجليزية، إضافة إلى الأبواب الأخرى الندوات، المناقشات مراجعات الكتب، التقارير.
المجلة العربية للعلوم الإنسانية
الاشتراكات
الكويت
٣ دنانير للأفراد
ديناران للطلاب،
١٥ دينارا للمؤسسات.
الدول العربية:
٤ دنانير كويتية للأفراد ،
١٥ دينارا للمؤسسات .
الدول الأجنبية :
١٥ دولاراً للأفراد،
٦٠ دولاراً للمؤسسات.
رئيسة التحرير
د. شفيقة بستكي
توجه المراسلات الى رئيس التحرير: ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت
المقر: كلية الآداب - الشويخ
هاتف: ٤٨١٧٦٨٩ - ٤٨١٦٢٦١ - ٤٨١٥٤٥٣ - فاكس: ٤٨١٢٥١٤



أسسها : أحمد مشاري العدواني
رئيس التحرير : د. سليمان العسكري
سكرتير التحرير : سليمان الخليفي

تصدر عن :
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

دعوة

ترحب المجلة كل الترحيب باسهام كل مثقف عربي وكل قارىء ومتابع لآفاق الفكر العالمي في إغنائها ودعم رسالتها الثقافية وتدعوهم لتزويد المجلة:

- بكل بحث يترجمونه للنشر عن أي لغة أجنبية.

يشترط في البحوث المترجمة:

أولا: أن تكون مما نشر في الدوريات العالمية خلال الأشهر الستة الأخيرة من تاريخ الإرسال للمجلة في الحد الأقصى.

ثانيا: أن تكون مما يدخل ضمن خطة المجلة في المستوى الفكري والعلمي الرفيع.

- يرسل البحث المترجم بنصه الأجنبي الكامل في نسخة المجلة التي نشرته مع صورة الصفحة الأولى للمجلة التي تحمل التاريخ والفهرس.
- يرجى الملاحظة: لن تتمكن المجلة من النظر في أي بحث قد يرسل من دون الأصل الملون.
- تدفع المجلة مكافأة عن المقالات المترجمة التي تقبلها للنشر بمعدل ١٥ دينارا كويتيا عن كل ١٠٠٠ كلمة (أو ما يعادلها) من الأصل الأجنبي، فإن تكرر وصول البحث المترجم من أكثر من جهة دفعت المكافأة للترجمة الأكثر جودة وصحة.

شؤون اجتماعية

مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالدراسات الانسانية

رئيس التحرير : الدكتور عبد الخالق عبد الله

* تنشر البحوث والدراسات في شتى فروع العلوم الانسانية والتي تتوفر فيها الاصالة والمنهجية العلمية.
* تعطى الاولوية مرحلياً للبحوث والدراسات حول مجتمع الامارات لسد النقص في هذا المجال.
* تخصص زاوية لمناقشة الآراء والافكار التي تتناول قضايا فكرية وثقافية واجتماعية معاصرة وترحب بمساهمة الاكاديميين والمثقفين في اختصاصات العلوم الانسانية كافة.

مواعيد الصدور

مارس (ربيع) - يونيو (صيف) - سبتمبر (خريف) -ديسمبر (شتاء)

الاشتراك السنوي

للأفراد سنوياً :

في الامارات .... ٤٠ درهماً

في الوطن العربي .... ١٥ دولاراً

في الخارج .. ٢٠ دولاراً

للمؤسسات سنوياً :

في الامارات ... ١٠٠ درهم

في الخارج . ٤٠ دولاراً

تصدر عن جمعية الاجتماعيين

المراسلات توجه الي رئيس التحرير

ص.ب: ٢٧٤٥ هاتف: ٥٤٨١٦١ فاكس: ٥٢٢٢٦٧ الشارقة - دولة الامارات العربية المتحدة

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية



مجلة الدراسات الدبلوماسية

دورية علمية محكمة متخصصة تصدر عن معهد الدراسات الدبلوماسية
التابع لوزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية

* تنشر البحوث والدراسات العلمية والوثائق والتقارير وعرض الكتب ذات الصلة بالقضايا الإقليمية والدولية في كافة المجالات السياسية والقانونية والأقتصادية والتاريخية والجغرافية والإجتماعية والأعلامية طبقاً لقواعد النشر في المجلة.
* تقبل البحوث والدراسات المكتوبة باللغة العربية والانحليزية وفى حالة البحث المكتوب باللغة الإنجليزية لابد من كتابة ملخص له باللغة العربية.

الاشتراكات

حكومية غير مخصصة للبيع
تهدى إلى سفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج والسفارات المعتمدة لدى المملكة والوزارات والمؤسسات التعليمية والهيئات الدولية والمكتبات داخل المملكة وخارجها.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الى رئيس هيئة التحرير على العنوان التالي:
ص.ب ٥١٩٨٨ الرياض ١١٥٥٣
المملكة العربية السعودية
تلفون ٤٠١٨٨٨١ – فاكس ٤٠١٨٨٦٤/٠١

شؤون اجتماعية



مجلة فصلية علمية محكمة تعنى بالدراسات الانسانية

رئيس التحرير : الدكتور عبد الخالق عبد الله

* تنشر البحوث والدراسات في شتى فروع العلوم الانسانية والتي تتوفر فيها الاصالة والمنهجية العلمية.
* تعطى الاولوية مرحلياً للبحوث والدراسات حول مجتمع الامارات لسد النقص في هذا المجال.
* تخصص زاوية لمناقشة الآراء والافكار التي تتناول قضايا فكرية وثقافية واجتماعية معاصرة وترحب بمساهمة الاكاديميين والمثقفين في اختصاصات العلوم الانسانية كافة.

مواعيد الصدور

مارس (ربيع) - يونيو (صيف) - سبتمبر (خريف) - ديسمبر (شتاء)

الاشتراك السنوي

للأفراد سنوياً :

في الامارات .... ٤٠ درهماً

في الوطن العربي .... ١٥ دولاراً

في الخارج .... ٢٠ دولاراً

للمؤسسات سنوياً :

في الامارات .... ١٠٠ درهم

في الخارج .... ٤٠ دولاراً

تصدر عن جمعية الاجتماعيين

المراسلات توجه الي رئيس التحرير

ص.ب: ٣٧٤٥ هاتف: ٥٤٨١٦١ فاكس: ٥٢٢٢٦٧ الشارقة - دولة الامارات العربية المتحدة



دورية متخصصة في مجال العلوم الادارية

تصدر عن معهد الادارة العامة ـ مسقط ـ سلطنة عمان

ص.ب: ١٩٩٤ روي ـ الرمز البريدي ١١٢ ـ برقيا معهدارة ـ
تلكس: ٥١٠٥ معهد أوان ـ فاكس: ٦٩٨٧٦٣
تليفون: ٦٠٢٢٥٢/٦٠٢٠٦٦/٦٠٢٣٨٦

الأهـــــداف

- نشر الثقافة والوعي الإداريين بين العاملين في مجالات الخدمة المدنية ودعم سبل الاتصال والتفاهم الإداري.
- عرض المشاكل الادارية المعاصرة وتحليلها وبيان أنجح الحلول لها واستظهار تجارب الدول الأخرى واجراء ما يلزم في ذلك من دراسات مقارنة.
- تعميق الاتصال والتبادل الثقافي في مجال الادارة بين المعهد ومعاهد الإدارة الأخرى والمؤسسات المماثلة في الدول العربية والأجنبية.

شروط النشر

- أن يكون العمل العلمي ذو علاقة وثيقة بمجالات التنمية الادارية مع الالتزام بالموضوعية والمنهج العلمي.
- أن تكون مادة البحث أصلية ولم يسبق نشرها من قبل أو تقديمها الى أية جهة أخرى.
- أن تكون المادة العلمية مطبوعة على الآلة الكاتبة، وأن تكون من نسختين.
- أن تراعى الأصول العلمية المتبعة في اثبات مصادر المعلومات وتوثيقها.
- تخضع جميع الأعمال العلمية المقدمة للنشر للتقييم العلمي حسب الأصول المتعارف عليها.
- يحق لهيئة التحرير ادخال التعديلات المناسبة على الأعمال العلمية التي تم تقييمها وقبولها في ضوء شروط النشر المعلنة.
- تصرف مكافأة رمزية لكل عمل علمي يتم نشره في الدورية

عزيزي القارىء ...

* تعرف على قضايا التنمية الإدارية من خلال الإشتراك في دورية «الإداري»

قسيمة الاشتراك

الاشتراك السنوي :

للأفراد: ٨ ريالات عُمانية .

للمؤسسات والجهات الحكومية: ٢٠ ريالا عُمانيا .

الاسم : ____________________

العنوان : ____________________

الإشتراكات : تعنون باسم مديرة التحرير


Academic Publication Council
مجلس النشر العلمي

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Joumal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political and Human Geography, Political Science, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound infomative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in Historical Abstracts and America: History and Life; Sociological Abstracts; Psychological Abbstracts; International Political Science Abstracts.

 ISSN - 0253 - 1097

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 6 K.D, three years 8 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 40 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15

Institutions: One year $60, two years $110, three years $150.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwait bank to Joutnal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext, (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES



Kuwait University Council of Academic Pub.

Vol. 25 - No. 3 - Autumn 1997